

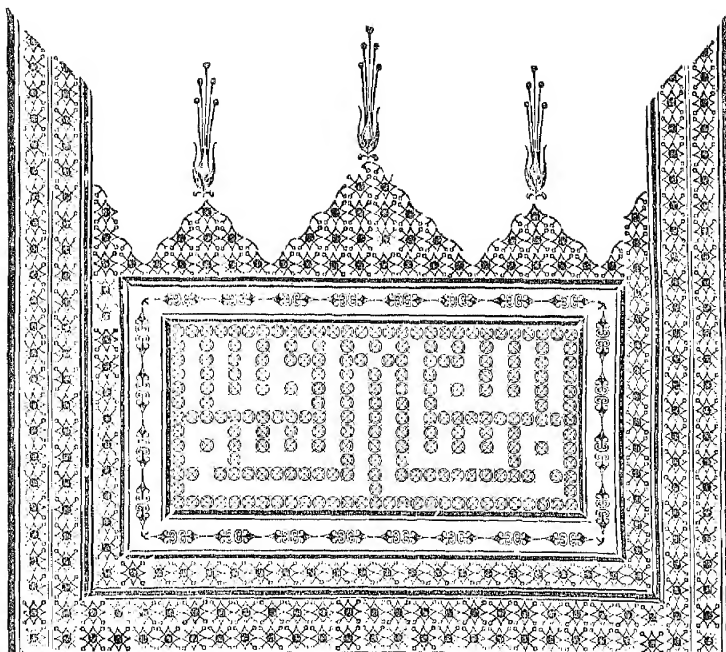
* فهرسة الجزء الاول من التناوى الخيرية *

صفحة	صفحة
٦٧ باب النفقة	٣ (كتاب الطهارة)
٨٠ (كتاب العتاق)	٥ باب التيمم
٨٠ باب الاستبلاء	٦ (كتاب الصلاة)
٨٠ (كتاب الايمان)	١٣ باب الجنائز
٨٦ (كتاب الحدود)	١٦ (كتاب الزكاة)
٨٧ فصل في التعزير	١٦ باب صدقة الفطر
٩١ (كتاب السرقة)	١٦ (كتاب الصوم)
٩٢ (كتاب السير)	١٦ فصل في النذر
٩٤ باب العشر والخراج	١٨ (كتاب الحج)
١٠١ باب الجزية	١٩ (كتاب النكاح)
١٠٢ باب المرتدين	٢٢ فصل في الخمرات
١٠٨ (كتاب اللقطة)	٢٣ باب الاولياء والاكفاء
١٠٩ (كتاب المفقود)	٢٧ فصل في نكاح النضولي
١٠٩ (كتاب الشراكة)	٢٧ باب المهر
١١٥ (كتاب الوقف)	٣٤ باب التسم
٢١٩ (كتاب البيوع)	٣٥ (كتاب الرضاع)
٢٣٥ باب البيع الفاسد	٣٦ (كتاب الطلاق)
٢٤٠ باب الاقالة	٥٧ باب الایلاء
٢٤١ باب الربا	٥٨ باب الخلع
٢٤٢ باب الاستحقاق	٥٩ باب الطهارة
٢٤٣ باب السلم	٦٠ باب العنين
٢٤٦ (كتاب الكفالة)	٦١ باب العدة
٢٥٠ (كتاب الحوالة)	٦٢ باب ثبوت النسب
	٦٤ باب الحضانة

* (تمت) *

(الجزء الأول)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الإمام الأعظم أبي
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الأنام
أمين
م

(الطبعة الثانية)
(المطبعة الكبرى الميرية بولاق مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للثقة في الدين * وهدى من شاء إلى سبيل المهتمين * والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين (و بعد) فيقول العبد الفقير إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدته شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت فراديس الجنان مأواه * قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها دياحة صورتها وبعد فيقول العبد الفقير * محي الدين هذا نزر يسير * من جم غفير * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أوجد الزمان * في فقهه ألى خنيقة النعمان * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيدي والدي الخير الدين المنيف * ومن هو خير شخص كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين * تمتع الله بطول حياته المسلمين * فاجاب عنهم بما هو والصحيح المقتضى من مذهب أبي حنيفة * أو بما يحجه كآراء أهل المذهب لا اختلاف العصر أو لتغير أحوال الناس رفقا بعماد الله طالبه رضا الله تعالى عنه يوم الخيعة * فجمعتها وكتبتها * وعلى طريق الهداية ترتيبها * ليحصل التسهيل والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أرسم غالباً الا ما قل وجوده في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * أو لم يصرح به في الابواب * وان فهم من كتب الاحصاء (وسميها بالفتاوى الخيرية لنفع البرية) وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا وقد أخبرني والدي المشار اليه * تمتعني الله تعالى بطول حياته وأسمع نعمه علي وعليه * أنه لا يعي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه وتحشيد موعظه * وأنه رحل من بلدته التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع

الازهر وأخذ النسخة عن جماعة من فقهاء الحنفية **ك** الشيخ عبد الله الخنيزي والسراج الحانوتي والشيخ أحمد ابن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الأصول على الحبي وجماعة والنسخة على العلامة الشيخ أبي بكر الشنواني وغيره وقرأ الفرائض وأكثرت الرد على الشيخ قائد الولي المشهور ورجع من مصر إلى بلده وأسطدى النسخة الحرام سنة ثلاث عشرة وألف انتهى ما كتبه فجمع منها إلى باب المهر واختتمه المنية ثم أتى استخبر شيخنا العلامة والده المذكور في كتابها على حسب ترتيبها فأجازني فاستخبر الله تعالى في ذلك وأكملها والله سبحانه وتعالى أسأل وبنية أن يسأل أن يجعل سعيها فيها مشكوراً وأن يجعله خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم موصولاً إلى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

(كتاب الطهارة)*

مطلب الماء النجس الذي
لم يغير طعمه وفيه أقوال

(سئل) هل يجوز استعمال الماء النجس الذي لم يغير طعمه ويرى فيه في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقي الدواب (أجاب) نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى وغسالة الثوب النجس إن تغير طعمه هار يحكم بعدم الاستعمال كالبول والايحوز الاستعمال في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقي الدواب اه وقال في الزاوية والنجس يتنفع به في سقي الدواب وببل الطين وفخوه انتهى وفي البحر تفلان عن التيمس إذا نزح الماء النجس من البئر يكره أن يبل به الطين ويطين المسجد وأرضه لنجاسته بخلاف السرقين إذا جعل في الطين لأن في ذلك ضرورة لأنه لا يتم إلا بذلك انتهى وفيه نقلاً عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقي للبهائم وفي خزانة الفتاوى لا بأس بأن يسقي الماء النجس للبقرة والابل والغنم انتهى وفي النهر وهل يسقي للدواب قال في الذخيرة لا وفي الخزانة لا بأس بذلك وأقول ما في الذخيرة يوافق ما في البدائع وما في الخزانة ما في الاستيعاب فيهما قولان متقابلان لأن نقلان متساويان انتهى والله أعلم

مطلب في تحليل الشارب
والحاجب وفيه أقوال
والفتي به التحليل

(سئل) في الشارب إذا طال هل يجب تحليله أم لا (أجاب) لا يجب تحليله وإن طال قال في اعلام الاخير وفي شرح القسودوري قال عروا إلى رواية الحيط لا يجب إيصال الماء إلى ماتحت الحاجبين والشارب باتفاق الروايات قال الحانوتي وأتفقوا على أن يس الماء شعر حاجبيه وفي صلاة النصاب إذا قص الشارب لا يجب تحليله وإيصال الماء إلى الشفتين وفي التوازل لا يجب وإن طال اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكنز المنظوم والشارب إذا طال يجب تحليله اه وصرح في البحر بأنه لا يجب إيصال الماء إلى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول من قال أنه يجب إيصال الماء إلى ماتحت شعر الشارب على ما إذا كان بحيث يدوم ثابت الشعر وقد جعله في التيمس من الآداب وصرح الولوالجي في باب الكرامة

مطلب في قارة وقعت في
عسل والمفتي به واضح
مطلب في قارة إذا وقعت في
زيت وفيه أقوال والمفتي
به واضح

بأن المفتي به أنه لا يجب إيصال الماء إلى ماتحته كالحاجبين اه والله أعلم (سئل) العلامة شيخ الاسلام الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل إذا وقعت فيه قارة فافضت طهارته (أجاب) المذكور في كتب الحنفية أن يوضع الماء على العسل إلى أن يغمر ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد ظهر اه كذا في فتاواه (سئل) في قارة وقعت في زيت فهل إذا وضع في آنية مخروقة السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفله ثلاث مررات يطهر كما نقله الامام ناصر الدين أبو القاسم في الملتقط عن أبي يوسف أم لا يطهر وهل إذا طبخ صابوناً وصار مستحيلاً يطهر أم لا (أجاب) نعم يطهر الزيت بهذا

الصنع وكذلك لوصب عليه الماء فطفا فرفع ثلاثة مرات كما ورد عن الثانی وقطع به في الظهيرة
وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبنى على أن
غلبة الظن مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تصحيح وقتوى وهي من المسائل المشهورة قيل
غلبة الظن تكفي وقيل لا بد من التثليث وصحح كل فعل صاحب الخلاصة جزم إلى الأول وبه
صرح في مسئلة الثوب فانه قال وقتسكون قابله اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسئلة
فغلي فيعول الدهن الماء فرفع هكذا بفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فغلي من زيادة النسخ
فإن المزمع من شرط للتطهير الغلبان مع كثرة النقل في المسئلة والتابع لها اللهم إلا أن يراد بالغلي
التحريك مجازاً فقد صرح في مجمع الرواية شرح القدوري أنه يصب عليه مثله ماء ويحركه
فأتمل ومسئلة تطهارة الزيت النجس بالتخاذه صابوناً صرح بها في المجتبى والبرازية قال في المجتبى
جعل الدهن النجس في صابون يثقي بطهارته لأنه يغبرو التعبر مطهر عند محمد بن يحيى به للبلوى اه
وصرح به في فتح القدير وجواهر الفناوى وجامع الفتاوى وأئمة صاحب من الغفار في منته
تويرا لأبصار وهو متقول عن أجناس الناطق وغيره والله أعلم (سئل) فيما لو نزل لنجل الغنم
لبن هل هو طاهر يحمل شره أم لا (أجاب) لا شك في طهارته لما في الجوهرة من أن سورماً كقول
العلم طاهر كلبته والظاهر منه حل شره ولم أر من صرح به والله أعلم (سئل) في صاحب سلس
البول إذا كان يقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخنثين وهل
يقدّم الثأنتة على الوقتية كالصحيح (أجاب) صاحب السلس ونحوه وضوءاً لوقت كل فرض
ويصلي وضوءه ففرضاً ونفلاً ماشاء ويصل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا إذا لم ينقض عليه
وقت الأول ذلك الحدث وحذفه وأما مسحه على الخنثين ففرض ذلك على وجه الاختصار أن
أعجب الأعداء إذا وضوا العذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فحكمهم حكم الأصحاء
يسمحون في الإقامة يوماً وليسلة وفي السفر ثلاثة أيام ولما ليها من وقت الحدث العارض له بعد
اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارناً للوضوء أو اللبس أو لكلهما ماء أو
فيما بينهما واسترحى لبس فانه حينئذ انما يمسح في الوقت كما وضوا لحدث غير ما لبس به ولا يمسح
خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الثأنتة
على الوقتية حقاً بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب ويكره إذا لم يكن صاحب ترتيب
والله أعلم (سئل) هل الإيلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم
يخرج منه شيء (أجاب) مجرد الإيلاج في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج
منه شيء صرح به ابن ملك في شرح المجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح
به في توفيق العناية في الصوم أيضاً والله أعلم (سئل) هل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يحتلمون
أم لا (أجاب) قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر
قيل نام آدم فأحلم فامتزجت نطقته بالتراب فخلق الله تعالى منها يأجوج ومأجوج واعترض
بأن النبي لا يحتلم ورد بأن المنقح احتمالاً عن رؤيته جامع لا مجرد دفع الماء اه ذكره عند ذكر
يأجوج ومأجوج قال وانهم آمن ولد آدم من حواء الحديث المرفوع أنهم آمن من ذرية نوح وهو
من ذرية نهم فاطعوا به أقول لعدم رؤية نقل عن أحد من السلف ما عدا كعباً بخلافه وبه
اعترض قول النووي في فتاوى بهانهم من ولده لا من حواء عند جماهير العلماء والله أعلم (سئل)
في الحصة التي توضع على الكي ثم تربط بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا

مطلب في سورماً كقول
الليم ولينه طاهر بالاتفاق
مطلب في صاحب العذر
وسلس البول

مطلب في الإيلاج في البهيمة
هل يحكم بنقض الوضوء أم لا
مطلب في الأنبياء هل
يحتلمون وفيه أقوال

مطلب في الحصة التي توضع
على الكي موضعها يتي حكمه
حكم الصحيح أم لا

(اجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون صاحب الجرح السائل فافاد أن كل صاحب عذر اذا منع نزوله بدواء وغيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل) هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسوال كما هو شأن بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمروء والسوال

مطلب في كراهة السوال
والمشط والميل اذا كان
بإذن صاحبه

(أجاب) أما السوال بسوال غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي أنه لا بأس به إذا ن صاحبهم ومثله المشط والميل وأما قول الناس فأنما ذلك لكرهته نفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لثلاث تحصل القرابة باعتبار أنهم يعافون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه لانه ورد نفسه نص خاص من جانب الشرع الشرع يوجب محظورية ربه والله أعلم ورأيت في شرح الروض شيخ الاسلام ذكر يا الشافعي وبسوال غير باذن كره الاستسقاء وهذا من تصرفه وعبارة الروضة وغيره ولا بأس بأن يستاك بسوال غيره باذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكرهة لا أصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يحسه المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردود الاشبه جواز فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لانه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعضد واذا كان هذا فمما أقر حكمه من باب أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء ماصورهما (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علماءنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب الشافعية ويسن أن لا يستعين بيمنه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فبأخذ الجرح يساره بخلاف الماء فإنه يصبه بيمنه ويغسل يساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبا كذلك وهذا هو المعهود للناس فلعلمهم انما تركوه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي في قبض الماء بيده اليمنى على فرجه وعلى الأناة ويغسل فرجه بيده اليسرى اذا لم يكن عذرا فان كان بيده اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز الاستنجاء باليمنى من غير كراهة فهو بحمد الله كما يحسنه والله أعلم

مطلب في المنسوخ هل
يحسه المحدث أو يتلوه
الجنب
مطلب في كيفية
الاستنجاء والتجميم

* (باب التيمم) *

(سئل) في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا وأضحوا لنا الجواب مفصلا ولكم الثواب من الله جل وعلا (أجاب) المصرح به عندنا أن ما لبست الطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود الماء كدخول المسجد للصلاة وأما الطهارة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم مع وجود الماء الا في موضع يغشى القوات لا الى خلف كصلاة الجنازة والعيد فالتيمم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء وأما التيمم لقراءة القرآن العظيم ينظر ان كان محدثا فهو من قبيل الاول لجوازه بدون ذلك وان كان جبنا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة لو من المصحف أو مسه أو كتبه أو لزارة القبور أو لعبادة المريض أو لتعليم القرآن ولا يربها الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الاذان أو الاقامة أو السلام أو ورده أو الاسلام لا تجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنازة أو سجدة التلاوة جاز له أن يصل سائر الصلوات بذلك التيمم وغام ذلك مذكور في كتب العلماء

مطلب في التيمم لمس
المصحف أو القرية مع وجود
الماء

مطلب في مسافر بمغارة
وحل هل يتيم أو يطلع
والصحيح ظاهر

رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمغارة بارض وحل ليس بهاماء ولا بخر وتضابق وقت الصلاة فهل له أن يتيم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف الحال (اجاب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لانه من جنس الارض وصيرحت المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا لم يجد الا الطين يطلع به أو عضوه فإذا حفر تيممه وقيل عند أبي حنيفة يتيم بالطين وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لاستعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قالوا الاولى اذا لم يحث فوت الوقت أن يطلع ثوبه بالطين ويتيم اذا حث كي لا يصير معنى المثلة المنسب عنها في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دهمق عن عبارة صاحب الاشباه حيث قال فيما افرق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح (اجاب) قوله لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقرر أن الجانب لا يمسح قال في الكتل لأجنبنا أي لا يجوز للجانب المسح على الحنفين قال في البحر والمحققون على أن الموضوع موضع النفي فلا حاجة الى التصوير وقد تكلف علماؤنا الى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الاشباه لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتج اليه ولا سبيل اليه الا رفعها عنه وبزعمه يسرى الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقض الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكائنة بعسد اللبس لأن الخف يجعل مانعا عن سريه الحدث الى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فنقضه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه معها فاضطر الى نزع خفيه للغسل وبزعمه يسرى الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تنقضه فتأمل والله أعلم

مطلب فيمن اغتسل
ومسح ومن يتيم هل يسح
كن اغتسل والصحيح ظاهر

مطلب في الصلاة على
القبلة القديمة المتواترة عن
الجنابة يوضعهم

(كتاب الصلاة)

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواتر عن آباؤهم وأجدادهم يصلون على القبلة الى جهة مستدلين عليها بحاريب المسلمين بمساجدهم التي بلغ قواثرهم واجماعهم من قديم الزمان والى الآن أن هذه المحاريب الكائنة بالمساجد من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وان الملك صلاح الدين قد دفع بالمدنية المذكورة مسجدا ووافق محرابه المحاريب المذكورة والان جاء شخص فلكي يقول ان هذه الجهة التي بها المحاريب ليست جهة القبلة وانها مخرفة وان هذه المحاريب مطعون فيها مستدلا بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي البلد فظهر عنده وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحاريب المرفوعة جهة القبلة عملا بأقوال العلماء رضي الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا المحاريب المسلمين وعزوا عليهم او حكم بأن القبلة والمحاريب القديمة الموضوعات باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء القديم على قدمه وبالاكتفاء بالجهة حيث ان التوجه الى عين الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طعنت في المحاريب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعدل بما قاله القاضي وحكم به على

الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله التلبي المزبور أم لا (اجاب) اعلم اولاً ان فرض غير التلبي
 اصابه جهة الكعبة عندنا كما مشيت عليه المتون وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستدلين
 بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب الوسع ولهذا قال
 بعضهم البيت قبلة لمن يصلح بمكة في نيته أو في البطحاء ومكة قبلة أهل الحرم والحرم قبلة الآفاق
 وعن أبي حنيفة المشرق قبلة أهل المغرب والمغرب قبلة أهل المشرق والجنوب قبلة أهل الشمال
 والشمال قبلة أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهتها والجناب الذي اذا توجه
 اليه الشخص يكون مسامتا للكعبة أو لهوائها اما تحققتا بمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه
 على زاوية قائمة الى الافق يكون ماراً على الكعبة أو هوائها واما تقرى بما عني أن يكون ذلك
 منحرفاً عن الكعبة وهوائها انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكعبة بأن بقي شيء من سطح الوجه مسامتا
 لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول عما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة
 قريبة وبتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد فلو
 فرض مثلاً خط من تلقاء وجهه المستقبل للكعبة على التعمق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه
 على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالاستئصال
 الى العين والشمال على ذلك الخط بغراسم كثيرة ولهذا وضع العلماء قبلة بلدو ببلدين وبلاد على
 سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المنفرد ان يحاوز المشارق الى المغرب فاذا علمت ذلك
 فنهاية التلبي المذكور ان يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يحاوز الحد المذكور وهو على
 تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحري مع الحاربي وقال في
 فتاوى قاضخان وجهته الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى الحاربي التي فيها
 العمارة والتابعون رضى الله تعالى عنهم أجمعين فعليها اتباعهم في استقبال الحاربي المنصوبة
 فان لم تكن فالسؤال من الاهل اه فقد جعل السؤال من الاهل مؤخر عن الحاربي وذكر
 بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فيجعلهم بالشام وراءه الرملة وبابلس وبيت المقدس من جهة
 الشام كدمشق وحلب وجوز ذلك لكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا بد في ذلك من نوع
 انحراف لاهل ناحية منها الكعبة لا يضر كما قررناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في
 أكثر الكتب أما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مقسداً للكن لا بتحقيق الخطأ
 بالانحراف يمتد ويسر مع البعد عن مكة وانما يظن ببناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز
 الاجتهاد في الحاربي بئمة وبسرعة ما عدا الحاربي ومساجده صلى الله عليه وسلم وأما الاجتهاد فيها
 أى في محاربي المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانها لم تنصب
 الا بمحض رجوع من المسلمين أهل معرفة بسمت الكواكب والأدلة تقري ذلك بحري انحرافاً قليلاً
 ذلك الحاربي وفي الخادم لهم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذ لم يجتهدوا وأما لو اجتهد فظهر
 له الخطأ ظناً أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً أى تقليد تلك الحاربي اه والحاصل المفهوم
 من كلامهم لا يجوز الاجتهاد في الحاربي بئمة وبسرعة ولا يجب وأنه يجوز تقليد ما قبل الاجتهاد
 وبعده لا يجوز له اذا ظهر خطؤها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز
 وعندهم الحاربي بمنزلة الخبر فلو أخبرنا عن مخالفة هل يتعارضان أو يقدم الخبر أو الخراج قال
 في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديمه أى تقديم الخبر أنهم جازوا وفيها معنى الحاربي الاجتهاد
 بئمة وبسرعة ولم يجوزوا معه يعنى الخبر أخذنا من قول السبكي يجب الاجتهاد بئمة وبسرعة على

المحراب المعتمد لان المحراب في الجهة بمنزلة الخبر بدليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه
 والجهت لا يقلد بجهتها اه الا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الخ فانه كالصرح في امتناع الاجتهاد عنه
 أو يسره مع الخبر وذلك يدل على انه أعلى من المحراب ثم نوزع فمما ذكره في وجوب الاجتهاد عنه
 أو يسره وفيما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى
 فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحراب وقد سرحوا بان
 المحراب التي وضعتها العجابه يجوز فيها الاجتهاد عنه وسره فيجوز الاجتهاد عندهم في
 المحراب الذي وضعه المالك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعتها العجابه
 والتابعون بالاولى وأما عندنا فعلينا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة وغيرها ولا يجوز
 العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولو لم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود
 حكمه وعدمه سبب لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست
 من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلن حكمه وعلى من حكم وهذا كما سرحوا به في هلال
 رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب الخنفيه بعمل بالمحارب المذكور ولا يلتفت
 للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفاء في
 أن مسددها سمح سهل خفيف ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة
 جرح وهو مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعبد الضعيف والله أعلم
 (وسئل) أنصاع هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيها اذا وجد
 في بلدة محارب متخالف من غير وضع العجابه والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق
 الادلة النلكية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين
 لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الأدلة من غير شبهة وبعضها يخالف لهذه الأدلة فهل يجب
 على الامام الخنفي اذا صلى وراءه شافعيون أن يتصرف في المحراب المخالف الى مقتضى هذه الأدلة
 لاجل صحة الصلاة الشافعية وراءه ونظروا خلاف من أوجب اصابة العين من أمة الخنفيه
 ويكون قدر زاد خبر اصابته عين الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك أم لا وهل
 يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم وجوب اتباع محارب المسلمين مطلقا فيلزم حينئذ أنه اذا وجد محارب
 يخالف للجهة أن يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك أم لا وقد وقع هذا الامر في بعض محارب
 مصر ونقل المحراب الى الجهة الاخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل اذا كان خنفي بمنزلة
 وتخير في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الأدلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يعلم
 هذه الأدلة أم لا وهل اذا حلف خنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يستقبل بصدرة عين الكعبة
 في جميع صلواته فصل في محارب يخالف لهذه الأدلة يتبع عليه الطلاق واذا صلى في محراب موافق
 لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تعرض للجهة التي اذا استقبلها الشخص صحت صلواته
 واذا انحرف عنها لم تصح صلواته واذا انحرف شافعي أو خنفي أو حنبلي الى مقتضى هذه الأدلة بعد
 اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي أن يتعرض لاحد منهم وأن يقول له جدد اسلامك
 ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي
 ذلك يكون محظا أم لا والحال انه لا يعرف شيأ من هذا العلم (أجاب) اذا لم يكن المحراب من
 وضع العجابه والتابعين ولا من وضع ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت
 وضعهم فلا عبرة به اجابا وأما موافقة الشافعية وبعض الخنفيه الشارطين الاصابة في التوجه

مطلب في البلدة التي وجد
 فيها محارب من غير وضع
 العجابه والتابعين

لعين الكعبة فهو أفضل بل اريب ولا مين لتعص الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في
تحقيق ذلك ولا يتسع على وجهه البين مع البعد باخبار الميثاقى كما لا يخفى عند النفاة لانه مجرد
خبر ومع ذلك يحصل به بلا شبهة اذا خلا عن المعارضة بما هو مثله أو فوقه لانه ملزم وقد
كتبنا في الجواب سابقا ان شارب العصاية والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم
فان لم يكن فالسؤال من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم
العكس وهذا المحراب المتنازع فيه حيث كن خارجا عن الجهة بالكعبة بان تجاوز المشارق
الى المغرب كما نقله في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا يقبل تخالفه لجمع المذاهب حتمنا
اذ المحراب الخائف للجهة لا عبرة به واذا اشتهت علمه القبلة وعنددها بالقبلة يجب عليه العمل
بقوله ولا تجزى والطباق لا يقع على الخائف المذكور لما أسلفناه من عدم التيقن وجهتها أن
يصل الخط الخارج من جبين المصلى الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل
قائمان أو تقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى
مثلث كذا قال النحرير التفتازانى في شرح الكشف فيعلم منه انه لو انحرف عن القبلة انحرافا
لا تزول به المقابلة بالكعبة سائر يؤيده ما قال في الظهيرية اذا تيامن أو تياسر يجوز لان وجه
الانسان مقوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جوانبه الى القبلة كذا قاله مثلا خسرو
في درر الاحكام وقد كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للقائى أن يقول لاحد من يريد
الحج عن حنيفة القبلة مثل هذا القول معتقدا زوال اسلامه واشتات معصيته ولأن تعرض
له يكره لان المقصود اصابة الصواب واظهار الحق وتحريم المناظرة لأجل أن تزل قدم من ناظره
وان يظهر جهول من مائله أو ناظره ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى اذا علم صفة
من صفاته فاذا كتب متصفا به فلا تعد ما أباحه لك كفى وربنا تعالى علمنا كيف نخطب الجاهل
بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما فقلنا اتباع الحق والتكليم به وليس علينا
هدى العالم والمسئلة واضحة وحاصلها اذا تحقق خروجه عن الجهة بالكعبة لا يجوز اعتماده اجماعا
واذا لم يخرج عنها جاز اعتماده وان كان فيه انحراف قليل يجوز عند الحنيفة ولا يجوز عند
الشافعية وسعفة ذلك من هذا العلم لا ينكره أحد ونحن على علم بأن العصاية رضى الله تعالى
عنهم أعلم من غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محرابا ليعارضهم من هو دونهم واذا علمنا أن محرابا
وضع من غيرهم لغير علم لانه تعددوا ذكرنا في شأننا وكثرة الممارين ونوالى المصلين على مرور
السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحفة المناظر زوال الغطاء وهو في اختلاف الجهة بحيث
يكون متجاوزا المشارق الى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله أعلم
(وسئل) عنه أيضا بصورته فيما اذا وجد في بلدة محارب متخالفه من غير وضع العصاية
والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد
طعن فيها قديما وحديثا انه قد تقرر أن بعضهم انصرف عن مقتضى الأدلة خمساً وستين
درجة وبعضها خمساً وسبعين درجة ومن القواعد التليكية اذا كن الانحراف عن مقتضى
الأدلة أكثر من خمس وأربعين درجة فإنه أو يسره يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الربع
الذى فيه مكة المشرقة من غير اشكال على أن الجهات بالنسبة الى المصلى أربعة فهل هذه
المحارب المزورة انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسره الى جهة مقتضى الأدلة
والحالة ما ذكرنا أم لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاند شخص وصلى في هذه المحارب بعد اشبات ما ذكر

مطاب فيما اذا وجد في بلدة
محارب متخالفه من غير
وضع العصاية ولا على سمت
وضعهم ولا على سمت ذوى
العلم الموثوق بهم في معرفة
القبلة وقد طعن فيها قديما
وحديثا

تكون صلاته فاسدة وبحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل إذا وجد في كلام النكح في هذه المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحراف المذكور المقابلة بالكيفية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مساسا للتعبة عدم الاستعمال المشروط لعمدة الصلاة بالاجماع وإذا عدم الشرط عدم المشروط وإذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة إلى هذه المخاريب الموصوفة بما ذكر قطعاً ووجوب قضاء المؤدى بعد العلم والنيوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق من تركه ويعزر لارتكابه المعصية خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظهوره دلالة مجرد جعله رعداً وفسق وفساد فعله أن يتوب ويرجع والا يعامل بالعذاب الاليم المومع وأما بحث الخاص والعام فن مشهور مسائل أصول الاحكام والانطب في المطلق والمقيد في هذا المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر في الاصول فإذا وجد في هذه المسئلة اطلاقاً وتقييداً في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقيد لاتحاد الحكم وعند الشافعي هو محمول عليه وإن لم يتحد الحكم فالجمل في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام إذا كان ألغى يدل الرأ الميملة بالغير المجبة فإذا أراد أن ينطق بالرجح الرحيم يقول الفهم الفهم وإذا أراد أن ينطق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء الفصح الذي يخرج الحروف من مخارجها باطلاً فلا يجوز امامته للفصح وهل يحرم عليه أن يؤم فصحاً وهل يكره له أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب)

مطلب في الامام اذا كان
ألغى يدل الرأ المهمة
بالغير المجبة

مسئلة الاثني قد تكررت * سؤلها عن حكمها واستخبرت
واقطع الناس بها كلاماً * يقضى لكل سائل صراماً
ومنهم الغزى في تحفته * نظما من القول من بهجته
امامة الاثني للمغائر * تجوز عند البعض من اكابر
وقد آباه أكثر الاحباب * لما الغيرة من الصواب
وقلت نظماً غير الزمان * يزرى بنظم الدر والجان
امامة الاثني بالفصح * فاسد في الراجح الصحيح

قال في البحر بعد كلام كثير والخاص ان اممة الانسان اماتة صحيحة الامامة المستحاضة والصال والخشي المشكل لمثله ولن دونه صحيحة ولن فوقه لا تصح مطلقاً اه والله أعلم (سئل) فيما اذا اقتضى غير الاثني بالاثني هل تصح على الاصح المقتضى به أم تصح عند البعض وهل فاحش اللغة وغيره سواء لكون النطق بالحروف غير خاص في الجملة ليس منها الا لغة ولا عرفاً كما هو الحق وإذا دارت الصلاة بين الصحة والفساد هل تحمل على الفساد أو على ما بشأن العبادة أم على الصحة (أجاب) الراجح المقتضى به عدم صحة امامة الاثني لغيره من ليس به لغة وصرح فاضلخان في فتاواه بتقلا عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الاثني لغير الاثني تصح لان ما يؤوله صار اغله ومثله في الظهيرية وغيرها وأما اللغة اليسيرة فلم أر من صرح بها من علماء أورأت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض مانعه لو كانت لغته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صافي لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمة الله تعالى عليهما

مطلب فيما اذا اقتدى غير
الاثني بالاثني هل تصح على
الاصح المقتضى به أم تصح عند
البعض

في شريحهما على المنهاج وقواعدنا لا تأباه وإذا دار الأمر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر ولن يغالب الدين أحد الاغلبه ورواه البخاري بلفظ ان الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون اماماً للبالغين أم لا (أجاب) اقتداءً بالبالغ بالصبي فاسد لأن صلاته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه ~~كما في سائر المتون والشروح والقنواوي~~ وقد أطلقوا في ذلك فشمّل اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاستيعابي لأن نفل البالغ مضمون دون نفل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعمى اذ لم يكن ثمن هو أفضل منه هل تذكره أم لا (أجاب) نعم اذا كان أفضل ممن كان يؤتمه لا تذكره امامته فان امامة عثمان بن مالك الاعمى بقومه مشهور في الصحيحين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعمى على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب البحر عن المحيط هذا مذهب الحنفية وأما مذهب الشافعية فقال في المنهاج والاعمى والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعمى أولى لأنه أشجع وقيل البصير أولى لأنه عن الخجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الاول بينهما اه والله أعلم (سئل) في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة الاكل هل يلقيه أم يتلعه وهل يؤذن المصلي ويقيم للفوائت أم لا وهل الافضل للمسافر القصير أم الاتمام وهل بالاتمام يكون من تكبرمة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يتلغ المصلي ما بين أسنانه ان كان قاصداً دون قدر الحصاة وان كان كثيراً زائداً على قدر الحصاة تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصاة في الصحيح والقضاء في المسجد ~~مكره~~ كالبصاق والذي يقتضيه النظر الفتوى عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فليقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كولو الوغم واظرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الانسان منبه أي اربوا ما يخرج من الحلال وكذلك ما يتخلل بين الانسان ويخرج بنفسه خصوصاً ان مكث كثيراً تغيره وان أكله مع ذلك كره خارجها أيضاً قال بعض المتأخرين من شراح الكنزي قوله ولو نظر الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مر ما رقى موضع سجوده لا يفسد وان أم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والاكل والمار وأنت علمت الكراهة في الناظر والاكل بل قدمه عن الحلبي أنها فيه تحريمية ويؤذن المصلي للفائتة ويقسم وكذا الاولى الفوائت ويخبر في الاذان للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتت صلوات فقضاهما في مجلس وان قضاهما في مجلس يؤذن لكل ويقسم لكل كما صرح به ابن مالك نقلاً عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون أتماعاً صلاً لا عن عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمر انما قال الله تعالى ان خشيتم وقد آمن الناس فقال بحجت مما عجب منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه ولكن ذكر في التتارخاتية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذ لم يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الاربع نية الظهر في بيته أو في المسجد أو لا ثم

مطلب في امامة الصبي للبالغين

مطلب في امامة الاعمى اذ لم يكن من هو أفضل منه هل تذكره أم لا

مطلب فيما اذا كان على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا

مطلب في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضلة الاكل وهل يؤذن المصلي ويقيم للفائتة وهل الافضل للمسافر القصير أم الاتمام وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة

يسمى ويشعر في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم
يصل الجمعة أولاً ثم يصل السنة أربعاً وركتين ثم يصل الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذا يكون
نفلًا وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا
شك في الجواز ولتعداد القرى وضيق الاختصاص في القرى أن يصل السنة أربعاً ثم يصل الجمعة ثم ينوي
أربعاً من الجمعة ثم يصل الظهر ثم يصل ركتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فإن كان أداء
الجمعة صحيحة فقد أدى بها وسنمها وإن لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع
فريضة وركتين بعد هذه السنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت الإمام أبا جعفر النخعي وأبي
الجمعة ببردة ثم قام فصلى ركتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركتان والأربع أعدت صلاة
الظهر ولم تر الجمعة ببردة فقال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركتين ثم أربعاً بمذهب علي
وقول الناس يصل أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك
في جواز الجمعة في البلاد والتصابات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها
سنة الخ ثم اختلفوا في نية تلك الأربع قبل نوى السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك
في جواز الجمعة وشروطها أن يشول نوبت أن أصل آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل
المختار أن يصل الظهر بهذه السنة ثم يصل أربعاً بنية السنة كذا في القنينة اهـ والمسئلة أفردت
بالتصنيف (سئل) عن مسئلة الاخفاء والجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الاقوال فيها وما
هو الأرجح مع عزو كل الى موضعه (أجاب) قال في التبيين اختلفوا في حدة الجهر والاختفاء فقال
الهندو والى الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وقال الكرخى الجهر أن يسمع نفسه
والمخافة تصحيج الحروف لأن القراءة فعل اللسان دون الصمخ والاول أصح لأن مجرد حركة
اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتميم على الذبيحة
ووجوب السجدة بالتلاوة والعناق والطلاق والاستثناء اهـ وفي الجوهرة في شرح قول القمهورى
وان كان منفرداً فهو مخير ان شاء جهر أو سمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه ظاهر ان حدة الجهر أن
يسمع نفسه ويكون حدة المخافة تصحيج الحروف وهذا قول أبى الحسن الكرخى فان أدنى الجهر
عنده أن يسمع نفسه وأقصاه أن يسمع غيره وحدة المخافة تصحيج الحروف ووجهه أن القراءة فعل
اللسان دون الصمخ وقال الهندو والى الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وهو الصحيح
لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
كالطلاق والعناق والاستثناء اهـ وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاختفاء للاختلاف مع
اختلاف التصحيج فذهب الكرخى الى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان المخافة تصحيج الحروف
وفي البدائع ما قال الكرخى أقيس وأصح وفي كتب الصلاة لمحمد إشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ
في نفسه وان شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن الجهر أن يسمع غيره
والمخافة أن يسمع نفسه وهو قول الهندو والى وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالتميم على الذبيحة
ووجوب السجدة بالتلاوة والعناق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان
صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون
جهرًا والجهر أن يسمع الكل اهـ وفي فتح القدير واعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كفعله تعرض للصوت وهو أخص من النفس
فان النفس المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت لأن النفس مجرد تصحيجها بالصوت ايماء الى

مطلب في الاخفاء والجهر
في الصلاة وفيه اختلافات
والصحيح واضح

الحروف ببعضلات الخارج لاحرف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضى أن يلزم في منفي يوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر الميرسي وله المراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اهـ فاخترنا أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصحح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لا بد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لا بد أن يكون مسموعا له زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجوز به ما لم يسمع أذناه ومن يقر به اهـ ونقل في الذخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولنا رابعا بل هو قول الهندواني الاول وفي العادة ان ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن هو يقر به أيضا الى هنا كلام الجبر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عقول عليه في متن تور الانصار بقوله والجهرا سماع غيره والمخافة سماع نفسه وظاهر كلام التتور رى اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لاعتداد أكثر علماء علمه بهذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيدا إذا غلب الشراح لم ينقلوا في المسئلة قولنا التاليل اقتصروا على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطا لا يعدا شراطا حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف آله ورجبما يختلف مع حقيقة الجهر ولا بعد في ارادته تقليلا للاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير اليه فهو متجه بدليل أن من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتيسر له ذلك مع ما فيه من الفرق وعدم الجرح فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لم يعد صحيحا كثر الصلوات من كل خاص وعام فبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والمحل محتمل لزيادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لأن الاسماع تضرب عمافه اطالته وان تعلق بمبحث السماع والحاصل أن يقال في المسئلة قولنا قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم (سئل) في مصطلح تلاية السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقوت باهم ما يبدأ (اجاب) يكبر تكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كما في الجبر والمسئلة اجتماع سجدة التلاوة والقنوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة قبل صوابه من وجوب الصلابة على الفور ومن أن الثلاث آيات تقطع الفور والقنوت يعدلها أو يزيد عليها لو قدمه قوت الفور ولزمه الركوع والسجود تلاوه اذ هو الوارد فيأتي بها بعد ذلك قضاء فيركب الاثم واذا بدأ سلم بها من ذلك هذا ما يتبادر للفهم من كلامهم وان لم أره صريحا فقامل والله أعلم

(باب الجنائز)

(سئل) في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو تعزير أو لا (اجاب) حيث لم يراع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فلا يلزمه فيه اثم ولا تعزير لكن ان كان له أقارب من النصارى فالاولى أن يتركه لهم ومع هذا لم يترك فقديا بشر خلاف الاولى ولولم يتركه محظورا يعاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر يغسله قريبه المسلم لكن غسل الثوب التمس من غير وضوء ولا تيمام وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن

مطلب في مصطلح تلاية
السجدة هل يأتي بتكبيرتين
أم بواحدة

مطلب في مسلم تولى غسل
ميت نصراني وتكفينه
ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو
تعزير أو لا

يفعله معه يكفنه في ثوب غير مراع سنة في كنفه ويدفنه في حفرة من غير حذر ولا توسعة فان راعى
 ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب مخطوراً بالاشك لانه ممنوع عنه
 شرعاً والله أعلم (سئل) عن مات جنباً هل يوضأ ببله مضضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم وضاً
 بلا مضضة ولا استنشاق لاطلاق المتن والشروح والعللة في غسل الميت تنقيته ولم أر من
 صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليتين في الصلاة على الميت
 (أجاب) ينوي بهما الحفظ والامام والميت اذا كانا محاذين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا يميناً
 وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كنفها فيما تركت أم على
 وتجهيزها (أجاب) كنفها وتجهيزها على الزوج وعلى ما عليه الفتوى كان كسوتها وسكناها حال
 حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الذهاب الحلي ما صورته قال في السراج
 الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كنفها على زوجها كما يجب كسوتها
 عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لأن الزوجة قد انقطع بالموث فصار الزوج كالاجنبى وأما
 اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه
 على المجموع ما نصه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه
 على من يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كنفها لا يجب على زوجها عند هذه لان ما بينهما
 انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكبرى فلولم يكن لها مال فكفنها في
 بيت المال لا على زوجها بخلاف بين علماء يعني في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي
 يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتى وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة
 وقال محمد لا يلزمه وقال في التجنيس وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لولم
 يجب عليه لو جب على الاجانب وهو كان أولى بالجباب الكسوة عليه حال حياتها فخرج على سائر
 الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لانه لولم يكن عليه
 لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت مالا خلافاً لمحمد فتلخص ان
 أصل الخلاف في الكفن لان ما عدا من التجهيز كان يفعل حسبته فلم يقع فيه الخلاف وان
 التجهيز الحق به وكأتم لما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل
 الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها
 الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلاً ولكنه في بيت المال اذ لم يكن لها مال كذا أجاب
 أبو بكر الاسكاف وقال الفقيه أبو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن أبي يوسف ان
 الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد ان الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول
 أبي يوسف تأخذ اه قال في الجمع ويأمره بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في
 منظومته في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول أبي حنيفة لو ماتت المرأة وهي
 معسرة كان على الزوج جهاز المقبرة قال في شرحها المستصفى أي الكفن وغير ذلك مما يحتاج
 اليه الميت اه وبه علم ان ما عدا الكفن من خنوط وأجرة غسل وجل ودفن وغير ذلك من أجرة
 حفر قبر وسد على الوجه المسنون فكله على الزوج على قول أبي يوسف لانه للحق بالتجهيز لكونه
 لا يفعل حسبته والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملاً فهل تدفن في مقابر
 المسلمين أو في مقابر المشركين (أجاب) صرح العلامة الحلي في شرح منية المصلي بأن المسئلة
 اختلفت العجالة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن

مطلب فيمن مات جنباً هل
 يوضأ بلا مضضة ولا استنشاق
 مطلب ماذا ينوي بالتسليتين
 مطلب في امرأة ماتت هل
 كنفها فيما تركت أم على
 زوجها وأما اذا كان لها مال
 فكفنها في مالها بالاجماع
 وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية
 ماتت تحت مسلم وهي حامل
 منه هل تدفن في مقابر المسلمين
 أو في مقابر المشركين

عامة وواثله بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها
الى القبلة لأن وجه الجنين الى ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التتارخانية وفي فتاوى
الحجة الكافرة اذا مات وفي بطنها ولد مسلم قدمات في بطنها لا يصلى عليها بالاجماع واحتقوا في
الدفن وفي المنياسيع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل
تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الأفضل المشي خلف الجنائز أم أمامها (أجاب) قال في
الاختيار والاحسن في زماننا المشي أمامها لما يتبعها من النساء والله أعلم (سئل) في المرأة اذا
ماتت وليس لها محرم من يلى دفنها (أجاب) يلى دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد
من النساء القبر لأن مس الاجنبي اياها فوق الثوب يجوز وعند الضرورة وفي حال الحياة فكذلك بعد
الوفاة صرح به في الزواالحمة والله أعلم (سئل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة فدفنوها به ظنانه
لهم فما الحكم (أجاب) لأنه أن يكفوا أهلها بنش القبر واخر اجها منه بعدت المدة وقصرت
ولهم الترتل أن رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمة النش لغبر ضرورة وهما الضرورة حتى الغبر فاذا
أسقطوا حقهم جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة منعارضة حرمة النش بعد اسقاط حقيهم
وهذا مستنبط من تعليمهم لجواز النش في الارض لمغسوبة بحق الغير وهذا اذا كان القبر ملكا
أما اذا كان في أرض وقف فلا ينش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تخر
فصرفت ورثته جميع تركته في كنفه وكن مثله يأتى بسلسلها أو ربعها أو أقل أو أكثر شيئا
قليلا هل يضمن الورثة الرائد على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في
ضوء السراج وان كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفونه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس
لهم ذلك بل يكفن بكفن التكفائية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفافية للرجل ثوبان جديدان كانا
أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للغرماء أن يمنعا عن كفن المثل اه فعلم
منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين فيها
رجل قبر او دفن به وولده في تابوت فقيل أن يلى جسده حفر عليه جماعة القبر فأخرجوه من
التابوت وكسروا التابوت وأتلفوه ودفنوا فيه ميتا لهم فماذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان
ما أنفق على القبر ولا يتحول ميتهم قال في التتارخانية فقلا عن الفتاوى أنفق مالا في اصلاح قبر
فخاض رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة يضمن ما أنفق عليه ولا يتحول ميتة من مكانه
لأنه في وقت اه ولا شك انهم يضمنون قيمة التابوت الذي أتلفوه ولا شك أيضا انهم حيث علما
بالميت السابق وفعلا ما فعلوا على وجه التعدي بعزرون لا ارتكابهم بحرم الاحدقيه والتعزير
واجب بمثلها كصاحبها فاطمة والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطأ بأن أراد ضرب العدو فأصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما
اذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الخوافي الاصح عندي انه يغسل ويصلى عليه
وقال الامام أبو علي السعدي الاصح انه لا يصلى عليه لانه باغ على نفسه والباغ لا يصلى عليه وفي
فتاوى قاضيخان يغسل ويصلى عليه عندها لأنه من أهل الكاثر ولم يحارب المسلمين وعن أبي
يوسف لا يصلى عليه لما روى أن رجلا نحر نفسه فليصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول
عند أبي حنيفة على أنه أمر غير به الصلاة عليه كذا في الجوهرية والله أعلم (سئل) عن الشهيد اذا
فعل ما يقع به الارثاء والحرب فائة هل يكون مرثا أم لا يكون مرثا الا اذا فعل ذلك بعد
انقضائها (أجاب) لا يكون مرثا الا اذا فعل افعال المرتين بعد انقضاء الحرب وأما قبل

مطلب في المشي في الجنائز
مطلب في امرأة ماتت
وليس لها محرم من يلى دفنها
مطلب في قبر رجل غلط
فيه أهل ميتة فدفنوها به ظنانه
أنه لهم

مطلب في رجل مات وعليه
دين لا تخر فصرفت ورثته
جميع تركته في كنفه

مطلب في مقبرة موقوفة
لدفن المسلمين فيها رجل
قبر او دفن به وولده في تابوت
فأخرجوه من التابوت
وكسروا التابوت

مطلب فيمن قتل نفسه
خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا

مطلب في الشهيد اذا
فعل ما يقع به الارثاء
والحرب فائة

مطلب في شارب خرقه
ظلم الجار حرة ولم يجب بنفس
القتل مال

انقضائها فلا يكون من شارب شيء مما ذكر كافي التمين والله أعلم (سئل) من دمشق في شارب
خرق قتل ظلم الجار حرة ولم يجب بنفس القتل مال هل يكون شهيدا ولو قتل حال سكره أم لا (أجاب)
نعم يكون شهيدا لأن شرب الخمر عصبية وهي قطع الاتع الشهادة وهو ظاهر إطلاق المتون حيث
عرفوا الشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل ظلم الجار حرة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتب
وصرح في الجرح نقلا عن المجتبى والبدائع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلم
وأنة لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الجنابة وعدم الارتثاء اه فأفاده هذا بظاهره أن
السكر لا يمنع الشهادة اذ لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران أو مستلبسا بعصبية
وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)

(سئل) فيما اذا ذهب الدائن لدين لمدينه الفقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة
عين له هل يجوز أن لا (أجاب) لا يجوز لأن العين خير من الدين والدين يحتمل أن يصير عينا فيصير
موقفا ناقصا عن كامل فان أدى العين عن الدين جاز لأنه أدى كاملا عن ناقص والمسئلة تتناصلا
في الخلاصة وانما يتوغير غيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة إلى بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا (أجاب) انما يكره نقلها اذا كان في حينها بأن أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الاخراج
قبل حينها فلا بأس بالنقل كافي الجوهره والله أعلم

(باب صدقة الفطر)

(سئل) في الصغيرة اذا تزوجت وسلمت إلى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل يجب على أبيها صدقة
فطرها أم لا (أجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا تجب على الاب لعدم المؤنة عليه لها وفي
التاتر خاتمة لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النور وفي القنية تزوج صغيرة معسرة فان كانت تصلح
لتدبئة الزوج فلا صدقة على الاب والافعليه صدقة فطرها اه والله أعلم (سئل) من دمشق
عن اخراج زيادة عن القدر الواجب زكاة الفطر هل قال أحد بأن فاعله يكفر بذلك كقوله
بعض من يدعى الهلم وهو يعظ الناس (أجاب) لا يكفر باجماع الانام والله تعالى أعلم

(كتاب الصوم)

(سئل) عن النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر هل يكون عما نوى ويلزمه قضاء المنذر والمعين
أم لا (أجاب) يقع عما نوى ويلزمه قضاء المنذر والمعين في الاصح كافي الظهيرية والله أعلم
(سئل) عن قبول خبر العدل بالعدل لمضان هل يستسرها أم لا (أجاب) يقبل بدون الاستفسار
في ظاهر الرواية كافي الجوهره والله أعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الشك عن واجب آخر أم لا
(أجاب) ذكر الزيلعي وغيره انه يكره وصحح التلنسي في تهذيبه انه لا يكره نقله خفيد الحلي
والله أعلم

(فصل في النذر)

(سئل) في رجلين يتخلفان على وظيفة الدردارية بقلعة بات المقدس المحمية فغير أحدهما من
مشقة فأنذر على نفسه نذرا صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخلالها بعد هذا اليوم مادامت
في قيد الحياة فقله تعالى على أن أتصدق على الفقراء بخمسة أسنة غش هل اذا تعرض للاخذ وجد

مطلب فيما اذا ذهب الدائن
الدين لمدينه الفقير ونوى
زكاة دين آخر على رجل آخر
مطلب في نقل الزكاة إلى
بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا

مطلب في الصغيرة اذا
زوجت وسلمت إلى الزوج
ثم جاء يوم الفطر

مطلب في زيادة الصدقة
الواجبة في زكاة الفطر هل
قال أحد ان فاعله يكفر أم لا

مطلب في صوم النذر المعين
اذا نوى فيه واجبا آخر
مطلب في خبر العدل بالعدل
لمضان في الاستفسار منه
مطلب هل يكره صوم
الشك عن واجب أم لا

مطلب في رجلين نذر
أحدهما على نفسه ان فعل
هذا الامر فعليه خمسة أسنة
غرش

ما هو المعلق عليه يلزمه التصديق بالجسمانية ثم لا يخرج عن عهده النذر الا بذلك أم يخرج
 عن عهده بكفارة اليقين أم يفعل أحدهما أيهما شاء وهل إذا امتنع عن الشئين المذكورين
 ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويحسمه عليه أم لا (أجاب) في المسئلة أقوال
 ثلاثة ظاهر الرواية أنهم التصديق بالقدر الذي سمعه ويتعين الوفاء به وقيل ان أريد كون الشرط
 يتعين المسمى وان لم يرد بخير بين التصديق به وبين كفارة اليقين وفي رواية النذر وهو بخير فيما
 مطلقا قال في الخلاصة بعد ذلك هذا القول وبه ينقضي ويصح أيضا كل من القولين الأولين وأما
 إذا رفع الى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
 انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف يأثم ولكنه لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقهاء لم يصرفوا
 لا أصحاب حق فلا تسمع دعواهم والله أعلم (سئل) في متول أدعى على مزارع الوقت انه نذر على
 نفسه انه ان رحل يكن عنده الموقف ما تاتي بشارته رحل ولزم له الموقف هل تسمع دعواه أم لا
 (أجاب) لا تسمع ولا يقضي القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستويا للشرائط الشرعية وأيضا
 صرحوا بان الفتوى على ان المعلق بخير النذر فيه بين الوفاء بعين المندور وبين كفارة اليقين والله
 أعلم (سئل) في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء بقضها يقوم ويرعون أن ما يتناولونه حق من
 حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة قرابة لا ولنا المذكورين وربما وقعت الخسومات فيه بين من
 يدعى انه جسده أو جسدها أيه الاعلى وربما كتب بذلك حجج يزعم فيها جهلة القضاة انه دعوى
 صحيحة وربما حكموا بها من أثبت نسبة وربما وقع الصلح بين المتداعين بقسمه ذلك فيما بينهم فما
 الحكم في ذلك (أجاب) هذه المسئلة جعل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلها ان
 النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب مقصود اذ ليس للعبد أن ينسب الاسباب ويشرع
 الاحكام وله أن يوجب على نفسه ما أوجبه الله عليه قال اعلم بأن شرط لزوم النذر أن يكون في
 غير معصية وأن يكون من جنسه واجب وأن يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج الاول النذر
 بالمعصية وبالثاني عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا للغير حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة
 لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة قالوا وأضاف
 النذر الى سائر المعاصي كان عينا أو لزمته الكفارة فلو فعل المنذور وعصى وانحل النذر
 كالحلف بالمعصية بعدد الكفارة فلو فعل المعصية انحلف عليه واستقطب وأثم وصرح في النهاية
 أن النذر لا يصح الا بشرط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون
 مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في ثانی الحال كأن نذر بصلاة الظهر وغيرها
 من المفروضات فعلى هذا الشرائط أربعة الا أن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خارج بالشرط
 الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد أن المنذور غير الواجب لكن لابد من رابع وهو أن
 لا يكون مستحتمل الكون لو نذر صوم أمس أو اعتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر
 للعلامة قاسم وأما النذر الذي نذره أكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من
 الاولياء أو نبيما من الانبياء أو رعايا أو عوفي هر يضي أو قضيت حاجتي فلان من الذهب أو الفضة
 أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فانه باطل بالاجماع لانه نذر مخلوق وهو لا يجوز لانه اي
 النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمنذور له ميت والميت لا يملك وأنه ان ظن ان الميت يتصرف في
 الامور كفر الا ان قال يا الله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطم الفقراء بباب السيدة نفسها
 أو الامام الشافعي ونحوهما في موضع حيث يكون فيه نفع للفقراء اذا نذرت له عز وجل وذكر الشيخ

مطلب في متول وقف أدعى
 على مزارع الوقت انه نذر
 الموقف ان رحل يكن عنده
 الموقف ما تاتي بشارته رحل
 هل يلزمه أم لا
 مطلب مهم في النذور
 المتعلقة بالانبياء والاولياء
 والناس عن ذلك غافلون

لحل الصنف المستقيم القاطنين برباطه أو مسجده في وزه هذا الاعتبار أن تصرف النذر
 الفقراء وقد وجدوا الغنى غير محتاج فلا يجوز الصرف عايشه ولو كان ذان نسب بذلك إلى ما يمكن
 فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجماع على حرمة النذر للفقراء ولا لخدم
 الشيخ أن كان غنيا فإذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم والشع والزيت وغيره فينقل إلى
 ضرائح الأولياء تقر بالهم لا إلى الله حرام باجماع المسلمين ما لم يقتصدوا الفقراء الأحياء قولا
 واحدا وقد علم مما نقلناه أن ما ينذر العوام للشيخ مروان وعلي بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم
 وليس للخدام أخذ على أنه نذر صحيح إلا إذا أخذ على وجه الصدقة المبتدأة وكان فقيرا وعلم أيضا
 أن غير الخادم لو أخذ على أنه صدقة له ذلك وليس للخدام نزع منه لأنه لم يملكه إلا أن يكون النذر
 عينه في نذره وكان فقيرا خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي القزويني الحنفي بتاريخ
 ذي القعدة الحرام من شهر ر سنة ثمانية وسبعين وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا المختار للجمع
 على حرمة جاعلة يزعمون أنهم متفقون يقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدون ويسألون
 في أخذهم بطالبون الناذر به فإن امتنع قدموه إلى قضاة هذا الزمن فيحكمون به ويرعاهم استأفوا
 بالشرطة وحكام السياسة بل يفعلون أبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون لجمع النواحي
 التي تقع فيها هذه النذور فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال في الذقة
 يؤخذ منهم إذا انتهى الأجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد الفاضل
 ربحا حصل له ببركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك هلاك وإن سبب قضاء حاجته هذا النذر وإن
 الشيخ ردعاً به أو عافى مريضه أو قضى حاجته ويرى أن لا يسأله لغريمه قائلين هو نذر
 جدي فإلا وهم أغنياء متولون ومن تناول شياً منه عاقبه وأدوا به إلى الحكم معتقدين أنه
 ارتكب كبيرة في الدين وبأشر شريعة بين أظهر المسلمين وربما حكم لهم به قضاء العهد وقد صرح
 في البحر أنه لو رفع إلى القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولنا تمة على رسالة الشيخ محمد فيها
 ما بشي الغليل والأمر إلى الله تعالى العلي الجليل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) أبا عن
 نادر وقت السند الخليل ونحوه إذا قاطع رجلاً على أقلام النذور بقري وأما كن معلومة بمال
 ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا (أجاب)
 لا تصح المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام
 بطول ذكره ففقتصر على نزيهته قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي ينذره أكثر العوام
 بنحو أن شئ الله تعالى مريضاً أو ردضاً لنحو ذلك فلك كذا فهذا النذر باطل بالاجماع اه
 فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا
 لا قائل به والعلماء رسائل في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) عن لم يجد الرحلة وهي المركب من الأبل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل يجب
 عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الرحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم
 أره صريحاً بالاجتماع وإنما صرحوا بالكراهة اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في البغل
 والحمار والفرس أنه منوط بالاستطاعة وهي أهم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل أنه
 لابن الوردي

مطلب مهم في ناظر وقت
 إذا قاطع رجلاً على أقلام
 النذور بقري وأما كن
 معلومة وهذا باطل بالاجماع

مطلب فيمن قدر على البغل
 أو الحمار هل يجب عليه الحج
 أم لا وفيه اختلاف

مطلب فيمن قتل صيدا هل
يلزمه القيمة أم لا

عندى سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تنوعا
فانسل شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

(اجاب)

هذا حلال باع صيدا محرما * فاجب احرامه وما رعى

وألتب الصدا المبيع جانبا * فيضمن القيمة والمثل معا

مطلب فيمن لم يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن

مطلب هل يجوز الرمي
بالحصي المتنجس أم لا

(سئل) عن لم يأت بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتى بهما في طواف الصدر
(اجاب) نعم اذا لم يفعلهما في هذين الطوافين فعليهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقّت
فما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه علم انه يأتى بهما في
الصدر لولم يتقدمهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقيهم والله أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالحصي المتنجس أم لا (اجاب) يجوز والافضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلبي والسنة
غسلها لتكون طاهرة يقيّن فان المقبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

(كتاب النكاح)

مطلب فيمن قدّم الجيم قبل
الزاي في النكاح

(سئل) في انعقاد النكاح بلفظ جوز ترك تقديم الجيم على الزاي هل يعتقده النكاح عند قوم
تواردوا عليه أم لا (اجاب) هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد
ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين
قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة (أقول) وما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود ما في الظهيرية
وغيرها من رجل تزوج امرأة بالعبسية أو بلفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان
علمنا ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم
ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذا محله مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع
والإبراء عن الحقوق والبيع والتبليك فالطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في
عقاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم
بعضه من اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع
وتحويه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك
وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التحفيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا مع التحفيف
ولاشك ان معنى قوله ينبغى يجب لمنا في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحران ظاهر ما في
التنجيس ترجحه فقد ظهر للشبه هذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان الصادر من
الجهلة الانعقاد تصحيف لا دخل للبحث الحقيقة والمجاز ولا نفي الاستعارة المرتب على عدم
العلاقة فيه المصرح به في كلام الغزى رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسويغ أو جعله
مارا غير ملاحظ لهم أصلا اذا العاى بعزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيفا وغلطا فجميع
ما جاء به لا يصح لا ثبات المتدعي وحيث أقر بأنه تصحيف كيف توجه له في العلاقة والاستدلال بما
ذكره السعود عاياته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا مشكر له بل مسلم كونه تصحيفا بابل حرف
مكان حرف فلم يتعد الدلائل صورة المسئلة نعم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الانفاذ المصرح
بعدم الانعقاد به والله أعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله حينئذ
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصرح به في عامة كتبهم انه لا يضر من

عاجي ابدال الزاي جميعا مع انهم اُضيق من ابا لفظه اذ لا يصح عندهم الابلظ التزويج والانسكاح
ولم نرى في مذهبينا ما يوجب مخالفة لهم والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر فقال هي لك
بكذا فقال الخطاطب بضره شهود قبلت منك بذلك هل انعقد النكاح والحال هذه أم لا
(أجاب) نعم انعقد النكاح بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة
من أبيها بضره الشهود فقال الاب هي لك عطلة فبسال قبلت ما وعوضتها بما غرس هل انعقد
النكاح بهذا اللفظ أم لا (أجاب) نعم انعقد كما يؤخذ من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل
قال لا تحروها بك باقى فلانة فقال الآخر قبلت ثم لوى الاب فزوجهما بعد ان بلغت لاخر
هل لاصدر من الاب نكاح حيث كان يخصو رشا هدين فيبطل النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم
انعقد النكاح بلفظ الهبة على وجهه فالصادر من الاب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من
الاخر على أى وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسدية والله أعلم (سئل) في رجل
خطب بكر امين والدها وفصل مهرها بتسدر معين بضره شهود وجرى بينهما في أثناء الخطبة
ما انعقد به النكاح كقولك جئتكم خاطبا اليك فلانة فقال هي لك وكذا وله قبلت نكاحها بكذا
فقال هي لك به أو صارت لك به أو تزوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل انعقد النكاح ولا يملك
الزوج ولا أوال زوجته فسحبه أم لا (أجاب) نعم انعقد النكاح بمثل هذه الالفاظ بلزم ولا يملك
الزوج ولا الأب فسحبه والحال ما تقدم قال في الخاتمة لو قال رجل جئتكم خاطبا ابنتك فقال الاب
ملكتمك كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت صررت أو صررت لك فانه نكاح عند القبول وفيها لو
قال زوجي نفسك متى قتالت بالسمع والطاعة فهو نكاح وكثيرا ما يجري بين الخطاطب والخطوب
منه ما انعقد به النكاح من الالفاظ فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية أن يقع نكاح آخر
غير الخطاطب وهي زوجة للخطاطب والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من اخوتها
أولياها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من الالفاظ ما انعقد به النكاح فلو كانت لك بكذا
أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قبلت بذلك وبلغها الخبر فسكتت راضية بما فعل اخوتها
هل نفذ نكاحه عليها حتى لا انعقد عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) نفذت حيث علمت بذلك
وسكتت اذ هذه الالفاظ مما انعقد به نكاحنا النكاح كما صرح به أصحاب الفتاوى والشروح
فلا ينعقد نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تحرمي بركة بنتك
فقال له جاءتك فقال له بئر أو هاما شاعر هل نكاحها ينعقد أم لا (أجاب) لا ينعقد لانه لم
يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بما وضع لتقليد الدين حالا والنكاح انما ينعقد بذلك والله
أعلم (سئل) في انعقاد النكاح بلفظ التجويز (أجاب) نعم ينعقد اذا كانوا من اتفقت كلمتهم
على هذه اللفظة وكووا بطلبون بها محل الاستمتاع كما أفتى به أبو السعد والعمادى مفتي الديار
الرومية وهذه مما يجب التطوع به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجته
بنتا وعنده نصف قال له مباركة فقال له جاءتك فقال له بئر أو هاما سبع هذه النرس في مقابلتها
وما تأوى يقع بينهما سوى ما ذكره لو رثه الضيف الرجوع في الفرس وتناجها لعدم انعقاد
النكاح بما ذكرنا أم لا (أجاب) نعم لو رثته الرجوع بالفرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح
بما ذكر قال في الطهارة لو قالت المرأة وهبت نفسي فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا
اه فافهم صحة المأخذ والله أعلم (سئل) في رجل خطب لا تحرمي بركة ولها وجرى بينهما
مقدمات النكاح للمذكور فعند انعقد قال الرثى للخطاطب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت

مطلب رجل خطب بنت
آخر فقال هي لك بكذا فقال
الخطاطب قبلت منك بذلك
انعقد النكاح
مطلب قال لا تحروها بك
ابنتي فلانة فقال الآخر
قبلت انعقد النكاح
وزوجهما بعده
لا يصح
مطلب في اللفاظ ينعقد بها
النكاح

مطلب جرى بين أولياء
البالغة والخطاطب ما انعقد
به النكاح وبلغها فسكتت
نفذ النكاح

مطلب لا ينعقد النكاح
بقول الاب جاءتك
مطلب ينعقد النكاح بلفظ
التجويز ان اتفقوا عليه
وطلبوا به محل الاستمتاع
مطلب لا ينعقد النكاح
بقول الاب اضيفه جاءتك في
جواب قول الضيف مباركة
فقال الضيف وجرأوها الخ

مطلب رجل خطب لاخر
صغيرة من ولها وعند العقد
قال الرثى زوجتك الخ يقع
النكاح للخطاطب

فهل يقع النكاح للخاطب أو المخطوب له لتقدم النية والمقدمات أم كيف الحال وإذا قلتم يقع للخاطب فهل إذا طلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه يجوز ذلك وهل الأعدة عليها وكيف الحكم (أجاب) وقع النكاح للخاطب ولا عبرة للمقدمات ففي البرازية خطب لابنه وقال أبوها لابن زينب بنتك بنيتي بكذا فقال أبو ابن قبلت صبح للاب وان جرى مقدمات أن النكاح للابن في المختار ومثله الوكيل اهـ وإذا طلقها الزوج المذكور قبل الدخول وعقد للمثاني عليها تلوه جاز إذا عسده والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا عقد أهل الذمة نكاحا فيما بينهم ثم رفعوا ذلك النكاح ففساد ذلك النكاح فهل يسوغ للعالم إبطاله (أجاب) المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود أو في عدة كافر وهم يدينونه لا تعرض لهم عند الامام ترافعوا أولا وان في عدة مسلم أو طلمنا ترافعوا أولا وان للحرمة وترافع الزوج والزوجة فرب بينهما وان رفع أحدهما لا يفرق بينهما عند الامام أي حنيفة والله أعلم (سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجتك بنتي فلا تزني بكذا ابنتك فقال أبو ابن تزوجت هل ينقض أم لا (أجاب) لا ينقض وجهه أن التزوج غير التزويج والله أعلم (سئل) عن رجل قال لا خير زوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهبتها للثالث الحكم (أجاب) صح النكاح للابن ولو كان مكان مكان وهبتها للثالث فقال قبلت صبح النكاح للاب انصرحوا بأن لو خطب لابنه فقال أبوها لابن زينب بنتك بنيتي بكذا فقال أبو ابن قبلت صبح للاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار اللهم الآن قال ماصرحوا به ليس فيه الاخطية وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي هو وكيل ماصرحوا به في الفرق بين زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الازل الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكيله عنه به صار قوله زوجتك بنتك لا يجزئ كما في وهبتها لك إذا فرقت في العقادة عندنا بلفظ التزويج والهبة وهذه المسئلة كثر السؤال عنها تكرر وقوعها ولم أر من صرح بها ولا بما يستدل به علم غير ما هنا من قوله وهبتها لك والذي يظهر أن زوجتك بنتك كوهبتها لك إذا جاز في هذه جاز في الأخرى وعليك أن تتأمل في المسئلة فانه قد يقال في وهبتها لك المتبادر منه لا جاز بخلاف زوجتك لك وإذا نظرنا إلى عرف رسالتنا في بلادنا كان زوجتك لك مثل وهبتها لك بالفرق لانهم تعارفوه بمعنى لا جاز والله أعلم (سئل) في صغيرة وكل أخوها في نكاحها الزيد رجل فلا فرق زيد عرفا في قبول نكاحه فقال زوجتك فلا تلوك بكذا فقال قبالت فانت قبل الدخول وبعد ما دفع بعض المهر هل وقع النكاح لم يدام لا ويرجع عا دفع (أجاب) لم يقع لزيد له استرداد ما دفعه والله أعلم (سئل) في نصرانية أسلمت فعرض الاسلام على زوجها النصراني فأسلم هل يقران على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم بقران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا لا حرمة المحل بل لفقد شرطه حيث اعتقده والله أعلم (سئل) في نصراني تزوج نصرانية متوفي عنها قبل انقضائه أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا إلى قاض هل تعرض لهما ويفسخ النكاح ويعز أن أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح وتتركهم وما يدينون (أجاب) صرح علما أن فاطمة رجهم الله انه لا يتعرض لاهل الذمة إذا تناكحو فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم إذا علم في ظاهر الرواية لا نأمر نأمر تركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعز أن حيث كانا راضين ولم يترافعا بالخصوصة لدى قاض من قضاة الاسلام والله أعلم (سئل) عن رجل خطب لابنه بنت آخر فقال زوجتي بنتك لابني فقال زوجتك ولم ينسئل قبلت ما الحكم (أجاب)

مطلب إذا قال رجل لا خير زوجتي ابنتك لابني فقال زوجتك لا ينقض النكاح أصلا

مطلب في نكاح أهل الذمة وفيه تفصيل وخلاف

مطلب خطب بنت أخيه لابنه فقال أبوها زوجتك بنتي

لا ينقض فقال تزوجت لا ينقض

مطلب قال رجل زوج ابنتك من ابني فقال الابن وهبتها لك صبح النكاح للابن وفيه كلام

مطلب قال وكيل الولي لو كمل الخاطب زوجتك

فلا تلوك فقال قبلت يقع النكاح له للخاطب

مطلب أسلمت النصرانية ثم زوجها بقران على النكاح وفيه تفصيل

مطلب لا تعرض لنصراني تزوج نصرانية في العدة

حيث لم يترافعا إلى القاض

الظاهر عدم انعقاده أصلاً أما للاب فلا حاجة الى القول وأما للابن فلان الجنب خص الاب بقوله زوجتك وانما مينا محبباً لأن لا يحتاج حصول بقوله زوجتك ولذلك يحتاج الى القول والله أعلم (سئل) فيما إذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل يصح أم لا (أجاب) الأصح الذي عليه العامة أن سماع الشهود ككلام العاقلين شرط لصحة النكاح والله أعلم (سئل) في رجل زوج صغيرته القاصرة في مرضه لرجل عهر معلوم بمحضرة شهود يجلس الشرع ثم مات هل يقدح في النكاح كون الاب في المرض وهل لاحد الاولياء النازلة رتبته عن رتبة الاب أن يتعرض للنكاح بابطال أو غيره أم لا (أجاب) ليس لغيره ابطال النكاح اذ الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب علمه باصلاح التصرف بأجاء العلماء والله أعلم (سئل) في امرأة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع في قلبه اصدقه هل لها أن تعتد وتزوج أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كافي البرائة والجوهرة وغيرهما والله أعلم (سئل) في الحاربية لو مات لرجل كنت أمة لفلان فأعتقني هل له أن يتزوجها أم لا (أجاب) نعم له أن يتزوجها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه انها صادقة لان القاطع طار ولا منازع وأخبرت باصر محقق لم يره لم خلافه وصحة النكاح لا تنفع ما بطراً صرح به علماء وافي الكراهية والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر من أبيها بحضور رجوع من المسلمين وانفق على مقدار المهر ونفقا عن غير عقد نكاح شرعي فعدمته حضرة أبوها الذي قاض وطب منه أن يفرض نفقته وأن يستدين وينفق ليرجع على الخاطب فنقض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقداً شرعياً أم لا حيث لم يجر بينه ما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً حيث لم يجر بينه ما قد شرعي ولا رجوع للاب على الخاطب تبين عدم صحة الفرض والامر بالاستدانة لا كونها ليست زوجة بل هي والحالة هذه أجنبية والله أعلم (سئل) في البغاة وكات شقيقها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها تعريف والداه فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد وحده ولو نزلت بالشهادة من لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاجة عند التجاحد ويصح من أبيها وانها زوجه او سواء كان الاشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن بشرط في حل اقدام الشاهد على الشهادة عاين عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط فيه التعريف أصلاً فافهم والله أعلم

(فصل في المحرمات)

(سئل) عن الجمع بين المرأة وبين بنت أختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها أو أتت منه بنت فطرح ثم أتت ما بين منى بلغ سنه سنة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها إلى حاله أيتها فاستنع عنهما الحكم في ذلك النكاح وما يترتب عليه من الوطء جازاً لا بجرمة الوطء ونسب الابن الحلي وجوب المهر المسمى (أجاب) أما الجواز فلا خلاف له إلا عثمان البتي ودارد انطا هري ومن لا يعابيه من الخوارج وأما الوطء فهو وطء شبهة يندري به حد الزنا عنه فلا يحد الزنا ولا يضرب حيث كان جاهلاً بحكمه غير عالم بجرمته وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم بمنوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان مثل المسمى فقد وجب قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطء الطارئة فيؤخذ به ولا يحل له

مطلب سماع الشاهدين
شرط لصحة النكاح
مطلب اذا زوج صغيرته
في مرضه صح

مطلب في امرأة أخبرها
ثقة ان زوجها مات وصدقت
تعتد ثم تزوج
مطلب لو أخبرته جارية
ان سيدها أعتقها هل أن
يتزوجها ان ثقة أو صدقها
مطلب الاتفاق على قدر
المهر ليس بعقد فلو فرض
القاضي النفقة لا يلزم
الخاطب

مطلب لا يشترط لصحة
النكاح التعريف وأما
الحاجة اليه عند التجاحد

مطلب لا يجوز الجمع بين
المرأة وبين بنت أختها لكن
يثبت النسب ويجب مهر
المثل

مطلب تحلل زوجة ابن
الزوجة

حتى يطاق الاولى أو عوت فحل نكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه وتعالى الهادي البديع الباعث الشهيد أعلم (سئل) في زوجة ابن الزوجة هل تحلل أم يحرم (أجاب) تحلل قالوا لا يحرم على المرء زوجة من نكاهه لأنه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الأم ولا أخته ولا بنت زوج البنت ولا أخته ولا أم زوجها الأب ولا بنتها ولا أم زوجها الأب ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الراب والله تعالى أعلم

(باب الاولياء والاكفاء)

مطلب يصح نكاح المسكنة
بغير رضا الولي

(سئل) في حرة مكنته بكر زوجت نفسها من ابن عمها وهو كفولها هل ينفذ النكاح ولو لم يرض عنها أم لا (أجاب) نعم ينفذ نكاحها ولا يتوقف على رضاها وإحلال هذه والله أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أو هان من رجل بغير إذنهما فرت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا (أجاب) نعم يرتد بها والقول قولها في الرد بينهما وإحلال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أبوها بالولاية عليها لابن عمها الصغير وقبل عنه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شارطاً ضماناً به المهر للعجز عنه الصغير عن المهر فأبى الأب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع إلى قاض يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو التفريق بالأعسار فيه قبل الدخول فتعضى بطلان النكاح من أصله أو فرق بالأعسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف ويضيه الحق أم لا (أجاب) ان كان صدر ذلك من أبيها على وجه التعديق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعلقه بالشروط كما صرح به قاضيان وغيره وان كان صدره على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو يرى التفريق بالأعسار بعده قبل الدخول بها انشد حكمه وارفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في الأب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا تزوج ابنته القابلة للتحقيق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا (أجاب) قال ابن فرشته في شرح المجمع وعرف من الأب سوء الاختيار لسفهه أو اطعمه لا يجوز عقده اتفاقاً ومثله في الدرر والغرر وقال في البحر في شرح قول الكثر ولو تزوج طفله غير كفؤ أو بغير فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الأب والجداً طلق في الأب والجداً قد عده الشارحون وغيرهم بأن لا يكون الأب معروفاً بسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك مجاناً أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدر ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتحقيق بالخير والشر من يعلم أنه شرير أو فاسق فهو ظاهره سوء اختياره ولا نزل النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور رادة مصلحة تفوق ذلك نظراً إلى شفقة الآفة اه فظاهر كلامهم ان الأب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر من الصغير بغير فاحش ولا من غير الكفؤ وفيه ما سواه كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لا حتى لو زوج بنته من فقير أو محترف حرقة نشة ولم يكن كفؤاً فالعقد باطل وقصر المحقق ابن الهمام كلامهم على الناسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم يشعده في الظهيرة يفرق بين ما لم يقل أنه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر بنته بالغة العاقلة وهي المهر وقبل الأب وركن قلبها إلى الخطاب وأحضر المهر ومات في العقد فرجع الأب أطرق خطاب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي

مطلب تزوجها أبوها بغير

أمرها وهي بالغة فردت يرتد

مطلب صغيرة تزوجها

أبوها من ابن عمها وقبل

أبوها الخ

مطلب لا يصح النكاح

ان علق بالشروط

مطلب لو حكم بعدم صحة

النكاح للعجز عن المهر

أو بالتفريق قبل الدخول

للأعسار نفذ

مطلب لا يصح تزويج الأب

اذا عرف منه سوء الاختيار

في ذلك (أجاب) المصرح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال
في الذخيرة كأنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيام على سوم الغير نهى عن الخطبة على
خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حدمه مقدراً بعز زوجه كما تحرم الخطبة تقهرم اجابته لانه
اعانة على المعصية فيعزز الجنب اليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امره أذو زوجت ابنا
الصغير اليتيم صغيرة سنه سبع سنين أو دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمة عصمته وامكان
مهر اجتمعت ثلثات البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجيز عمة عته فهل يلزم اليتيم مهرها أم لا
لبطلان النكاح عوتها (أجاب) لا يلزم اليتيم مهرها لأن النكاح لا يثبت تزويج ابنا مع المذكر
فبطل النكاح بغير موت المعقود عليه اقبل اجازته لانه نكاح فضولي وهو يبطل به والله أعلم (سئل)
في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما علم رد النكاح هل يرتد برده أم لا (أجاب) نعم يرتد
الاب حيث لم يكن غائباً عنه ينفق الكفو الخطأ بآظاره والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها
خالها فبلغت ورددت النكاح هل يرتد بردها أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عمة فزوجها الخصال
معه يرتد بردها اذا بلغت وان لم يكن لها عمة فلها خيار الفسخ بالنساء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها اخوان ثقيقان بالغان عاقلان أحدهما أصغر سناً من الآخر فهل اذا زوجها
الأصغر سناً يجوز سواها أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الأصغر سناً
حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرتد نكاحه بهذا الآخر اذا هي في الولاية سواء وكل منهما
أن ينفرد بالنكاح والخال هذه والله أعلم (سئل) في يتيمة لها أربعة أبناء عم كلهم في القوة
والدرجة سواء عقدوا احد منهم عقد نكاحه عليها لنفسه بمهر المثل بحضرة شهود هل ينفذ
نكاحه عليها وليس لبقية عمه رده (أجاب) ليس لهم رده وهي مسئلة تعدد الاولياء المتساوين
قوة ودرجة والله أعلم (سئل) في صغيرة ابن عم عصمة لها جدة أم أب وهي وصية علمها
حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصمة غالب فولاية الانكاح لمن ذكر (أجاب)
ان أمه يمكن استطلاع رأي ابن العم لانه واحدة منهما الانكاح بل الولاية له والنفقة نقل
في العم عن القنية أن أم الأب أولى في التزويج والله أعلم (سئل) في بكر مشتهرة لم تبلغ بعد
لها أم عازبة وأم أم متزوجة بجدها أب أمها وأم أب عازبة وعمه متزوجة بأجنبي فنحنضها
منهن ومن تزوجها سنهن (أجاب) الحضانة والتزويج وللأم حيث لا عصمة لها اما التزويج
فلما صرح به أصحاب المتون فاطبة بقولهم وان لم يكن عصمة فالولاية للآم وهو ظاهر
في تقديم الأم على الأب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب الكزن هو المنسب به كافي
الخلاصة وحكي عن خواهر رزاده وعن النسبي تقديم الاخت على الأم لانها من قوم الأب
أقول وينبغي أن يتزوج مأمرة عن القنية من تقدم أم الأب على الأم على هذا القول اه فقد
علت به ضعف ما في القنية لانه مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضانة فلان ظاهر الرواية ان الأم
والجدة أولى بها حتى تحيض ومحل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشتهرة أنها تدفع للاب فجعله
إذا كانت أب أو عصمة والموضوع هنا أن لا عصمة فافهم والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها
أخوها فبلغت فاختارت النسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان أخاه تزوجها بالوكالة عن أبيها
فلا خيار لها وادعت انه تزوجها بالولاية لغيبه مسافة النهر ولها الخيار فهل إذا أثبت الزوج
دعواه يبطل خيارها أم لا وهل اذا لم تكن له بنته وأراد تحليفها على ذلك تحلف أم لا (أجاب) نعم
إذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها لانه يكون نائباً عن الأب فكان الأب هو المباشر للنكاح

مطلب تحريم الخطبة على
خطبة الغير وكذا تحريم
اجابته ما يترز الجنب
مطلب لزوجة الأم
الصغير مع وجود الماخ
مطلب لزوجة الم مع عدم
عصبة الأب فرد الأب يرتد
مطلب تزويجها خالها مع
وجود العصبة فردت عند
البلوغ الخ
مطلب صح تزويج الأصغر
مع وجود الأكبر حيث
استويا
مطلب زوج أحد الاولياء
المستورين من نفسه ليس
للقية رده
مطلب في صغير ابن عم
صغيرة ولهما جدة أم أب وابن
عم واسكن أم فولاية النكاح
الخ
مطلب تزويج المشتبهة
وحضاتها للآم حيث
لا عصمة

مطلب تنبيل بنته الزوج أن
أخاه تزوجها بالوكالة عن
الأب وليس لها خيار بلوغ

وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا تزوج الصغيرة أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية بالغيبه المجوزة لذلك فلهما خيار البلوغ لانه تزوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل تزوج بعد توقييل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النيابة لا خيار وان كان بطريق الولاية فلهما الخيار وعلى ما علمه الفتوى في المسائل الست يجب أن تحلف لكن على نفي العلم لانه على فعل الغير وهو توقييل الاب الملاح فافهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقلة خطبها أخوها وزوجها الغير كشوئهل لا يبيها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب) نعم اذا طلب الاب ذلك فترق القاضى بينهما وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل مالم تلد أو يظهر حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح من أصله قال في الحاشية وهو المختار في زماننا اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الجنب بين يدى القاضى مذلة فسد الباب بالقول بعدم انعقاد أصلا اه وهذا اذا تزوجها بأخوها باذنها أما اذا كان بغيبها فتردته برتد بردها ولا حاجة الى التنريق والاعتراض من الاب لانه فضولى فيه وان أجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يطلب الفسخ والتفريق من القاضى فمفترق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لو وقع النكاح غير باذنها من أصله والله أعلم (سئل) في بكر بالغة تزوجها أخوها لامتهام من غير كفو باذنها ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم تزوجها من كفو باذنها ودخل بها هل يصح النكاح الثانى وليس للأول معارضة (أجاب) تزويجهما باذنها كتزويجهما بنفسها وهى مسألة من نسخت غير كفو بلارضا أوليا لها وفيه اختلاف الفتوى فأفتى كثير بعدم انعقاده أصلا وهى رواية الحسن عن أى حنفية فى المعراج معزيا الى قاضيهان وغيره المختار للفتوى فى زماننا رواية الحسن وفى النكاح والخيرة بقوله أخذ كثير من المشايخ لا نه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنب بين يدى القاضى مذلة فسد الباب بالقول بعدم انعقاد أصلا اه وقد كثرت علماؤنا من النقل فى هذه المسئلة فعلى هذا النكاح الثانى لعدم انعقاد الأول وأما على ظاهر الرواية وان كان للولى الاعتراض ففسخ النكاح فى ذلك يحتاج الى قضاء القاضى فاذا لم يوجد ففسخ الأول باق الى أن يقضى القاضى بالتفريق بينهما يطلب الولى فيفترق بينهما وبين الأول ويحصد عقد الثانى ان شئت وحينئذ علم أن الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بابقاء الثانى أحسن والله أعلم (سئل) فى يتيمة ناهزت البلوغ ولا عصبة لها ولها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كفو وهل لشيخ بلادها أن يحجر عليها ويمنعها من التزوج ليزوجها هو ان أراد بأكمل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا (أجاب) نعم للام أن تزوجها وهى مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أى حنفية رحمه الله وعلى الحاكم أيضا وأما شيخ البلد فلا قال ولا يسه فى النكاح من سائر اعباد فان تهرأ على ذلك كان نكاحه باطلا وأكاه المهر انما يكل فى بطنه النار والسعير باجماع نقله الشرع الشريف عن البشر النذير فوجب منعه عن ذلك فاذا لم ينه عنه فهو بغير شرك هالك والله أعلم (سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الأخ لاب أخته الناصرة حيث لأب ولا جد ولا شقيق قائلا الاخ المزوج فاسق ولا ولاية للفاسق عند الشافعى ولا يصح عندكم من غير الاب والجد تزويجه بدون مهر المثل وقد أشكلت المسئلة على ومراى الاحتياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا (فأجابته نظما بقوله)

مطلب تزوج الاخ غير كفو
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب تزويجها أخوها باذنها
غير كفو ففسخ الخ

مطلب فى يتيمة ناهزت
البلوغ ولا عصبة لها
زويجها أمها ليس لشيخ
البلد المعارضة

مطلب يصح تزويج الولى
القاسية

ياحسن الاقوال والافعال * ومن له طائفت الاحوال
ومن حوى خصائل الكمال * مع ورع يحبل عن مثالي
قد وصل المكتوب اذا الفضل * وفيه ما اذا عقد غير العدل
وعقد غير الاب والجدوما * يقول نعمان امام العلماء
ان زوج البنت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك مما ينبغي
ويبقى به النكاح الحل * وعقد الترج به يتحل
نفذ لما جئت اليه سائلا * جواب حق لم يصادف باطلا
يعقد النكاح بالفساق * في مذهب النعمان باتفاق
وعبر جدد وأب بليه * حتى النساء عندنا تليه
كذا الجميع من ذوى الارحام * لكن بترتيب لدى الاعلام
فالاخ للاب اذا ما وجدنا * أولى بها منزلة ان يعقدا
وعند نقص المهر منه يبطل * ان كان نقضا فاحشا بقتل
فالحيلة التزويج مرة بلا * مهر أو أخرى بالذى قد أبلا
حتى يصح ما خلا يقينا * بمهر مثل يوجب التبيننا
وهذه مذكورة مشهورة * وفي صحاح ككتنا من بوره
هذا وقد وسع ابن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
فلذى قلده السلامه * من كل ما يعقبه الملامه
ولم يضق أمر على العباد * الا أنى الوسع على المراد
هذا ولولا مذنب النعمان * لضاقت حال الناس في الاحصان
فأله يسقيه حجاب الرحمة * كجلاء عنهم شديدا الغمة
يارب خير الدين برجوا الحاجة * بالخير فاعتر ذنبه ياراحه

قوله يعقد النكاح بالفساق أى يعقد الاولياء الفساق فنبه حذف الموصوف وابقاء الصفة
وقوله فالاخ الى آخره الاخ مبيد أخبره له ان يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجدوا ألف وجدنا
للاطلاق كأنف يعقدا وقوله فالحيلة الى آخره معناه ما صرح به علم وثابان الاحتياط في غير
الاب والجد أن يعقد النكاح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح يقين لانه مع التسمية
ربما يقع بشون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بمهر المثل لانه مع التسمية قطعاً والله أعلم
(سئل) في امرأة ثيب وكنت رجلاً أجنبياني تزويجها من رجل فقصد الوكيل عن مهر
مثلهما هل لأخيهما شقيقتهما الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما (أجاب)
نعم للاخ أن يفرق بين أخته وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لأنه الاعتراض بسبب التقصيص
عن مهر مثلهما والمراد به حق الشرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفريق بعد
الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالخاضع اما يكمل مهر المثل
فتستمر حليلته والا يفرق بينه وبينها ويسلم لها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج الى قضاء
القاضي والله أعلم (سئل) فيما اذا أشهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد وقت
بلوغها ولم تقدم الى القاضي هل تستقر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستقر ما لم تستكنه من نفسها
كفى الشبهة والله أعلم

مطلب تزوجها أو كيلها بدون
مهر المثل فلولو الاعتراض
مطلب أشهدت على خيار
البلوغ ولم تقدم الى القاضي
الخ

* (فصل في نكاح الفضولي) *

مطلب قال كل امرأة
أ تزوجها طالق فزوجته
فضولي فأجاز بالفعل لا يحنث

مطلب نصب وصيا في
تزوج ابنته القاصرة
فحكم بصحة الوصاية خنبي
الخ
مطلب خطب من آخر أخته
فأجابها وامتنع من العقد
لاجل المهر فعد عليها
فضولي الخ

(سئل) في رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال بمجلس لرجل لم يتزوج حتى فلانة هل إذا تزوجها يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لأنه لم يتزوج بل تزوج والمزوج فضولي بلا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا يحنث ولا يجازة بالفعل كأن سعت اليها سائما من المهر وإن قل أو يقبلها أو يمسها بشهوة قولاً واحداً أو بلا شهوة في قول أو ههنا الناس فسكت أو أخذ في تجهيزها كما نص عليه في المحيط فذلك كله إجازة بالفعل فلا يحنث والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب زيد عمر وصيا في تزويج ابنته القاصرة من أخ الموصى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى وأبنت وصيته لدى حاكم شرعي خنبي ترى صحته وحكمها ونفذه حاكم خنبي فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع للخلاف أم لا وهل للموصى له تزويجها عن نص له الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع للخلاف لأنه غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع وللموصى له تزويجها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وسمى لها مهر أبعد أن أجابه إلا أخا إلى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعدقه فضولي بغيرها وأذنعو غاب الأخ فقبل لها أن أخا للزوجك منه فكنيت من نفسها بناء عليه ثم تبين أن المزوج فضولي فما الحكم (أجاب) أن أجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكالة منها سابقة وإن ردت النكاح أرادت ولها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا نفقة لها فيها والاصل عندنا أن نكاح الفضولي موقوف لا باطل بل هو موقوف على الإجازة والإجازة لها لا لأخها وإذا ردت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر الأقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الحسد بالشبهة ولا يشكر المهر بشكر الوطاء الصادر قبل التفريق والحال هذه والله أعلم

* (باب المهر) *

مطلب زوج ابنته بشئ
مشار إليه قيمة أقل من
عشرة صاع النكاح وقيم لها
عشرة دراهم

مطلب خطب من آخر أخته
ودفع شئ يسمى ملاكولم
يتم أمر النكاح له أن يرجع به

مطلب في رجل خطب بكراً
بالغة وجرى بينه وبين
أهلها مقدمات النكاح
فعد عليها بمهرها بغيرها ثم
زوجها أبوها الخ

(سئل) في رجل زوج بنته الصغيرة لرجل بشئ مشار إليه من البلوط وقيمة لا تساوي العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح أم لا وإذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر (أجاب) صح النكاح المستد كور ويجب لها عشرة دراهم بالوط أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتجب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شئ يسمى ملاكاً ودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجية اتخاذ طعام به ولم يتم أمر النكاح هل للخاطب أن يرجع فسه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن لهم باتخاذها وأطعماهم للناس صار كانه أطعم الناس بنفسه طعاماً له وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكراً بالغة وجرى بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعد عليها بمهرها بغير وكالاتها على مهر معين ويسمى ذلك صفحا في اصطلاحهم ولكنه يستعمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم أن أباهما حلف أنه ما تزوجها إلا بكذا أو يزعم عليه الرضا أو لا فوكات والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج عهها بالغير وكالاتها (أجاب) لا عبرة بتزويج عهها بالغير وكالاتها السابقة أو إجازة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب مسمى الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح الم فسكتت ثم وكات الأب فالنكاح هو الأول

مطلب تجديد النكاح
وفيه أقوال

مطلب زوجها ابن ابن عمها
بدون مهر المثل هل يصح
النكاح ويلى قبض المهر

مطلب دفع لابی الصغيرة
مالا على جهة التزويج
ومات الاب والخطاب
لا يرجع على الصغيرة بالمال

مطلب أى أقاربها ان
يزوجوها الا ان يدفع لهم
الزوج كذله ان يرجع فيه
لانهرشوة

مطلب عقدا بما فيه وعشرين
بمضرة جماعة ثم عقد الذى
القاضى بسبعين المهر هو
الاول

مطلب تزويج امرأة على
شئ لها وشئ لا يبا وشئ لعمها
الكل لها

مطلب تزويج امرأة فتعرض
شخص يقول انها فلا حتى
ولى كذا الخ

مطلب فى بكرين زوجتها
من رجلين فادعى احدهما
انه وجد زوجته نيبا فردّها
وأخذ زوجته الاخر الخ

وتثبت التمسكان فى الاصح لانها مسئلة تجديد النكاح وفيها أقوال قال النقيب أبو الليث يجب
كلا المهرين وذكر فى المنية انه الاصح ذكر عصام أنه يجب الثانى فقط ولم يذكر خلافا وذكر
القاضى أنه لا يجب الثانى الا اذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثانى فقط والحال هذه بدلالة
حلقه عملا بقول عصام والقاضى وهو مقصود الاب لا سيما وقد اقتصر عليه كثير من الاحتجاب فى
مصنفاتهم وفى إيجاب التمسكين إجماعا بالزوج والله أعلم (سئل) فى نية تزويجها ابن ابن
عمها العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثره ومات وباعت هل لها طلب مهر مثلها والرجوع بما
دفعه الزوج لابن ابن عمها حيث لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد النكاح ببلوغها أم لا
(أجاب) أعلم أنه ان كان بغين فاحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وان كان بغين يسير يصح
لتساهل الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض شئ من المهر وترجع به على الزوج وهو أى الزوج
يرجع بمادفعه فى تركه ابن ابن العم ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم
(سئل) «فى رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع لها مالا على جهة التزويج ومات بعد ان استلمت
المال ولم يتفق التزويج ومات الخطاب ومضت مدة سنين والآن ولده بطالب الخطوب بمادفعه
أبوه الى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال انهم لم يقبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أصلا وما الحكم
(أجاب) «ما قبضه الاب واستلم كدين عليه بطالب به فى ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحد من
ورثته وفاؤه فلا يلزم الخطوبة والحال هذه والله أعلم (سئل) «فى امرأته أى أقاربها ان
يزوجوها الا ان يدفع لهم الزوج كذا فوعدهم به هل يلزم أم لا» (أجاب) «لا يلزم ولو دفعه فله ان
ياخذها قائما أو هالكا لانه رشوة كما فى البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) «فى رجل تزوج امرأة
بمهر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا» (أجاب) «لا يجب ما جعله للسمعة وانما
يجب ما اتفق عليه انه هو المهر وأن ما عده سمعة والله أعلم (سئل) «فى رجل تزوج زوجة بمائة
وعشرين بمضرة جماعة سمعة النكاح بمضرتهم ثم فاض الزوج مع الاب على أن يدخل الى
المحكمة بعد عقد النكاح ثانيا على سبعين خشية من كثرة الحصول فهل المهر هو الاول أم يطل
بالتسعة الثانية» (أجاب) «المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالبيعة
أو باقرار الزوج أو بنكوله عن اليمين والله أعلم (سئل) «فى رجل تزوج امرأة على خمسة وعشرين
لا يبا وعشرين كسوة لها وخمسة لعمها هل الجميع لها أم لكل ما تسمى» (أجاب) «الكل لها والله
أعلم (سئل) «فى رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلاحى وأطلب عليه ما خلعت هل
يجوز أن يحكم بذلك أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا» (أجاب) «يحرم عليه ذلك بإجماع المسلمين
ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمقروض على حكم المسلمين وفقهم الله تعالى لنصرة الدين
كف يد المتعرض لذلك والواقع الجميع فى مهاوى المهالك والله أعلم (سئل) «فى بكرين
زوجهما من رجلين ودخل كل بزوجه فادعى أحدهما بعد الدخول انه وجد زوجته نيبا وردّها
على أهلها واستردّ ثيابها قهرا على زوجها بعد أن هجم بيت زوجها ليل بالقرى فيجب جماعة من
الفلّاحين ويردّ فسخ النكاح وزوجه تدعى انه اقضى بكارتها فهل ذلك أم لا ولا يلزمه التعزير
وهل اذا رماها باننا يجب اللعان بطالبها وهل على تقدير أنمو جدت ثيبا يحكم عليها باننا فيلزمها
قتل أو حد أو تعزير وهل القول قولها أقنونا» (أجاب) «لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها
كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من النيابة
الزنا لان البكارة تزول بوشة أو حيضة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شئ ومن فعل بها شيئا مما

مطلب دخل بزوجه
فادعى انها ثيب وادعت
انها بكر القول لها وعليه
جميع المهر

مطلب زوجها أخوها
وقبضت الام مهرها لها
الرجوع به في تركه الزوج
ويرجع على الام

مطلب ادعى دفع المهر
لاتها يلزمه أن يدفعه لها
ويرجع على الام أن أثبت
ذلك

مطلب اختلاف الافتاء في
حكم السفر بالزوجة

مطلب بعث الى مخطوته
دراهم أو مالا يتسارع اليه
النساذ القول في أنه من المهر
له

مطلب قبض المهر بنت
أخيه البالغة من غير أن لها
لها أن ترجع على الزوج وهو
يرجع على الم

ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقر بانخالفة الخصيعة وإذا
رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد تطيرتها الى موضع غضبها منه ويحبس الى أن يحضرها
والله أعلم (سئل) في رجل دخل بزوجه البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقل له كيف ذلك
فقال قد جئت امرأرا فوجدتها ثيبا فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم وجوب جميع
المهر وتقرر عليه بتمامه وكاله والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها وإذا اتهمها بغيره يعزروا
يقبل قوله في حقها وإن قد فها نصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلبها والحال هذه والله أعلم
(سئل) في كبرت زوجها أخوها بالو كاله عنها وقبضت أمها مهرها وضرفت في جهازها بلا ذنبا
ولا عليها ومات الزوج فادعت على وصيه فقال دفع الزوج لأمك صدقته الام هل لبيت أخذ
المهر من تركته أو ترجع على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلها
أخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضته الام فمضون عليها وهو من جله تركته فوفى به مهرها
والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الام بما قبضته منه والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجه في مهرها الزوجة تدعى مهرها عليه وهو يقول
دفعت الى أمك والام تنكره لزوجته أن نطالبة مهرها هو أن أثبت على الام شي يرجع به عليها
وما الحكم (أجاب) لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها
عليها فالبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الام أن أثبت أخذها والله أعلم (سئل) فيمن
تزوجت في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد تجبر على السفر معه إذا طلبها البلد الآخر وكان
بينهم مائة السفر أم لا وإذا طلبها لذلك فاستغنت تسقط نفقتها وكسوتها بما استأجرها أم لا (أجاب)
اختلف الافتاء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على أن تسافر معه إذا فاضل المجل وذكر في جامع
الفصول ان الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصفار وبعه الفقيه
أو اللبث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضا وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى
وأفتى بعضهم بأنه إذا فاضل المجل والمؤجل وكان مأمو ناله أن يسافر بها والا فلا قال صاحب
الجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى شيخنا الشهاب الحلبي فاطعابه بصورة افتائه حيث لم
يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأمو ناعليها وكان الطريق أن منافقه نفقتها حيث
أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مستد امتناعها وتكرر
افتاءه بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن أهل عصرنا به ونحن نفق
به لو افقته لظاهر الرواية واتقاء المضارة مع كونه مأمو ناعليها وكون الطريق أن مانع أنه عمل
بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم والله أعلم (سئل) فيما إذا بعث الخاطب الى مخطوته
شيأ من جنس النقدين أو مالا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما
بعثته لحسب من المهر وقالت هو هدية هل القول قوله أم قولها (أجاب) القول قوله كما
درج به فاضخان وغيره يعني يمينه معلا بأنه المالك وهو أرف بجبهة التملك والله أعلم (سئل)
في عم قبض مهر بنت أخيه البالغة من زوجها بالو كاله سابقه ولا اجازة لاحقة واستهلكه ومات
عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعنف الحكم (أجاب) اعلم أن الم في قبض المهر بمنزلة
الاجنبي والدفع اليه كالدفع الى الاجنبي فإذا علمت ذلك فبالدفع اليه ليرأ الزوج فالمرأ بقدمته
دينا لها وبموتها صار مع ما تركته ارثا عنها الورثا على فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج
والزوج يرجع على الم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه

فيرجع به عليه مال كذا ما يتألفه المقتاضة بمثل ماله وان اشترى عليه الامر فانظر في التفصيل
العشرين من دعوى المهر من جامع النصولين يظهر لك هذا التخيير والحاصل ان الزوج له
مطالبة المهر عاقباً ولو رثته المطالبة الزوج فللمت المطالبة واللام السادس وللزوج الربع
وللم باقى كماله الحليم في سائر تركتها تدبر والله أعلم * (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر
ابنته أم لا * (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكرة أم ثيباً وسواء دخل بها
أم لا أو كانت بكرة بائنة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيباً لا تلك المطالبة
به الا وكالاته عند ادخالها أم لا والله أعلم * (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع مهر معلوم
هل لا يميز المزوج المطالبة بمهرها وحسنه به أم لا * (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة
التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو
بدل البضع وقد ملكه فبطلت به وإذا كان كذلك فيجب فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره
لما ضمه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم * (سئل) فيما عورف في تزويج الابكر من ارسلها لمبلغاً
معلوماً مسمى بالشروط بصره أهل الزوج في سماها وأجرة الماشطة وعن خدام وغير ذلك ومبلغاً
آخر لتجسس لحفها وفرشها ويبيض أو انبها الخناس وارسالها طعاماً مسمى إلى بيت العروس ليلة
البناء أم إذا استقر ذلك بين أهل بلدته قد عاوى حسداً بحيث إذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئاً من
ذلك يشترط في ذلك وقت العقد فهل يكون هذا إذا خلا تحت قولهم المعروف عرفاً كالشروط
شرطاً فيكون لازماً شرعاً أم لا * (أجاب) المقرر في الكتاب من قولهم المعروف كالشروط
يوجب الحاق ما ذكر بالشروط فيقول الامر الى أن ما ذكر يؤل مقتضاه الى انه كانه تزويجها
على المبلغ الذي سماه من النقد وعلى المبلغ المسمى بالشروط التي تصرف في الحمام وأجرة
الماشطة وعن الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي يتخذ به فرشها ويبيض به أو انبها وارسال الطعام المسمى
فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليس له البناء معلوم القدر من الدراهم كان لازماً
لزوج المهر للعلم به وعدم جهاته وان كان مجعولاً لا إرادة ما تصرف أجرة للحمام والماشطة وعن
الحناء وغير ذلك في وقته أو يجب فساد التسمية اذا لم يعلم كم أجرة الحمام وكذا وكذا في ذلك الوقت
وإذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقررمشهور هذا اذا ذكر على سنبل انه من المهر وان ذكر على
سنبل العدة فهو غير لازم بالكلمة الا ان يتبرع الزوج والذي يظهر انه ذكر على سبيل العدة
لا ان من مسمى المهر لانه يجب فساد التسمية وجوب مهر المثل وفي الثانية ما هو كالصريح في
ذلك قال فيها رجل تزوج امرأته على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم
ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعتاً أكثر فيكون لها ذلك اهـ
وقد جعل في البعير تسمية الثوب لغواً ولا خلاف فيهم صاحب البعير وأخيه صاحب الترفيق ولا
حول ولا قوة الا بالله وحله على العدة بوضع الكلام ويتفق الملام والله أعلم * (سئل) في
صغيرة ستمائة نحو تسعين زفافها والدها على زوجها قبل قبض جميع مجمل صداقها والا ان يريد
استردادها اليه والمطالبة بالمجمل وهي تدعى البلوغ وتناه عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ
حيث احتمل ويمنع الاب من المطالبة أم لا * (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب
من مطالبة الزوج لا تقطاع ولا تنه بالبلوغ والنهي والحال هذه والله أعلم * (سئل) عن والد بكر
صغيرة تزوجها الصغير وقبل له عقد النكاح عليها أبوها بمهر معلوم وأقرأوها بقبضه من أبيه المتوفى
هل يصح اقراره بقبضه أم لا يصح وإذا قلتم يصح اقراره بذلك هل اذا ادعى الاب أن اقراره كان

مطلب للاب مطالبة الزوج
بمهر ابنته الصغيرة

مطلب تعارفوا ارسال
مبلغ قبل الدخول لصالحها
ليس للزوج متعة لكن ان
كان مجعولاً وجب مهر الخ

مطلب سلم ابنته الصغيرة
الى زوجها قبل قبض المجل
والا ان يريد ان يستردّها الخ

مطلب زوج ابنته الصغيرة
وأقر قبض مهرها صريح
اقراره ولا يقبل منه قوله
كنت كاذباً

كاذبا تصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله ان الأقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الأعظم ومحمد لتناقضه واستحسان أبو يوسف تخليف المقر له فيخلف الزوج على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الفتوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل) في اقرار الاب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه (أجاب) قال في البحر و اقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والأقبول وفي الميزان لا يقر الاب بقبض الصداق ان بكره صدق وان ثيبا لا وقد صرحوا قاطبة بان الاب يملك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الأقرار والذي يكره في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجماعا وبصدق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وبصدق البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحة ما لم يتقدم منها انتهى فاعتمد هذا التحرير والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أبوها وقبض مهرها وأخبر أنها نفق عليها منه وصرف على باب القاضى فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب به الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضى ما هو أجرة لا ما هو رشوة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضى اما اذا أخذ يده ولم يمكنه منه لا ضمان عليه مطلقا سواء أخذ بأجرة مثله أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره مائة غرش وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه دين فأوفاه الله ومات قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذى استحقه اراعتها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن المهر لها فصار دينا عليه فيورث ويقسم على فرائض الله تعالى والزوج له مما تركت النصف فيطالب به والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بها غيبة منقطع ففسخ القاضى الشافعى نكاحها على مذهبه القائل بمات الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب له وورثته ما قبضت واجب له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعاً والحال هذه والله أعلم

(سئل)

ياسدى افعى سائلا و افاك * يرجو جوابا شافيا قريبا
هل يلزم الزوج بما لم يجز * بذكره تسمية في المهر
من أبيض أو أزرق وغيره * تفضلوا دمت بحض خيره

(أجاب)

الحمد لله الحميد الصمد * الواحد الفرد الذي لم يلد
لا يلزم الزوج بما لم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أسمر
والغرض ماسى وقت العقد * أو زيد من عرض لها أو نقد
هذا جواب الحق بالتمكين * قد قاله الفقير خير الدين
مسلما * وحامدا مسلما * محملا معظما متكرما

(سئل) في امرأة ادعت على زوجها مهرها المشروط فنجح له بعد الدخول بها صغيرة والآن بلغت وتطلبه من الزوج وهو يدعى ايصاله للاب فما الحكم في ذلك شرعا فيدونا الجواب بالمثل

مطلب اقرار الاب بمهر
الصغيرة مقبول ومهر الثيب
بالغة غير مقبول ومهر
البكر البالغة مقبول على
الاصح

مطلب قبض مهر ابنته
الصغيرة ونفق عليها وصرف
على باب القاضى لا يضمن

مطلب أمر الاب زوج
الصغيرة أن يدفع المهر لغريمه
فمات قبل الدخول للزوج
أن يرجع بنصفه على الاب
بجهة كونه ارثا

مطلب غاب عن زوجته قبل
الدخول ففسخ القاضى
الشافعى ثم مات الزوج
لورثته الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم الامامى
وقت العقد أو زيد عليه

مطلب طلت مهرها المشروط
فنجح له وأدعى الزوج ايصاله
الى الاب الخ

الصريح والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها حاصل ما هو
 المرضي فيها علماً شافاً صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه فسد تفقوا على انه
 لا يقبل قول الزوج الابينة شرعية لانه دين بدعي يدعى انه وفاة والبينة على المدعى والقول قول
 الزوجة لانها منكرة والقول قول المنكر يمينه وقال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج يخفى بها أى
 دخل فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتخييله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل فإذا
 اطردت العادة بذلك لم يمتثل العمل ولا يكون ذلك مدافعا لمذهب الأئمة الثلاثة بالبرهان بل
 اختلاف باختلاف عادة الأزمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف بحجة وبرهان والله
 أعلم (سئل) في رجلين زوج كل واحد موليته للآخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق
 الجماع هل للآخر حبس موليته حتى يسلمه الى الصغيرة الصغيرة أم لا (أجاب) يجبر على التي تطبق
 الجماع على تسليمها ولا يجبر الآخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يستردّها حتى تطبقه والله أعلم
 (سئل) فيما إذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة فأنزلها تطبق الوطء والاب يقول
 لا تطبقه ما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) ان كانت فحمة مميّنة تطبق الرجال وسلم المهر
 المشروط تحمله يجبر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت
 ممن تخرج آخرجهما ونظر اليها ان صلحت للرجال أمر أباهما بدفعه للزوج والا وان كانت ممن
 لا تخرج أمرين شقيين من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها
 الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يامر بذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة تحمل الوطء خافت من
 زوجها فهربت من بيته الى بيت أبيها فأتوها أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب)
 لا يلزم أمها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للزوج وترد الى أبيها حتى
 تطبق فيسلمها ولها الاحق بما سألته بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته زوج ابنتي
 الصغيرة وترد زوج بعهرها فزوجها باذنه لرجل وسعى لها مهرا وترد زوج اخته وسعى لها مهرا ودخل
 كل بزوجه قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل اذا وكت أخاها أو غيره في طلب
 مهرها من زوجها يجب الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج اذا وكتسه في خلاص
 مهرها من زوجها يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحدة منهما ما نوى كل في خلاص مهرها
 ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهرها لعمها أو غيره اذ لا ملك فيه بل هو خالص ملكها لا يعلى أبوها
 هبة ولا الابرا منه وأجمعوا على ان هبة الدين من غير من علمه الدين لا تصح فلو قدر ان له دينا
 على زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بدعة الزوج لا يبرأ عنه
 الابار من زوجته البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها أو لمأذونها والله أعلم (سئل) في بكر بالغة
 زوجها أبوها مثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بعقد امرها فقوداً أو ممتعة معالومة المثل أو القيمة
 وهل اذا عوض لها كرماعن المهر يلزمها أم لا حدث لم تأذن صريحاً ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز
 النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شيء علم انها أدهرت به علم الزوج بقدره أو لم يعلم لكن اذا لم
 يكن علمه فله اختيار عند علمه ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به
 في الذخيرة وجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن به
 صريحاً ولا دلالة والله أعلم (سئل) في المبانة اذا أجلت ما كان من المهر مؤجلاً الى اقرب
 الاجلين الى متى مدعه لومته هل يتأجل ولا تملك الرجوع عن التأجيل بعده أم لا (أجاب) نعم
 يتأجل ولا تملك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب

مطلب زوج كل منهما
 موليته للآخر واحداهما
 لا تطبق الوطء له حسبها حتى
 تطبقه

مطلب اختلاف الاب مع
 الزوج في كونها تطبق
 الوطء فان صحت ودفع المجل
 أمر الاب بدفعها

مطلب هربت من زوجها
 لكونها لا تطبق الوطء
 فأتوها أمها لا شيء عليها

مطلب اذن لاخته أن تزوج
 ابنته الصغيرة وتزوج
 بعهرها ففعل فاذن بلغت تزوج
 به على الزوج

مطلب زوجها أبوها بعهر
 مثل عمتها جاز ولها مثل
 ما جعل مهر اللعنة

مطلب المبانة اذا أجلت
 المهر المؤجل الى اليمينونة
 لزيم التأجيل

مطلب رُوِجت من غير
تسمية وجب لها مهر المثل
وليها المطالبة به قبل الدخول
كالسمي في العقد

الاشباه في كتاب المداينات والله أعلم (سئل) من غزوة من مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب
التنوير عاصورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة به مهر
مثلها أو يقال لها اصبري حتى يأتها أو يموت فالمرحون تحرر هذه المسئلة والاطناب في الجواب
في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والكلابان
ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه
فله مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فله مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا
اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مهر المثل ولهذا كان لها ان تطالب به قبل الدخول
قيساً كد ويتقرر بموت أحدهما أو بالدخول على ما حرر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي
لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح القدير في شرح قوله
ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا تسل ان ما سلم للمدخل بها في مقابلة البضع بل بقبولها
العقد على نفسها الملتصق به المال في قوله تعالى ان يتبعوا بأموالكم محصنين ولهذا كان لها
المطالبة به قبل الدخول غير ان بالدخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح الجمع لابن
ملك وان لم يسم في العقد مهر أو شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها أو مات
لا بالدخول وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل
العقد سبب الوجوب والدخول والموت اعلاه ما مؤكد ان له كافي صورة التسمية والعقد موجب
وأحدهما مؤكده اذ هو قبل غير مؤكده ولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية
ومهر المثل في عدمها ولاشك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كالمهر مخرج
به في كلامهم فاطبة وفي فتح القدير أيضاً وبصح الرهن بمهر المثل لانه كالسمي في كونه ديناً اه
وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية فله المسمى ان دخل
بها أو مات وفي ملتي البحر لم يسمي بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وفي متن الكثر وان سماها أو دونها فله عشرة أو الوطء أو الموت وهكذا في بقية المتون والحاصل
ان أصحاب المتون ساووا في التعسير في زوم المسمى وفي لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك ان
بأحدهما يتأكد لزوم البذل وكان قبل لازماً لكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل
الدخول أوجب فساد سبب المالك ما في الكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما
أشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لأشغال الذمة فله المطالبة
وذلك لان المهر واجب شرعاً كماله فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره
فلا يستبان به واذا فقدت كد شرعاً باظهار شرفه مرة باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما أشار
اليه في الفتح فلزومها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزمت الاستهانة به وجريان البذل فيه وهو
مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقريره ونأ كده لا في أصل وجوبه ولا يفتي ان قولهم يجب ان
وطئ أو مات لا يفي بدني الوجوب بعد منهما اعلاه مؤكده عنده فقد تقر في الأصول ان
التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل اهم على
استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للمفوضة بالموت على ما نقله
علماؤنا عنه والافقي المنهاج للنووي وان مات أحدهما قبلها يعني قبل الفرض والوطء لم يجب
مهر المثل في الاظهر كالطلاق قلت الاظهر وجوبه والله أعلم قال المحلي في شرحه لان الموت
كالوطء في تقرير المسمى فكذلك في ايجاب مهر المثل في التقويض اه وكذا ما لا رحمه الله تعالى

مطلب يصح الرهن بمهر
المثل

مطلب التعليق لا يوجب
العدم

في صورة نفق المهر فارادوا بذلك تحقيق المشافهة كما هو دأبهم فيما يختارون فيه فتدبر أمر هذا
 الفرع نقلا وتفقها والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه مهر زوجته الممحل ويثبت باقراره
 أو باليمين هل للقاضي أن يجبره مع دعواه الاعسار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علما ونا
 الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى اما المتون وهي غالب لا تنفي الاعلى ظاهر الرواية فهي
 قاطبة على ان القاضي يجبره في المهر الممحل بطلب المدعي قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل
 اليسار وانحصاف ذكر في أدب القاضي ان القول قول المطالب لان العسرة أصل في بني آدم
 فالمدينون متمسك بالاصل والطالب يدعى أمر اعراضه فيكون القول قول المطالب وذكر في المبسوط
 فيما أوجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع قال قول المطالب في ظاهر الرواية
 اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لا نفي بعد كلام كثير في المسئلة
 وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني الكثرة خلاف ظاهر الرواية والمتن به ونقل
 الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن نفق بجبره في المهر الممحل بطلب المدعي منذ زيادة
 على ستين سنة أخذ ابا في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة
 لا تحمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل يجبر في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة
 على زوجها اذ هي حرة الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان
 موسرا وطوبى به وحسب فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي الباقي قيل ليس للاب أن يطلب الزوج
 بمهر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال يتفقع بها وهو مذهب الشافعي الجدي بالاصح هذا اذا كان
 موسرا فان كان معسرا يجب انظاره الى الميسرة باجماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة
 فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج آخر ابنته بخمسة وعشرين غر شامنا مقصا لها
 عن مهر مثلها اشار طاعلى الآخر أن يزوج ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته
 بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد ارتد بده وشرط الاب أن يزوج
 أطحا الذي هو ابنه بمنزلة شرط ما لها فيه نفع وعند فقواته بعدم الرضا المسمى فيكمل مهر مثلها
 لها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج أخاه البتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة
 زوجته وبلغ البتيم فتر زوجها ودخل بها وهي خالة الاولى فمخار ففسخ نكاحها قبل الدخول ولم
 يقض القاضي بالنسخ بعد فحكم نكاحها ما (أجاب) أما الاولى فمخار ففسخ نكاحها صحيح وله خيار
 النسخ بالسواغ بشرط القضاء ما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية
 غير صحيح لمافيه من الجمع بين الخالة وبنت أختها واذا قضى بفسخ نكاح الاولى بستر المهر الذي
 دفعه الميت اذا النسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينهما وبين الثانية لتلازم
 ارتكاب الخطور اغترارا بصورة العقد ويجب لها بالوطء وان تكرارا لا كثر من المسمى ومن مهر
 المثل وان أراد أن يجدد عليه عقد نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى جازل والعدة
 وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ويثبت النسب والعدة بعد الوطء من وقت التفريق ولا نفقة
 لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم

(باب القسم)

(سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوى بين زوجته في المأكل والمشرب
 والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص عليه في كتب الفقه وكتب التفسير أن القسم هو

المساواة

مطلب في الحبس في المهر
 الممحل وفيه خلاف

مطلب لانه قد لا تطبق
 الوطء وأما المهر فيطالب به
 الزوج ان موسرا

مطلب زوج ابنته بدون
 مهر المثل اشار طاعلى الزوج
 أن يزوج ابنته من أخيه الخ

مطلب زوج أخاه البتيم ثم
 بعد بلوغه تزوج خالتها
 مهري بذلك ففسخ نكاح
 الاولى الخ

مطلب لم يجب على نبيينا
 عليه الصلاة والسلام
 المساواة بين نساءه في
 البتوة وأما المأكل الخ

المساواة في اليمين عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول
 بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأكل
 والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا يجب فيها التسوية على أحد عندنا على المنقبة
 من اعتبار حال الزوجين كما حرره شرائع الهداية والكفر في محله والله أعلم (سئل) في الرجل
 اذا سافر من بلدة لزوجته الى بلدة أخرى بينهما وبين الأخرى زيادة عن مسافة القصر له بها
 زوجة أخرى هل يجب عليه أن يقضى لها قسمها بقدر ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب)
 لا يجب عليه ذلك ومافضى فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع إحدى امرأته لحج
 أو غيره فلما قدم طالبتة الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفر
 لم يكن لها ذلك ولم يحتسب عليه بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما
 ثم قال بعده ولو أقام عند أحدهما شهرا ثم خاصمته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل
 العدل بينهما ومافضى فهو هدر غير أنه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل
 واحدة منهما فمافضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة
 ألا ترى أن مافضى قبل نكاح أحدهما لا يعتبر في حق التي جدد نكاحها فكذلك مافضى قبل
 طلبها اه والله أعلم

(كتاب الرضاع)

(سئل) فيما اذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أمه هل تحرم أمه على أبيه أم لا
 (أجاب) لا تحرم أمه على أبيه لانها أخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتون
 بذلك كالكنز والهداية والقدرى وتنوير الابصار وصدر الشريعة وأكثر كتب المذهب
 شرحا ومتمونا وفتاوى كالخزانة والدرر والغرر وفاضيان والولول الحية وعبارة فاضيان لا بأس
 للرجل أن يتزوج برضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز
 اذا لم تكن ولده موطوءة فان الجارية اذا كانت بين رجلين خافت بولد واحداهما ولكل واحد من
 الشرعيين ابنه من امرأته أخرى كان لكل واحد من المولدين أن يتزوج ابنة شريكه وان كانت
 أخت ولده من النسب ونظائرهما كثير اه وفي الحاوي الزاهدي اذا أرضعت أم أمه لا تحرم
 أمه على أبيه لانها أخت ابنه من الرضاع اه (أقول) وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب الى
 الوقعات الصبي اذا أرضعت أم أمه موت أمه على أبيه اذا صارت أخت ابنه من الرضاع اه
 وكيف تحرم وليست بنته ولا ربيته وقد استثنوا فاطمة أم الاخ وأخت الابن من قولهم يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الأم أخيه وأخت ابنه فالقائل بحرمه أم الرضيع على
 أبيه غير مصيب بل هو غارق في الوهم العجيب (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة رضعة واحدة
 وللرضعة أخت شقيق تزوجها هل اذ رفع أمره الى قاض شافعي بعد أن تزوجها وحكم له بصدقة
 التزويج حكما مستوفيا شرعا فله حكمه وضمه القاضى الحنفى أم لا (أجاب) نعم فيقد
 حكمه واذا رفع الى قاض حنفى يضمه قال في التاترخانية وما اختلف فيه الفقهاء وضمي فيه
 قاض بضمية ثم رفع الى قاض آخر يخرى خلاف ذلك في القسمة أمضى قضاء الاول ولا ينقضه
 ولو نقضه كان باطلا اه والله أعلم (سئل) في بكر بالغه توارده على خطبتها البناء عها فقد علمها
 أخذهم فاشاعوا انها رضعها من ندى واحد هل يعمل بانها عمت أم لا (أجاب) لا يعمل

مطلب لو سافر الرجل
 وأقام في بلدة له فيها زوجة
 لا يجب عليه أن يقسم لها
 بقدر ما أقام عند الأخرى

مطلب لا تحرم أم الصغير
 على الاب لو أرضعته أمه
 وأم الاب

مطلب لو أرضعت صغيرة
 فترجها أخوها الرضعة وقضى
 الشافعي ببعثته ليس للحنفي
 نقضه

مطلب اذا عقد عليها ابن
 عها فاشيع انها رضعها
 من ندى لا يعمل بالاشاعة

مطلب لو أقر بعد الدخول
انه رضع من أمها ولم يقل
هو حق ثم رجعا لا يفرق بينهما

مطلب له أم وجد والتم
وجسده معسر ان تغير الاتم
على ارضاعه الخ

بأشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حسدا من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر بعد
النكاح والدخول بزوجه انه رضع من أمها وأمتها أيضا أخبرت بارضاعهما ثم أكذبا أنفسهما
وقالا أوهما فهل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما
ويصح الرجوع قال في التاترخانية ناقلا عن المحيط لوترق امرأته ثم قال بعد النكاح هي أختي
من الرضاع أو ما أشبهه ثم قال أو همت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استعسبا ولو ثبت على
هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو لم يجد بعد ذلك لا ينفعه سجوده والحاصل ان مثل
هذا الاقرار انما يوجب الفرقة بشرط الثبات عليه انه والله أعلم (سئل) في تيم رضيع له أم
وجدة أو أب وليس للتييم ولا لجسده مال هل تغير أتمه على ارضاعه وهل تنفرض على جده أجره
ارضاعها له أم لا (أجاب) نعم تغير الاتم على ارضاعه ولا يفرض على جده جميع أجره ارضاعها
له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال لله تغير الاتم على ارضاعه عند الكل كما سرح
به في البحر نقلا عن الخانية قبل ذلك بالجد المعسر والوجه في ذلك ان أتمه ذات يسار اللبن والمعسر
حكمه حكم الميت فتغير وقد صرح الزيلعي بما في الخانية نقلا عن الخصاف وزاد عليه قوله وتقبل
الاجرة ديناعلى الأب والله أعلم

(كتاب الطلاق)

مطلب اذا قال لزوجته
أنت طالق لا يردك قاض
ولا وال يكون رجعا
مطلب قبل له أنطلق
زوجتك واحدة الخ فقال
أطلقها ثلاثين لا يقع حيث
الخ

مطلب اذا طلق المدخول
بها ثلاثا بكلمة عصى ربه
وبانت

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك قاض ولا وال ولا عالم هل يكون بانأتم رجعا
(أجاب) هو رجعي ولا يملك اقراره عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (سئل) في رجل
قبل له أنطلق زوجتك المبر المدخولة واحدة أو اثنين أو ثلاثا فقال الكل فقبل له مرة أخرى
تولوها هل تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معاد في الجواب فكانه قال
أطلقها الكل أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط
فإذا نوى فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بأنه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو
محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب الدرر أخذت هذه
المسئلة فراجعها ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثا بكلمة واحدة فقال
عليه شرعا (أجاب) أما الذي عليه في دينه فقد عصى ربه كما رواه الزيلعي عن مصنف أبي بكر
ابن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أ رأيت لو طلقها ثلاثا قال اذا قد
عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثا ينطلق أحدكم
ثم ركب الخوقة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وتمتق الله
فلم أجدهم يخرجوا عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اه وقد
ورد في حق المطلق ثلاثا بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد جزم المتون بأن الطلاق
ثلاثا في طهر أو بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار مالم يعرف المهرين الغفار
وأما الذي عليه في دينه فقد عصى ربه وحل ما كان بدعته من المهر المؤجل الى حين الفراق
ووجب عليه لها ما دامت في العدة الانفاق والكسوة ان طالت والها احتسجت وحرم
عليه التزوج باختم وأربع سواها مادامت في العدة وإذا اختلف معها في أمعة البيت فجميع
ما يخصها بالصلحية القول فيه قولها بينها الى غير ذلك مما نصت عليه علماء ولا وغيرهم رجهم

مطلب سئل عن حنطة
خلف بالطلاق انها مائة
وعشرة أمداد لا يزيد ولا
أنقص أو وعشرون لا يقع
عليه

مطلب قال لها ان أبرأني
من مهرك فأنت طالق
فأبرأني فقال لها روي
طالق الخ

مطلب قال لزوجه أنت
على ماويت لا يقع عليه
الطلاق

مطلب فسح قاض شافعي
بينهما بسبب جدام به
لا يقطع المهر ولو طابت
الفرقة

مطلب فرق قاض شافعي
بينهما بطلبها قبل الدخول
لعسر زوجها لا تستحق
نصف المهر

مطلب في طلاق من يفعل
أفعال المجانين

مطلب لا يقع طلاق المجنون
والمعتوه والمبرسم الخ

الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار أمداد خلف بالطلاق الثلاث
انها مائة وعشرة أمداد لا يزيد ولا أنقص على طريق الظن فخطره في أثناء كلامه على سبيل
التيقن انها مائة وعشرون فقال متصلا من غير فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي كإرد
وأضرب ما ناسه هل يكون قوله أو وعشرون مبطلا لكلامه الاول ومغلبا له فلا يقع عليه الطلاق
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا يزيد ولا أنقص مانعا من اتصال قوله
أو وعشرون بقوله انها مائة وعشرة أمداد لانه للتأكد وقد صرحوا بان التأكد لا يمنع
الاتصال فكانت خلف انها مائة وعشرون مقتصر عليه وبمثلها لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة
وعشرين ومن أراد أن يظهر له الوجه في ذلك فلينظر في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة
أولا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه ان
أبرأني من مهرك فأنت طالق فأبرأني فقال روي طالق روي طالق قاصدا بكل
طلقة هل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد التأكد وأراد واحدة وصديق ديانته
عمر اجتمع اجبرا عليها أم لا (أجاب) حيث نوى التأسيس كما ذكره في الثلاث وكذا الولي نوى
تأسيسا ولا تأكيدا وان نوى التأكد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة وأخرى
بالتخصيص بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على تركها والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجه أنت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأة فارق بينها
وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جدام حدث به وتزوجت بعد انقضائه
عدها ثم مات زوجها الاول الذي فسح نكاحه منها ولها بتمته مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ
المذكور أم لا يسقط ولها أخذه من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذه من ميراثه وان كانت
الفرقة بطلبها التأكده بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طابت الفرقة من قاض شافعي
المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاضي النكاح بذلك السبب قبل
الدخول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله
أعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل أفعال المجانين في الاحايين حتى صار الى حالة حكم الحاكم الشرعي
بحسبه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معتوها فاذا طلق ثلاثا في خلال ذلك يقع
طلاقة أم لا يقع (أجاب) ان كان حين يلزمه لا يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا ويضرب ويشتم
فالذي به جنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم فهو المعتوه
وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ الا المصريح بعدم وقوع طلاق الجنون والمعتوه والمبرسم
والمدهوش والمغمى عليه والمصرع به في حالة نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني
الجنون فتسكمت بذلك وأنا بجنون فالقول قوله مع يمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله
الابينة والله أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف لذي قاض
وكتب عليه ثم قال انما اعترفت لاني تهومت وقوع الطلاق الذي تسكمت به في الجنون هل
يصدق أم لا (أجاب) اعلم ان الجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد
قال في الخاتمة لو طلق المبرسم امرأته فلما صحا قال قد طلقت امرأتك ان رده الى حالة البرسام وقال
قد طلقت امرأتك في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى حالة البرسام يقع قضاء قال
أبو الليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حالة هذا ذكر الطلاق اهـ هكذا نقله في البحر ومثله

هذه لأن الشرط كون التشية في البلد عند هاولم يوجد وعند الحضرة الآن ينوي ذلك والله أعلم
 (سئل) في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمرة طلق زينب فقال طلاقها معلق على
 طلاقك ثم خالع عمرة فهل تطلق زينب أم لا (أجاب) ان قصد الاخبار كذا يدين وان كان الواقع
 كما أخبر تطلق زينب طلاقه رجعية فقد صرح في البحر في شرح قوله ان لم أطلقك الجبان بالخلع
 بحيث في صورة التعليق بالتطبيق ولا نه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فاذا وجد الشرط
 فيقع الجزاء والجزاء هنا هو الطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق
 طلاق زوجته على عدم ايفائه لها فرضا في يوم معين ومضى فادعى ايفائه نفسه وأنكرت فهل
 القول قولها فتطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجامع
 الفصولين والخلاصة والبرازية والنقض الكركي والبحر ومنح الغفار وكثير من الكتب وفيها
 أقوال صحيحة في الخلاصة والبرازية ان القول قولها وفي النقص والفصول وجامعه وهو الاسح
 وقد رجح الاستاذ عن قوله أو لا يقبل قوله لانه ينكر الحكم الى قبول قولها ويقع الطلاق وأنت
 على علم بأنه بعد التخصيص على ايجابية لا يعدل عنه الى غيره خصوصاً في هذا الزمان الفاسد كما
 صرحوا به في الاستثناء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته تروحي غنائم طالق ولا ينفه هل
 تطلق حالا أم لا أو لا تطلق لاحالا ولا مالا (أجاب) صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما
 صرح به الكمال بن الهمام الا اذا غلب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطلق بتكون في طالق
 حيث لا ينفه لافي الحال ولا في المال وأنت على علم بأنه يدين على كل حال أي ولو غلب في الحال
 فافهم والله أعلم (سئل) في امرأه وكذا أباها في طلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا وكذا وطلقها
 فطلقها منجنها هل يقع الطلاق ويبرم المال أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق ولا يبرم المال عند أي
 حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارة لو قالت طلقني ولك ألف وأخايعي ولك ألف ففعل
 فعنده وقع ولم يجب المال ولو قيل في ذلك كالأصيل والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بأنا
 وحل عليه مهرها المؤجل فالزمه القاضي به فادعى انه فقير هل يجب أم لا يجب الا ان ثبت
 الزوجة يسار بالينة وهل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء الامنها يقسط عليه بقدر ما يكتب
 مما يفضل عملا بدينه منه (أجاب) لا يجب اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بينة على يساره فاذا لم
 تقم بينة على ذلك وكان مختاراً يقسط عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن تترك له كفايته
 من البقية وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل حلفه قاض من قضاة
 هذا الزمان بالطلاق من زوجته انه بآئمه غدا يكذامال يسمونه محسولا بأخذونه ظالموا وكان
 مدعى عليه فحبسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ففي
 الخاتمة والتاترخانية والقنية وغيرها قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأتها طالق
 فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحنث وفي القنية ان لم أجعل هذه السنة في
 المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث فهذان الفرعان صريحان في
 واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل
 القول قوله في المدهوش أم لا (أجاب) صرح في التاترخانية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع
 طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزي في منته تنوير
 الابصار واعلم انهم أجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر مما
 هو مصيبة فانه يقع طلاقه زجره عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو

مطلب له امرأتان زينب
 وعمرة قالت عمرة طلق زينب
 فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على
 عدم ايفائها فرضا في يوم
 معين

مطلب في الطلاق بتروحي
 أو تكوني بصيغة المضارع

مطلب في امرأه وكذا أباها
 في طلاقها من زوجها

مطلب لا يجب في مهر
 امرأته ان ادعى الفقر الا
 ان أثبت يساره وان كان
 مختاراً يقسط عليه

مطلب حلفه القاضي انه
 لا ياتينه بالحصول في غدا
 فحبس

مطلب في طلاق المدهوش

برسام أو اغشاء أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير
وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام الجنانين والبرسام
عليه تهندي فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله أو وله من غلط من فسر في هذا المحمل
بالصبر أو لا يزمن من التبر وهو التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش
كفرح فيه وهش تحير أو ذهب عقله من ذهل أو وله أو له فلهدهش هنا الذاهب العقل بسبب
أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق الجنون وبين طلاق من ذكر
والحكم في الجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك وأنا جنون
إن القول قوله بمنه وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الثانية والتأخرانية وغيرهما
فظهر لك من هذا أن المدهوش أن عرف منه الدهش مرة فالقول قوله بمنه وإن لم يعرف لم
يقبل قوله قضاء الإيتمه إذا ثبت باليتمه كالثابت باليتمه كالثابت باليتمه فيقبل لأنه أخبر بنفسه فاغتم
هذا التحريم فإنه مفرد والله أعلم (سئل) في غير مدخولة على زوجها أو كليل شخص بطلاقها
إذا غاب مدة كذا أو غاب المدة المعينة هل يصبر أو كذا فيقع طلاقها عليها ولها التزوج من غير
تبرص (أجاب) نعم يصبر وكذا عنه بالطلاق لصحة تعلل الوكالة بالشرط فيقع طلاقها ولها
التزوج متى شافت والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على غلام
أنه ابن إبراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه أنه ابن محمود فتبين أن ابن محمود ومحمود ابن
إبراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف أنه ابن إبراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن أم لا
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانة كما لو حلف أنه مولى فلان وهو مولى لمولاه وقد
نواه وكذا إذا حلف أن هذه أخته ونوى الاختسة في الإسلام كمنص على هذين الفرعين صاحب
التأخرانية وغيره من أمثنا الأعلام وقد تقرر أن ابن الابن يسمى ابنا وهذا مما لا شك فيه ولا إيهام
عند ذوي الأفهام وحث نوى ما حلفه الكلام صدق على إرادته ذلك المرام وانظر إلى قول
القائل بنونا بنوا أبناءنا الخ وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يحرث في مزرعة كذا فهل إذا حرث
ابنه على بقره فيها وهو يسد رلهو يعشب ويعينه إلا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق أم لا حيث
نواه وكان حلفه على فعل نفسه أذهو عن مباشر بنفسه (أجاب) حيث لم يباشر فعل الحرث
الذي هو شق الأرض بالحرث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأنه المعروف في زماننا
بحيث لا يطلق عرفا إلا عليه فلا يسمى السد أو بانه حراثا ويقال ابذرى وأنا حرث فهو في
عرف أقليمنا خاص بما فسرناه وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه
ما يسكن في البيت القلاني عقب النزول من الكروم إلا كنتي فلانة فنزل من الكروم وسكنت
كنته المذكورة فبسه عقبه ثم خرجت منه في ثاني ليلة وسكنت كنيته الأخرى فيه فهل يحنث
أم لا (أجاب) لا يحنث لأن الحلال اليمين بسكني الأولى فبسه عقب النزول وذلك لأن الخوف
عليه عدم سكني غيرها عقب النزول فإذا وجد سكنا عقبه لم يصدق على الثانية أنها سكنت
عقب النزول بل سكنت عقب سكني الأولى فأتى بشرط الحنث كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
في رجل عازب في إيوان زوج أخته وعياله له أصهار حلف زوج أخته المذكور بالطلاق
الثلاث أنه لا يباذله مادام صهرهم نأوا بالمنازلة إلا بوا المعهود له فهل يحنث بدخوله بغير إذنه
إذا رآه وسكنت أم لا يحنث وإذا لم تسكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما

مطلب على زوجها وكالة
شخص بطلاقها على غيبته
مدة كذا
مطلب إذا حلف بالثلاث
أنه ابن إبراهيم بنوى ابن
ابنه يصدق ديانة كما إذا نوى
الخ

مطلب لو حلف بالطلاق
الثلاث أنه ما يحرث في
مزرعة كذا فحرث ابنه الخ

مطلب حلف بالطلاق أنه
لا يسكن في البيت عقب
النزول من الكروم إلا كنته
فلانة الخ

مطلب حلف بالثلاث أنه
لا يباذله أحازر جته نأوا
بالمنازلة إلا بوا

شرح لا يكون له لا بعد من ازالة للاحقية ولا عرفا (أجاب) لا يحتج على كل حال بدخول
 الحسوف عليه لان من تعهد أخته بآزارة والاكل والشرب عنده الا يقال انه نازل صهره
 لاحقية ولا عرفا اذا المنازلة مفاعلة فيشترط للحنث وجود فعل النزول من كل واحد منهما وذلك
 معدوم وأما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعارة المنازلة لا يورى فلا نفاذ كان الحسوف عليه
 التاترخانية نقلا عن المحيط روى عن أبي يوسف اذا حلف لا يورى فلا نفاذ كان الحسوف عليه
 في عيال الخائف لم يحنث الا أن يعسده الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عني
 ولو دخل الحسوف عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحنث اه وهو ظاهر لانه لم يورى وانما أوى اليه
 بنفسه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مقابلته البراء الصحيح طلاقا شامطا طلقها
 الزوج في عدة نكحها ثلثا فحكم ما كشافني يرى عدم لحوق الطلاق المذكور بالبنات في عدة
 البائن بوجه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة هل يتقدم برفع الخلاف به ولا يجوز لنفسه أم لا
 (أجاب) نعم يتقدم حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز لنفسه بعد وقوعه من خصم على خصم
 وذلك ادخوله تحت قولهم اذ رفع اليه حكم قاض أمضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة
 والاجماع وما روى المختلعة يلحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث
 موضوع فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل
 امرأته ما شامطا قال لها في العدة أنت طالق ثلاثا لبعض علماءنا وان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في
 محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله أعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته التي عقد
 نكاحها خالها بواكاله عنها ثلاثا مع وجود روى عصمة فرفع الامر الى قاض شافعي يحكم بطلان
 النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل يتقدم لا (أجاب) يتقدم ولا ينقض بل عصية الحنفى
 صرح به غالب أئمتنا والله أعلم (سئل) في شافعي روى زوجته ويضر بها بغير حق ويعزرها
 بغير وجهه ويكثر الحلف منها بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثا فاذ ابتزسه
 (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزروا بزجر عنها واذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله
 على قول كثير من علماءنا اذ لم يتقدم على منعه الا بالقتل وقال كثير من علماءنا اذ رفعت الى
 القاضى وحلته خلف كان الاثم عليه لا عليها ولا يجوز لها قتله وعليه الفتوى كما نص عليه في
 شرح الوهبانية نقلا عن التاترخانية عن الملتقط والله أعلم (سئل من بعض الفضلاء)

يا خير دين الله أفنى سائلا * بحملى فضلك دنت بالاحسان
 يا عالما بالعلم يا من قد حوى * كل العلوم من العظيم الشأن
 يا عالما يا فاضلا شهدت له * كل الخلائق انسابها والخان
 نا أفضل العلماء من فضله * خرق به العادات في الاكوان
 أصل السؤال أنى اشتكتنى زوجتى * بانظلم والشيطان للانسان
 لم يجبر منى في الحقيقة موجب * نكصاها با تالى القـــــرآن
 لما سمعت القول منها والامنى * ازدادنى غمظى وزاد هوانى
 فضبت والغنظا الشديدي عوجى * والنفس غالب يستمع الشيطان
 وأنت للأناسى بغنظ مغسوط * مع دهشة وحي به برهاني
 طلقت امرأتى ثلاثا حيث لا * أدري بسدال ولا أعي بعيان
 فطلقتها والحال ما قدر قلته * معنى عليها واقمع مع شان

مطلب اذا حكم الحاكم
 الشافعي بأن الطلاق
 الثلاث لا يلحق البائن يتقدم
 حكمه

مطلب عقد دوكيلها مع
 وجود العصبة ثم طلقها
 زوجها ثلاثا فحكم الشافعي
 مطلب الشرى الذى يؤذى
 زوجته ويكثر من الحلف
 بطلاقها يعزروا اذا تحققت
 منه وقوع الطلاق الخ

مطلب في طلاق المدعوش

فأفسدوا وضع لي جوابا شافيا * لازلت في مدد من الرحمن
وصلا قرب العرش ثم سلامه * دو ما على المبعوث من عبدان
والآل والاصحاب أرباب الولا * والجلود والاحسان والايان
* (فاجاب) *

حد الذي الافضال والاحسان * وصلاته دو ما على العبداني
والآل والاصحاب كلهم كذا * له التسابعون وجهه الاعيان
وأقول بمسدا بعون الله جل * جلالة في عصمتي وأمانتي
هكذا سؤال واضمح جوابه * ملاء الدفاتر من ذوى العرفان
ولقد توافق محبتنا مع جمعهم * لم يختلف في أمره اثنان
ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجودان
أواعه جسم ويدخل كلها * فقد الحياء كدهشة الانسان
فأذا بها ما العسقل زال فاته * في عصمته من فرقة وأمان
وإذا ادعاه يقيم بنفسه * ان لم يكن معناه بعيان
وإذا تمسكون له ذلك عادة * فصدق فيه بلا برهان
فأذا فهمت مقاتلي وبياتنا * بخواب ما استقيت في تيمان
هذا المحرمين كلام أممة * هم عالمون بذهب النعمان
وبذلك خير الدين أفتى فاعتنم * بحريه المستطو رب الايقان

(سئل) في رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فتثرت
والورثة تدعى أنها بائن فلا تراث (اجاب) القول قولها فتثرت لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر
فيكون القول قولها بمنينها على الورثة البينة والله أعلم (سئل) في جماعة يطبخون الصابون وضع
عندهم رجل زينا وأمرهم أن يطبخوه له فتعلوا عليه ببعض علل خالف بالطلاق انهم ان لم
يطبخوه له بعد هذه الطبخة التي على النار يفتلن زينة من عندهم ويسكوهم الى الباشا فهل اذا
طبخوه له بعد الطبخة التي على النار ولو جرة زبت يقع عليه الطلاق أم لا لا طلاقه في عينه
(اجاب) لا يقع عليه الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله أعلم (سئل) في رجل
قال زوجته روجي طالق وكرها ثلاثا ويا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة تلك الرجعة
عليها معها ويدين أم يقع ثلاثا (اجاب) نعم يقع عليه واحدة بدانة حيث نواها فقط كذا كره
الزبلي في الكليات وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق
فقال لها ابرئني فقالت أبرأ الله فقال لها روجي الى خمسين سوادا برئد ففعلها عن وجهه
لا طلاقها هل يقع الطلاق عليه بذلك أم لا يقع (اجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روجي
كاذبي وهي من قسم ما يصلح جوابا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا سواء كان في حالة مذاكرة
الطلاق أولا وسواء كان في حالة الغضب أو الرضا هو محتاج الى النية والتبرؤ قوله في ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل قال زوجته المدخولة هي علي من الثلاث المحرمة يعني الميتة أو الدم
أو لحم الخنزير نأوا الطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا بائنا ثلاثا حيث لم ينوها
وله التزوج بها ولا تحرم الحرمة المغلظة أم لا (اجاب) نعم له التزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق
البائن ولا تحرم الحرمة المغلظة المغلظة بنسب كزواج آخر والله أعلم (سئل) في رجل أساعت

مطلب طلق زوجته ومات
قبل انقضاء عدتها وادعت
انه رجعي الخ
مطلب حلف بالطلاق انه
ان لم يطبخ زينة صابونا بعد
هذه الطبخة التي على النار
مطلب قال زوجته
روجي طالق ثلاث مرات
ناو يا بذلك واحدة
مطلب طلبت من زوجها
الطلاق فقال لها روجي الى
خمسين سوادا

مطلب قال للمدخول بها
هي علي من الثلاث يعني
الميتة الخ

مطلب قال لها ثلاث أو
أنت الثلاث أو أنت فقط أو
أنت مني ثلاث
مطلب قال لها أنت محرمة
على الخ

مطلب قال لا امرأته على
الطلاق ما تعبري على روعي
لا عاك ولم ينوالخ

مطلب اذا طلبت منه
الطلاق فقال لها روعي
لا يقع الا اذا نوى
مطلب طلقها ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى الاستثناء الخ

مطلب اذا حكم حاكم
بعدم وقوع الثلاث مجتمعا
لا ينفذ حكمه ولو نفذه حاكم
آخر

زوجته خفيها عليه فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كذا قال
لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث ولم يصح في هذا الاخير ناو ياله ولم يكن في
هذا كونه والله أعلم (سئل) في رجل طلبت منه زوجته أن ينق عليها فقال لها أنت محرمة على
ما أنت زوجتي ولا أنا زوجك شعث الله عرضك اخرجني من بيتي الى بيت أبيك فهل تطلق بذلك
أم لا (أجاب) نعم تطلق فقد صرحوا انه لو قال لها أنت على حرام والحرام عنده طلاق يقع
الطلاق وان لم ينو صرحوا بأن قوله أنت حرام مثل قوله أنت على حرام وكذا أنت محرمة وأنا
عليك حرام أو محترمة أو حرمت نفسي عليك ويستترط قوله عليك في تحرير نفسه لا نفسها والله
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة لكونها دققت باروته لا خيها فقال لها على
الطلاق ما تعبري على روعي لا هلك ولم ينو بقوله روعي لا هلك طلاقا وذهب لاهلها هل اذا
دعاها الطاعة يجب عليها الجانية واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق وله من اجعتها في عتتها أم لا
(أجاب) يجب عليها الطاعة وكذا على أولائها أن يسألوها زوجها ويحرم منعها عنه لا نهلم
تحرر عليه بهذا القول واذا عبرت وقتلنا بأن على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن الهمام
وكثير من المتأخرين فله من اجعتها في عتتها من غير حاجة الى عقد جديد والله أعلم (سئل) في
رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها روعي على ما نويت هل يقع بذلك عليها طلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روعي الخ لان روعي مثل اذهي كما صرح به
صاحب البحر والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعى أنه قال
الا أن يشاء الله تعالى والجساعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله أم لا (أجاب)
لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والقوى احتياط في أمر الفروج في زمان غلب فيه على
الناس الفساد والله أعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا مجتمعا في كلمة واحدة فهل يقع
أم لا وهل اذا رفع الى حاكم حنفى المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلا أو بوقوع
واحدة أو يجب عليه أن يطله وهل اذا نفذ ينفذ أم لا (أجاب) نعم يقع اعنى الثلاث في
قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بمن خالفهم في ذلك أو حكمهم بقول
مخالفيهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوعه شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور واذا حكم
حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكورة لا ينفذ حكمه كما هو مقر ومسطور في الخلاصة وكثير من
كتب علماءنا التي لا تعدلوقضى القاضى فمن طلق امرأته ثلاثا جلدتها واحدة أو بأن لا يقع
شيء لا ينفذ في التمين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء عمل ذلك لا ينفذ بتنفيذ قاض آخر ولو
رفع الى ألف حاكم ونفذه لان القضاء يقع باطلا لخالفته الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يعود
صحيا بالانفيذ اه قال الكمال بن الهمام وقول بعض الخنابلة القائلين بهذا المذهب توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآه فهل صح انكم عن هؤلاء وعن عشرة عشر
عشرهم القول بلزوم الثلاث بفهم واحد بل لو جهدتم لم تذيبوهوا انقله عن عشرة من نفسنا بطل أما
أولا فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث وأنس يلزم في
نقل الحكم الاجماعى عن مائة ألف أن يسمى كل فيلزم في محمد كبير حكم واحد على أنه اجماع
سكوتى وأما ثانيا فان العبرة في نقل الاجماع بنقل ما عن المجتهدين لا العوام والمساءة آلاف الذين توفي
عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والعنفها منهم أكثر من عشرين كالمطاع والعبادة
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبى هريرة وقليل الباقيون يرجعون اليهم ويسمى تنفوت

منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالفة فساداً بعد الحق
 الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكمنا كما بأن الثلاث بينهم واحدة لكانت واحدة لم ينفذ حكمه لانه
 لا يسوغ فيه الاحتداد فهو خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاحد تنفيذه
 ولا العمل به وأنه لا ينفذ بالتمسك بل يجب على كل من رفع اليه من الحكم الحنفية وغيرهم من
 بعقة عدمه وانه لا يطله كما في المجتبي وغيره وفيه ان أصحابنا لم يجعوا قول من نفي الوقوع
 خلافاً لانهم أوجبوا الحد على من وطئها في العدة وقال الشريفي وحكي عن الخجيج بن اربعة
 وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاين
 فأفتى به واقتدى به من أضله الله تعالى اه وقول المحقق الكمال وقول بعض الحنابلة القائلين
 بهذا المذهب صريح في انهم لم يجعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من
 طهر الله فورا دمه منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا الله فهو المتهتدى ومن بذل فلن
 تجده له وليا مرشدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق زوجته ثلاثاً متعاقبات في كلمة
 واحدة فأفتاه حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستمر معاشرا لزوجته بسبب الفتوى المذكورة
 مدة سنين فهل يعمل باقتناء الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكمه منه كيف الحال (أجاب)
 لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينفذ قضاء التقاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض و يقتض على حكاه
 المسكين أن يفرقوا بينهم ما قال بعض العلماء وحكي عن الخجيج بن اربعة وطائفة من الشيعة
 والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاين فأفتى به واقتدى به من
 أضله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجته المدخولة في عاتله أبيه تشاجر معها
 فغلف بالطلاق انها ماتا كل في عاتله الله هل اذا استقرت هي تا كل في عاتله أبيه يقع عليها الطلاق
 أم لا كونهم ليست في عاتله الله وهل اذا نوى بذلك عاتله أبيه أو أضافها الى نفسه تجوز زيجته
 بطلقة واحدة وله امر اجعها في عاتله أم لا (أجاب) حيث لم تكن في عاتله بل هي وهو عاتله
 على أبيه ونوى حقيقة كلامه أو لم يكن له نية أصلاً لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى
 بميمته ما هو عليه تجوز زواجه واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل
 قال لزوجته لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقاً لها أم لا (أجاب) لا يكون طلاقاً وان نواه
 فقد صرح في البحر والخاصية والبرازية وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فيك ونوى
 الطلاق لا يقع فهذا نص صريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب
 الامن الحصدة ما قدرت عندك والآن تكن زوجة طالقاً بالثلاث ان قدرت مع عدم الخوف
 المقر وعنده عدمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا تطلق والحال هذا والله أعلم (سئل) فيما اذا
 ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبة غابها ولم يكن دخل بها انقل على نفسه انه متى
 غاب عنها مدة كذا أو تركها بلا نفقة ولا منفق ففي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق
 قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعلق وعدم النفقة والمنفق فأظهرت حجة مكتوبة بمنشئ
 مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد اظهارها الحجة يثبت الطلاق عليه أم لا وهل اذا أقامت بينة على
 التعلق المذكور وادعى ابطال النفقة وتعين المنفق يكون القول قوله أم قولها وهل تصور
 غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا تصور فلا يصح من أصله (أجاب)
 اما الشوب بمجرد اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا قائل به من أئمة الحنفية المعتمد على قولهم لان

مطلب لا عبرة بشوى
 الحنبلي ولا بقضائه بعدم
 وقوع الثلاث مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع
 زوجته في عاتله أبيه خلف
 بالطلاق انها ماتا كل في
 عاتله الخ

مطلب لا يقع الطلاق
 بقوله لا حاجة لي فيك وان
 نواه

مطلب قال على الطلاق
 لولا الخوف من كلام الناس
 ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق
 طلاقها على غيبته مدة كذا
 بلا نفقة وفي هذا المطلب
 فوائد

الخط رسم مجرد خارج عن حجج الشرع الثلاث التي هي البينة والاقرار والنكول وهذا لا توقف فيه لاحد وأما اذا ثبت التعليق لواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا بينة له بإيصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صدر ح في العمادة والزانية وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها لا تنفق قبيل بناءه بها وحضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حيث كانت بصيغة أن غبت عنها وفي جامع الفصولين جعل أمرها يسدها أن غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها قبل لا يصير الأمر يسدها لأنه لم يرغب من مكان يسكن فيه لأنه يراد به مكان الأزواج وذلك بعد أن يبنى بها وعلى في الذخيرة بأنه قبيل البناء غاب عنها ثم بحث أي في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى قاطبة وأما مسئلة قبول قول أحدهما لصح التعليق بأن لم يقل عنها فقد اختلف علماء فقهنا على ثلاثة أقوال قيل ان القول قوله أي يمينه وقيل قولها بيمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله في حق عدم الوصول إليها وهو تنصيص حسن لأن كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة ومنكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتشكر وصول المال والقول قول المنكر فيما أنكر بيمينه وفيما يدعيه البينة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنينة بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال ان لم تصل نفقة السلك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول له أنه وبه أتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنها مدة معينة مع تركها بالنفقة ولا مدق شرعي فوجدت الغيبة والترك المعلق عليها الطلاق هل تطلق أم لا وهل اذا كان القاضي فرض لها في المدة نفقة وأذن لها بالاستدانة ترتفع غيبته فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شك اذا وجدت الغيبة والترك المعلق عليها الطلاق أنه يقع لوجود الشرط الموجب للجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليمين لبقاء تصور البرمعة من الخالف وقد ذكر علماء فقهنا في الأمر بالدفع وعانتهم بذلك والقضاء من القاضي مؤكدا لوجوب عليه لارتفاع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف تختلف الجزاء وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفته وهي أنه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما يوجبها أو أجاز قول فضولي أو دخل في عصمة زوجة غيرها أو تسمى عليها تسكن اذا طلقها طلاقا واحدة بائنة تملكها نفسها هل اذا نوى بالاجازة الاجازة القولية دون الفعلية يصح فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا شك انه اذا نوى بالاجازة أخذت في فعلها فهي نية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع مذکور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في ايمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسئلة ان لمست أو كانت أو شربت ونوى معينا الخ ونصرحو بأنه اذا قال كل امرأه تدخل في نكاحي فهي طالق بلائنه لا يثبت بالاجازة الفعلية لأن دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكانه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بل متزوجا وقوله هنا طريق ما يوجبها أو دخل في عصمة زوجة غيرها أو تسمى عليها هو يجوز بالاجازة الفعلية عن أن يكون متزوجا بل هو مزوج فاذ علمت ذلك علمت انه اذا تزوجه فضولي وأجاز فعلا لاقولا لا يثبت حديث نوى الاجازة القولية في يمينه دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان أبرأني أطلقك فقالت أبرأك فقال أنت طالق هل له أن يرجعها في عتقها أم لا (أجاب) نعم له الرجعة لأنه ليس بطلاق معلق على الإبراء بل الإبراء مستقل بنفسه

مطلب اذا علق طلاقها
على غيبته بالنفقة ثم غاب
يقع ولو فرضها لها القاضي
في غيبته

مطلب فيما اذا نوى بالاجازة
الاجازة القولية وفي نية
تخصيص العام

مطلب قال لها ان أبرأني
أطلقك ففعل فطلق له
الرجعة

والطلاق يستقبل بنفسه فيستقبل كل على حكمه ولا فرق بين قوله أن أبرأني أو أطلقك وإن أبرأني طلاقك لأن معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله أعلم (سئل) في أمرأة قال لها زوجها ارجعي طالق تحلى للخنازير وتحرمي على عتقها بغيره ودخل بها منكره المراجعة أو كون الطلاق رجعي أهله إذا ثبت أنه راجعها بالينة الشرعية يتحكم بجمعة من اجتماعها والتفريق بينهما وبين العاقد عليها أم لا (أجاب) نعم أثبت ذلك وجب جميع ذلك إذ عقد الثاني عليها وقع باطلا لكونها منسكوحة الغيب و يلزمه العقر بالوطء إذ الطلاق رجعي والحال هذه لأن قوله تحلى للخنازير لغو وقوله تحرمي على أن أراد به الحال فكذلك لأنه خلاف الشرع إذ لا تحرم به إلا بعد انتفاء عتقها عندنا وإن أراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل طرده بخدومه من يابده قال له إن زوجتك فعلت كذا فاقصا ان صرح عنك ذلك فهي طالق ثلاثا هل طلاق أولها تطلق حتى يصبح عنك ذلك (أجاب) لا تطلق حتى يصبح وليس هذا من مسائل المجازاة لأن المتكلم غيرها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال إن كان من أدلك الطلاق تكوني طائها هل يقع طلاقه أم لا حتى تسئل فجيبت بأنها أرادت به هل إذا أقر بأنه طلقها فثنتين وهذه ثالثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا لم يحرم الحرمة الغلظة فلا تحل له حتى تسكن زوجها غيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعليقه بأدتها وإذا أقر بما ذكرناه على ظنه الوقوع له أن يعود إليها في الديانة كما صرح به البرازي وعبارته طلق وثلاثا عليها بافتاع من ليس بأهل فأمر الكاتب بكتبه صكها بالطلاق فكتب ثم أقامه عالم بعدم وقوع الطلاق لأن يعود إليها في الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقسام الصك اهـ ومثل ما في البرازي في الحاوي والقنية للرازي ونقله في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم (سئل) ولده المرحوم شيخ الإسلام الشيخ عني الدين عاصم ورته في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحدة رجعية ذلك معها المراجعة في العدة أم لا (أجاب) نعم يقع عليها طلاق واحدة رجعية إذا المذهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في أنت طالق فلهذا راجعها في العدة كما تفق في شيخ الإسلام والدمع الله المسلمين بطول حياته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخولة أنت طالق على الثلاثة مذاهب فهل تطلق طلاق واحدة رجعية يملك من راجعها في عتقها أم لا الجواب منقول لا معال (أجاب) نعم تطلق طلاق واحدة رجعية إذا المذهب الثلاثة والأربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في أنت طالق والوجه في ذلك واضح قال في منيع العنار أقول وقد كثر في زماننا قول الرجل أنت طالق على الأربعة مذاهب يريد بذلك أن الطلاق يقع عليها اتفاقهم وينبغي الحزم بوقوعه قضاء وديانة كما لا يخفى اهـ (أقول) ولا شبهة في كون رجعيها لا بأسا لما قدمنا من أن المذاهب كلها قد اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فرق بين قوله على الأربعة مذاهب وبين قوله على الثلاثة مذاهب إذ الوجه المذكور يشتملها وكذا يشمل المذهبين والخسة وما زاد عليها ولا خفاء في ذلك على ذي فهم ضعيف خلقه عن ذي فهم قوى في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرملة الكبير الشافعي في مسئلة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور وينسب عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسئلة سائر المذاهب دعلا بقوله لأنه لا يكون

مطلب قال لها ارجعي طالق تحلى للخنازير وتحرمي على ثم راجعها الخ

مطلب قيل له أنت زوجتك فعلت كذا فقال ان صرح عنك ذلك فهي طالق ثلاثا

مطلب لو قال لها إن كان من أدلك الطلاق تكوني طائها هل يقع طلاق أولها تطلق حتى يصبح عنك ذلك

مطلب لو قال لها أنت طالق على المذاهب الثلاثة يقع طلاق رجعية

مطلب قال لها أنت طالق
على مذهب اليهود والنصارى
أو على سائر الخ
مطلب شعبت الله عرضك
ليس بصريح ولا كناية
مطلب الحيلة فيما إذا علق
طلاق كل من زوجته
بتطليق الأخرى أن يطلق الخ

وقوع على المذهب كما هو رده والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجه شعبت أنت طالق على
مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجه شعبت أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين
(أجاب) فيهما بأنه طلاق رجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال لوالده زوجته شعبت الله عرضك
في البتة هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل)
فيما إذا علق رجل طلاق كل من زوجته بتطليق الأخرى فيما الحيلة الشرعية في إيقاع الطلاق
على واحدة منهم ما دون الأخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد بقاءها على مال
فيقول طلقك على ألف مثلاً فقول لأقبل فأذا قالت لأقبل لا تطلق وتطلق الأخرى لوجود
الشرط وهو التطليق قال في الحاشية في باب التعليق أن لم أطلقك اليوم ثلاثاً فانت طالق ثم أراد
أن لا تطلق امرأته ولا يصح حاشا قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه
الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فإذا قال لها ذلك تقول المرأة
لأقبل فإذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عينه ولا يقع الطلاق لأنه طلقها في اليوم
ثلاثاً وأغلام يقع عليها الطلاق لدعائها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقاً ألا ترى
أن محمد رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته أنت طلقك ثلاثاً على ألف درهم فلم تقبل
فقال المرأة قلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقاً من غير
وقوع الطلاق وهذا لأن التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة
الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف التعليق لأن التعليق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان
الإيجاب عدم ما قبل وجود الشرط ونقل في الخلاصة والبرازية والذخائر الأشرفية قالوا وعليه
الفتوى وللشيخ على المتقدم رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام
النسك عليه وحاصله أن الشرط المعلق عليه طلاق الأخرى وجد وهو التطليق فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو
بلفظ الآن يأمرني حاكم بشربه أو هو الآن يحكم علي حاكم به هل إذا أمره حاكم بشربه فشرب
بعد أمره يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث للشك لما صرح به صاحب المحيط في مسئلة أن كان
للعذاب لأن في القسمة فانت طالق لا يحنث لأنه محتمل فلا يقع بالشك كقولنا بسبب طر خلف
أحدهما أنه غراب والآخر أنه حمام ولم يعلم بذلك لا يحنث أحدهما وفي الجامع الأصغر لمحمد بن
وليد السمرقندي قال لها إن كان رأسي أثقل من رأسك فانت طالق ثلاثاً لا يقع لأنه لا يعلم ولا
شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لا حتمال
أن التعليق على أنه الآخر منهما لما طردت كلمة عملنا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا
ظاهر لا غبار عليه يشهد بصحته من شرائد الفقه تسكن لديه والله أعلم (سئل) في رجل رددى
القاضي ما أقرب به حالة حخته من طلاق زوجته ثلاثاً إلى حالة البرسام ودهشته خامس عشر صفر
سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني
عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه
شيء والقول قوله في الغلط تعيين الوقت المذكور ولا يكون اقراً بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم
تقبل البينة ولا يقع طلاقه إذا البينة ميمنة والقول قوله في الغلط قال في الأشباه والنظائر إذا
أقربني ثم ادعى الغلط لم يقبل كافي الحاشية إذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم
الوقوع فإنه لا يقع كافي جامع النصارين والعقنية اهـ فهذا في نفس الطلاق فكيف في التارخ

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث واستثنى وشك في
الاستثناء وفيه فوائد

مطلب أسند ما أقرب به من
الطلاق الثلاث إلى حالة
البرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب أقرب بالطلاق بناء
على افتتاع مفتي ثم تبين عدمه
لا يقع

مطلب زوجها زوج خالتها
فوكالها مع وجود العصبية
فطلقها ثلاثا لحكم الشافعي
بعدم الخ

مطلب قال لخادمه الحر
على الطلاق الثلاث
ما تقعد يعني ما يتخمد

مطلب على الطلاق الثلاث
لا أفعل كذا

قطعا لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجماع أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل
ترقح صغيره بقدر زوج خالتها بالوكالة عنهما فطلقها ثلاثا بعد الدخول بها هل اذا رفعت أمرها
الى مالكي أو شافعي حكمهم بطلاق النكاح والطلاق لمصادفته أجنية عنه عمد بهصح ويعقده
عليها ثلاثا بعد استحصاله وينفذ أم لا (أجاب) نعم يصح لانه فصل بجمته فيه فينفذ الحكم فيه
وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة
ونقل في الخبر عن تهمذيب القلانسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة انه لا يلبس أي النكاح الا
العصبات وعليه الفتوى قال وهو غريب لمخالفة المتن الموضوعه لبيان الفتوى ومع غرابته
هو محصل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه واذ ابطاله بطل ما وقع الزوج فزوجها ثلاثا
بعد تحصيل الحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق ما تقعدريد
ما يتخمد في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا خدم أم لا (أجاب) قد أفقئ شيخ الاسلام
أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمني لا أفعل كذا
وعلى الطلاق لا أفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في منغ الغفار
شرح تويرا لا بصار وقد قرأه بخطه المعهود منه في حال حماه قال وهو مبني على عدم استعماله
في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو مبني الخ بقوله ليس
بصريح ولا كناية لان ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا فاذا أخذ الرجل بما أفقئ به
شيخ الاسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم (وسئل أيضا مرة أخرى) عن رجل قال
على الطلاق ثلاثا لا أفعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذا المسئلة لم
ينقل عن المتقدمين فيها نقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفقئ شيخ الاسلام أبو السعود
العمادى مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح
ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقا على واجب ولازم أو
فرض أو ثابت قبل يقع واخذت رجعية توى أولا واختار عدم الوقوع ولو قال طلاقا على لا
اه ورأيت بعض المتأخرين أفقئ بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عاز بالبرازية معللا بأن ما في
الذمة لا يلزم وجوده في الخارج وقال الكمال بن الهمام رحمه الله وقد تعورف في عرفنا في الحلف
الطلاق يلزمني لا أفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق وقع فيجب أن يجري عليهم لانه صار بتزلة
قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه
قال العلامة الغزي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع الطلاق به من غير نية كما هو الحكم في
الحرام يلزمني وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في
تحقيقه لخصر القدوري اه (وأقول) الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتاره في معنى التطلق
ولما في القول بعدم الوقوع به من يجري غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء من
الجملة الطعام الذين لا يخافون المهين السلام فنسأل الله الحماية بحوله وقوته محافدا له الملام
هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال الصمري انه صريح وهو الواجب
وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شتاره في معنى التطلق وهو موافق لما قاله الغزي
ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه علما بالاحتمال في أمر النروج
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم يقيم الى نفسه وتريته فقال على الطلاق

مطلب في اخوين تنازعا في
يقيم فقال أحدهما على
الطلاق ما أخيه يروح
عندك

ما أخليه بروح عندك فجاء الاخ الثاني في غيبة الخالف وأخذ اليتيم هل بحث الخالف في يمنه
أم لا (أجاب) لا يبحث والحال هذه لعدم وجود الخلية بغيته والله أعلم (سئل) فيما إذا طلق
الرجل زوجته التي زوجها غير أبيها مع وجوده ثلاثاً ثم تزوجها قبل المحلل فحكم شافعي بصحته
وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راض العدة
واللا وزجدي للقاضي أن يبعث للشافعي أن يطل نسكاً عاقداً بشهادة الفسقة وللحنفي أن يفعل
ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لوطلقها ثلاثاً ثم تزوجها قبل
المحلل إذا حكم بصحته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يجز ولكن لو بعث إلى شافعي
ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ إلا حراً والمأمور شيئاً وبهذا الحكم لا يظهر أن
النكاح الاول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة
وكثير من علماءنا وهي مسئلة الحكم إذا وقع بشر وطه يرضيه الخالف فيه ولا يجوز له نقضه والله
أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه الغير المدخول بها بعد ما قبل له طلق زوجته فقال فسخت
النكاح ناوية الطلاق ثم قبل له طلقها ثلاثاً فقال تكوني طالقاً ثلاثاً هل محل له أن يتزوجها قبل
أن تنكح زوجها غيره أم لا (أجاب) نعم محل له ذلك قبل أن تنكح زوجها غيره لأنها بائنة بقوله
فسخت النكاح ناوية الطلاق لا إلى عدة فلم يعمل قوله تكوني طالقاً ثلاثاً فأفهم والله أعلم
(سئل) في رجل سأل كن زوجته في داراً به عزم أبوهم على تزويج أخته بـ رجل في أثناء سنة ١٠٦٩
فقال على الطلاق بالثلاث إن صار هذا الأساكنتك ولا أقدم عليك في المدينة هذه السنة فصار
مخرج لوجه وخرجت زوجته حين تبها لها الخروج ولم يتبها له نقل أمتعة لعدم تمكنه من خرج
من المدينة ولم يكت بها ومضت السنة المشار إليها فهل خنت بذلك أم لا وهل أدارجع إلى المدينة
بعد انقضائها أو قد يجب البحث أم لا (أجاب) لا خنت بذلك والحال هذه لعدم المساكنت
والقعود معه إن قلنا بانعقاد المين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما إذا قلنا بعدم
انعقاده بمن الأصل فالامر واضح إذا لاین فلا خنت وهو معتد كثير من علماءنا فافهم ومن
المقرر المعروف أن المعرف بالاشارة تنتهي المين عضيه فلا خنت عليه بعد انقضاء مدة المين إذا رجع
إلى المدينة وقدم معه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها
شاهراً أسكنه عليه طالبا أخذها قهراً ورغماً فعرس عليه فقال أن أخذتها فهي طالق بالثلاث
فغلب عليه وأخذها قهراً ولم يمكنه خلاصها من يده فهل إذا نوى عدم تمكنه منها ولم يمكنه تطلق
ثلاثاً أم لا حيث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة الدلالة على نية لا تطلق سواء
كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الخاتمة وفي فتاوى صاحب التنوير مستدلاً بما في فتاوى
قارئ الهداية ما هو صريح فيما أفتينا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تساجر
فقال لها إن أبرأتني طلقك بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا
يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق
الطلاق على إبرائها فقالت له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على إبرائها لعدم وجود
الصفة لأن التعليق على اللفظ خاصة ولم يوجب جوداً لا يقوم مقامه ما ردوى معناه وقد تقرر أن
ما ثبت للضرورة بقدرها وقد ثبت براءة الزوج تعصها القولها فبقية تنص على موضوعه
وهو براءة الزوج ولا ينعدي إلى الطلاق المعلق على إبرائها لأنه لم يوجد منها حقيقة ولا عموم
للمقتضى عندنا ومن يقول بعجوبة لا يقع عليها الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي

مطلب فيمن طلق زوجته
التي زوجها غير أبيها مع
وجوده ثم تنكحها بعد
الطلاق الثلاث بغير محلل
وقد حكم الشافعي بصحته

مطلب قال فسخت النكاح
ناوية الطلاق ثم قال لها
تكوني طالقاً ثلاثاً وذلك
قبل الدخول

مطلب قال على الطلاق
بالثلاث إن صار هذا
الأساكنتك ولا أقدم عليك
في المدينة هذه السنة
وخرج ولم يتبها له نقل
الامتعة

مطلب هجم على أخته
ليأخذها من زوجها فقال
الزوج أن أخذتها فهي
طالق بالثلاث ناوية بذلك
عدم التمكين

مطلب قال لها إن أبرأتني
طلقك بالثلاث فقالت
أبرأك الله لا يقع الطلاق
بذلك

مطلب أقر بطلاق امرأته
منذ ثلاث سنين الخ

مطلب حلف بالطلاق
من زوجته أنه لا يؤويها
فأوت بنفسها

مطلب طلقها ثلاثا بعد
أن أقر بطلاقها وانقضاء
عدها الخ

مطلب قالت له أبرأ لك الله
فقال لها ابرأ وحي طالق على
الخ

مطلب قال لها أنت مطلقة
من شهرين بعد طلقها بالطلاق
منه ويقول الخ

مطلب قال لجماعة تكون
بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد الخ

مطلب قال في حال الغيب
وسؤال الطلاق نزلت عنها
نزولا شرعا الخ

مطلب حلف بالطلاق من
زوجته على عرف أنه
تبرط الخ

مطلب قال لزوجه روي
طالق تحلى لليهود الخ

الشافعي فكيف عندهم لا يقول بعمومه وإن كان صح إقراره في العرف الفسورة ولا عليه يتخص
بها الشافعي حتى يتخلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه
المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق الآن أم من وقت أسنده إليه
والحال أن المرأة تقول لأدري فبالحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الإقرار وتفرغ
الأحكام على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة
فهل إذا أوت المكان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب)
لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يكتنحها من المأوى والله أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته واحدة وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقال
له أنك لم تطلق بل قصدت مضاررتها وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال
هذه أم لا وهل إذا اتى ذلك وصدقه يصدق أن وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحدة
وانقضت عدتها صارت أجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس
يصدق أن وله التزوج بها وإذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فيكذلك كما قلته في القسم والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجه في مشارة أبرأيني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق
والمسحق فقال لها روي طالق على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك
(أجاب) يقع واحدة رجعية ولا تقع البرائة من شيء من حقها والله أعلم (سئل) في رجل
تساجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الأخبار في
المساكن كذا فهل يقع عليه الطلاق أم لا وإذا قلتم يقع هل له أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء
لادانته وعلى حكم القضاء له من اجتمعنا في العدة بغير عقد وبعدها بعدة جديدة لم يصدر منه
سوى ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد ما أطلبكم من قدام الحياكم يريد أن لم أطلبكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم
حتى إذا طلبهم لا يقع الطلاق أم ينتج أن لا يقع مطلقا فلا يكون تمييزا ولا تعليقا (أجاب) قياس
ما قاله البهائي في فتح القدير وقد تعرف في الخلاف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد أن فعلته لم
الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله إن فعلت كذا فأت طالق وكذا تعارف
أهل الأرياف بالخلف بقوله على الطلاق لأفعل أنه يكون تعليقا لاتحاد الجامع وهو جريان
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فقامل والله أعلم
(سئل) في رجل قال في حال الغضب وسؤال الطلاق لزوجه نزلت عنها نزولا شرعا هل تبين
بذلك أم لا (أجاب) لم أر من تعرض لهذا في كلامهم لكن رأيت فروعا متعددة في النكاحيات
تقتضي أنه يقع بمثلها الطلاق البائن إذا وجدت النسبة وأدلة الحال فيتعين الاقتبال بالواقع في
الحادثة وإذا علمت أن هذا يصلح جوابا لآراء أشتية وتاملت في فروع ذكرها صاحب البحر
والتاتارخانية وغيرهما قطعت بما ذكرنا والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
على عرف أنه تبرط من فلان بكذا حتى ترك تسميته والعريف مسكر هل يقع على الخالف
الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه محتمل ولا يسرى إنكاره عليه والله أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجه روي طالق تحلى لليهود وتحري على وعن قال روي طالق تحلى للخنازير وتحري على
(أجاب) بأنه رجعي لأن قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود والخنازير لغولانه
خلاف المشروع وهو لا يحل كقوليه وتحري أي حرمة تحصل بانقضاء العدة اذهب ثابت شرعا

مطلب في الفرق بين روجي
طالق وروحي فقط

مطلب أمر الاب ابنه فتمنع
فقال له أبوه طلق فقال طالق
طالق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكيل الزوجة
لو كحل الزوج أنه متى تزوج
عليها الخ

مطلب امتنع الاب من
ادخال بنته على زوجها
وقال زوجتي الخ
مطلب ضرب زوجته فلامه
أهلها فقال أنت مجارة اني
الخ

مطلب قال ان رحلت من
القرية الخ

مطلب قال لها أنت طالق
الى سنتين يقع بعد السنتين

مطلب قال لها أنت على
حرام ثم قال لها أنت طالق
ثلاثا تطلق ثلاثا

بصرى الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته روجي طالق هل تطلق
طلقا رجعي أم بائنا وإذا قلتم تطلق رجعي فإنا الفرق بينه وبين ما إذا اقصر على قوله روجي نأويا
به طلاقا حيث أقدمت بآئه بآئن (أجاب) بأنه في قوله روجي طالقنا معناه روجي بصفة الطلاق
فوقع بالبر صريح بخلاف روجي فان وقوعه بلفظ النكاح والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ
بأيمان طعامه للضيوف فتمنع فقال له أبوه روجيتك بآئن بدلا وتخالف أمرى طلق فقال طالق طالق
ولم يذكر الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقها أم أو طلاق واحدة منهما بقوله هذا
أم لا (أجاب) لا يقع قال في الحر وذكرا سمها أو أضافها اليه كخطابهما فلو قال طالق فقبيل لمن
عنيت فقال أمرى طلق أمرى أنه ومقتضاه أنه لو قال ما عنيت أمرى لا يقع والقول قوله في
ذلك أنه هو أعلم بقصده والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج أنه متى
تزوج علم أو تسرى عليها تكن طاقا هل إذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح الشرط (أجاب)
لا يصح الشرط إذا لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم مع آخر في ادخال
بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي مجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول الى شهر عاشوراء
ولانية له في ذلك فهل إذا دخل عليها أو أدخلها عليه قبل عاشوراء ثبت عليه شيء أم لا (أجاب)
لا ثبت عليه شيء وأما الجار المعاد المتخذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه
أهلها فقال أنت مجارة اني ما أقربك غيرنا وطلقا هل تطلق بهذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق في
الخاصة في قوله لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خلت سبيل الحق بأهلك لو قال ذلك في حال
مذكرة الطلاق أو في الغضب وقال أم أنوبه الطلاق بصدق قضاء في قول أبي حنيفة وقال أبو
يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت متخذة معاذة مما تكرهه وهو قريب من معنى هذه
الالفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فأمر أن طالق متى بعدت رجلا
(أجاب) إذا نقل عامة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج مع زوجته فقال لها أنت طالق الى سنتين ولا نية له في الحكم (أجاب) يقع عليها بعد
السنتين طلقا واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب البحر والبرازية والولوالجدة وغيرهم
من كتب الحنفية قال في الولوالجدة لأن الطلاق لا يحتمل التأقيت فتكون هذه إضافة الايقاع
الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى معنى بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فأجل الابقاع فله
والحال هذه أن يراجعها بعد هافي عتدها جبر عليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته أنت على حرام ونوى بذلك الطلاق ثم قال عتب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل
يلحق الثاني الاول أو لا يلحقه ليكون الثاني بائنا والاول بائنا واليحق البائن (أجاب)
تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علماءنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل
الصريح اللاحق بصرى بصرى ومثله في البحر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي
مشقة الاحكام والبائن لا يلحق البائن بمعنى البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي أما البائن
المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا وهي حادثة وقعت في حب رجل أن
زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد أفتى بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق
البائن فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وأفتى بعضهم بوقوع الثلاث قال
في الفتح الحق أنه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا
الوجه في قول شيخنا يعني الكمال بن الهمام في فتحه الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا أبان

زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقوع الثلاث اهـ وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو
 الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضيان وحزر عليه في فتاواه المشهورة فلم يوجد كذلك حرر
 عليه في الكتب الكثيرة المعتمدة فلم يوجد فاندفع ذلك كدف لا وهو مخالف لما قبله في مشتمل
 الاحكام عن المبسوط من قوله اما البائن المعنوي يلحق باللفظي مثل الثلاث والله اعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يقع أم لا (اجاب)
 لا يقع شيء في كافي الحاكم من كتاب الوكالة لو كاه أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى
 الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة
 رجعية ومثله في كثير من الكتب والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالوكالة عنها انه
 طلقها بعد الدخول بها ووطأ اليه بخبر صدقها وسأل سوءه فأجاب بأنه استغنى فطلب منه اثبات
 الاستثناء فذكر أن لابنته هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه أوقع
 الثلاث ويكفي القول قوله لا سيما وهو رجل صالح (اجاب) ظاهر الرواية ان القول
 قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا وبالصلاح
 فيقبل قوله والا لا يقبل الابينة وحيث علل المتأخرون بغلبة فساد أهل الزمان ينسب أن
 لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لا في حنيفة
 ولا قولاه في البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما
 قرره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجع
 عنه لم يسبق قولاه اهـ (وأقول) كغلب الفساد في الرجال غلب الفساد في النساء بل فيمن
 أبغى فربما تنكره الزوج فيصدر عنه الاستثناء وتنكره فتلخص منه فالتعبد بظاهر الرواية
 أحق وأولى ويفوق باطن الامر الى الله العلي العظيم والله اعلم (سئل) عن حادثة
 حدثت بمشق الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي المذهب
 من علمائها أتى بوقوع الطلاق فيما على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع
 عريف على محله يجي منها أموال للظلمة الشام بعد طلبه منه قدر فوق طاقته وضايقه في أدائه
 فقال له على الطلاق بالثلاث انك من أهل النار فلما لم يوافقهم على هذا الحلف فقال سمعت
 من العلماء الكرام تقلا عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على
 زوجته بذلك أم لا (اجاب) بعد المجادلة وسؤال التوفيق لتسام التخيير والتدقيق بقوله ما وقع
 بذلك عليها طلاقا بجماع من أمتنا واتفاق وجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا المهين
 المتعال كما صرحوا به في علته أنت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يطلع على ذلك بحال ولو أرادها لما
 أجرى على لسانه الاستثناء تخفى بسبب ذلك الحال قال ابن فرشته في شرح الجمع بعد أن ذكر
 مذهب مالك في ان شاء الله وعلم له بأنه لم يشأ الله ما أجرى على لسانه التطلق ولنا ان مشيئة الله
 وقوعه غير معلومة فلا يقع كالمعلق بمشيئة انسان غائب لا يوقف عليه اهـ ولا شك أن كونه
 من أهل النار ألا لا يعلم بل العلم واحد بعينه منهم والله الولي المتعال يجوز كونه من أهل النار
 عند العزيز الجبار بوجوب عدم الخنث في واقعة الحال اذ الخنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
 كونه من أهل النار وهو خاف عنا وعن سائر الارباب والاشرار ولا يعمله الا المؤمن المهين
 العزيز الجبار هذا وفي الحساوي الزاهدي ما هو صريح برمن (ب) لبرهان صاحب المحيط ان
 كان لا عذاب لاي في التبرقات طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كالحلف بسبب طير
 خلف أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما ومن ناله للجماع

مطلب : وكاه في طلاقها
 فطلقها ثلاثا

مطلب ادعى الاستثناء ولم
 يكن معه شيء في قول قوله
 خلاف

مطلب قال لا خير على
 الطلاق الثلاث انك من
 أهل النار لا يقع ومثله ان
 كان لا عذاب الخ وان كان
 رأس الخ

الأصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها إن كان رأسي أثقل من رأسك فأنت طالق ثلاثا لا يقع
 لأنه لا يعلم اهـ وهذه صرائح في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور
 من أهل الجنة دار القرار أم من أهل جهنم التي هي دار النحر والفناء والكفار والله أعلم
 (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم (أجاب)
 يقع طلقة واحدة وهي الأولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله من اجبتها في عدتها والحال
 هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة
 ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا ينافي ما دعت عليه بذلك وأنه غاب فقيرا معسر الا قدرته
 على نفقتها تاركها في منزله ومحل طاعته ولا قدرة لها على أن تصبر على ذلك لفترة وهو طلت من
 الحاكم الشافعي ففسخ النكاح فأمرها بحضور هيئة تشهدها تدعى فأحضرت رجلين عدلين شهدا
 على طبق ما دعت فحكم بفسخ النكاح عليه سبب وفيا شرطه الشرعية لانه ثم تزوجت بعد
 انقضاء عدتها منه بزواج آخر يستبرأها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل ذلك أم
 ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كاتبة مسوقة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت
 الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للحفي ولا غيره
 ابطاله هذا هو المنفي به عند المحققين من علمائنا والله أعلم (سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على
 الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك نافعة مع ان المحلل جدير به بما يلحق النساء من
 الاضرار والمشقة والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الذخيرة حيلة من احدهما
 بدعوى كفالة المهر على حاضر وأخرى أن تدعى على آخر ضمان الفرقة والضمان قال هذان الوجهان قلما يوجدان
 في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحتاط في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ثم
 قال أقول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر وعن (صه) للخالصة
 قائلا وأورد ذلك النظر فيه أيضا ثم قال ولكن مع هذا لو حكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه
 لاختلاف المشايخ فيه وفي الجرحيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط
 كالسبب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه
 ولم يصح عنهم أصل قوي ظاهر تبين عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في
 الوقائع ويلاحظ الجرح والضرورات فيفتي بحسبها جوازا أو فسادا ثم قال مثلا لو طلق امرأته
 عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب واطمأن قلب القاضي
 وغلب على ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي
 الفتوى بجوازه دفعه للرجوع وقامه فيه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم
 الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي الترتيبي في منته تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله
 بخلاف أكبره بالتاء المشناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا بد من في الواحدة بعد تصريحه بوقوع
 الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثا في قوله أكبره بالباء هل قوله فيه بالتاء المشناة من فوق ضبط صحيح
 أو غلط صريح أو سهو جري به القلم وسبق اليه كماله القضاء والقدر حكم وعلى تقدير الثالث
 لو قدر وقوعه بمن يقع طلاقه غير فارق بين المثلثة والمثناة أو فارقا بينهما بما عمله الله هل يكون
 ثلاثا أم واحدة بآية أم رجعية أم يفرق الحال بين النية فيه وعدم النسبة وهل للاصحاب في هذه
 المسئلة بخصوصها أي مسألة التاء المشناة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام

مطلب وكله في طلاق
 زوجته فطلقها ثلاثا
 مطلب حكم الحاكم الشافعي
 بفسخ نكاح الزوج الغائب
 ليس لغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبات
 الطلاق على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب
 التنوير بقوله الخ

الطلاق مذكورا أيضا كما صرح به قاضيان في الكتابات وهذا الصريح مذكورا ولو اقتصر على
لفظ زوجي بمعنى اذ هي لكان من الكتابات فتعجل فيسه اليه كما هو مصرح به في كلام أئمتنا
والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعاق
بقبول أبيه له بمهر معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقها أبو الصغير يعوض للصغير وتزوجها المطلق
لها ثلاثا فورد دخل بها ووطئها فقبل له انهم لم يحل فطلقها وتزوجها أخوه البالغ فورد دخلها
ولم يطأها وطلقها فما الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي
صحيح بعقد أبيه له بمحضرة من ينعقد النكاح بحضورهم وطلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال أو
غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جمعهما المراهق قبل البلوغ فلا بد أن
يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراد المراهق الذي
يجماع مثله وتقرئ آله ويستتبي الجماع وقد رتبتمس الأئمة بعشر سنين وحيث تقرئ ذلك
فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد المحلل له غير صحيح ووطئها وطمشه ولو جرد العقد
وان كان فاسدا فيجب مهر المثل والعدة ويثبت النسب عند أبي خيفه ان ولدت للمدة المنصوص
عليها في الكتب ولد أو هي ستة أشهر وانما لم نقل بثبت نسبته من الزوج لأنه صبي والصبي الذي
لا يعاق لا يثبت نسبته لعدم تصور الولد منه وقد اجعت علماءنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد
لا يثبت نسبته منه وإذا علمت ان عقد المحلل له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذ هي
أجنبية عنه وليست بزوجه له والحال هذه وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وخلوته به غير وطئ
لا يوجب مهرا ولا عدة لأن الخلوة انما توجب ما في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه لغو
اذ لا طلاق من أجنبية هذا بناء على انه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض
ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى فالعلماء مجال في
الحكم المركب من مذهبن الصادر من حاكم أو حاكمين فلا نشير اليه حتى نطلع عليه والله أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدا رجعية فأدعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر
صداقها فقيل له طلقها او احدى فقال بالنجس هل يصدق أنه قالها كاذبا ويدين أم لا (أجاب) نعم
يدين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذبا لا يقع ديانته الا ما كان أو قعه نقله في البحر وغيره والله أعلم
(سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون
طالقة ناو يا لعلي قاهل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
أخيه زوجته فطلقها ثلاثا وأنشأ متصلا بحيث انه سمع وأسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع
وأسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف
وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي أن القول قوله لأنه ظاهر الرواية وعلموا بالمقابل بنسبنا الزمان
وفيه نظر اذا الفساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضا فبطل الاستدلال به ووجب
اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله تعالى بوصول الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ لو اقتصر على الاوان لا يقع لان هذا استثناء والايقاع اذا الحق الاستثناء لا يبقى ايقاعا
وكذا القول ثلاثا ان اقول ثلاثا لم يكن لان هذا كله شرط والايقاع اذا الحق شرط لم يبق
ايقاعا كذا صرح به علماءنا ومنهم صاحب التاترخانية فيها نقل عن الحاروي والواقعات للناطقي
ونص في البحر أنه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل ولدها كم قسم

مطلب طلق زوجته ثلاثا
وتزوجت بصغير بعد أبيه
وطلقها أبو الصغير يعوض
الخ

مطلب طلق زوجته رجعية
فقيل له طلقها فقال بالنجس
يصدق الخ
مطلب قال له ابنه طلقها
فقال ان كان لك الخ

مطلب طلقها ثلاثا وادعى
الانشاء متصلا

مطلب قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله بوصول
الهمزة أو الاوان لا يقع

قوله فالتخذ كالاتم غضب منه لامر فقال على الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كالاتم عزل الحاكم
 المولى على القسم ثم ولاد بعد مدة قسم القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيلة من
 جانبه فهل تحت الخائف المذكور بالكيل معه أم لا (اجاب) لا تحت الخائف ان نوى بكونه
 تحت يده تحت قدرته أو سطاته أو ملكه أو حرمه أو الحالة هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد
 الحاكم الذي نصبه فلا تحت لا تنفاه شرط الحنف وان نوى بكونه تحت يدي كونه كالاتم افعاله عليه
 تكلم تحت كاهو ظاهر وان لم يكن له نية تحت لا انصراف الكلام الى المتعارف عند الاطلاق
 والله أعلم (سئل) وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نساءك ذهبن الى القرية الفلانية
 يخبرن بها فقال ان كان قد راحت واحدة منهن لها فنبى طالق فبين ان اثنتين منهن ذهبتا الى
 القرية معا هل يقع الطلاق عليهما أم يقع على واحدة منهما أم لا يقع على واحدة منهما (اجاب)
 بأنه يقع عليهما لا ارادة منعهن عن التخريب الا اذا نوى واحدة معينة أو مهمة فيدين ببيع على
 المعينة في صورتها وعليه التعيين في المهمة مستلذ لا بأن واحدة تنكر في سياق الشرط فتم
 وطوبى بالنقل فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله بالمله راجع كتبه
 فكتب ماصورته في الوالوجية من باب الابلاء وحلف لا يقرب واحدة منهن فهو مولى منهن ان
 مضت الاربعة الا شهر من حلقه من جميعا لان واحدة تنكر في محل النفي فتم اها وفي المناهج لابي
 حفص عمر من الحنفية ولو قال والله لا أقرب واحدة منك فهو مولى منهن ما كان مضى المنة من
 غير جماع باتا اها وفي مخ الغفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد بن عبد الله الغزالي القرياشي
 ناقلا عن فتح القدير في باب الابلاء ولو قال لهن والله لا أقرب احدا كن جعلناه مولى من واحدة
 وقال زفر مولى من الاربعة حتى لو مضت اربعة أشهر ولم يقرب احدا هن باتت واحدة وعلى الزوج
 أن يعنفه وعنده من كلهن لا ن قوله احدا كن واحدة منك سواء ولو قال لا أقرب واحدة
 منك كن بصير مولى منهن جميعا فكذا هذا قلنا احدا كن لا يعنفه لانه معرفة وكذا لا يصح أن يقال
 لكل احدا هن على درهم وأما واحدة منك فنسكرة متنفية فتم ولا يصح لكل واحدة على
 درهم ومثله في شرح المجمع للمصنف ولابن مالك وفي الكوكب الدرري للاستاى مسئلة النكرة
 في سياق النفي نعم سواء بشرها الشافي فحوما احدا قائما أو بأشرها عاملا فحوما قام أحد وسواء
 كان النافي ماولا أو ماولن أو ليس أو ان ثم ان كانت النكرة صادقة على القليل والكثير كشيء
 أو ملازمة للنفي فحوا أحد أو داخله عليها من فحوما جاء من رجل أو واقعة بعدل العامله عمل ان
 وهي لا التي لنبي الجنس فواضح كونها للعموم وماعد ذلك فحوا لرجل قائما بنصب الخبر ومافي
 الدار رجل فالصحيح انها للعموم أيضا ونقله شيخنا أبو حيان في الارتشاف والكلام على حروف
 الجرعن سيمويه لكذا ظاهرا في العموم لأنص فيه ولهذا نص سيمويه على جواز مخالفة فتقول
 ما في رجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان أي برفع رجل كما تقرر عن الظاهر فتقول جاء
 الرجال الازيدا وذهب المبرد الى أنها ليست للعموم ونصبه عليه الجرجاني في أول الايضاح
 والزمخشري في تفسيره قوله تعالى مالك من اله غيره وقوله تعالى ما باتهم من آية كذا أطلق
 النخاعة المسئلة ولا بد من استثناء شيء قد ذكرته في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن العموم
 كقولنا ليس كل عدد زوجا فان ذلك ليس من باب عموم الساب أي ليس حكما للسلب على كل فرد
 والا لم يكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد
 زوج اذا علمت ذلك فيتفرع عليه مسائل وذكر ثلاثا ثم قال الاربعة اذا كان له زوجات فقال والله

مطلب ولاد الحاكم قسم
 قرية فالتخذ كالاتم
 بالطلاق أنه لا يتخذ كالاتم
 ثم نصبه الحاكم كالاتم الخ

مطلب فسل له ان نساءك
 ذهبن الى القرية الفلانية
 فقال ان كان قد ذهبت
 واحدة منهن الخ

مطلب يتعلق بالنكرة في
 سياق النفي وفي مسائل
 فتوية

لا أطأ واحدة مستكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون مولى
منهن كلهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله
لاحتمال اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتمسك الصحيح الأول ثم قد يرد معنية وقد يرد
مهمة فإن أراد معنية فهو مولى منها ويؤمر بالبيان كافي الطلاق ثم قال وإن أراد واحدة منهما
مهمة أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون مولى من إحداهن لأعلى التعمين ثم قال الحال
الثالث أن يطلق اللفظ فلا ينوي تعميلا ولا تخصيصا فهل يحتمل على التعميم أم على التخصيص
بواحدة وجهان أحدهما الأول وبقطع البغوى وغيره اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسألة
أن لبست ثوبا أو كأت طعاما أو شربت شرابا وقال عنت ثوبا أو ثوبا دون ثوب أو طعاما دون طعام
دين فيما ينسبه وبين الله تعالى قال لأنه نكر الطعام والثوب وأنه نكرة في موضع الشرط وموضع
الشرط نقي والسكر في موضع النفي نعم فتصريح التخصيص فيه ولا يصدق قضاء لأن التخصيص
خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اه وفي تلخيص الجامع الكبير لمحمد بن عبد بن
ملاذاد الشهبان غسلاطى من باب الأيلاء ولو قال إن قربت واحدة منكم فواحدة منكم طلاق
كان مولى منهما تطلق بالركن كما هما وبالحنث أحدهما لأن السكر في الشرط نعم وفي الجزاء يخص
كفى في النفي والأشبات ولو قال فهى طالق طلقا بقربانها كناية عن الدخول تحت الشرط
فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا لفظ فهى طالق لا لفظ فواحدة منكم طالق فهى كناية عن
الدخول تحت الشرط الذى هو رواح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكم
طالق فإن واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد
فقد نصوا على أنه لو كان تمتع أربع نسوة وله عبيد فقال إن طلقته واحدة منهن فعبد من عبيدى
حر أو طلقته اثنتين فعبدان حران أو طلقته ثلاثة فثلاثة أعبد أحرارا أو طلقته أربعاً فربعة
أعبد أحرار فطلقهن معا أو فترها أى حرثا فى الكلى أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد
بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ونحو ذلك
عشرة فلو اشترط وصف التوحيد لفظ الواحد لما وقع العتق على الواحد فى صورة طلاقهن
معا لأنه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونهن مأمورة بل طلقها فى جملة نساءه الأربع فذهب
الزوجتين معا لا يقع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تلخيص الجامع صريح فى ذلك
هذا ما ظهروا والله أعلم

(باب الأيلاء)

(سئل) فى رجل قال لزوجته أنت محرمة على خمس سنين وقد مضت من غير جماع فما الحكم
(أجاب) هذا إيلاء بقربنة ضرب المدة وقد باتت بعض أربعة أشهر من وقت البين وبأنه قضاء
عدها منه تحول للأزواج والله أعلم (سئل) فى رجل قال لامرأته أنت محرمة على أربعة أشهر
ثم وطئها فى الأربعة أشهر فبأنه يلزمه (أجاب) يلزمه كفارتين والله أعلم (سئل) عن رجل
قال لزوجته كونا نحرمين على من هذا الوقت الى عويشرة السنة الآتية بعد هذه الآتية وكان
فى شهر ردى القعدة فبأنه يلزمه بوطئها (أجاب) هذا إيلاء منها فيلزمه بوطئ كل واحدة منهما
قبل مضى أربعة أشهر كفارة مستقلة لتعدد الأيلاء كذا ذكره فى البحر وأما مضى أربعة أشهر من
وقت الحلف بلا جماع وقعت طلاقه بآنية على كل واحدة وبعضى أربعة أشهر تقع أخرى إن كانت

مطلب أنت محرمة على
خمس سنين إيلاء
مطلب إذا وطئها فى مدة
الأيلاء يلزمه كفارتين
مطلب قال لزوجته كونا
محرمين على من هذا الخ

في العدة كافي الظهيرة أو بعد التزويج بها كائنص عليه في الكثرة هكذا الى أن تقع الثلاث على كل واحدة منهم فلم يندرك أمره بالوطء قبل وقوع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي أنه اذا وطئها قبل عشرة أشهر غضى فهي طالق فما الحكم (أجاب) هذا ابلاؤه فان وطئها قبل أربعة أشهر طلقت طلاقه رجعية ذلك مما راجعها في عدتها الحنث قبل مضي مدة الابلاء وان لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر بانت منه لبقاء الابلاء لعدم الحنث بالوطء قبلها وبالحنث بالوطء قبل مضي الاربعة أشهر انتهت عينه بالطلاق الرجعي وبطل الابلاء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دعا امرأته الى الخروج من القرية معه فأبت فقال لها ان لم تخبري معي فأنت حرام من الحلول الى مثله ناو بمجرد الحرمة لا لطلاق فلم يخرج معه (أجاب) هو بين ان حنث فيها بالوطء قبل أربعة أشهر كفر كفر البهين ومضى حكمها وان لم يحنث بلزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيته أحكام المولى لازمة عليه حيث يحنث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة علي من الجمعة الى الجمعة ناو بالحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة عين لعدم وطئها في المدة المخلاف عليها وهي من الجمعة الى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكوني علي مثل اخواني من اليوم الى مثل اليوم ناو يا بعدم قرانها اسمعوا وتكوني علي بالسبع المحرمات ويريد الحرمة المحرمة فماذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكوني علي مثل اخواني فقد ارتفع بمعنى الأسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوني علي بالسبع المحرمات ناو يا الحرمة فهو بين يلزمه بقرانها كفارة البين وهي اما اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة هو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالية والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرما الله علي مدة أربع سنين مثل أمي وأختي وبقي فاصد المجاب تحريرها لهذه المدة فقط فماذا يلزمه بهذا القول (أجاب) اذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول يكفر كفارة بين فيحرر رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم وان عجز عن التحرير والاطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وان مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاقه بانه فيجدد عده عليها ويطؤها ويكفر لان هذا ابلاء وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

(باب الخلع)

(سئل) في صغيرة خالعتها على ثور غير معين التزمته فقبل زواجه ذلك هل يلزم معها ثور وسط ولا يسقط شيء من مهرها أم لا (أجاب) لا ينقطع شيء من مهرها ويلزم الثور وسط بالتزامه لبدل الخلع المذكور والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها ان يخالعتها على كذا درهم عليه هو محتالها على البدل المضاف الى الاب هل يصح الخلع ويطالب الاب بالبدل الذي التزمته وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كان بغيا ذنبا ولا يرجع الزوج بما أخذته منه على الاب وكيف الحكم (أجاب) حيث أضاف الاب البدل الى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهرها شيء فطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الاب اذ لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي التزمته في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأه استدان من أخيها ثقتها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعتها الزوج ووقع البراءة العامة بينهما ما بعد الخلع

مطلب علق طلاق زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته الى الخروج معه فأبت فقال ان لم تخبري معي فأنت حرام الخ

مطلب غضب من امرأته فقال لها أنت محرمة من الخ مطلب قال لامرأته تكوني علي مثل اخواني الخ

مطلب قال حرما الله علي مدة أربع سنين مثل أمي الخ

مطلب في صغيرة خالعتها على ثور الخ مطلب خالعتها أبوها على بدل التزمته ولم يسقط من مهرها شيء

مطلب استدان من أخيها ثقتها التي فرضها القاضي بامر القاضي ثم خالعتها الزوج ووقع البراءة العامة بينهما ما بعد الخلع

مطلب قال لزوجهها طلقها
ولك كذا فوكل من الخ

مطلب لو خالها بعد الدخول
وقبضها للمجمل لا يرجع
عليها به

مطلب الحيلة لسقوط
المهر عن الزوج فيما اذا
دعت الخ

مطلب طلقها على ارضاع
ولدها الذي هي حامل به
وعلى امساكه الخ

مطلب قال لا تسخر طلق
امرأتك على هذه البقرات
الاربعة وعلى الخ

هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل يطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسقط دين
الاخ وله مطالبة أيهما شاء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوج بنته البالغة المدخول بها طلقها
ولستون غشافوكل من طلقها ثلاثا هل يستحق الاستين على الاب أم لا ولها مطالبة الزوج بما
عليه من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها المطالبة بمهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجازا
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجع ان شئت والله أعلم (سئل)
في رجل خالع زوجته بعد الدخول بها وقبض صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له
أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح
به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير وغيرهما والله أعلم (سئل) في بنت زوجهما جدها
أبوابها الرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع وأراد الجد والاب صحة الخلع على وجه يسقط
المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك (أجاب) ذكر الزاوي في ذلك ثلاث حيل * احداها أن
يخالع اجنبي مع زوجهما على مال قدر المهر فيجيب البذل على الاجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بما
عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبي فيبطل الزوج عن المهر ويكون
في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الاب يعني ان كان وان لم يكن فعلى الخد
كافي مسئلة لتناخير الزوج منه وينتقل الى ذمته اذا كان املا من الزوج أو منله * قال وذكر
الحاكم حيلة أخرى أن يقرأ الاب يعني أو الجدة قبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتعتب
هذه اوقد صرحوا بان الزوج اذا خالعها على صداقها على انه ضامن له صح الخلع ويضمن الجدة
للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم (سئل) في رجل سالت زوجته
أن يطلقها على ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى امساكه مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك
هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها بشرط ان لا يرضعها حواصة الخلع
على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يرضع المدة وترضعه حولين
والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع وعن صرح بذلك صاحب الوحي وغيره بل هو في هذه
المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهر انه عبارة عن عقد بين الزوجين
المال فيه من المرأة تبذله فيخلعها أو يطلقها وفيها أيضا ألقاها الخلع خسة ذكر من جملته المطلق
نفسه على أنف ولان امساك الولد وارضاعه مدة معينة متبعة معلومة وهي تقوم بالعقد فصح
جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظة بيع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تسخر
طلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشاً على ففعل هل يصح ذلك ويلزمه
دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع
ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

* (باب الظهار) *

مطلب قال لا امرأتك
على محرمة فهو ظهار

(سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أختي سنتين فما الحكم (أجاب)
هو ايلاء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد ظهار ويصح أنه قول الكل فاذا عرفت أنه ظهار
فاللازم به علمه ان كان غشاعة رقية فان لم يجد أي بقدر فصام شهرين متتابعين ليس فيما
رمضان ولا الايام المنسية للحصة المعروفة فان لم يقدر أطعم ستين فقيرا غداء وعشاء مشبعاً ولا يحل
لها الخروج ولا البوئيات اخر اجها من بيت زوجها البتائم اعلى عصمة فان جامعها في أثناء الصوم

استأنفه واستغفر ربه فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتبت الاحكام المذكورة علمسه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الجريمة المجردة فما الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنهظهار موقت فيرتفع بعضي اللبلة ولا يلزمه شيء بالعدوب بعدها كإفص عليه في البصر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها روجي طالق محرمة مثل أختي ناويا بجراد الجريمة المطلقة هل له أن ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله محرمة الخ ناويا الجريمة المجردة يكون ظاهرا فليزسه كفارة الظهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيه منكوحته بمحرمة عليه على التأبيد وهي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيته ان لم تعودي وتيتي فيه تكوني مثل أختي فلم تعدا الحكم (أجاب) ان نوى برأ وظهارا أو طلاقا فكيف نوى وان لم تكن له نية لغا كلامه ولا شيء عليه وذلك مأخوذ مما ذكرنا في الظهار في مسئلة أنت على مثل أي ولا فرق بين التعليق والتخيير فإن الظهار مما يجوز تعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غضب من أبي زوجته فقال هي مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه به شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه تكوني مثل هذه ما تحشي لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن يطعم ستين فقيرا والله أعلم (سئل) في رجل تخاضع مع زوجته وقال أنت مثل أي أنت مثل أختي ناويا الجريمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة خلاف وصحيح كونه ظاهرا فليززم فيه صر رقبة ان قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيها رمضان ولا أيام منية فان لم يقدر أطعم ستين فقيرا والله أعلم

(باب العنين)

(سئل) في بكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها انه عنين لم يصل اليها فاطلقة على مال فزوجها آتوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجه لها قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح قبل انقضاء عدتها لوجود النكاح الصبيحة كما صرح به علماءنا فاطمة والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم ان أبويها أخذوها الى قرية ثم أومنه اها عن زوجها وبلغت فادعت أن زوجها عنة هل يفرق بينهما بمجرد دعواها أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما وبين زوجته بمجرد دعواها انه عنين على تقدير ثبوت عنته باقراره أو بقول النساء انهن بكر يوجب من وقت المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو بجمها وهو بها منه فان وطئ والابانت منه بالتفريق ان طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أجل سنة وادعت زوجها البكر البالغة انه أزال بكارتها في أثناء السنة يا صبيحة لانا لته وهو يدعي انه أزالها بان لته فعرضت عليه البين بانه ما أزالها يا صبيحة وانما أزالها بان لته فشكل عن العنين هل يفرق بينهما وبينه بنكوله عن العنين بعد انتهاء السنة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما بنكوله عن العنين والحال هذه اذ هو مما يخلف عليه ويقضى فيه بالنكول لانه اذا أقر يلزمه فيحلف فان هو حلف والا قضى عليه كما هو أظهر من أن يذكروا والله أعلم (سئل) في رجل أسلم وتحت نصرانية

مطلب لو قال لها أنت مثل أختي هذه الليلة فهو ظهار
مطلب قال لها روجي طالق محرمة مثل أختي

مطلب خرجت من بيته فقال لها ان لم تعودي الخ

مطلب اذا قال هي مثل أختي لا يلزمه شيء
مطلب قال لزوجته بحضرة أمه تكوني مثل هذه الخ

مطلب قال لزوجته أنت مثل أي أنت الخ

مطلب اختلى بها ثم طلقها لا يصح العقد عليها قبل انقضاء عدتها
مطلب لا يفرق بينهما بمجرد دعواها انه عنين

مطلب أجل العنين سنة فادعت انه أزال بكارتها الخ
مطلب لو أسلم الزوج لا يفرق بينهما ولا يصح التاجيل الا دن الحاكم

بالغة أبو هاريدان يفرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل ذلك أم لا وإذا ادعت انه لم يصل اليها وأجله استأذنته الى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء الكتابة في نكاح الكتابي إذا أسلم مقرر في الكتب متونا وشروحا وفتاوى ولا يصح التأجيل الا من الحاكم الشرعي ولا غيره بتأجيل غيره قال في الحاشية وتأجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها والمصرح به في زوجة العنين إذا أجلها حكم سنة وطلبت التفريق بآنت اما بآنة الزوج واما تفريق القاضي إذا أبى الزوج ولا ثبت الفرقة بمجرد اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية فأطبة والله أعلم (سئل) في زوجة العنين المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والدها وحبسها عنه هل تحسب تلك الأيام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم

(باب العدة) *

(سئل) في امرأة شابة أمست طهرها هل تعتد بالشهر أم لا بد من الحيض وليس قول ابن السكينة في شرح الوهبانية بتسع شهور تنقض عدة التي * غدا طهرها يعتد فيما يحرر بحرر (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به نعم لو قضى مالكي به نفسه ولا داعي الى الافتاء بقول معتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان الترافع الى مالكي يحكمه به ونصت علماءنا بذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحنفي ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في الزهر فمخالفته الروايات وغرابته يوهم نظمه انه المذهب الذي عنه لاذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها وإذا لم ذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك مالكي نفذ وقد نظمت قطعا سالما من النقد فقلت

لمعة ستة طهرها بتسعة أشهر * وقاعدة ان مالكي يقر

ومن بعده لا وجه للنقض هكذا * يقال بلا نقض عليه ينظر والله أعلم

(سئل) فيما إذا قضى مالكي المذهب في عدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر فنقد أم لا (أجاب) لأشأنه إذا قضى مالكي المذهب في عدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر فنقد ولا يجوز نقضه لانه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الاجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها بالبداء وبالرملة هل لها أن تخرج من بيتها وتنقل الى القدس قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرة المطلقة هل تخرج من بيت طلقته وهي به أم لا وتجبر على العود اليه إذا خرجت قبل انقضاء عدتها وتجب نفقة عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قال ابن عباس الناحشة الزنا تخرج لافامة الحد عليها وبه قال الاكثر وقال ابن عمر هي خروجها قبل انقضاء عدتها وتجبر على العود اليه إذا خرجت قبل انقضاءها ولو باذن الزوج لأن الحرمة لا تنقطع باذنه حقا لله تعالى فلا تخرج لالسلام ولا نهرا حتى الى حين دار فيها مناسزل لغيره بخلاف ما إذا كانت له وصرا بآنة اذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الاجرة ليس لها أن تخرج منه بل عكسك وتدفع الاجرة وترجع به عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحل لاهلها الا رجاءه ولو أمرها أبوها بذلك عليها أن تعصيه ما وقد حثوا على ملازمة النساء لميوتهن مطلقا وكثر منه ٣ غير مطلقاته فانه يحل لهن الخروج باذن الزوج بخلاف المطلقات إذا اذن فيصافيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها الكسوة اذا

مطلب اذا هربت زوجة العنين المؤجل سنة لا تحسب تلك الايام

مطلب في عدة معتدة الطهر

مطلب لو قضى المالكي بانقضاء عدة الطهر تسعة أشهر فنقد

مطلب ليس لمعتدة الوفاة أن تنقل الى بلد أخرى

مطلب ليس للمطلقة ان تخرج من بيت طلقته فيه

(٣) قوله وأكثرمه غير مطلقات كذا بالاصل الذي في يدنا وتأمل اه معجمه

مطلب مات عن زوجته
وهما يسكنان في بيت يستحق
الخ
مطلب أسند طلاقها الى
مدة ماضية ان صدقته فلا
نفقة لها والعدة من وقت
الاقرار على كل حال

مطلب صالحها على نفقة
عدها على دراهم مسماة

مطلب هل ثبت الشرف
لابن الهاشمية

مطلب في علي بن عبدالله
الخ هل له ولأولاده شرف
وجعل العمامة الخضراء

طالت بأن كانت حاملاً أرتمتة الطاهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها إذا كانت تسكن
معه في بيت يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى
فيه رغم ما عليهم أم لا ولهم إخراجها (أجاب) نعم لهم إخراجها والله أعلم (سئل) في رجل غائب
أكثر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر ثلاثاً وأرسل بذلك كتاباً إليها هل يصدق في إسقاط
نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط لحلوله
بطلاقها أم لا (أجاب) ان كذبته فلها النفقة والكسوة قال في الجريح بعد كلام قدمه ان العدة
تعتبر من وقت الطلاق في إقراره بمعنى الزوج بالطلاق من زمان مضى إلا أن المتأخرين اختاروا
وجوب العدة من وقت الإقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها أو أربع سواها زجره حيث كتم
طلاقها السكنى لان نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لأن قولها مقبول على نفسها ثم قال
بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبته في الاسناد أو قالت لا أدري في وقت الإقرار وان
صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الإقرار اهـ والحاصل انه
لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعاً في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط
لحلوله بطلاقها اجماعاً والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمت عدةاتها
صالحها على دراهم مسماة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في الجريح اذا صلح
الرجل امرأته على نفقة ما دامت في العدة على دراهم مسماة لا يزنها على ما احتج تنقضي العدة
ينظر ان كانت عدتها بالخض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالخض فلا يصح الصلح للجهالة
بالمدة يجب عليه النفقة ما دامت تحيض والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

(سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا وإذا قلتم لا هل ثبت له شرف أم لا وإذا قلتم نعم هل
يتسلل في أولاده أم لا (أجاب) لاشبهة في أن له شرفاً ما وكذا الأولاد أما اصل النسب فمخصوص
بالآباء والقائل بهذا قد نسيج المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح اذا بدئ نسبة اليه صلى الله
عليه وسلم ثبت الشرف والسيادة فإذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده
الى آخر الدهر لوجود نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسماة بالقوز والغنم في مسئلة
الشرف من الامم فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليها والله أعلم (سئل) في علي بن عبدالله
الجواد ابن الامام الشهمس جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى
عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولأولاده وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية
والحسينية وجعل العمامة الخضراء على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم انهم أشرف بلا
شبهة اذا سمى الشريف يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسناً أو حسيماً أو علواً
أو جعفرياً أو عقيدياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم
الشريف على ذرية الحسين والحسين فقط لكن لهم شرف الاكل الذين تجرم عليهم الصدقة
لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء رجعهم الله تعالى ذكره وان من خصائصه صلى
الله عليه وسلم أن ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكر وامثله ذلك في أولاد بنات بناته فاختص وصية
للطبقه العليانية فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ينسبون اليه
صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليه ما فينسبون اليه صلى الله عليه وسلم

وأولاد زينة وأُم كاثوم إلى أبيهم عز وعبد الله لا إلى الأم ولا إلى أبيهما صلى الله عليه وسلم لأنهم
 أولاد بنت بنت لا أولاد بنته بحري الأمر فهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في
 النسب لأن أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها لخصوصة التي ورد الحديث بها وهي مقصورة
 على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا زال يشملهم وأما الشرف الاخص وهو
 شرف النسبة إليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله أعلم وأما العمادة الخضراء والعلامة
 الخضراء فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كاتفي الزمن القديم ولكن
 ليس بها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب أنه إذا حدث التمييز في الجائز أن
 يختص بها المنتسبون إليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعمر في كل أهل
 البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت لأم معروفة عند الناس طلبت
 الاختصاص بالارث فزاور ذاتي جماعة انهم أبناء عم عصمة له وليس لها سوى السدس
 هل يعطون بموجب دعواهم أم لا وهل إذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكفي ذلك في شهادتهم أم لا بد
 من ذكر الجدة (أجاب) لا يعطون بدعواهم وإذا شهد الشهود ولم يذكروا الجدة الذي يجتمعون
 فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لأنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكره صريح به في جامع الفصولين
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج أم ولد من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي
 أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيما إذا
 وضعته لاقل من ستة أشهر من وطئها أم لا كثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند
 التزويج وكان السيد يعلم به حين ذاك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) أماني المولى فعصم
 مطلقا إذا مصرح به في كتب علمنا فاطمة صحة نفي ولداً من المولى وسواء ولدت لستة
 أشهر أو أقل أو أكثر من وقت النكاح وأماني الزوج فلا يصح إذا أثبت به ستة أشهر أو أكثر
 وإذا كان لاقل يصح نفيه ومع صحته نفيه لا يثبت نسب من المولى مع نفيه ولا جناح على السيد
 في ذلك والله أعلم * (سئل من ولده المرحوم الشيخ يحيى الدين نظاما) *

يا من سمعنا يوم * اضحى بها كاللؤلؤ

ما أشان كل ينادي * أنا ابن عم ابن خالي

(أجاب)

هذا أخو أبوي * مزوج بالحلال

اختا لهذا وهذا * كذلك فافهم مقال

فابن كل ينادي * أنا ابن عم ابن خالي

(سئل منه نظاما أيضا)

يا أيها الحبيب الذي * تتر الجواهر أو دعا

أدبار ففها والحديث * مؤصلا ومفردا

من ذاب زواج أمه * رجلا واخته معا

من نسب قد أنبتنا * بالحق شرعا أشعرا

(أجاب)

أمة أثبت يا بن ودي * لأنين فادعيامعا

وهما الكل منهما * بنت من الغير اسمعا

مطلب لا بد في الشهادة
 لدى الارث من ذكر الجدة

مطلب زوج أم ولده بمقتضى
 بولد فتنى المولى له صحيح
 مطلقا ونفى الزوج فيسه
 تفصيل

مطلب في اثنين كل منهما
 ينادي الا شرا أنا ابن عم ابن
 خالي

مطلب فيمن يزوج أمه
 وأختيه

(باب الحضنة)

(سئل) في صغير يتيم له أم متزوجة باجنبي وأخت لاب كذلك فهل تحضنه أمه أم أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبة محرم ولا ذر رحم من غير العصباء كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والأخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضنة فابتأه عند أمه أولى من إبقائه عند أخته لكل شفقة الأم كما أفتى به شيخ الإسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضنته إذا ولده سنة هل يجوز أن لا وهل إذا طلقت على ذلك أجرة بعد السنة والاب معسر وله أخت لايه ترضعه وتربيه مجانا وأبت أمه ذلك الاب لا جرة ينزع منها ويدفع للاخت أم لا (أجاب) يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاء به وإذا أبت أمه أمساكه وارضاعه الاب لا جرة وأخته نفسه مجانا يدفع اليها صرح به في الخائصة والبرازية والخلاصة والظهير وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الأم تحضن الصغيرة الرضعى وهل يلزمها كفيل يكتفلها خشية أن تغيب بها أو تسافر أم لا (أجاب) الأم أولى بها حتى تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية محدثة تنتمى وعليه الفتوى لسداد الزمان ولا يلزمها كفيل يكتفلها فيما ذكر والله أعلم (سئل) في الأم الحاضنة المبتوتة المنقضة عدتها إذا طلقت أجرة لحضانتها ولا لها الصغار هل تجاب الى ذلك وأيضا إذا احتاجوا الى خادم يلزمه ويلزم يسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تجاب الى ذلك كله أدهو واجب على الاب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه وولز ومساكن الحضنة على الاظهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكرة بالغه عاقلة لها رأي يريد عنها أن يضمها وهي تأبى ولا تريد إلا أنضمام الى أمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها اليه جبر أم لا (أجاب) لا يقدر على ذلك ولا ينضمها عن المكث عند أمها والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تنزع في ضمها اخوتها المسلمون واخوتها النصرانيون كل يريد منها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عندهم اختارت الكون عنده إذا مراعاة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجملة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضنة لكنهن متزوجات بأجانب ولها اخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضنة بالتزويج بالأجانب كالميتات كافي الجبر وغيره حق الحضنة للاخ والحالة هذه وفي التارخاسة بعد أن رهن للحيط وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب بضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصبة وأم تزوجت بالاجنبي وخال فن يلى انكاحها وحضنتها (أجاب) العم هو الذي يلى الانكاح وأما الحضنة فحيث لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجدة والأخت والخالة والعممة ونحوها فلم يأخذها والله أعلم (سئل) في أب معسر له من مبانة صغيرة سنها أربع من سنتين أبت أمها أن تربيها وتحضنها الاب لا جرة وقالت جدتها أم أبيها أنا أرى ولد ولدى الفقير بلا أجر هل تسقط حضنة الأم وتكون الجدة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبيغ بالغ هل لايه ضمه اليه ومنعه من السفر وإذا وقع منه شيء له أن يؤذبه (أجاب) نعم ضمه ومنعه من السفر وتأديبه إذا وقع منه شيء قال في البحر تنفلا عن الظهيرة والغلام إذا عقل واجتمع رأي واسغنى عن الاب ليس للاب

مطلب في يديم ليس له سوى
أسمه واخته وكل منهما
متزوجة باجنبي

مطلب خالعت على ارضاع
ولدها الحامل به وحضنته
سنة

مطلب لا تلزم الام
بالكفيل في مدة الحضنة
خشية ان تغيب
مطلب في الأم المنقضية
العدة اذا طلقت أجرة
الحضنة

مطلب في بكرة بالغه لها
رأي يريد عنها ضمها اليه
مطلب ساقطة الحضنة
بالتزويج بالاجنبي كالميتة

مطلب في صغيرة لها أم
متزوجة باجنبي وعم وخال

مطلب في أب معسر له ابنة
صغيرة تبرعت أم أبيها بالخ

مطلب للاب ضم الغلام
الصبيغ اليه اذا كان غير
مأمون على نفسه

أن يرضه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يرضه الى نفسه وليس عليه نفقته
 الا أن تبرع وفيه نقلا عن الولوالحة اذا كان يحشى عليه شيء فالأب أولى من الأم وفيه نقلا
 عن الاسميني أن للاب أن يؤذبه ولله البالغ اذا وقع منه شيء وفي التاترخانية والاحمد اذا
 كان صبيحان أراد أن يخرج الى طلب العلم فلا يمه أن يمنع وفي كراهية الخاتمة وكان محمد بن
 الحسن صبيحا فكان أو حقه رحمه الله تعالى بحجسه في درسه خلف ظهره أو خلف سارية مخافة
 خيانة العين مع كل تقواه اه وفيما قبله نقلا عن العناية الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن
 صبيحا فحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملتقط
 يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لاعن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر
 بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام والنظر لاعن شهوة فلا
 بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حكى ان واحدا من العباد روى في المسام فقبل له ما فعل الله
 بك قال كل ذنب استغفرت منه غفر لي الا ذنبا استحييت أن استغفر الله تعالى فعذبت بذلك
 الذنب فقبل له ما هو قال نظرت الى غلام شهوة قال القاضي جمعت الامام يقول ان مع كل
 امرأة شيطانين ومع الغلام ثمانية عشر شيطانا اه وفي الجوفى كذب الحج نقلا عن التوازي ان
 كان الابن أمر بصيغ الوجه للاب أن يمنع عن الخروج حتى يلتقي اه والحاصل أن طاعة
 الوالدين واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك أكثر
 من أن تحصر والله أعلم (سئل) في غلام عاقل الا أنه غير مأمون على نفسه فن يرضه اليه (أجاب)
 قال في الظهير به الغلام اذا عقل واجتمع رأي به واستغنى عن الاب ليس للاب أن يرضه الى نفسه
 الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يرضه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية للعقبى
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فن سواه من العصبة أولى الاقرب فالأقرب اه فهذا
 مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأمونا عليه ولتقديم الاقرب فالأقرب من العصبة ولا
 شك في اشتراط كون العصبة غير فاسق يحشى عليه العصبة لديه والضياع عنده والله أعلم (سئل)
 في الصبي اذا انقضت مدة حضنته هل لعصبة عليه أن يأخذ من أمه أم لا (أجاب) نعم يرضه
 العم قال في المنهاج لخلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقبى من الحنفية ان لم
 يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فن سواه من العصبة أولى الاقرب فالأقرب والله أعلم (سئل)
 في المدة المنقضية عنهم اذا طالت أجرة الحضنة لأنها الصغر من الاب هل تجاب الى ذلك واذا
 وجد الاب من غير محارمه من يرضه مجابا يكون أولى من الأم أم لا (أجاب) نعم تجاب الى
 ذلك ويفرض لها أجرة المثل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضنة ولو تبرعت في حالة قامة الحالات
 كالأجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقله مستقلة برأيهما
 لها أم وأب يريد أن يسكنها مع شدة أمها ويفرق بينها وبين أمها هل له ذلك أم لا (أجاب) حيث
 كان لها رأي وعقل ودخلت في السن لا بأس أن يكرها على أن تسكن معه لاسيما مع ضرورة
 أمها ولها أن تنزل حيث أحب حيث لا يتخوف عليها صرح بذلك في الظهير به والله أعلم (سئل)
 في بقعة آدمى تزوج عتقا ان أباه قبل موته تزوجها لابنه الصغير وقبل النكاح له لتزويجها العمة
 من أمها هل على تعدير بثوت ذلك بالبيعة العادلة تسقط حضنة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط
 حضنة الأم مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمنع نقلا عن القيسية والله أعلم
 (سئل) في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده هل لأمه

مطلب الصبي اذا كان
 غير مأمون عليه للاب أن
 يرضه اليه وان لم الح

مطلب اذا لم يكن للصبي أب
 فمن سواه من العصبة أن
 يرضه اليه

مطلب اذا انقضت عدتها
 وطلبت أجرة الحضنة تجاب
 لذلك

مطلب اذا بلغت ابنته ليس
 له ان يجبرها على السكنى
 معه

مطلب لا تسقط حضنة
 الام مادامت الصغيرة لا تصلح
 للرجال

مطلب اذا صار الغلام
 يأكل ويلبس وحده فالأب
 أحق به من الأم

عليه حضنة أم لا أو يصير أوه أحق بضمة اليه لتخلق يا ذاب الرجال وأخلاقهم (أجاب)
نعم إذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضنة أمه وصار أوه أحق بضمة وقد أطلعت على هذا المتن
والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في صغيرة ستمين يدعى ثلاث سنين ولها زوج
وأم متزوجة بأجنبي لا غير ذلك من العصابات وغيرها وزوجها يخشى علمه من الاتوزوسها أن
يتغيبها فيضيع حقه لكونها غيبين ويخشى أيضا من مآل أن يأكل مهرها بالباطل هل
للقاضي أن يضعها حيث شاء لمؤمن على نفسها وما لها وما للزوج بالاتفاق عليها من مهرها
حتى تطبق الرجال فأمهر عدلا بقبض بقية مهرها من الزوج ودفعها لها إذا بلغت وأنس رشدها
أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضنة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصة
ولأن له حق حضنة بضعتها التقاضي حيث شاء وساقطات الحضنة كالتحسينات وقد نقل ذلك
في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع انشئة المذكورة وهذا لا يخالف فيه أحد
والله أعلم (سئل) في يمة لا مال لها تريد معها حضنتها مجازا وأتمها تريد أن تفرض اجرة
لحضنتها هل لها ذلك أم لا (أجاب) حيث أبت الأم أن تحضنها إلا بالاجرة تدفع إلى العمة ولا
يصح للام أن تفرض لها عليها شيئا لترجع به عليها بعد بلوغها بإجماع العلماء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها أم متزوجة بأجنبي ولها خالة أم وأب هل تدفع للاب أم خالته الأم (أجاب) تدفع
لخالته الأم لأن النساء أقدر على الحضنة من الرجال فتدفع لخالته الأم إلى انقضاء مسدة الحضنة
والله أعلم (سئل) في رجل معسر له ابن رضيع من مباته وبنت ستم سنين وأمه تريد
حضنتها مجازا وأتمها تأبى ذلك الأبأجر هل يدفعان للجنة أم لا (أجاب) المصحح في الزيلعي
وغيره أن الأجنبية إذا تبرعت بارضاعه والأم تطالب بالاجرة ولا ترضعه إلا بما فالأجنبية أولى وأما
الحضنة فالصحيح أن يقال للام أم أن تسكن الولد بغير أجر وأما أن تدفعه للجنة أولي لها حق ما
في الحضنة كأي الخاتمة والبرازية والخالصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل)
في رجل له أخ فادبر يريد أن يضمه إليه اتقاء لعرضه وجدته تريد أن تضمه إليها وسه مناهز البلوغ
ويخشى عليه عند عاقرن الأولى منهما بضمه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت
حضنة جدته ولم يبق لها عليه حضنة وإن خشى عليه لأخيه ضمه إلى نفسه كما يستفاد من كلامهم
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن أخوة يريدون انتزاعها من أمها
هل لهم ذلك أم الأم أحق بحضنتها مادامت عازبة وإذا طلبت حضنتها أجزأ هل تجب إلى ذلك
أم لا (أجاب) ليس لاحد انتزاعها من أمها وابطال حضنتها والأم أحق بهما من كل أحد
مادامت عازبة وفي الدر اجبة أن الأم تستحق أجره على الحضنة إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة
لا به وهو باطلا لغيره أي في مال المحضون وأمال الابن كان لا مال له وإن لم يكن له مال والأب
وجب عليها حضنته ديانة والله أعلم (سئل) في يميم رضيع سنه دون سنه وآخر سنه دون
خمس سنين وآخر سنه دون سبع سنين فرض القاضي حضنة أمهم لهم سبع قطع مصرية كل
يوم وهو غيب فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغيب فاحش في مال اليتام فلا قائل به
أصل من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بالكلام وأما مستحقها فالاجرة ففيه خلاف قبل
لا تستحق فقد سئل فأنى القضاء فخر الدين عن الميتة هل لها أجر الحضنة بعد فطام الولد
قال لا وموضوعه إذا كان هنالك أب والوجه فيه أنه أحق لها والشخص لا يستحق أجره على
استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها إذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها

مطلب الصغيرة إذا كان لها
زوج وأم متزوجة بأجنبي
للقاضي أن يضعها حيث
شاء حتى تطبق الوطء

مطلب يمة لا مال لها تبرعت
عمتها بحضنتها فهي أولى
من أمها بأجر
مطلب تزوجت أم الصغيرة
بأجنبي فخالته أولى بهما من
أبيها

مطلب له ابن وبنت من مباته
وتبرعت الجدة الخ

مطلب إذا استغنى القاصر
برأيه فأخوه أولى به من جدته

مطلب لا تنزع البنت من
أمها مادامت عازبة

مطلب حاصله أن القاضي لو
فرض أجر الحضنة في مال
اليتام لأمهم وكانت زائدة
تسترد الزيادة منها وأن الميتة
أو المتوفى عنها زوجها
لا تستحق أجر الحضنة

بالمعروف لاعلى وجه أنه أجرة حضانتها وقبل تستحق على الأب ولا أب هنا والحضانة واجبة عليها
 لقد رتبها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحرير هذه المسئلة والناس عنه
 غافلون وقد كتبت على ماشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيما سئل قاضي القضاة الخ
 ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها لا أجره لحضانة من باب أولى لكن اذا كانت محتاجة للولد
 مال لها أن تاكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ والله أعلم (سئل) في رضيع يتيم
 لا مال له وله أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل اذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجرة لارضاعه
 وحضنته عليه يحيمها أم لا وتجبر على ارضاعه وحضنته مجانا (أجاب) لا يحيمها القاضي الى ذلك
 بل لو كان للرضيع أب معسر تجبر أمه على ارضاعه كما سرح به في البرقة لاعتن الحانية فكيف
 الاخر والحضانة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم اذا كان لها حق
 الحضانة وطلبت من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك والله أعلم (سئل)
 في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات وأمه متروكة واجبة باجني طلب ابن عمه المراهق ضمه اليه
 هل يجاب الى ذلك أم لا (أجاب) ان ادعى المراهق المذكو والبلوغ دفع اليه قال في المنهاج
 للعقلى وان لم يكن للصبي أب واقضت الحضانة فن سواه من العصابة أولى الاقرب فالأقرب غير
 ان الاثنى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتاتر خاتمة وغيرهما واعماق دنا بدعوى
 البلوغ لان الصغير لاحق له في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شرح النجم لابن ملك وليس هو
 من أهل الولايات كما سرح به في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في محضونة لها أم وأم أب
 وأب موسر هل يفرض لأم الأم أجرة الحضانة ولوطيلتها أم الأب مجانا أم لا (أجاب) أم الأم أحق
 في باب الحضانة من أم الأب كما سرحوا به فاطبة وأما ولويته اباه وان طلبتها أم الأب مجانا
 فالمفهوم من كلام الحانية والخلاصة والظهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة انه
 مع يسار الأب أم الأم أولى منها في التقسيم الدافع الى العمة مجانا يكون الأب معسر افقههم منه
 عدم الدفع اليها اذا كان موسرا وقد ذكر في البحر العمة ليست بقسيم بل المراد بها كل من كان له
 حق الحضانة في الجملة وقد تقرر ان مفهوم التصانيف حجة بعمل به فعلم عانت لسانه أولية أم الأم
 على أم الأب حيث لم تطلب زيادة على أجرة المثل والله أعلم (سئل) في مبتونة طلبت أجرة
 لحضانة ولدها مع بقاء عمتها هل تستحق أجرة للحضانة مادامت في عدة الأب أم لا (أجاب)
 لا تستحق أجرة بسبب حضانة ولدها مادامت في العدة والله أعلم (سئل) في بكر بلغت مبلغ
 النساء واختارت أن تكون عند أخيها لاتهادون عمتها هل لها ذلك وان أتت العمات حيث
 لم يكن فاسقا يخشى عليها عنده (أجاب) لها ذلك في التاتر خاتمة عن الذخيرة في البكر اذا بلغت
 للادوية منها وان لم يخف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم الى ذلك
 اختيارها والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما جدة أم أم عاجزة عن حضنتهما وأب قادرة
 عليها هل يدفعان لأم الأب القدرة لأم الأم العاجزة ولا لخالتهما وان كئي قادرات (أجاب)
 من شروط الحضانة القدرة على الحضانة فان شرطها ان تكون حرة بالغة عاقله آمنة قادرة
 وأم الأب مقدمة على الخالات والله أعلم

(باب النفقة)

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها ور كها بالنفقة ولا منفق شرعى ففرض لها القاضي على

مطلب اذا كان لليتيم أخ
 معسر تجبر الأم على ارضاعه
 وحضنته مجانا

مطلب اذا طلبت أم الأم
 أجرة الحضانة تجاب لذلك
 مطلب للاخ المراهق ان
 ادعى البلوغ أن يضم الصغير
 عند انقضاء مدة الحضانة أو
 سقوطها

مطلب ام الام باجرة أولى في
 الحضانة من أم الأب المتبرعة
 عند يسار الأب

مطلب المبتونة لا تستحق
 أجر الحضانة مادامت في
 العدة
 مطلب البكر البالغة اذا
 اختارت أخاها دون عمتها
 لها ذلك
 مطلب أم الأب القادرة على
 الحضانة أولى من أم الأم
 العاجزة عنها

الغائب برسم نفقتها أو كسوتها عن كل يوم قدر اسمى وأذن لها القاضي في الاستدانة لذلك
 لترجع بسد على الزوج وقد استدانته ذلك وأنفقته بنسبة الرجوع المذكور على الزوج
 المزوج فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم لم تستدن وقالت هي استدنت يكون القول قولها
 في الاستدانة والافتراق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة قبل الرجوع عليها عليه لما مضى
 من المدة المذكورة سواء استدان أو لم تستدن لانها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف النفقة
 الا قارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل بمجرد
 قولها وتحتاج الى بينة فان مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة
 حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجرد الامر يكفي لعدم السقوط وانما غلطت
 بالموت لان الطلاق باقسامه فيه خلاف قال في البحر والذي يعين المصير اليه على كل مفت
 وقاض اعتمد عدم السقوط لما في ضده من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها اليه فيما
 قدرناه انما تدعى امر اعراضا وهو الاستدانة والزوج يشكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم
 (سئل) في مبثوثة خرجت من البيت الذي وجب عليه الاعتداف فيه وعصت في ذلك أمر زوجها
 حتى صارت ناشرة هل تجب لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشور
 وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) في الزوج هل عليه أن يسكنها دارا
 مفردة ليس فيها أحد من أهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
 ويعنون الزوج عن ظلمها ان أرادته وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفيها بيت واحد
 من دار ذات بيوت من غير مرافق (أجاب) نعم على الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد
 من أهله وعليه أيضا أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويعنون
 الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها او ليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات
 بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلا وملا بدلهامنه في السكن كما صرح به
 كله علما وانا والله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر يبلده الغائب عن
 مجلس الحكم من وجهه وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تسريها بلا مشقة هل يجوز
 أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب
 الفرض على القاضي وجواز منه شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
 عمل بقول زفر في الغائب لاحتمال حاج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في
 البلد متيسرا لحضاره للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله أعلم
 (سئل) في رجل رمى تزويجه غزيرة ولم توجد المنقلة بعد وهو يتعهد بإرسال النفقة من الرملة
 الى غزة فرفضت عليه دراهم لدى قاضي غزة وهو في الرملة من غير مراجعته واحضاره مع امكان
 ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح (أجاب) فرض
 النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد جوزه له لوجه الغائب على قول زفر لحاجة الناس
 رفقا لهم وقد صرح في البحر ناقلا عن الصيرفية ان شرط صحة احتجاج النفقة في غيبة الزوج ان
 تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما يدونها يسهل احضاره
 ومراجعته اه فقد انتفت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي
 الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره

مطلب اذا فرض القاضي
 النفقة على الغائب وأمرها
 بالاستدانة قال قول لها في
 الاستدانة ما لم يمت الزوج

مطلب لاستسقط النفقة
 المفروضة بالطلاق

مطلب المبثوثة اذا خرجت
 من الاعتداف تسقط نفقتها
 مطلب على الزوج أن يسكن
 امرأته في دار ليس فيها أحد
 من أهله

مطلب لو فرض القاضي
 النفقة على الزوج لامرأته
 مع غيبته لا ينفسد حيث
 تسرا حضاره

مطلب شرط صحة فرض
 القاضي النفقة على الغائب
 أن تكون غيبته مدة السفر

مطلب على الزوج السكنى
والنفقة وإيفاء المهر المجل حيث
كانت الزوجة مشتهة

مطلب رفعت أمرها إلى
القاضي ليفرض النفقة
لها على زوجها الغائب

مطلب لها منع نفسها ولو
سلمت نفسها قبل استكمال
مهرها

مطلب النفقة المترضى
عليها لا تسقط بغير الزمان
كالمقضى بها

مطلب إذا طلبت كفيلا
عند غيبة زوجها يجيبها
القاضي لذلك

مطلب إذا طلبت من الزوج
كفيلا بالنفقة عند إرادته
السفر فكفل والده صحت

مطلب إذا استدانت بأمر
القاضي ثم ماتت لأصاحب
الدين أن يطالب ورثتها أو
الزوج

مطلب زوجها أو هو مان
رجل وأمر الأب آخر أن
ينفق عليها إلى أن الخ
مطلب نفقة البتة على
أمتها دون خالها الخ

وهو أجمعته والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة بتيمة مشتهة من أمها ودخل بها قبل أن
يوفيها المهر المجل والآن تركها عند أمها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة
والسكوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معترفه أم لا (أجاب) على الزوج زرعها وكسوتها
واسكانها حيث سكن وإيفاء ما شتهه من مهر صدقها وإذا امتنع من ذلك يجبس لينفق عليها
ويجبس ليوفيها ما اعترف به من مهر صدقها والله أعلم (سئل) في رجل غاب وترك زوجته
بلا نفقة هل إذا رفعت أمرها إلى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا ويأمرها
بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة رفقاً بها حيث كان عالماً
بالسكاح أو برهنت عليه أن لم يكن عالماً به قال في ملتقى البحار وخو المختار وفي كثير من الكتب وبه
ينبغي صرح به في النهر وعلى القضاة عليه اليوم للعاجزة فقضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث
لم يكن حضوره متيسراً والله أعلم (سئل) في المرأة إذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط لتجمله
لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع نهرتها في محل واحد أم لا
(أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الإمام وإن كانت سلمت نفسها وبه صرح
المتون قاطبة ولا تجبر على السكنى مع نهرتها في بيت بل ولا في دار حيث لم تتوفر حقها لمها فيه من
الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه
النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بغير الزمان ولا بغيبة الزوج
(أجاب) نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كما تصير ديناً عليه بالقضاء ولا تسقط بغير الزمان
والغيبة والله أعلم (سئل) في امرأة يزوجه أن يغيب عنها وتحشى من عدم النفقة وتريد
أن تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ
الكفيل إلى شهر وهو قول أبي يوسف استحساناً منه وعليه الفتوى كما في الولوالجية والظاهرية
وغيرهما والله أعلم (سئل) في امرأة تحققت السفر من زوجها فطلبت منه كفيلاً بالنفقة فكفلها
والدهم فيها وفيما يترتب لها عليه شرعاً فسافر الزوج فرفعت أمرها إلى القاضي ففرض لها
ما يكفيها واشتد ارامعوا لكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على
والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلها أن تطالب أيها ما شاءت تنفق ما أم لا فلا تطالب
بها إلا زوجها (أجاب) نقل في البحر عن الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسئلة مريد السفر
سواء كانت النفقة مفروضة أو لا فراجعته ان شئت ولا شك أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه
الفتوى كما صرح به في الولوالجية فعليه لها مطالبة أيها ما شاءت بنفقتها كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في النفقة المستدانة بأمر القاضي بعد موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج أو مطالبة
ورثتها أو دون من تركتها أو هو وخبر (أجاب) هو خبر لم يصرح به صاحب الحيران فأدته أمرها
بالاستدانة من أمر الزوج بما أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج
فلا كلام انه في دينه في ماله وإن اتبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحسبهم
منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة لرجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن ينفق عليها
ويربها إلى أن تدخل بزوجه وله ثلاثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفع منها عشرين
ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطالب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها
في هذه المدة تبلغ الثلاثين ورجعاً تزيد أم لا (أجاب) نعم له ذلك فيطالب أيها ما شاءت ويحسب من
المهر والله أعلم (سئل) في تيممة لأم لوالها أم وخال وأبناءهم ومومن فعلى من يجب نفقتها

(أجاب) يجب على أمها الأعلى خالها ولا على أبنائها غيرها أما الخال فلما سحر جوابه من تأخير أبي
 الام عن الام فكيف ما به الذي يدل به وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة الام بالعصبة المحرم
 نفوذ غير العصبة كالخال ونحوهم مشاركة للام في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أمر
 أبو الصغيرة أمها التي هي منكوبة الغيرة الانفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه فقضت
 ثم مات هل ترجع في تركته أم لا (أجاب) نعم ترجع في تركته كما أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر
 الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطلقته عن نفقة عدتها بالخض بسمعة قروش فهل
 يصح ذلك أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة هل يلزمه رد الزائد على نفقة مثلها تلك المدة أم لا (أجاب)
 لا يصح هذا الصلح كما يترجم به في البحر نقل عن الذخيرة وجزم به في التاترخانية نقلا عن الشاوي
 الكبيرى وجزم به في الوالو الجسة وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلج جوازها كما نص عليه
 في الخلاصة وعلى ما هو الراجح اذا دفع بناء على انه لا يلزم له يرجع فيما زاد على نفقة مثلها كما انها
 لو طالت عدتها ولم يكن لها المصالح تطالب بكفالتها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
 قبض بعض مهر بنته الصغيرة وانفقته عليها وعلى نفسه معسر او مات هل ما بقي موروث على
 فرايض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما أنفقته أم لا (أجاب) نعم ما بقي بنته موروث على
 فرايض الله تعالى ولا شئ على الأب مما قبضه وأنفقته حال كونه معسرا اذ ذلك حال اعساره
 نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم هل يجب لها النفقة
 عليهما أم لا لأن أمها تجب على الأب (أجاب) تجب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم
 (سئل) في يتم لا مال له وله ابن عم فقير وأمهم هل يجب نفقته على ابن العم وحده أم على الأم
 وحدها أم عليهما أم لا (أجاب) تجب نفقته على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بعمهم وان كان
 وارثا وشرط النفقة على القريب أن يكون محروما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 فخرجت بلا مسوغ شرعى من البيت الذي كان أعده لسكناها حال بقاء النكاح فسكنت في دار
 أخرى نعمنا منها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة عدتها أم لا (أجاب) نعم تكون ناشرة
 فتسقط نفقتها ولو لم قضياها لعدم موجبها وهو الاحتباس في البحر نقل عن الذخيرة المعدة اذا
 خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على الشؤز وفي الزبلي شرط وجوب النفقة
 أن تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف أحد من
 أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بفرضه شرعى والله
 أعلم (سئل) في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أي أن يسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم
 الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضانتها (أجاب) نعم يلزم الزوج
 مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة النياب وهي أحق
 بحضانتها مادامت أمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكور وأبى كلهم
 قاصرون وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والاخوات الثلاث
 البالغات يدعين النقر ولهم عمة شقيقة موسرة هل تجب نفقة الايتام القاصرين على العمة
 الموسرة أم لا (أجاب) نعم تجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات انهن
 معسرات بايمانهن وعلى مدى النصار عليهم البينة وقد صرح علماؤنا بان المعسر كالميت
 والمسئلة صرح به في البحر والذخيرة والوالو الجسة وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة
 لا تجب الا على الموسرين فلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لان هذه النفقة تجب بطريق

مطلب اذا أنفقت أم الصغيرة
 عليها باصر أيتها الرجوع
 عليه
 مطلب الصلح على نفقة
 العدة غير جائز

مطلب اذا أنفق الاب من
 مهر صغيرة حال كونه
 معسرا الا يرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على
 أبيها دون أمها
 مطلب نفقة اليتيم على أمه
 دون ابن عمه

مطلب المطلقة اذا خرجت
 من البيت المعد لسكناها
 جال النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني
 فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
 ونفقة الصغير وهي أحق
 بحضانتها

مطلب مات عن أولاد صغار
 لا مال لهم وعن بنات بالغات
 يدعين النقر فنفقة الصغار
 على عمتهم

مطلب حلق عليها ان
ذهبت الى دار والدها
لا تعودا لابعده سنة لها النفقة
ان رضى باقامتها في دار والدها

مطلب لا تجب النفقة على
الاب اذا غاب الزوج
مطلب اذا غاب الزوج
والام فقيرة فالنفقة على العم
مطلب اذا كان كل من
الام والعم معسرا فالنفقة
على الام

مطلب اذا أمر القاضى
الام المعسرة بالاستئانة
لتنفق على اليتيم وله عم ملي
ترجع عما استدانته على العم
مطلب غاب عن زوجة
وأولاد قصر وعليه ديون
وله أملاك فما يتحصل من
أملاكه الخ

مطلب فرض القاضى النفقة
لليتيم وأمر رجلا أن يتفق
عليه من ماله ان لم يكن له
مال ففعل الرجوع
مطلب للمرأة أن تطالب
زوجها بسكناها في دار غير
الدار التي تسكنها معها

مطلب لها أن تطالب
بكنيف ومطبخ خاصين

الصلوة والصلوات تجب على الاغنياء دون الفقراء والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
فأرادت الذهاب الى دار والدها فخلف بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا بعد
ختم السنة وذهبت الى دار والدها بغير إذن زوجها ثم ان زوجها أذن لوالدها أن تبقى عنده الى
ختم السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقة ما دامه اقامتها عنده والعم لا (أجاب) نعم
يلزم زوجها نفقة ما دامه اقامتها عنده والعم لا قد صرح في فتح القدير أن النسوة المستقط للنفقة
عديم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجهما أو امتناعها عن أن تبقى الى منزله وهما موافقة الزوج
على اقامتها عنده والعم لا خشيته الحثت موجودة فلا وجه لسقوط نفقة ما دامه الله أعلم (سئل)
في رجل غاب عن زوجته هل يجب على ابيه نفقة أم لا (أجاب) لا تجب كاصرح به في الخلاصة
وتوضر بالاستئانة والرجوع عليه اذا حضر والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما أم فقيرة عاجزة
وعملهم على أبواب غائب غيبة متقطعة هل يلزمهم نفقة أم لا (أجاب) نعم يلزمهم عهدهما
نفقة ما اذ يجبر الا بعد اذا غاب الاقرب بياثمة الام وفقرها وغنى العم وجبت عليه نفقة ما احياء
لمهجرت ما والله أعلم (سئل) في صغيرة أم وعم معسران فعلى من تجب نفقة منهما (أجاب)
تجب على الام لا على العم لانها أصل والنفقة على الاصل ولو كان معسرا وغير الاصل اذا كان
معسرا لحكمه حكم الميت والله أعلم (سئل) في المرأة اذا كانت فقيرة ولها يتيمن لهما عم
غنى أمرها القاضى بالاستئانة والنفقة عليها ما استدانته هل الاستئانة تكون على من تجب
عليه النفقة فتسكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع عما استدانته عليه أم لا
(أجاب) نعم تسكون على العم ان كان غنيا وكانت فقيرة وترجع عما استدانته عليه والله أعلم
(سئل) في رجل غاب وله زوجة وبنات قصر وابن أخ يقيم قاصروا وجه ما يتحصل من أملاكه
لنفقة زوجته وبناء القصر وابن أخيه اليتيم القاصروا وجه ما يتحصل من أملاكه
من الاملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة لعماله لنفقتهم
ووجه معيشتهم أم لأصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف الاملاك فما الحكم (أجاب)
المقرر عندنا والمسطور في كتب علمائنا ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي أن يتفق على
زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقضى دينه وان كان الذي يدينه مقررا له لانه انما يامر
في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا لماله وفي الاتفاق على زوجه وأطفاله من ماله حفظ
لماله وفي وقاؤه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما ابن أخيه اليتيم فننفقه في ماله فينفق
عليه من غلته نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضى لليتيم
قدرا من النفقة وأمر رجلا أن يتفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال
حاضر يتفق من ماله ويرجع في مال اليتيم فيفصل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع
في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتج الى الاشياء لانه يدعى دينا ويدعى الدين يقترق الى البينة والله
أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة هل
لو ائحدة أن تطالب الزوج بيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطالب بذلك
كاصرح به صدر الاسلام في ملته قطعه معللا بأن المنافرة في المضرا أو فرو هو مشاهد في منعه
أعنى طلب ذلك مضارا لئلا يفسد في قواعدها بالله والله أعلم (سئل) في امرأة أسكنها الزوج
في بيت له غلق على حدة لكن الكنيف والمطبخ مشترك بينهما وبين شريكتها هل لها أن تطالبه ببيت
له كنيف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما صرح في البحر أخذ من شرح المختار والله

أعلم (وسئل أيضا) في رجل ساكن بزوجه في بيت وقف يخصه له علق على حدة ومطبخ وممر تنفق مشتركة هل لزوجه طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا ينفر في ذلك كون المرتفق مشتركا بين غير الجانب كما صرح به في الخبر أخذنا من كلام الهديّة والله أعلم (سئل) في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو أو خذوا لنا الجواب (أجاب) المسكن الواجب عليه شرعا على الزوجين بيت له عرافق وعلق على حدة فلا بد له من بيت خلاء ومطبخ ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من اجائها أو ذهابها كما صرح به في الخاتمة وتكون بين جدران صالحين ويشترط أن يكون مأمونا عليها فيه ويمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرحوا به فاطمة والله أعلم (سئل) في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه قوتها أم يقرر القاضي لها شيئا من الدراهم وإذا قلتم بقوتها ما التوفيق وما صنعت (أجاب) النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سالت مجاهد عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى اه فان رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وإن خاصمت في فرض النفقة يقرر لها بالمعروف مما ياتدعون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات وإذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت أن يقدر ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي أن يقدر بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها أولا بحسن العشرة معه ويأمره أيضا بحسن العشرة معها وذلك بأن تأكل معه وبأكل معها لتكون نفقته ونفقته سواء فان اتفرقا والافرض عليه فاذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي أن ينظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله جانتهم لو بصر فله في عباده الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها ثم امتنع عن التزويج به وتزوجت بغيره هل يرجع عما أتفق أم لا (أجاب) نعم يرجع قال في الخاتمة بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي التمسك سئل والى عن بعث الى أئني الخطيبة سكران ولوزا وجوزا وترا ثم ترك الأب المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأن لله في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لما علقه في الخاتمة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم (سئل) في رجل معسر تزوج بكرابا لعة ولم يدفع لها مهرها المشروط تجهيله ولم ينفق عليها ولم يكسها وقد أضر ذلك بها الجاهل اهل يجب عليه أحد الأمرين اللذين أمر الله تعالى بهما قوله تعالى فامسك بعروف أو تسريح بإحسان وهل اذا فسخ النكاح حاكم يرى الفسخ بذلك ينسخ لشدة الضرورة اللائقة بها واضطرارها اليه أم لا (أجاب) نعم يجب على الزوج أحد الأمرين اللذين أمر الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل فامسك بعروف أو تسريح بإحسان وفي صدر الشريعة وأصحابنا ما شاهدوا الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنها لا تجد من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استحسنوا أن ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرق بينهما وقد اختار كثير من علماءنا ذلك عند شدة الضرورة وهو عما ينشرح صدر الفقهاء له لما فيه من دفع الحرج والاضراب بالنساء والله أعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير

مطلب اذا أسكنها في بيت وقف يخصه ليس لها طلب غيره
مطلب المسكن الواجب على الزوج ما كان له عرافق وعلق على حدة

مطلب ان لم ترض الزوجة بأن تأكل كل مع زوجها تنفرض لها النفقة وهي الطعام الخ

مطلب خطب امرأة وصار ينفق عليها ثم امتنع عن التزويج به له الرجوع عليها

مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم يفسخ النكاح يفسخ

مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء

مطلب نفقة الفسقة على
زوجها الفسقة ما تدم به
الفسقة

مطلب اذا طلق امرأته
طلاقا رجعيا تسقط النفقة
المقررة بمضي شهر
مطلب النفقة المقررة
مسقط بالطلاق البائن

مطلب الطلاق ولو رجعيا
مسقط للنفقة المقررة

مطلب نفقة المجنوب الذي
لا يعقل وكذلك نفقة
زوجته على أبيه المومر

(أجاب) نفقتها ما تدم به الفقراء من الطعام فان أكلت معه مما يأكل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويرضه دراهم مادام على حاله وان اختلف بفلاء سعرها أو رخصه بشوم جسمه كما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل قرونت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا فهل هذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فإزيد أم لا (أجاب) نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البرازة والذخيرة ومذكور في فاضل بيان ومقتضى كلام الحنفية وأفتى به صاحب البحر والقنوت بخلاف مخالف المشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وكان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة بمقدرة تزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم إنه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لوطيها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما جمعت عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال فقد ظهر من هذا ان الراجح عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشنن كما في الذخيرة ويعني بالشنن الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغناني ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعي والبائن لان في عبارة الخانية والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله من الذخيرة ما صورته ولوطيها الزوج في هذا الوجه يسقط ما جمعت عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي علي السني وكان يقول وجسدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان ينشئ الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغناني اهـ وقدم قبله عن النفاة أنه جزم بسقوطها بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرة وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كما هو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مسقط لنفرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المتقضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما صرح به في الخلاصة والبرازة وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم ولد الشيخنا أمين الدين وهي في فتاويه ما صرح به في الخانية والظهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينض مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين ونوارد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل مجنوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه بطرح نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلا ما يقال ولا يرد على سائل جوابا واذا اشتد به الجوع أكل ميتة أو ترابا ولا يعلم الذي به ما يكون غير أنه أشد حالاً ممن هو محقق الجنون لا مال له ولا نوال وله زوجة أخرى بها عهد الحال لانها بسببه عادمة المعاش وفاقد الفراش وله أب مومر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت المجز فيه والاعسار بسبب ما نصح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على أبيه المومر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدير كسما هو المحرر في المذهب واليه الفقيه النبيه يذهب ففي البحر نقلا عن الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنته وفي تنقيح الحلو ان قال فيسند روايتان في رواية كقولنا وفي رواية انما تجب

نفقة زوجة الأب إذا كان الأب مريضاً أو بهزيمة يحتاج إلى الخدمة إما إذا كان صحيحاً فلا قال
في المحيط فعمل هذا الأقرق بين الأب والابن فإن الابن إذا كان بهزيمة المأثمة يجبر الأب على نفقة
خادمه اه وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأ الأب أو جارية أم ولده
حيث لم يكن بالآب عليه وإن القول بالوجوب مطلقاً إنما هو رواية عن أبي يوسف اه ما في البحر
وقد علمت به أن المذهب عند الحاجة إلى الخادم يجب نفقة الزوجة أيضاً لأنه لا احتياج له إلى
الخادم صارت من جملة نفقته فوجب عليه فقهر رأيه إذا ثبت ما شرح فبد تفرض نفقته ونفقة
زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يتهمل بمولاه بالطعام الكثير ويمكن زوجته
تناوله ولا يجبر عليه في تناول ما يكفيه أم أنه هل إذا ثبت ذلك تفرض القاضي عليه له النفقة من
الدرهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم بما جازها أو باعتبار
حالهما معاً (أجاب) النفقة تنوعان تحكين وتلبس فالتحكين متعين في صاحب الطعام الكثير أو
الذي له مائدة فحك المراتم تناول مقدر كفايتها وليس لها أن تطالب به بفرض النفقة كذا
صبر حوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لأنها والحال هذه متعنتة في
طلب الفرض وإن لم يكن بهذا الوصف فإن رضيت أن تأكل معه فمما نعمت وإن خافته
يفرض لها بالمعروف على قدر حالهما أسوة أمثالهما حيث ظهر للقاضي أن يضربها ولا ينسب
عليها أو ما الكسوة قد كفي الظهيرية أن محمد إذ كر درعين وخمارين ومخففة في كل سنة أراد
بهما صفياء وشويا اه والدرع والقميص يعني قميصاً وخماراً للصف وقصاً وخماراً للشتاء
وفي المجتبى أن ذلك يختلف باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية
بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك أنهما باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم (سئل) في
رجل عقد لابنه الصغير عقد نكاح على صغيرة سنهات سنوات ففرض القاضي على الصغير في
غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والداه هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم
الوالد والوالد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه منها أنه لا نفقة للصغيرة لا تطبق الجماع ومنها أنه
لا يجب على الأب نفقة زوجة ابنة خصوصاً غير المحتاج إلى خادم يتخذه ومنها أنه غائب وهو حكيم
والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأ أرسلت إلى
زوجها وهو في موضع تعيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاها بالنفقة إلى
موضع الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصير فأبى هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع
من أن تسكن من حيث سكن (أجاب) ليس لها ذلك حيث وقفاها المحلل على ما هو المذهب
خصوصاً في مدونة السفر لأنها مبطله في ذلك فنشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها
إذا الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية
اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد
وقال في التحفة والمبدائع أنه الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه وفي غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي
موسرة وأوجبنا الوسط فقد كانتا معاً ليس في وسعه فلا يجوز ذلك لكن قال بعضهم هو مخاطب بما
في وسعه فينفقه والباقى دين إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه
يعتبر في الفرض الأصلح والأيسر الحاصل أنه لا يكلف فوق طاقته ولا يحبس في شيء لا بقدر عليه
معسرته والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة

مطلب لا يصح فرض القاضي
النفقة على الزوج حيث
كان غنياً ولا يتنعها من تناول
ما يكفياً

مطلب عقد لابنه الصغيرة
سنهات سنوات لا يصح
فرض نفقة على واحد
منهما
مطلب إذا أراد الزوج أن
ينقلها إلى مادون مسافة
القصر وامتنعت تسقط
نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة
على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر
ما فوق نفقة المعسر من حيث
كانت معسرة

المعسر بن عا لا قدرة له عليه فما نفقة المعسر من المنبر وضعة عليه (أجاب) ليس لها ما فوق نفقة المعسر بن وكسوتهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ما اعتاده المعسر بن وقد اعترفوا بالادنا
 ٤ كل خبر الشيعر والذرة والزيت وليس الدرار ربع التي من القطن وشح ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في الزوجين إذا كانا غنيين هل
 تجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغني في باب النفقة (أجاب) نعم تجب نفقة الاغنياء قال في
 البحر اختلافوا في حد اليسار على أربعة أقوال أحدها قولان أحدهما أنه مقدر بنصاب الزكاة
 قال في الخلاصة وبه يفتي واختاره الولوالجي معلا بأن النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار
 لا حد لها وبدايته النصاب في قدره والثاني أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام
 قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اهـ والذي يظهر للفقهاء البارع في الفقه ان
 الاول أولى بالقبول لأن ما ليس بنام سر ربع النفاذ اذا اوردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله
 أعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فما تكون كسوتها (أجاب) لها من جنس كسوة
 المعسر بن في كل سنة درعان أي قيصان واحد للشتاء واحد للصيف ونحوه كذلك وملحفة مما
 يكون مثله للفقراء أهل الاعسار والمتوسطين ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف وتختلف
 باختلاف الناس والاقوات هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا غاب
 عن زوجته من بلد هما الى مصر من الامصار وتركها بالانفقة ولا سق ففرض القاضي لها
 بطلبها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها ففرضها صحها شيعيا وأذن لها بالاستدانة للقرض المذكور
 فاستدانت ذلك وأنفقت مدة غيبته طويلا وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك
 المصر ومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل
 لها الرجوع بنظر ما استدانت وأنفقته الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها
 الرجوع بذلك ولا تنقطع النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بناء على أن كذبته في استناد
 الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كآته طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة
 والسكنى والله أعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة زوجته ومضى مدة فادعى
 طلقها وانقضاء عدها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقررتان والعدة ونفقة
 العدة أم لا (أجاب) ان كذبته في الاستناد ولم يثبت بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها
 النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقررتان فيستطآن
 على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحضونة
 الام اليتيمة قدر النفقة وأذن لها في انفاقه والاستدانة كذلك لترجع على نفقته في مال اليتيمة
 فأنفقت الام مدة والحال ان ليس لليتيمة مال ظاهر ولها عمل بدين غني وتريد الام ان ترجع بتدل
 ما أنفقته في المدة على الغم من غير ان يرضى القاضي عليه نفقة اليتيمة فهل لها ذلك أم لا (أجاب)
 نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطلب والمحضومة كما صرح به في
 البحر نقلنا عن البدائع فإذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع عما أنفقت في المدة المذكورة على الغم
 أو لا يكونه غير مضي عليه وثانيا على تقدير أنه مضي عليه ما جتمع شرائط القضاء من
 المحضومة وحضرة المقضى عليه وغيرها وأمرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا اذا شرط
 الانفاق مما استدانت لامن مالها ففي البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والانفاق مما
 استدانت كما قيده في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال الطرسوسي ولقد غلط بعض الفقهاء

مطلب في نفقة الزوجين
 إذا كانا غنيين وفي حد الغني

مطلب في كسوة الفسقية
 إذا كان زوجها فقيرا

مطلب غاب عن زوجته
 وتركها بالانفقة ففرض
 القاضي لها مبلغا وأمرها
 بالاستدانة وطلقها الزوج
 في أثناء غيبته الخ

مطلب فرض القاضي عليه
 النفقة فادعى طلقها منذ
 زمان

مطلب اذا فرض النفقة
 لمحضونة الام اليتيمة قدرا
 لنفقة وأمرها بالاستدانة
 لترجع في مال اليتيمة ولم يكن
 لليتيمة مال فظهر لها غم الخ

هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال إذا أذن القاضي في الاستدانة ولم يستد فأنه لا تستعد
وهذا غلط بل معنى الكلام أذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وأيضا المذكور الرجوع
بما أنفق على مال اليتيم لا على النعم وأذا لم يكن لليتيم مال لا يصح أصل الفرض المذكور
لتعديده بالرجوع في مالها والحال أنه لا مال لها كما دسرح في البرازية وغيرها وبعلت أيضا أن
ما يكتب في الوثائق أمر أن يستدين ويرجع على من يجب نفقته عليه بشرط أن لا يفتقر لعدم حضور
المقضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم
التأمل في كلام الفقهاء وقلة التمييز بين الفروع مع كثرة الاستلاب بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة
والله أعلم (سئل) في أمرأة تسكن مع زوجها بقرية لا يطلبها أخوها المتفرض عرس أختها بنابلس
فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فهي طالق فكثت سنة بنابلس
واسقرت بها وكان قد قرر لها نائب الحكم بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها العظماء
وهي مقيمة بنابلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها الحلال في النسبة أم لا (أجاب)
حيث صفت أمره صارت ناشرة فلا تستحق نفقة وإذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنابلس
وأكثر فالقول قوله لأن الأذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في شخص ضمن ما يترتب بكرة
من كسوة أمرأة المقررة عليه أبدا هل يصح هذا الضمان ويطلب الضامن بما يترتب على الزوج
بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما دسرح به في نفقات الجرح والتأخرية وغيرها
والله أعلم (سئل) في أب كسوب هل يجب نفقته على ابنه المعسر (أجاب) إذا كان الابن معسرا
لا كسبه له أو له كسب لا يفضل عن قوته شيء لا يجب نفقته عليه كما فهمه كلام البرازية وغيرها
والله أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة
لأنه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة وأما إذا كان كسوبا وله عيال
يصحها المعسر فينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في الجرح ناقلا عن شرح الطحاوي
ولا يجبر الابن على نفقة أو به المعسر إذا كان معسرا إلا إذا كان مازمانا أو فقرا فقط فانهما
يدخلان مع الابن وإذا كان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الحائفة ما هو قريب
منه فراجع إن شئت والله أعلم (سئل) في أمرأة غاب عنها زوجها وتركتها بلا نفقة فحكم بفسخ
نكاحها القاضي الشافعي ونفذ القاضي الحنفى وانقضت العدة هل لها تزويج بنفسه إلى
القاضي الحنفى أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترطه لكونها خالصة
عنده غير خالصة عند الحنفى (أجاب) لكل أن يزوجهما أدهى حيث قلنا بنفاذ النسخ خالصة عند
الحنفى أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن أمرأة ادعت عند قاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك
لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك وأقامت بنسبة على ذلك وحكم به حاكم يرى ذلك وفسخ عنها
فهل يجوز للحنفى أن يزوجهما وإذا حضر الأول محكمه فأجاب بقوله إذا أقامت بيعة عند
القاضي أن الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك
ففسخ نفقة النسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء عند دارايتان منهم من
رأه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى أن يزوجهما من الغير بعد
انقضاء عدتها وإذا حضر الزوج وأقام بيعة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بيعة
والبيعة الأولى ترتب بحج بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلبا فأبانا وجبت العدة هل إذا طلبت أجرة حفصة ولدها منه أولا رضاعه تجب أم لا ولا

مطلب قال ان مضى الشهر
ولم تحضر فهي طالق قضى
لا تستحق عليه سوى نفقة
الشهر

مطلب ضمن شخص ما يترتب
بنسبة بكرة من كسوة أمرأة
الخ
مطلب هل يجب نفقة الاب
الكسوب على ابنه المعسر
مطلب في ابن كسوب
يكسب بقدر نفقته هل
يفرض القاضي عليه نفقة
لأنه الفقيرة

مطلب اذا غاب وتركتها
بلا نفقة فحكم الشافعي
يفسخ النكاح هل للحنفى
تزوجها

مطلب اختلف فيما وطلبت
المعتدة أجرة الحفصة أو
الارضاع

يفرض لها عليه مادامت في العدة النفقة العدة (أجاب) ما نفقة المباشرة في العدة فواجبة لهما عندنا وأما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لا أمه لو منكوحة أو معتدة أطلقته فشميل وصنيع صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الاولي الحاصل ان لها طلب نفقة عدها عندنا حتى تنقضي وليس لها طلب أجره الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي أطلق المتن فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل) في امرأة أبت أن تحول مع زوجها من نابلس الى بلد هل تكون ناشرة فتسقط نفقتها الاسماء وقد دخل بها بلده وما يلزمها اذا فعلت ذلك (أجاب) نعم تكون ناشرة بما تمتنع عنها عن التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير لان تركها المعصية ولو قضى القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعاً بأن من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشرة والله أعلم (سئل) في رجل بمصر له زوجة بالرملة لها أخ بالقدس حضر لدى قاضيه وطلب أن يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بمصر فأجابوه ولم يطلب بينة على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ منها كشفها ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنه ماترك عندها نفقة ولا سأل على حالهما أو فقيرانهما أم غنيان أم أحدهما غني والآخرفقير ليراعى الفرض بحسبه بل يفرض على الغائب للغائبة دراهم غير منكشف عن حاله وكتب صكاً ضمنونه فرض برسم نفقة فلانة ولديها ولما يحتاجون اليه من ثمن لحم وخبز زيت ودخول حمام وصابون وغسيل أثواب ومالاً بدلهم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مصرية ماهو برسم الزوجة أربع قطع و ماهو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الحاكم بأناق ذلك عليها وعلى ولديها سوية بينهم والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذنا مقبولين لهما من وكلها شقيقتها فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عن أمه و بنت فطيمة فهل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح لترك ماهو شرط لصحته وهو طلبها الذي لا بد منه عند أئمتنا بأسرهم ومنهم زفرجه الله تعالى ولا ينوب طلب أخيها عن طلبها وطلب البينة على النكاح لازم على القاضي لاسمها الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كإرضاء عليه شمس الأئمة السرخسي وكذلك تحليفها أنه لم يترك عنده شيئاً وعلى القاضي أيضاً أن يحلفها أنها ليست ناشرة قال في الحاشية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن ينبغي كسب بيع النفقة كالشوز وغيره وبأخذ منها كفلاً ويحلفها نطر الغائب ومن اللازم أيضاً قبل أن يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا أو غنى ليمتد إلى طريق العمل بالحال فيفرض بحسبه فانه اذا فرض أكثر من حاله الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاءؤها كما هو في البحر وغيره والحاصل أن موانع صحة الفرض المذكورة متعددة ولولم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكنني وليت شعري متى ساغ الحكم للحكم للعقود على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغير بغيبة كل منهما بمجرد دعواه الوكالة هذا لا فائل به حكمه كالعدم باجماع كل من للقضاء والقوى مسلكت بيدها القلم والله أعلم (سئل) في تيمية لا مال لها ولها أم وعم طلبت الأم أن يفرض القاضي لها النفقة فتفعل بغيبة العلم ولم يعين المفروض عليه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح اذ شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاية الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا يصح على غائب ولو معسفا فكيف مع عدم تعينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لثل هو لاء والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنها تسحق بدمته كسوة ست سنين اثنين وأربعين غر شاغلين دراعيتين وقيصين وصهدتين وزناروشنبر ولباس وبابو حنين هل تصح

مطلب اذا امتنعت من التحول مع زوجها من نابلس الى بلد لا يجب لها نفقة ولو قضى بها
مطلب طلب أخ الزوجة من القاضي أن يفرض لها النفقة على زوجها الغائب فتفعل من غير طلبها الخ

مطلب في تيمية لها أم وعم
ففرض القاضي لها النفقة
بطلب الام الخ
مطلب ادعت على زوجها
بمن كسوة لمدة ماضية من غير تراض ولا قضاء

دعواهم من أصلها أم لا (أجاب) لا تصح دعواها والحوال هذه باجماع علماءنا على سقوط النفقة
 الماضية الخالية عن القضاء والرضا في الزمان الذي قد مضى وانقضى وأيضاً هذا التقدير المدعى
 به وهو الدراعتان والقمصان والصمادان والزنا والشنبر واللباس والباجون زائدان عن
 الواجب لها مشرفاً على الكسوة الواجبة درعان وخماران ومخنقة كما صرح به في الجوهرية
 وغيره فكيف تصح دعواها بذلك هذه المدة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغير سنه ثلاث
 سنوات هل لأمه المبانة أن تمنع أباهما عنه أحياناً أم لا وهل إذا أنى له بطعام وكسوة يلقاها بحاله
 يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للأُم منعه عن أبيه أحياناً ولا تسعين الدراهم
 للنفقة فقد صرح علماءنا فأطبة بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أنى لولده ذلك
 لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لأنه حتى تشتري به النفقة وفي
 الذخيرة والتأخر خاتمة والبحر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال إذا وقعت المنازعة بين
 الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار أن شاء دفعها إلى ثقة يدفعها صاحباً ومساءلاً لا يدفع إليها
 جلة وإن شاء أمر غيرها أن ينفق على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل)
 في رجل أصابه مرض حار فزعر ما عليه من الثياب وخرج من بيته شاملاً لا يدري مكانه وله والدته
 ضريرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخ لأب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة
 كالخطة والدراهم عنده من يقربه هل يفرض له الدية فيها نفقتها دون من ذكر أم لا (أجاب)
 يفرض له الدية لا لغيرها من ذكر في الكثر وغيره وفرض له زوجة الغائب وطفله وأبوه في ماله يعني
 الذي من جنس النفقة عنده من يقربه فالتقديرات زوجة والطفل والأب من احتراز عن غيرهم
 والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بنتة أحد ابنيها ستة عشر عاماً وتطلب فرض النفقة
 عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل إذا وجبت نفقتها عليها وهما يطلبان منها إلى عيالهما
 لتأكل مما يأتون وتشرب مما يشربون وتكسني مما يكتسبون وهي تريد فرض النفقة دراهاً
 يجبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليها نفقتها ولها مال تنفق منه
 دراهاً أو ديناراً وعقاراً ومواشٍ أو غير ذلك مما يمكن بيعه والانساق منه وإن لم يكن لها ذلك
 فعليه ما ضاعها إلى عيالها وتأكل مما يأتون وتشرب مما يشربون وتكسني مما يكتسبون فالحاجة وهو
 حاصل عبادتنا وأما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينها لها وإن كانت ذات كسب لا يجوز أن
 يفرض لها عليها نفقة الآن الواجب ديانة عليها ما أن لا يحوجها إلى مشقة الكسب والله أعلم
 (سئل) في زعيم أرسل غلامه ليجمع غلات زعامته ويحفظها ويحفظها له بعينه عن مكان
 الزعامه فقتل الغلام واضطرا لأمراً إلى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها أن انتظرت
 من اجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها له بنفق عليها وعلى خياله ومن يحتاج إليه في
 جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظها له عن الضياع هل له
 الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالانساق رجوع
 الماحور بما أنفق في ذلك بالانساق لأنه نصب لمصلحة من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر إلى الشام بلا نفقة من دراهاً وطعام
 وأضر بها والمهاجرة إلى بلاد لم يكن من تركها معصية فوجب الأثم فيعاقب على هذه
 المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفي بالمرء أنما أن
 يضع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجماع علماء الإسلام فيها عاقب في الدنيا

مطلب ليس للام منع الصغير
 عن أبيه ولا يتعين على
 الأب للصغير إلا الطعام
 والكسوة دون الدراهم

مطلب إذا غاب الرجل وله
 مال من جنس النفقة تفرض
 في مال الزوجة وطفله
 وأبويه

مطلب إذا طلبت فرض
 النفقة على ولدها دراهاً
 وطلبها عيالها إلى عيالها
 لا تجاب لذلك

مطلب في زعيم أرسل
 غلامه ليجمع غلات زعامته
 فقتل الغلام فنصب الحاكم
 من يجمعها وينفق الخ

مطلب لا ريب في الحرمة
 على من ترك زوجته بلا نفقة

بالأهانة والاذلال وفي الأخرى بالخزي والنكال الحديث المذكور في السؤال وغيره من الأحاديث الواردة عن رسول الملائكة المتعالم منها أن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر بالمعاشرة بالمعروف فبذلك بالصفة فلزمه التبرع بالأهانة والتحقير لخالقته لما أمر به الشارع والله ولي التوفيق فنبهناه الهداية إلى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يجب عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع يحبس حتى يسكنها أذهو من جلة مسمى النفقة (أجاب) نعم يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له ملك أو أجرة أو عارية أجماعا ومحبس إذا امتنع عنه لأنه من جلة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال هشام سألت محمد بن علي عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها وعن أحد أو أوعاها يحبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها زوج حاضر وابتان من غيره هل للقاتل أن يفرض نفقة على أحد ابنيها أم لا وإذا فرض هل يصح فرضه أم لا (أجاب) ليس للقاتل أن يفرض نفقة على ابنيها مع وجود زوجها الذنفقة عليه مطلقا غنيا كان وفقيرا حاضرا كان أو غائبا حتى لو تعدت النفقة عليها بغير ذم أو غيبة فنفقة مع ذلك على زوجها وإن جاز أن يؤمر الابن بالاتفاق عليها يرجع عليه بما أنفق إذا لا يشارك الزوج في نفقة على زوجته أحد قال جل من قائل وعلى المولود له زفقه وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبنهما صغير وصغيرة والصغيرين عمه تريد أن تربيهما بغير شيء أو الاتم تاتي ذلك وتطالب الأب بالآب ونفقة الصغيرين والاتم معسر هل يجب الآب إلى ذلك أم يدفعان للعمة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن يقال لا لام امان تسكني الولد بغير أجر وأمان تدفعه للعمة صرح بذلك في الجرح نقلا عن الولوالجية والمسئلة مصرح بها في الخاتمة والزانية والخالصة والظهيرية والله أعلم (سئل) في صغيرتين محضتين الجدة أم الأم بآخرة قلدها قطعة مصرية في كل يوم وأبوهما معسر وتريد أن تعسكن في أجر الحضانة أكثر منها ولهما جدة أم أب تريد أن تحضنها بجنا ناهل يدفعان لها أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال لا لام امان تسكنهما مجانا وأمان تدفعهما لا الأم الأب كما في الخلاصة والولوالجية وغيرهما من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في صغيرة فقيرة لها أخ لأب فقير هل يجب نفقة عليه أم لا (أجاب) لا يجب إذ شرطها اليسار وهو يسار الفطرة على أصح الأقوال وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) في القريب المحرم كابن الأخ إذا كان قادرا على الكسب هل يجب نفقة على عمه أم لا (أجاب) لا يجب فإنها لا يجب على أبيه إذا كان قادرا على الكسب فكيف يجب على عمه مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الأب صاحب الحر والنهر والتاريخ خاتمة نقلا عن الحاوي والأمر فيه ظاهر والله أعلم (سئل) في يتيم له مال وأم وابن عم الأب تزمت أمه الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم أنه لا يأخذ منها وإن هي تزوجت هل يلزمها التزم أم لا وللأم أن تمتع عن الاتفاق عليه متبرعة خصوصا مع بجزعها عنه وتنفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمها التزم إذ هو التزام ما لا يلزم ونفقة واجبة في ماله والله أعلم (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريفة له أخوة من أبيه تطالبه أمهم بنفقة وهم معسر فهل يلزمه نفقة أخوته مع عسارهم أم لا (أجاب) لا يلزمه نفقتهم إذ نفقة القريب العاجز عن الكسب لا يجب على قريبه إلا إذا كان موسرا واختلفوا في هذا اليسار على أربعة أقوال الأصح منها قولان أحدهما أنه مقدر بنصاب الزكاة فلا تقتصر درهم لا يجب

مطلب يجب عليه اسكان زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع يحبس

مطلب لا تفرض النفقة على غير الزوج مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبنهما صغير وصغيرة وهو معسر ولهما عمة تطالب الاتم الخ

مطلب إذا كان للصغير أم أم وأم أب والأب معسر

مطلب لا يجب نفقة الصغيرة على أخيها الفقير

مطلب لا يجب نفقة ابن الأخ على عمه إذا كان قادرا على الكسب

مطلب في يتيم له مال وابن عم وام التزمت أمه الاتفاق تبعا والتزم ابن عمه أنه لا يأخذ منها

مطلب لا يجب نفقة الأخوة من الأب على أخيه المعسر

مطلب اختلفت في اليسار الذي يجب معه النفقة

قال في الخلاصة وبه يبقى واختاره الولوالجي وثانيهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة والقولان الاخران تركا ذكرهما لموجوبتهما والله أعلم (سئل) في اتيانهم شقيق معسر وشقيقه كذلك وعم أب لا ثم بدى الاعسار ايضا هل تجب نفقتهم على أحد من ذكر أم لا والقول قول مدعى الاعسار (أجاب) لا تجب نفقتهم على أحد من ذكر لصرح علما ثانيا ان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعى الاعسار الا اذا قامت لمدعى اليسار بنية عادلة فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه به واذا لم تقم بنية وطالب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل كان حسنا وان أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدل أنه موسر فيقتضى القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنها دعوى كبقية الدواعى فيجب الاحتياط والله أعلم

(كتاب العتاق)*

(سئل) في مريض ملك أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدمنا فيه عنه وعن بنت فاقرا الاخ بأن أخاه أعتق جاريته الموجودة وتدعيه وصدقها الاخ وأجازه وكذبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح تملكه له في مرضه الذي قدمنا فيه وأما عتق الجارية الذي أقر به الاخ وأجازه فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيه ان شاءت حررت أو استعنت والولاء لهما وان شاءت ضمن الموقوف لو كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أي خبيثة وأما عندهما ليس للبنت الا الضمان مع اليسار أو السعاية مع الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق ثمة لاهرأة وبقيته لابنها أعتقته المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) الابن مخير ان شاء أعتق بقيته وان شاء استعانه في قيمة ذلك هذا اذا لم يحجز عتقها لعله أما اذا أجازه فيه جاز وعتق جمعه بخلافه لان العتق مما يتوقف على الاجازة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصصه الابن فيتوقف فيها على الاجازة فاذا أجاز جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة السكال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجع ان شئت والله أعلم

(باب الاستيلاء)*

(سئل) في أم ولدا استعارت من حرمة حليما طلب منها فأنكرته فأقيم عليها بينة فادعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاضي حبس مأمدة نظره فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لأظهرتم ما وهل قالت أئمة الخنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير أم لا (أجاب) المقرر أن اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها ولما في يدها ملكا كاملا فيرجع الاقرار على سيدها فلا يتخذ عليه والدعوى عليها بغير حضرة لا تصح لانها وافي يدها ملكا طلق سيدها فجمع الدعوى عليه فلا تسمع بغيرته وان سمعت بحضرة وبنت عليها الاقرار بعد الانكار طولت بعد الحريه ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبس الما فيه من ضياع حق السيد ولا يصح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن الحجر يقع في القول لا في الفعل فاختلفا فافادهم والله تعالى أعلم

(كتاب الايمان)*

(سئل)

مطلب اذا كان للإتيان شقيق وشقيقة وعم أب معسرون لا تجب نفقتهم على أحد

مطلب اذا ملك أخاه شقيقه ما يملك في مرضه الذي مات فيه عنه وعن بنت لا ينفذ واذا أقر الاخ الخ

مطلب في رقيق بين امرأة وابنها أعتقته الام وماتت عن الابن فقط

مطلب استعارت أم الولد حليما فطلب منها فأنكرته فأقيم عليها بينة فادعت انه سرق منها

مطلب اذا فعل الخلوفاً

عليه بعد أن ابانها لا يحنث

مطلب حلف لا يدخل الرملة

وله فيها نساء وليس له الخ

مطلب حلف انه لا يزرع

خرب وبذر غيره

مطلب حلف انه لا يدخل

هذه الدار الا أن يحكم عليه

الدهر فرض أبوه الخ

مطلب حلف لا يدخل على

فلان مادام فلان يتردد

عليه فاذا انقطع تردد فلان

انتهت المين

مطلب اذا حلف لا يشرب

الخمر فأوجب في حلقه لا يحنث

مطلب حلف بالطلاق انه

يحضر في غد مجلس الشرع

مطلب حلف لا يشارك

أباه في السلاحة فباع الاب

الخ

مطلب حلف بالطلاق

الثلاث من زوجته لانه في

بكرة ولم تفعل

(سئل) في رجل غضب من زوجته حلف بالطلاق ثلاثاً ثم أنها لا يستغل في حرقته الغلاية مادامت معه ومقصوده ما لزوجة فهل اذا ابانها ثم اشتغل في الحرقه بعد التزوج أو قبله يحنث بالطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا يحنث لما تقرر أن كلمة مادام غاية تنهيه المين بها بالطلاق البائن زالت الزوجة كما علم من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها نساء وليس له فيها الأزوجة واحدة فدخلها هل يحنث أم لا (أجاب) يحنث لارادته الواحدة بهذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحنث لانه نوى حقيقة كلامه فأفهمهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لم يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل اذا بذر رجل وحرق الحالف فقط يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ما لم ينويه الحرق اذ حقيقة الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يدخل هذه الدار الا أن يحكم عليه الدهر فرض أبوه فيها واحتاج لبره فدخلها هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث وهذا بخلاف صدورهم من الموحود والحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم أي قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من عيینه فلا حنث عليه بذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه فما الحيلة في أن يتردد عليه ولا يحنث (أجاب) اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام التردد شرطا لبقاء المين عن التردد انتهت المين فلا يحنث الحالف بالدخول على الخلوفاً عليه بعدد دوام التردد فلا يحنث اذا كلفه مادام غاية تنهيه المين بها كما صرحوا به فاطمة والآن انقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة يثبت بها عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت المين والوجه في ذلك أن الحالف قد عيینه بدوام التردد لا بنفس التردد والوجه في عدمه شيء آخر قال في العمادة وألفاظ التأقيت مادام ومالم وحق والى فلو قال ان فعلت كذا مادامت بخاري فأمرته كذا أنخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحنث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا اذا حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير الى بلدة أخرى لامر فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحنث في عيینه لان المين ينتهي بخروج الأمير اه والفرع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام أي حنثه رحمه الله تعالى فيما لم يردفه تقدير أن يحمله الى العادة وبفوضته الى رأى المشتلي والتردد الاختلاف وفيهم من زيادة المبالغة وحصول أصل الفعل مرة بعد مرة كإصا عليه أهل الصرف ما لا يخفى فاذا ترك ذلك حكمه بانقطاع دوام التردد فانتهت المين ولا تعود بعودته لعدم تصوره عود الديمومة بعد انقطاعها فأفهمهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يشرب الخمر فأوجب في حلقه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث كما في البحر نقلا عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكثر لا يخرج فأخرج والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق ثلاثاً ثم أن زوجها فلا أنه يحضر في غد مجلس الشرع بعد أن أمره الحاكم الشرعي بالحضور لمجلسه فلم يحضر هل يحنث بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يحنث بالثلاث ما لم يتوجه مجلس الشرع بمجلسا تصح إضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانته ولا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يشارك أباه في السلاحة فهل اذا باع الاب ما يتعلق بالسلاحة من بقر وبذر وغير ذلك لابنه الصغير وشارك الحالف أخاه يحنث أم لا يحنث (أجاب) نعم لا يحنث كما صرح به في البحر نقلا عن الفهرية حيث قال ولو حلف لا يشارك فلان فأشاره بمال ابنه الصغير لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه على الطلاق الثلاث لا تلجني بكرة ثم فعل وتجنهه وتجنهه ومضى بكرة

ولم تفعل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق إذا لم يكن المذكور للنفي لا لإثبات كما صرح
 به العلماء اذ هو في الاثبات لتفعلين باللام والنون عند المصريين وقال الكوفيون والفارسي
 يجوز الاقتصاد على أحدهما وليأت بواحد منهما فاسكان نفيها وقد وجد النفي وذكر أغلب علماءنا
 المسئلة وهي في البحر في موضعين الأول في شرح قوله وقد تضرع والثاني في شرح قوله لا يفعل
 كذا تركه أبداً وكيف يحذف وقد أتى بلا انشائية بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه جاهلاً أو
 عالماً لعدم صلاحية لفظه للإثبات بطريق من الطريق فافهم والله أعلم (سئل) في شاب طلب
 منه شبان أن يتخذ لهم مأدقة فأجابهم إلى ذلك فقالوا الانصدق الآن تختلف لنا بالطلاق الثلاث
 فقال على الطلاق الثلاث تكفوناً اليلة عندى فلم يأتوا اليه هل يحذف أم لا (أجاب) صرح
 علماءنا بان الحذف بالاثبات لا بد وأن يقرن بالتأكيك بدعو اللام والنون قال في البحر لا بد من
 ذكرهما كافي الحظ والحذف بالبرية أن يقول في الاثبات والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت
 كذا مقرراً وبالتأكيد ثم قال في آخر كتاب الايمان قلنا انما لو قال والله أفعل كذا انما عين النفي
 وتكون لا مقدرة وليست للاثبات اذ لا يجوز حذف نون التأكيك ولا منه في الاثبات فيحفظ هذا
 اهـ وقال الشيخ على المقدسى في شرح الشكر المنظوم (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام
 لا يكون عينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم فيها ثم بحث بجملة بعض الناس بأنه يحذف
 يصدم المقول فلا يعتبر فإذا علمت ذلك علمت عدم حذف الشاب المذكور رادعيه للنفي لا للاثبات
 وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسنانى من الشافعية في الكوكب قال وان كان
 يعنى جواب القسم مضارعاً مشاوبت اللام والنون ثم قال فيستترع عليه اذا قال والله أقوم
 فقسمه أنه ان قام حشوان ترك القسم فلا ان الحذف عليه وفي القيام اذا حلف على اثنائه
 لا قترن باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح
 النهار إلى فلان فذهب اليه في مكانه المعهود فوجدته غائبا عن المدينة التي هم امسكنه هل يحذف
 أم لا (أجاب) لا يحذف والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام
 يعنى مادام لا يسكن هذا البيت مشيراً إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكاها ولا يحذف أم لا
 (أجاب) سبيله أن يخرج من انشام إلى غيرها ولو إلى قرية يقرية منها ثم يعود فيسكنه ولا يحذف
 اذا اصر ان الحذف اذا جعل له غاية وفانت سطل المين عند أى حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك
 فروعاً منها ان فعلت كذا مادمت بخارى فكذا ان خرج منها ثم رجع وقيل ذلك لا يحذف لأنه جعل
 المين مؤقتة بوقت فقتضى بانتهائه مادام أو كان أو استقر أو استقر أو طول ما لا امر كذا أو ما زال
 وشعر ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضى الدوام وعدم الانقطاع لبقاء المين فاذا زالت
 الدعومة وقيل ذلك الفعل فعلة والمين منتهية فلا يحذف صرح بذلك في فتاوى القاضى ظهير
 الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلى وفتاوى أبي الليث والعين والبحر وكثير من الكتب
 وبعبارة البحر لا يفعل كذا مادام بخارى فتنتهى عنه بالخروج فاذا عاد والمين منتهية
 فاذا فعل ذلك الفعل لا يحذف في عينه اهـ والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع ابن خاله خلف بالطلاق السلالة لا كل من الطبعين الذى يجيبه
 أبولناو يا اللحم فقط هل يحذف بغيره أم لا وهل نفس اللحم اذا أتى به غيره وطبخه غيره يحذف
 بأكاه أم لا (أجاب) هذا تخصيص للعامة وتبعية تخصيص العامة بحجة بالاجماع كما صرح به في
 البحر وغيره فصح لا سيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحذف بغيره واذا أتى به غيره وطبخه غيره

مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث تكفوناً عندى
 اليلة بغيرنا كيد

مطلب حلف لا بد أن يروح
 إلى فلان بكرة النهار فذهب
 اليه فوجدته الخ
 مطلب حلف لا يسكن هذا
 البيت مادام في انشام فالحيلة
 أن يخرج منها الخ

مطلب تشاجر مع ابن خاله
 خلف لا كل من الطبعين
 الذى يجيبه أبولناو يا اللحم
 الخ

لا يفتش لعدم وجود شرط الحنف والله أعلم (سئل)

الحمد لله على الصور * ومنبت الاشجار في الروض عبر
ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حقا صارما
 وآله وصحبه وجنده * ثم الذين اتبعوا من بعده
 وبعده فلرجو من التحرير * وناظم النثر مع البق
 هو الذي قد فاق ابنه الزمن * في قوله الصحيح أيضا والحسن
 ومن رقى أوجا عليا شامخا * بعلمه وقضيه وبأذنا
 هو الخليل أعني خير الدين * وهو الجليل في الذكوا واللين
 ايضاح قول عن سوء إلى عذا * مسينا طرفا غدت سدادا
 في مقسم على الذي يدعو * لا تجل فعل أولما يتلو
 كالنبي أقسم عليه تفعل * وبفلان قل كذا لا تفعل
 يلزمه شرعا له الاجابه * فأفتنا بأوجه الاصابه
 وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلاف قد يجب
 أجب سرديا ساثلا قد جا * برجو جوابا شافيا قيا
 لا زلت ترقى في سما المعالي * كنهنا عليا عالي المثال
 ودست في عنز هنا وسرور * ما اهتزت الاغصان في شاطئ النهور
 قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعني القدسي
 محمد وهو الملقب بالكمال * الرابعي عن جليل ذي الجلال

(أجاب)

جدا لمن ألهمنا الصوليا * علمنا السؤال والجواب
 وهو الذي بذاته قد أقسم * ومن لا رزاق الوري قد قسم
 وأفضل التسليم والصلاة * على الذي قد خص بالفضل
 وآله وصحبه الكرام * وجنده بالفضل والانعام
 وبعده من يقسم بغير الحمد * فقبل مكره لما في السند
 وقبيل لا وانه المعتمد * قالوه حتى فيه لا يشهد
 والنهي محمول على من لم يكن * مقصوده التوفيق فافهم واستبين
 اما اذا قال بحق طه * وسورة الليل وما طحاها
 فهو كما نوا عليه مكره * بالاتفاق هكذا ذكره
 وان يقبل ياساح بالاله * أو بالنبي أو بحق الله
 لا يلزم الاتيان فيه شرعا * ولم يكن اتي بذلك بدعا
 والاحسن الاولى اذا ما قيل له * بالله أو بحقه أن يفعله
 قد قاله الرملي خير الدين * مرتجلا مبادرا في الحين
 معتزفا للعل ذي الكمال * محمد الديري بالافضل
 والله ربي عالم الصواب * وهذا الحسن القول من جوابي والله أعلم

مطلب قال لغیره بالنبي
أو بفلان تفعل أو لا تفعل

(سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح في هذه السنة لاهلها فذهب بقصد الحسام أو الجبانة أو بقصد ما غير الروح الى أهلها ثم أتت أهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكره هل يقع عليه الطلاق بذلك حيث لا يشبهه (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك والحالة هذه لان الروح بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار للقصود عند الخروج فاذا خرجت بغير أهلها ثم أتت أهلها لا يبحث والله أعلم (سئل) في جماعة يجتمعون أخبازهم وقت غدا ثم يلاكل كل أحضر واحد منهم خبزاً ردياً جذاً يكاد أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكله مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم الى أكله خاف واحدهم بالطلاق انه لا يؤكل ناويا الاكل الكامل للاخرجة المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان النطق المذكور كناية عن رداة واحتقاره والعرف قاض بمثله فلا بحث بمثله وبهذا يعلم كثيراً ما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فيمن حلف بالطلاق الثلاث قائلاً على الطلاق نفقتي بعد العشاء بقيمة هذا الثمن طرية شبرا الى رجل انه لا يقع عليه الطلاق مع الإلحاح بالطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار اليه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق انه ما يصالحه في الحيلة في ابتاع الصلح بينهما من غير بحث (أجاب) اذا حلف المدعي أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فبذلك لا يبحث مطلقاً واذا حلف المدعي عليه بذلك ثم وكل به فان كان عن اقرار لا يبحث وان كان عن انكار أو سكوت يبحث والحيلة فيه أن يصالح فضولي وتقع الاجازة بالفعل وكذلك اذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة صلح الفضولي وان كان المراد الصلح اللغوي الدافع للعداوة والغيظ يترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضرك التكلم معه بجدث غيره اذا الحديث بغير ألفاظ الصلح المعروفة لا يلزم منه الصلح ولا بحث الا به ولا راجع الجرح من باب العين في البيع والشراء في شرح قوله ما يبحث بالمباشرة لا بالامر ليطهر لمن يطلب الوقوف على صحة أكثر ما أبديت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادا الخروج من دمشق الى بيت المقدس خلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام الى بيت المقدس ناويا أنه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يبحث حيث فارقته قبل الدخول الى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم تصح نيته فلا يبحث لان ذلك مما يحتمله اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدره من الإقامة في قرية تخلف أنه لا يرضى سكتها هل اذا سكتها غير راض بل لعناد في زوجته يبحث أم لا (أجاب) لا يبحث لان حلفه على الرضا ولم يوجد حيث سكتها غير راض بسكتها للعلة المذكورة والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما قس يشجع منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من زوجته أنهم ما تنسج من قس أخيه فاصدا من قس له فيه شركه هل اذا باع الاخ حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعان الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه ما استعاض منه ولا يعاين الا ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما بالجهالة والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تفصل هذا الظاهر لنفسها فدفعت لجارتها وفصلت لها هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) ان كان من عادة الزوجة أنها تفصل بنفسها لا غير لا يقع طلاق وان كان من عادتها أنها لا تفصل وانما يفصل لها غير علم الزوج ذلك يقع وان كانت بارة تفصل بنفسها بارة بغيرها لا يقع الا اذا عني الزوج الامر بالتفصيل لا يقع وقد أخذت الحكم من مسئلة ذكرها في الخبر نقلها عن النوازل في شرح قوله وما يبحث بهما من وقع عنده شبهة

مطلب حلف بالطلاق من زوجته انها لا تروح لاهلها فخرجت لاهلها ثم أتت أهلها

مطلب حلف بالطلاق انه لا يؤكل ناويا الاكل الكامل مطلب في حيلة من حلف انه لا يصالح أخاه

مطلب حلف انه لا يرافق أخاه من الشام الى بيت المقدس ناويا الخ

مطلب ضاق صدره من قرية حلف لا يرضى ان يسكنها فسكنها غير راض بل الخ مطلب حلف على امره أنه بالطلاق انها ما تنسج من قس أخيه فاصدا الخ

مطلب رجلين حلف أحدهما أنه أعان الآخر كذا وعكس الآخر

مطلب حلف بالطلاق من زوجته انها ما تفصل هذا لنفسها فدفعت لجارتها

مطلب حلف على زوجته
بالطلاق الثلاث أنها
لا تفصل الظهر لنفسها
فدفعته لحارثا وفصلت
البدن والكم لا يقع عليه
شيء

مطلب لفظ غير العربية
إذا كان يحتمل الطلاق
وغیره يكون من السكيات
كلفظ العربية

مطلب لو قال لها أنت مني
ثلاث أو قال أنت ثلاث
بحذف مني الخ

مطلب فيما إذا خطب رجل
من امرأة أخيه خلفا
لأخيه أو غيره أو ولده ونوى
خصوص الخاطب

مطلب إذا حلف لا يشرب
الخان فوضع غيره وشرب
لا يحنث

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا
اليوم من العام القابل وهو
في هذه البلاد

في ذلك فليراجعه ويأمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها
ما تفصل هذا الظهر لنفسها فدفعته لحارثا وفصلت كيه وبدنه لا غيرها هل يقع عليه الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته بحضرة أمها فقال لها بالتركية
مامعناه أذهبي مع أمك فقالت أمها بالتركية مامعناه لا تسكمتي بهذا الكلام فيمكن ضرر راعلي
نكاحك فقال بالتركية مامعناه الذي تسكمتي به يكون ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم
الواحد أم لا يقع الطلاق أصلا وهل يفتقر إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) إذا لم تكن الحال
حال مذكر الطلاق ولم ينو له لا يقع شيء والواقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا
الجواب ما قاله الأصحاب من أن الأصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية أنه إن كان فيه
لفظ لا يستعمل إلا في الطلاق فهو صريح يقع بالنية إذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال
الطلاق وغيره فهو من كليات الفارسية حكمه حكم كليات العربية في جميع الأحكام والمراد
بالفارسية خلاف العربية كما مر حواشي في كتاب الصلاة فإذا علمت هذا فاعلم أن أصحاب الفتاوى
وبعض الشرح صرحوا بأربعة فروع في الإتيان بطريق الأضمار لو قال أنت الثلاث ونوى
لا يقع لأنه جعل الثلاث صفة للمرأة لا صفة للطلاق المضمرة فقد نوى ما لا يحتمل لفظه فلم يصح ولو
قال أنت مني ثلاث ونوى الطلاق طلق لأنه نوى ما يحتمل وإن قال لم أو الطلاق لم يصدق أن
كان في حال مذكر الطلاق أنه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث واخبر الطلاق يقع كأنه قال
أنت طالق ثلاث كما مر في المحيط وظاهره أن أنت مني ثلاث وأنت ثلاث يحذف مني سواء
في كونه كناية أو ما أنت الثلاث فلس بكناية وفي التاخر خاتمة وفي فتاوى الفضلي إذا قال لها أنت
مني ثلاثا نوى الطلاق طلق وإن قال لم أو الطلاق لا يصدق إذا كان في حال مذكر
الطلاق أسكن في الخاتمة جعله صريحا لا يفتقر إلى النية ففيه اختلاف وجواب الفضلي أوفق
كما يشهد به نظر الفقهاء وفي التاخر خاتمة عن الحجة ترأسه المختار أن يقع الثلاث إذا نوى وفيها عن
الفضلي إذا قال لها أنت مني الطلاق يقع فتقوله تراضم المنة من فوق وبالراء المقصورة معناه
لث وقوله تو بضم التاء وسكون الواو ومعناه أنت وسه معناه ثلاث فتحصل أن اللفظ إذا احتمل
الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن مذكر عربيا كان اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ
المسؤول عنه ظاهر إذ يحتمل أذهبي مع أمك فإني طلقك وقوله الذي تسكمتي به أي من الضرر
المعنى به الطلاق يكون ثلاثا فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض وهو سائغ ويحتمل أذهبي مع
أمك حتى يسكن غضبي وقوله الذي تسكمتي به الخ أي بجلته المنهي عنه لعله الضرر يكون ثلاثا
فهو أراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ خطبها منه ابن خالها
خلفا بالطلاق ثلاثا أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل إذا نوى به الخاطب بخصوصه وأن
لا يتكلم من التزوج فزوجت نفسها قهر عليه من غير الخاطب الأول هل يقع عليه الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب التبن نصار
يضع الناسون في الدواة ويشرب من دخانه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث للعرف كقبي
لا يأكل لحما إذا أكل لحم السمك والله أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر
مع زوجته خلف بالطلاق ثلاثا أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأما في مثل هذه البلاد
فهل إذا سافر عن مسمى فلسطين كما إذا كان في عيون التجار أو عكاشة في ذلك اليوم يمر في عينه
أم لا (أجاب) نعم يمر به وبكل قرية أو بلدة بعد البلدة بعد الاطلاق الإشارة معه فانت على علم

بأن هذا التقريب والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره أنه لا يرسل من هذه القرية فغلب عليه ورجل قهر اهل بيته أم لا (أجاب) مقتضى ما أفتى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستدلا بما في فتاوى قارئ الهداية أنه اذا نوى لا يمكنه فرحل قهر اهل بيته والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه ما يخلها ترويح الى عرس أخيها هل اذا استغنيته وراحت له يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لانه ما خلاها وهو في معنى لا أدعها والمصرح به في حديثه عدم الحنث بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله أعلم (سئل) في رجل عجز عن الفعل المحلوف عليه وعينه موقفة صورتها حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغلبت عليه أبوها ولم يمكنه الخروج الا بتسور السور وفيه اهلاك النفس غالبا هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث قال في المتن حلف لا يسكن هذه الدار فأوثق فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الحائط لا يحنث وفي المحيط حلف لا يسكنها فخرج فوجد بها مغلقة بحيث لم يمكنه قصه ففعل بحنث وقيل لا يحنث وبه أفتى أبو الميثم والصدرا الشامي والحاصل أن الخالف متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال نجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قوله ما اه والدين يسر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يركب هذه المهره وقد دعت الحاجة الى ركوبها فهل له تحيلة في ركوبها مثل الألبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا تحيلة في ركوبها الا أن ينوي بيمينه مادامت مهره ولا يقاس بالألبس هذا القميص لانه عندنا يحنث بلبسه بعد نزع شيا من خيطه لبقاء الاسم فيه والله أعلم

(كتاب الحدود)

(سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وازال بكارتها كرها فماذا يجب عليه (أجاب) ان لم يدع شبهة مسقطه لحد الزنا وثبت عليه بوجه الشرعي يقام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يندرك الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لانه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عترة والله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع ففسد صرح في البحر والنهر ومنع الغفار ان الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقة صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا أيضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره له رجوعا عنه ومن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزيلعي وأكثر الشراح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شقي خطف بكرة صغيرة ووصل اليها وأدخلها عندهم من هو أشقى منه فاحضرا بن عم لها مع وجود أبيها فعقد له عقد ها ولم يلحقه من أبيها اجازة ولا منها بعد باوغها ودخل بها بعدد وبلغت فرجعت الى أبيها وأصاب الزوج جذام وهو يطلب من أبيها ان يسلمها له هل لذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعلمه مهر المثل بوطئها بعد العقد انزوا سقط الحد وصورتها فوجب العقر بالضم والله أعلم (سئل) في محصن شقي خطف بكرة وازال بكارتها وهربت منه الى أهلها فقتلها يري أن يغصبها في نفسها هل يجب منعها وماذا يلزمه (أجاب) نعم يجب منعها واذا ادعى شبهة لا حد علمه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار والينة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصنا رجم ولا يجلد اذا كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف شخص بالزنا

مطلب حلف على صهره لا يرسل من هذه القرية فرحل قهر ائمه

مطلب حلف على زوجته أنه لا يخلها ترويح لعرس أخيها فراحت في غيبته لا يحنث

مطلب حلف أنه لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغلبت عليه ولم يمكنه الخروج الا مع هلاله نفسه لا يحنث

مطلب فيما اذا عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة

مطلب حلف لا يركب هذه المهره ودعت الحاجة الى ركوبها يحنث بركوبها الا ان نوى مادامت مهره

مطلب لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عترة

مطلب اذا أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار بها لا يقطع

مطلب خطف بكرة صغيرة ووصل اليها ثم عقد عليها من ابن عمها ودخل بها بعد البلوغ فهربت لا يبا فطلبها منه يحرم عليه أن يدفعها له وعلمه مهر المثل لها

مطلب خطف بكرة وازال بكارتها وهربت منه ويريد اغصبها يجب منعها وعليه مهر المثل ان ادعى شبهة والا حد

بعضهم من له اقامة الحدود بطلب المذوق فهل اذا طاب من القاضي اقامة الحد عليه
ثانياً ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واخبار الفاسق في البيانات (اجاب) ليس له
اقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد لا لاجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو
تاب عندنا لانه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة أبداً ولا يقبل قول الفاسق في البيانات صرح به
علمائنا في المتون والشرح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وطئ زمكة كريمة في فرجها
وهي ملك الغير فبالبزمة شرعا (اجاب) يعزرو ويشهر قال في الحاشية لصاحبها ان يدفعها اليه
بقميتها بالغة ما بلغت وفي التبيين بطالب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم تبيع هكذا ذكر واو لا
يعرف ذلك الاسماء فيحمل عليه اه قال في الخبر والظاهر انه لا يجبر على دفعها اه يعني
ان شاء صاحبها دفعها بقميتها ثم اذا دفعها له بقميتها تبيع واقول ذلك لقطع التحدّث بذلك كليا
راها انخص يتحدّث بتكذيبها والله أعلم

(فصل في التعزير)

(سئل) في مؤمن تفرس بفراسته الايمانية في بيان سرقة فلامر رجل واذا هو مهدده بالقاذف
فاحشة موجبة للتعزير فاذا تترتب عليه وهل يلزمه بالفراسة الايمانية الصادقة ام اخرى
او جرم دينوي ام لا (اجاب) يترتب على الاثم المذكور بايذائه وتهديده التعزير الشديد
لكراهيته الحق وبغضه الصدق اذا الفراسة الايمانية والنظر بالاثوار الربانية لاشين فيها ولا عار
ولا حرمة فيما وجب النار فكيف يلحقه بذلك ثم وعقاب وهي تجلب لربها الثواب فالمعترض
عليه غير مصيب والله أعلم (سئل) في شرير يضرب الناس بيده ولسانه بسبعه في الارض المقدسة
وعوانه وياخذ منهم لنفسه مالا ويجعل ذلك له وظيفة استغلالهم واعلم باعماله هل يسمع من
أهل المدينة الاخبار عنه بذلك ادى الحكم العادلين والائمة المصنفين واذا سمع قولهم فيه فاذا
يجب عليه (اجاب) نعم يسمع الاخبار بكونه شريرا بيده ولسانه سواء كان حاضرا او غائبا لان
الامور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتعمدة حق الله تعالى التي لم يتصدها شخص معين لا يحتاج
الى الدعوى المحتاجة الى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه
لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا انص علمائنا بان
الخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل حيث كانوا يحضرون لقصد وجهه الكريم وكلمة المعتدى لعامة
المسلمين وللحكاكم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تنفس فيه يانه لا يرجع الا بالقتل واما السعاية
والعوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة النعمان انه يثاب قاتله لمافيته من دفع شره عن
عباد الله تعالى وقد ذكر البرزلي المسئلة في ثلاث مواضع من جامعه المشهور واسمه بالبرازية
الاول في السر والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنائيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب
السادس قال القاضي الامام ذلك الملوأ أبو العلاء الناجي لما سئل عن مفسدي سعي في الارض
بالفساد ويوقع بين الناس الشر رافعا الى السلطان ماذا يجب عليه

القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقنع

شاهان شاه ملك الملوأ أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع

اه وفي الجنب رأي مسلماني يحل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع الخائبة بآدي شيء له قيمة وجميع السعاة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم

مطلب قذف شخصنا هذه
ليس له ان يحده ثانياً لهذا
القذف

مطلب لا تقبل شهادة الحدود
في قذف وان تاب ولا يقبل
خبر الفاسق في البيانات

مطلب وطئ زمكة ملك
الغير يعزرو ويشهر واصحابها
دفعها اليه بالقيمة ثم تبيع

مطلب تفرس بفراسته
ايمانية في بيان سرقة فاذا
رجل بالنظر موجبة للتعزير
يعزرو ولا اثم على المتفرس
بل له الثواب بذلك

مطلب اذا اضر الناس بيده
ولسانه واخذ منهم مالا
لنفسه وجعله وظيفة له
استغلالهم واخبر بذلك
الحاكم العدل يسمع منهم
وان لم يكن حاضرا يعزره
بما يراه ولو بالقتل وللخبر
الثواب

مطلب اذا رأى مسلماني
يحل له قتله وكذا المكابرة
بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع
الظلمة

والمقصود به هذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعداده فان الظلم ظلمات والله أعلم (سئل) في سماع في الارض بالنفس ادر يجب عليه تعزير لانقبح الله رادع لاملاله ارادولى الامر اقامة ذلك الواجب عليه دفع الضرر عن الاسلام والمسلمين حسبما نصت عليه علماء الدين وأقضى به جل المفتين فتعرض له جماعة باستخلافه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسليمه منه وتكفيله له وأطلقوه من حبسه بشفاعتهم في الذي يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك (أجاب) اللهم توفيقا للصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من يشفع شفاعة سيئة قال جل من قاتل ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كمثل منها قال أهل التفسير الكفيل النصيب أى عليه من وزر حاصيب مساو لها في القدر قال القاضي أبو السعد ودور الشفاعة السيئة التي لم يقصد بها امرعاة حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا اتباعه ووجه الله تعالى وكانت في أمر غير جائز أو كانت في دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل بعير يتردى في بئر فهو ينزع منها بذنبه رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع في الاثم وهلك كالبعير اذا تردى في بئر فصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايمان رجل حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في ملكه ومن أعان على خصومة لا يعلم أحمق أم باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعان ظالما باطلا ليدحض به حقا فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبراني والاصماني وعن أوس بن شرحبيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس ذلك المحجب المحجب والحاصل ان سعي الجماعة المذكورين على خلاص الشقي المذكور سعي في سبيل الشيطان وكبيرة عند المهين الديان يستحقون بها في الدنيا الاهانة والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (سئل) في ذى صلاح وعلم ودين سرقت كتبه من حجرته الكائنة بمسجد له جار من المتهمين فغلب على ظنه انه السارق لها فاخبر قاضي بلده بها ثم أخبر بها كم العرف الذي لم يعهد منه اخذ بعنف عساه أن يتبين له الحال بالتراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسمها اذا كان كما عرف ليس بذي عنف وكان من ذوى الالباب والسياسة نوعان سياسة عادلة تخرج الحق من الظلم الفاجر فهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها وقد صنف الناس في السياسة الشرعية كتب متعددة وقد مر في البحر نقلا عن التميمي في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذهب في حاجة غيره مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله ولا أن يأخذ دونه لزاما أن يحبس حتى يتوب لأن الحبس للزجر لئلا يتوهم مشروع له والله أعلم (سئل) فما اذا ثبت على رجل انه أغرى ذات سياسة على قتل رجل ظالم بشهادة عدول فإذا يلزمه شرعا (أجاب) قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيه احد مقدر

مطلب اذا وجب على أحد تعزير وأراد الامام اقامة ذلك عليه فتشفع به الناس وخلصوه من ذلك عليهم الاثم بقدر ما تشفعوا

مطلب في بيان الشفاعة السيئة

مطلب فيما أعد من الوعيد لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب في الوعيد الذي أعد لمن حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى

مطلب اذا سرق من رجل صالح ذى دين وله جار متمم فغلب على ظنه انه هو السارق فأعلم حاكم العرف الذي لم يعرف بالأخذ عتفا بذلك لاسرعه عليه

مطلب اذا وجد الرجل رجلا معروفا بالسرقة ذاهبا في حاجة غيره مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله

مطلب التعزير في كل معصية ليس فيها احد مقدر

مطلب اذا أغرى ذات سياسة على قتل معصوم ظالما يعزروا ولو بالقتل لغيره عن ارتكاب المعاصي

مقتدر والاغراء على قتل النفس الموصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير
فيجب على المفري المذكور ويجوز الترتي فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كزالدقائق
وقد ذكر واعني العلماء التعزير بالقتل في أشياء وذكر من جملته باجمع الكائنات والاعونة والسعاة
والظلمة بادي شيء له قيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة ظلمة لا يجوز قتله تعزيراً جزا
لغيره عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في شق سعي بالسخر الى حاكم السماسة
سعاية كاذبة فاصد اغتر به وايداه ماذا يلزمه شرعاً (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماؤنا
ايرادها في كتبهم وهو هامسئلة السعاة والاعونة واقتوا بوجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي
الامام أبو الغلاء الناصحي فيها انظما هو

القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقنع
شاهان شاه ملك المأولة أبو الغلاء * نظم الجواب السكل من هو بيرع

وقد ذكر البرازي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الصكر اراه وفي الجنائيات
وذكرها في منخ الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رحمة الله تعالى عليهم
أجمعين وخشرونا في زمرتهم آمين فقولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحاكم
ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى
بنفسه الى اعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والصلاح يستعبد من استغله حتى
يبيع فيه ويشترى ويستحل أمواله بل ونفسه وحياله وما كناه ذلك حتى سعى ابن عمه ايضا لهم
وقال لهم هذا ايضا فلاحكم وسلطهم عليه فماذا يلزمه شرعاً (أجاب) اعلم ان هذا الشقي البعيد
الطريق من رحمة الله تعالى الساعي اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير
وأبلغ التحقير ولا شبهة في جواز الترتي في تعزيره الى القتل لان الساعي لهؤلاء الكفرة
والاشقياء التجرع بمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فخر أو مافي الذكر الحكيم من قوله عز من قائل
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقين قطع بكنفرهم
يقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من أكبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال
المسلمين وثقوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى
رب العالمين ذنباً اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر ولم ير له من بلاد الله فعله من الوزر والخطيئة
ماوردته الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
بين أظهرهم رجل يعدل بالمعاصي هم أمتنع منه وأعز لا يغيرون عليه الا أصابهم الله بعقاب فلا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على منكوحة الغير
ووطئها علماً بكونها منكوحة الغير فماذا يلزمه (أجاب) يوجب بالضرب الشديد أشد ما يكون
من التعزير بسياسة وعليه المهر لها وعليه إعادة وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذ النكاح
الثاني باطل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل عمد الى بكر بالغة في نكاح غيره فخطبها
في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فتلقاها بالقبول وأكرمها
وأوادها وأدخله عليها والحال ان خالته في نكاحه قائلاً بيني وبينها عصوبة وهذه طريقة الفلاحين
فماجرأه هو الذي تلقاه وأكرمها وأوادها وأدخله عليها وارتكب معصية الله تعالى وهمل يجب
على حكام المسلمين جر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال (أجاب) جزاء
الخاطف ومن أكرمها وأوادها أعانه على هذه المعصية المعظمة الضرب الشديد والحبس المديد

مطلب فيمن سعى الى الحاكم
السياسي في تعزيم غيره
وايدائه يجب قتله وعدم
قتله معصية

مطلب فيما اذا سعى رجل
بنفسه الى عرب البادية
وجعل نفسه فلاحاً مسترقاً
تستحل لهم أمواله وعياله
وسعى بذلك ايضا ابن عمه
ماذا يلزمه

مطلب اذا عقد على
منكوحة الغير ووطئها
علماً بذلك يوجب بالضرب
سياسة يلزمه مهر المثل
مطلب اذا خطف بكراً
في نكاح الغير وأدخلها على
شيخ قرية فأكرمها وأدخله
عليها وكان ذلك طريقة
الفلاحين الخ

والمبالغة في العقوبة إلى أن تظهر منهم ما التوبة ويحوز أن يترقى في عقوبتهم إلى القتل لغفل
ما ارتكب من معصية الله وهذه طريقة يتخفى على أهل الأقليم الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا
يسكرونه ولا يتباهون عنه أن ينزل الله عليهم عذابا من عندهم خطافان مرتكب ذلك
والساكت عنه كمن يسكر السفينة ليغرق أهلها وهم عنه مضربون بالفروض على أحكام المسلمين
التقيد في قطع هذه الطريقة القبيحة وحسن هذه الفعلة النفيحة ولو بالقتل والقتال ولا
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فنبأه سبحانه إصلاح الأحوال والله أعلم (سئل) في رجل
فارق صديقه فقال لم فارقته؟ فقال وجدتك على غير الطريقة فاصدا فاصدا هل يلزمه تعزير أم لا
والقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لأنه أعرف
بمنه وهم كلامه المحتمل ولا شبهة أن في الطريقة بدل عن الإضافة والمضاف محتمل أي لغير طريقتي
وأغريطر بقية القوم أو لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن يشرح وأظهر من أن
يذكر والله أعلم (سئل) في شق يسعي دائما في عقوق أبيه ويأثي له بكل ما يشوق عليه
ويؤذيها ساكتا عن بداره مسيئا في حقه قائما في إضراره بأمره أسوأ عشرته بالخروج من ملكه
فيم بدده بالقتل ويوحى إليه بالضرب ويشترع في سبه وشتمه واتلاف عرضه وشتمه وقد كان زوجه
أحرأة فعلاه الدين بهذا السب وسأله الأمانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عذريت نفريت
صفت عفت وقد كبر الآن وضعف بمقاساة أخلاقه وعجز عن الاكتساب وابنه المذكور
في عقوق الشباب فهل يلزم بنقصته ونفقة والديه ويجب عليه أن يحسن عشرته معه ويعينه إلى
عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الأخلاق اقنوا ولكم الثواب من المهنم الخلاق (أجاب)
يلزم هذا الشق العاق بأفعاله التعزير البليغ بالجماع من الأئمة واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع
فيها خلاف بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم ويحل وعظم وكرم رغم أنفه ثم رغم
أنفه قيل من يارسول الله قال من أدرك والديه عند الكبر أحدهما أو كلاهما ثم لم يدخل الجنة
وعن عبد الله بن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبر شتم الرجل والديه قالوا
يارسول الله وهل يشتم الرجل والديه فقال نعم يسب أباه يسب أمه فيسب أمه
ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير اللائق بحقه بحاله الزاجر لأمثاله لأنها
معصية أخرى محرومة بالاتفاق وعجز الأب عن الكسب يوجب عليه الإجماع له الاتفاق بل
صرح كثير بأنه واجب عليه مع قدرته على الكفاية إذ لا يليق بالشاب الكسب أن يكلف أباه إلى
التعب والجهد وقد وعد العاق بعذاب النار في أحاديث تتخرج عن الحد بسبب الإكثار
والحاصل أن إذا استقر على ذلك كان ممن حرم الدنيا والأخرى ورجع بالحسرة والندامة والخساسة
الكبرى فيما خوارته بارتكابه ذلك فقد وقع نفسه في أشد المهالك والله سبحانه وتعالى نسأله
السلامة في العرض والدين وأن يختم لنا بالصالحات والمسلمين أجعين والحمد لله رب العالمين
(سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوجه أخته بغيته بغير إذنه وبها زوجة أخرى أجنبية عنه
هجم عليه ونقل أخته مع جميع ما لها من الأسباب إلى داره فعصاه هل يحرم عليه ذلك ويكون
مرتكبا معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير اللائق به وهل إذا صدر صاحب الامة
الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للساكن الزامه بإحضارها للشارع عليه بالدعوى والشهادة
أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها شرعا وقد رفع
لشيخنا الشيخ محمد بن الحسن في مثل هذا فأتى بما صورته في فتاواه يلزمه ردّها وتجميع الامة

مطلب فيما إذا قال لصديقه
وجدتك على غير الطريقة
فاصدا فاصدا لا يعزروا لصديق
في أنه قد دما ذكر
مطلب في عقوق الأب

مطلب إذا امتنع الابن من
الخروج من ملك الأب بعد
طلب ذلك منه يعزرجا
يليق به

مطلب فيما إذا هجم دار
زوج أخته وبها زوجة
أخرى أجنبية منه وأخرج
أخته مع أمعتها

الى الزوج حيث أثبت ذلك ويوجب على المتعدى بأخذ الزوجة والامتنع ودخول دار الزوج
 بغير اذنه التعزير وقد سئى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم
 مجمع عليه لا خلاف لاحد فيه وأما احضار المدعى المتقول لشار اليه فالتون والشروح
 والقفاوى طاحنة بغير المدعى عليه على احضاره لما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل يؤذى
 المسلمين بالتجريح على أخذوظا تفهم من غير خجعة ولا أهلية للاستحقاق فاذا ايترب عليه وهل
 يجوز السعي به الى الحياكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن
 وظيفته بغير خجعة يعزل ولا يبقى على ما كان عليه سابقا (أجاب) يترتب عليه التعزير كما سطر
 في كتب علمائنا من يؤذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين يعزر وفي البحر صرح بحجزة
 أخذوظيفة الغير بغير خجعة وعدم جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها قائلا لا يحل عزل القاضي
 لصاحب وظيفة بغير خجعة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى الحياكم ليعتقه فقد
 قال في الظهير بقدره يصلح ويضر الناس بيده ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به والله أعلم
 (سئل) في أمير أرسل رجلا يصاوبون له الى فرضة يافا ليعتقه جعرة أمينها فباع البعض وبقي
 البعض وأخفى فردة ووضع مكانها فردة نصراني وانكشف أمره بالحيانة وكتب ذلك في حجة
 بالرملة وأيدت بكتابة قاضي نابلس عليه باعترافه بيده وسجل ليعرض على حضرة الامير ليردعه
 عن مثل ذلك هل للامير ردعه وتحقيره وتعزيره أم لا (أجاب) نعم للامير ردعه ومنعه وتزيره
 ونهيه واقامة التعزير عليه وايصال التحقير اليه لارتكابه الخطيئة وخونه الامانة ومن
 ارتكب المعاصي فهو جدير بالاخذ بالنواصي فليس لمن يعصى المهيمن حرمة وما للذي يبنى
 الفساد مقام الله أعلم (سئل) في رجل آذى آخر بقوله كافر يا جاحدا أنت مسلم ولا أبوك بل
 كافر مشرعا لله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعزر القائل فقد قال في النظم الوهباني
 ولا تكفر من يا كافر وهو مسلم * وباعها اثما وقالو يعزر
 وقد ذكر شيخ الاسلام ابن السكيت في شرحه ان المختار النوى في هذه المسئلة ان القائل لمثل
 هذه المقالات ان أراد الشتم ولا يعتقه كفرا لا يكفر وان كان يعتقه كفرا فإخاطبه بمذنب اعلى
 اعتقاده انه كافر يكفر لانها لا يعتقه المسلم كفرا فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين
 الاسلام كفرا كثر اه وقد أجمعوا على انه يعزر والله أعلم

(كتاب السرقة)

(سئل) في رجل فقد بعض أمتعة زوجة ابنته من يمينه فاتهم امرأته تدخل على زوجته أحباها
 هل اذا ادعى عليها بسرقة الامتعة يقبل مجرد قوله وتجس وتمس بعداب بمجرد دعواهم أم لا
 (أجاب) لا يقبل قوله المجرد عن البينة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان عن كان
 لأن السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحتاط فيها غاية الاحتياط وتدرأ بأدنى شبهة وقد ورد
 في الحديث الثمر يفادروا الحدود بالشبهات ولا تجس ولا تمس بعداب قال في البحر في
 التجسس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يتم بسرقة
 أو غيرها مما يجب فيه الحد والقصاص هل تجس بمجرّد الاتهام أم لا بد من شاهد عدل أو اثنين
 مستورين (أجاب) لا يجس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان
 التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علماؤنا به ومن صرح به صاحب

مطلب اذا كان يؤذى
 الناس باخذوظا تفهم من
 غير خجعة يعزر ويجوز
 اعلام السلطان به ليعتقه
 عن ذلك

مطلب اذا خان في الامانة
 يرجه الامير ويقيم التعزير
 عليه
 مطلب اذا قال لا تحريا كافر
 يا جاحدا يعزر القائل ولا يكفر
 ان أراد الشتم الخ

مطلب فقد من يمينه بعض
 أمتعة زوجة ابنته فاتهم
 امرأته تدخله لا يقبل قوله
 المجرد عن البينة ولا تعذب

مطلب فيما اذا اتهم بسرقة
 أو غيرها لا يجس بمجرّد
 الاتهام بل لابد من شهادة
 عدل أو مستورين

البحر في كتاب الكفالة والله أعلم

(كتاب السير)

(سئل) في كنيسته ببلدة غير يها مسجد للجماعة المسلمين وشرقهم مسجد للجماعة المسيحية أيضا
يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها أهل المسجد في التوصل
ومباشرة الوضوء ومقدّمات الصلوات وبها حجر ينتفع به عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى
الشجر الذي بها فقطعهوا وأقاموا بها حادرا وأضافوها الى الكنيسته رافعين أصواتهم يادين
المسيح على وجه الاظهار لقليل أنواع أطعمة لعلمتهم بالخبيث والتخالبط مظهرين أنواع الفرح
والسرور والاستبشار لاضافتها لكنيستهم واتصارهم على أهل الاسلام بمنع المسجد عن
الانتفاع بها وقصد حصول المسلمين بذلك غاية الضرر والايالام فهل يمكنون من ذلك مع انهم لم يعهد
لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام أم لا
لمنافه من المذلة والاهانة بأهل الايمان (أجاب) المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه
لا يجوز الزيادة في الكنائس القديمة على اللفظ الاول لافي البناء ولا في الارض وازايفه البقعة الى
الكنيسة فزيادة في الارض والجدار زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع وإذا
وقع رفعه وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها لمصلحة لمساكنهم
فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز تسليم اعانتهم عليه ولا يجبر نفسه للعمل فيه بل اختار
السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة مطلقة واتصر له ولده والجمهور وان قالوا
بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة بنسب أو تز بين أو ارتفاع أو اتساع
انما ساع لنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الدار الاخرة لانه مجرد معصية حتى في حقهم أيضا
على القول بأنهم مكثون بالفروع وأما اعانتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد
وقع ان بعضهم قام بجمعو نتمهم والتزم بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عمادة نصرا في
أجارتنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون أعوانا في مثل ذلك وأنشدنا بتمه كرمه من هذه المهاوى
والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الدنية في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر
في الاشباه والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكي قتل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت
ولو بغير وجه لا يجوز اعادة ما ذكره السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قال قلت يستدب من ذلك انها اذا قفلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع
ذلك بعصر نابا القاهرة في كنيسته بخارية زوية قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى
الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم تجلس راحا لم بفتحها الخ ووجهه ان في اعانتهم باعد
هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالاسلام واجادا لهم وكسرا لشوكتهم واتصارا للكفر وهو
لا يجوز والكلام في ذلك للماء رحيم الله تعالى رحمة واسعة والله أعلم (سئل) هل يجوز
للدنسي تعلية بناءه أم لا (أجاب) بما أجاب به قارئ الهداية بقوله ان أهل الذمة في المعاملات
كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجوز للمسلم لم يجوز لهم وانما يمنع من تعلية
بناؤه اذا حصل ضرر بخاره من منع ضرو وهو هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في
كتاب الخراج القاضي له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا بمنزلين وهو الذي
أفتى به أنا انتهى وقوله وذكر القاضي أبو يوسف الخ يفهم منه انه يقتضى عدم تعلية بناءه وهو

مطلب ليس لاهل الذمة
الزيادة في الكنيسة سعة
وبناء

مطلب يجوز عند الجمهور
اعادة المنهدم من الكنائس
من غير زيادة على ما كان
ولا يجوز اعانتهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة
ولو بغير وجه لا يجوز
اعادتها بالاجماع واذا غلقت
لا تفتح

مطلب يمنع الدنسي من تعلية
البناء اذا حصل منه ضرر
لخاؤه في ظاهر المذهب

ظاهراً لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا تنجس عن تعاليمه بناءه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله هل يجوز لاهل الذمة أن يعملوا بناءهم على بناء المسلمين ويسكنون داراً عالية البناء بين المسلمين والمسلمين فأجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمرون بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اهـ (وأقول) قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك محال لقوله وأما يمنع من تعاليمه بناءه اذا حصل ضرر لغيره ولكنه على ما ذكره القاضي أبو يوسف أقوله وهو الذي أفتى به أنا وفي النظم الوهباني وليس له رفع البناء وقصره قال في شرحه بعد كلام قلت وفي الكلام اشعار بظاهر من إنشاء البناء على بناء المسلمين اهـ وهذا وان أفتى به قارئ الهداية لكن الأول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضاً أقوى مدركاً للحديث الشريف الموجب لسكونهم لهم المنازل عليهم ما علمنا والله أعلم (سئل) في دير معبد لكن رهبان طائفة الافرنج القاطنين بالقدس الشريف ويؤيدهم دور جارية في ملكهم وتصرفهم ملاصقة بخير الدير وقد تشعت غالب بنائه والدور قد انهدم غالب بنائه وقد ورد الامر السلطاني بتعمير الدير المعتدل سكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشعت من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل حجر دبرهم ليسكنوا بها ويتحفظوا برفع بنائها ليكون البناء مانعاً من دخول النصوص اليهم لئلا يمتدوا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (أجاب) نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت عليه المتون الموضوعة للصحيح من مذهب الامام الاعظم لا فرق في ذلك بين الدير والنصوص والكنيسة وبيت النار وتعمير ما تشعت منها واعادة ما انهدم من البيوت والدور الجارية في ملكهم المعسدة للسكن جازة بلا خلاف لا تتخذ ذلك لاجتماع فيها للعبادة واطهار شعائرهم واذا أحكموا بناء بيوتهم ودورهم لتحفظ من النصوص لئلا يمتدوا على أموالهم وأنفسهم لا تعرض لهم في ذلك وان كانوا قد نصوصوا على أنفسهم ليس لهم رفع بنائهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مقيد بالتعلي على المسلمين فاذا لم يكن ذلك ولكن للتحفظ لئلا يمتدوا على أموالهم وأنفسهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيهم ودي علك طبقة من جلة دار تلقاها الرباعن أمة اليهودى راكتة على بيت من جلة دار لمسلم تلقاها أيضاً الرباعن أمة وكل منهما ساسا كن في الدار التي له كما كان يسكن أئوه من قبله ويريد المسلم الا أن يمنع اليهودى من سكنى طبقة والتعلي عليه قائل السلام يعملوا ولا يعمل عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا إنشاء دار الذي العالية على دار المسلم وسكانها اذا ملكها ما لم تهدم فانه لا يعيدها عالية كما كانت ومن حرج بذلك ابن الشحنة في شرح النظم الوهباني وكثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في أرض قراح مجاورة لتربة أهل الذمة باعها مالكها بمن معلوم لشخص وسلمها بالتخلية هل يجوز بيعها واشترها أن يشتريها للتربة المذكورة فاندفع أموات النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين ان الملك مطلق للتصرف المالكين فلم يعمل بشاؤوا وللمشتري التصرف في ملكه بالتخلية مقبولة وقد بصرح في التاريخ بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشتروا داراً أو بيتاً من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها ففعلوا بها ما شاؤوا كالمسلمين اهـ والله أعلم (سئل) في رجل يدعو الشوق الى زيارة المقدس والتحليل تقر الى الله الملك الجليل فيخرج في بعض السنين من بلده فليحق به جماعة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة فيحبونهن لئلا من على أنفسهم وأموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من

قوله كان ذلك أولى كذا
بالاصل اهـ

مطلب لا يجوز لاهل الذمة
أن يعملوا بناءهم على بناء
المسلمين

مطلب لا يجوز لاهل الذمة
أن يسكنوا محلات المسلمين
ويؤمرون بالاعتزال عنهم
مطلب دير لطائفة من
الرهبان تشعت غالب بنائه
مع الدور التي لهم بجواره
أرادوا رفع ذلك الخ

مطلب طبقة لذي فوق
دار مسلم تلقاها الرباعن
لا يجاب المسلم عنعه من
السكنى لكن لو هدمت يمنع
من اعادةها

مطلب أرض قراح في جوار
قريه أهل الذمة اشتراها
رجل من مالكيها وأراد
المشتري جعلها الخ

مطلب رجل يخرج في بعض
السنين لزيارة القدس فيلحقه
طائفة من المسلمين وطائفة
من اهل الذمة الخ

فلما أوقف طريقتي ليدب عنهم هل يشكر عليه ذلك أم لا (أجاب) لا يشكر عليه ذلك إذ حكمهم
حكم المسلمين فيمنع مما يمنع عنه المسلم كالزنا والمزح واللعب بالجمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم
كالملاهي والقواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجة لزيارة القدس والخليل
وفي الأشهاد والنظار ترقيلا عن الملتقط كل شيء امتنع عنه المسلم امتنع منه الذي لا الخبز والخزير
ولا يكره عيادة جاره الذي ولا ضيافته اهـ ولم يزل أهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في
أسفارهم من غير تكبير على من يأويهم ويذلهم على الطريق أو يطعمهم أو يسترهم أو يستخدمهم
أو يحسن إليهم أو يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلمة والفتنة الطاغية الباغية العاتية بل له
في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات أصل أصل
في الجواب عن مثل هذه القضايا والله أعلم (سئل) في ذى أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ
لواذه عرسا وضرب خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه
الشعير والكثير ووقف به مشبهه ومخلوق به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل
ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك أم لا (أجاب) المصرح به في كتب علمائنا انه
يجب على أهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح
القدير بحثنا انه اذا استعمل على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيه بجمعهم من الثياب الفاخرة
حريرا وغيره كالصوف المربيع والجوخ الرفيع والابرار الرفيعة ولا شك ان هذه الاشياء
المذكورة رأوا بالمنع مما صرحوا به ويعزرمعظمهم لارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث
ارتكبوا والممنوع عليهم فعله بلاريب وفي الاشهاد والنظار تبجيل الكافر ظلم كفر فلو سلم على
الذي تبجسلا كراه والله أعلم

مطلب أظهر الذي الاستعلاء
على المسلمين واتخذ لآبائه
عرسا بالطبول وغيره ما منع
منه ويجب على أهل الذمة
اظهار الخ

مطلب تبجيل الكافر كفر

* (باب العشر والخراج) *

(سئل) في العطاء الديواني المعبر عنه لدى أهل التيمار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التيماري
المقاطع عليه بخراج المقامة من قري بيت المال وقرر فيه غيره ولم تكن الغلة حينئذ أدركت
فهل تكون لمن عزله السلطان أولاد أم تكون بينهما أم توضع في بيت المال حتى يتصرف
فيها السلطان برأيه أو نائبه المتفوض به ذلك من قبله (أجاب) المصرح به في كتب علمائنا
ان من مات أو عزل من أهل العطاء في أثناء الخول حرم العطاء أي منعه العطاء فلا يعطى له شيء
لا وجوبه ولا استحبابه لانه نوع صلوة وليس دين ولهذا يسمى عطاء فلا علك الا بالقبض ويسقط
بالموت وعن صرح بانه صلوة لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغفر في كتابه المذكور فاذا انقضى
ذلك علم ان الغلة المقاطع عليه توضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منهم ما حتى يرى من له أمر
بيت المال وهو السلطان أو من أتاه نائبه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقتضيه
ويرتضيه والمسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب الوظائف الجزية والله أعلم
(سئل) في ذى عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تناول ما ذونه بعض الخراج منها فباعه
له بانه بعد قبضه له بشئ معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه لكونه ملكا بالقبض
أم لا (أجاب) صرح علمائنا ونازحهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المتفوض فله بيعه لاسما
بعد قبضه وايفاء شقيقته ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات
السائقة له لا شرعا وليس الذي ولى بعده أن يطله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد

مطلب عزل السلطان بعض
التيماريين قبل ادراك الغلة
وولى غيره فوضع الغلة اذا
أدركت في بيت المال ومن
مات أو عزل من أهل العطاء
منه

مطلب باع ما ذون صاحب
العطاء بانه بعض الخراج
بعد قبضه له ثم عزل صح
البيع وليس لمن ولى بعده
أن يطله
مطلب اذا رهن المزارعون
الارض السلطانية تسنين
لا تبطل قدميتهم

من اربعين يتعاقبون عليها بالزراع جيل بعد جيل ضاق بهم الحال فنهضوا لاهل القرية على مبلغ معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردها اليدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض عليهم وصارت في ايديهم كما كانت ومضى على ذلك مسدة ثلاث سنين والآن يدعون انهم الهسم وأنكروا الارتهان هل اذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون عنها لعدم بطلان قديمته بمعاذ كراذلا ترك لهم به أعنى بالرهن وان لم يصح وانما تطل قديمتهم بالترك اختيارا ولم يوجب حذفها ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يتوارد عليها الزراع أباعن جدا اختلوا فبعضهم يريد أن يقسمها وبعضهم يريد بقاءها على ما كانت قديما هل يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) يتروك القديم على قدمه نص على ذلك علما وأما الله أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبيت المال جارية في تيمار شخص أجرة هاسر زرعها بدرهم لرجل فزرعها المستأجر وأكل زرعها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة أم لا يملك الاجارة لكونه لا مملك له فيها (أجاب) قد تنقر ان أرض بيت المال يملك بها مملك أرض الوقف وان اجارة غيرنا ظهرا لا تنفذ الاراضى الا الآن التي في ايدي المزارعين ليست ملكا لهم وانما هم من ازرعوا فيها لا تقطاع مالكم بها كما حتره السكالك بن الهمام وليس لهم فيها حق الا حق المزارعة التي هي مجزؤة منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحاتفي من له من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العاري لا يملك ان يوجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضافة بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه فلا يصح هذا وفي الاشباه والنظائر الاجارة للأرض كالخراج على المعقد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده هذا بمن يملك الاجارة فكيف بمن لا يملكها البتة والله أعلم (سئل) في رجل كان يسهه أرض سلطانية يسهها جعل له السلطان قديمها نظير عطاءه مجزؤ من كانت يسهه عن عمارتها لعدم الا أنه قد دفعها الشخص واستمرت سده عشرين سنين ودفعها الثاني لثالث واستمرت سده سنة ويريد من كانت يسهه أولان يرجع في أخذها والحال انه لا بناء ولا عرس والثالث قد كثر بها وهياها للزراع فهل له ذلك مع ما انتق على عمارتها أم لا (أجاب) الاراضى التي لبيت المال والناس تزرعها على الثلث أو الربع أو النخس ونحو ذلك لملك للناس فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها الى غير ذلك من الاحكام التي تجوز في الملك فلا رجوع للأول فيها وانما حق الاعطاء والمنع للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بها برمنهم اذا رغب في شرائها انسان بضعف قيمتها اعل يجوز شرائها وهل لها من ولادة السلطان نظر بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد ما فتح عنوة الخ قال فيه حاكم الفتح كتب في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشرف برسمها الارض من ولادة نظر بيت المال هل يجوز شرائها منه وهو الذي ولده فكنت اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم كانه أوجب لاجبوز كمالا يخفى وهو مبني على قول المتقدمين أما على قول المتأخرين المقتضى لا ينعصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للامام بيع العقار لغرض حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المقتضى به وهذه مسألة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في تنقيش وقع من نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت

مطلب ارض سلطانية في
ايدي الزراع عن اياهم أراد
بعضهم قسمتها الخ
مطلب أجرة أرض بيت المال
المزارع فزرع المستأجر
وأكل الزرع الجراد هل
المزارع الاجرة

مطلب أرض سلطانية تجز
من هي في يده عن عمارتها
فدفعها لآخر ليس له الرجوع

مطلب أرض بيت المال
لاملك للناس فيها فلا يجوز
بيعها الخ
مطلب أرض لبيت المال
فيها برمنهم رغب انسان
في شرائها بضعف قيمتها يصح
وان لم يكن للمسلمين حاجة

المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود عاذا كراهه اهـ ومثله في
النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة وفي التيمم وجاز لولي
التيمم بيع عقاره بضعف قيمته بانه ولو كره فيه ذلك هذا ما نظر اليه صاحب البحر والحاصل انه
يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال التيمم وما ورد فيه غير خاف على قيمته والله
أعلم (سئل) في ارض خراج المقاسمة كارضى بلادنا وجعل الى الخراج على صاحب الارض في
كل سنة مبلغا معاوما يغرس فيه اقله تيسره الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس بها فزعمه المأخوذ
الخطية والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة (أجاب) لا يلزمه
الاجراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزام ما لا يلزم وفي
الكافي لا يجوز زللا لام أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو
حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لكن اذا ثبت في
ارض الشام ما ثبت في ارض مصر بأنها مأت أصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها بالخصمة
من اربعة بالدرهم أو غيرهما من الدنانير والعروض وما يصلح آجرة آجرة فتلزم فيه أحكام الاجارة
فلنزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها آجرة حيث وجدت الخلية وشرا انظر يوم الاجرة من
التمكين من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما اذا ترك
المزارع زرع الارض الخراجية الموظفة الصالحة للزراعة يلزمه الاخراج أم لا (أجاب) يلزمه
الاجراج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس يدرجل ملكا وارض الغراس جارية في تيمار
الاسباهي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غالب الاشجار قذبت وبقي
بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار القانية والباقية بالقائم كما كان يأخذها سابقا
فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذها على الاشجار كلها والباقية والقائمة أم على ما بقي من
الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار أن يتسلم الارض المذكورة له
ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب آجرة المثل في الارض المذكورة
ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا والذريعة الارض لبيت المال ولتيماري اجارتها بآجرة المثل كما صرح
به العلامة الشيخ فاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يدى الغراس عن ذلك لسكر
داره القائم اذ هو احق بها بآجرة المثل ولو أبقى التيماري ذلك أدق بآجرة الارض لبيت المال والخراج
لمن أقطع له فلا ملك له قطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزبون عن ملك مالكه
والله أعلم (سئل) في ارض لبيت المال يندجاعة تواردون على الزرع بها مائة حباتهم واثوابهم
من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيماري ذو عطاء يدرفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل
له ذلك شرعا أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا بل تبقى في يد زراعها المتقدمين اذ املك له فيها
باجماع العلماء وانما حقه فيما عليم من الخراج وليس فيه ما ملك يوجب جواز اعطائهم لمن
اشترته نفسه وعمل بالقاعد المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله أعلم
(سئل) في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب
فيه اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا لبراءته أم لا (أجاب) لا يوجب خلافا
لعدد الاسماء أمر جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فذا أتى متعنت مستدر كافيها بهذا الامر
ما هو نافذ هذا ولا يستدر ليجعل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد
الاسمين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الخند بعد أن أدركت الغلة والزيت

مطلب أرض خراج المقاسمة
اذا جعل على صاحبها في كل
سنة مبلغا معاوما لا يجبل
الغرس ومضت مدة ولم يغرس
لا يلزمه ما التزمه
مطلب أرض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت في أرض مصر
كان المأخوذ ضمنها آجرة

مطلب اذا ترك المزارع
زرع الارض الصالحة للزراعة
يلزمه الاخراج الموظف
مطلب أرض لبيت المال
فيها غراس راجل فيبقى
بعضها وأراد التيماري أخذ
عشر الجميع ليس له ذلك

مطلب أرض لبيت المال
في أيدي المزارعين من قديم
الزمان أراد التيماري زرعها
منهم ليس له ذلك

مطلب اسمه في البراءة محمد
ويدعوه الناس محمد بن واسمه
الحقيقي محمد لا يوجب ذلك
خلالا

مطلب مات أحد الجن بعد
ادراك الغلبة يستحب
الصرف إلى قريته

مطلب أرض عشرية
موقوفة أمر السلطان
بصرف العشر إلى جهة ليس
للمستكم عليها أن يمنع
مطلب أرض لمسجد قرية
لم يعلم عليها خراج أراد
المستكم على القرية أخذ
الخارج منها ليس له ذلك

مطلب فرض ناظر الوقف
على المزارعين اكدا
الخطئة والشعير امداد
معلومة وهو باطل لا يثبت
في ذمتهم

مطلب ليس لقسم أرض
القسم وضع شيء عليها

مطلب لو قسم أرض
القسم بوضع شيء عليها يوزع
على الخارج

من القرى التي في تيماره فهل ذلك حققة ولورثته المطالبة به أم لا؟ من بيت المال أم لمن وجه
السلطان نصره والله تعالى التباركه (أجاب) صرح علماؤنا في كتاب السير بأن من مات من أهل
العطاء في آخر السنة يستحب التصرف إلى قريته لأنه قد أوفى نعمة فيستحب العطاء له كذا في الخبر
وشرح تويرا الإبصار وفيه نقلا عن حاشية أخى زاده لومات في آخر السنة صرف إلى القرية لأنه
قد أوفى مشقة فصرف إليه ليكون أقرب إلى الوفاء أما إذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج
عطاؤه فالصحيح من الجواب أنه لا يصير ميراثا لأن استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلات لا تتم
إلا بالقبض وأن ثبت الاستحقاق قبل القبض فإذا مات لم يخلفه وارثه كذا في البيانية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلاتها من صبي وشتموى وشجيرة زيتون وغيره أمر
السلطان نصره والله تعالى بصرفه إلى جهة صدقة معلومة هل للمستكم عليها أن يمنع من دفعه
محتجاً بأنهم وقفوا على شيء أم لا (أجاب) ليس له أن يمنع من دفع العشر فإن علماءنا قاطبة
صرحوا في بابه أنه يجب في الأراضي الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض
لم يعرف عليها خراج قدام قديم الزمان إلى الآن ويريد المستكم على القرية وهو السباهي ألا
أن يأخذ عليها خراجا هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وحصل
أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاسما في مساجد المسلمين المعتدلة للركوع والسجود
فيسبق ما كان على ما كان ومن أحدث على سيوت الله حادنا فقد حارب الله ورسوله ورجع بالذل
والهوان والله أعلم (سئل) في ناظر مستكم على وقف يفصل على من أزعجه أكدا من الخطئة
والشعير والقطر وغيرهما مدام معلومة عليهم وقناطر بعد الحدس والتخمين رضوا أو
غضبوا هل هذا جائز له شرعا أم غير جائز وهل إذا ادعى المزارع أن حصه الوقف نقصت على
الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعا
ولا يثبت في ذمة المزارع لأنه راي محض ذهبي مجهول بمعلوم في ذمة المزارع إذا ما في الكدس
مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز تجاوزة إلى ما يرى عن جابر أنه عليه الصلاة
والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كذا بالكيل المسمى من التمر رواء مسلم والتساق
وأما الشرع في مثله التيسر والقصة بالكيل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص
في الوقف الذي يقصده التقرب إلى الله ويمثل هذه الأوضاع يكون تقرب إلى النار وقد نص سائر
علمائنا أن القول قول المزارع بيمينه وقد شكنا من ارتطة خيانة المزارعين فأرسل الله عمر رضى
الله عنه دع أمرهم إلى الله تعالى ومن قوى ظنك فيمنه بالخيانة خلفه وكل أمره إلى الله وهذا
الشرع الشريف ثن حاد عنه فآله قوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا
كأذى ينكح أمته والله أعلم (سئل) في أراضي القسم التي يزرعها الناس بالحصلة هل لقسامها
أن يضربوا عليها أشياء معلومة في مقابلته حصتهم بيمينه ففصلا وذلك على وجه الحزر والتخمين
ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصاً على وجه الخبر
(أجاب) ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويسمون دفصلا أمر خارج عن الشرع الشريف
بعيد عن الدين المنيف ويزداد بعد فعله جبرا وقهرا ليتوصل فاعلوه إلى الجور والظلم يأخذ
الزائد عن حصتهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الأضرار
بالمسلمين ومجازفة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها قسامها
زروعها مدام معلومة مخالفا لها هو الشرع والحق وهو قسم غلته بالربيع حسب عادتها فيما يتحصل

واتفق أهل القرية على توزيع ما فصله على قراريط أهل القرية وقسمهم من لواءت القرية قراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم لها حصه ما جعله عليه من أجل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلة حيث لم يكن دفعها بحسب المتحصل من الغلة لأعلى وجه الجور والتعدي بحيث أن يجعل على ذى الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعها على القراريط لأن الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه التقسام وبأخذ الحصه منه لا القراريط والغرامات اذا كانت على الاملاك فهي بحسبها واذا كان على الناس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله أعلم (سئل) في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون روماني لبث المال وقد مضت سنون وهو يعطي ما عين عليه من الخراج وأهل القرية بمن في أيديهم الروماني يريدون أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا يسلك بالغراس الملك مسلك الروماني الذي لبث المال اذا الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لأن ما هو لبث المال مفوض للإمام أو نائبه ان شاء عمر لم يلبث المال من مال بيت المال ورتب جميع الخراج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصه من الخراج وأما ما هو ملك في أرض الخراج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظف عمر رضي الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خراج المقاسمة كافي بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر مأخذا فاقترع كيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبث المال فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح رحل من قرية الى أخرى جارية في تيار جندى فشكت مدة سنين بزرع ولا يعطي خراج المقاسمة في أرض خراج المقاسمة سبابس وقد قطن بها وأضر أهلها أهل يؤخذ منه خراج المقاسمة والتبعاى اخراجها منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه أو استهلكه ضمن قطعا وفي خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كاصح به في التارخانية عن الذخيرة وأما اخراجها من القرية لكونه مضرا فجميع عليه لاسيما مع كونه آفاقيان يلا ملك له فيها وقد نفى عمر رضي الله عنه رجلا كانت تفتقه به الرجال والنساء مع ما كان له من المال والاصالة في المدينة فكيف بهذا النزول الا قاضي الذي لا ملك له بالقرية مع اضراره والله أعلم (سئل) في قرية لبث المال بتصرف فيها السباهي نظير عطائه فمه هل أن يقلع غرس زيتون بها مباح لأهل القرية سابقا ولا حقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بمالك انما له تناول الخزاء المعين له من جانب السلطان لا اتلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله أعلم (سئل) في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعي غرس شجر زيتون في أرضها فهل لأحد المتكلمين على احدي الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يحتص بماعلى شجر الزيتون من عداد المقرر فصرفه المتكلم عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ العدد المعروف بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الاتضاع بالارض الموقوفة أو السلطانية أو المملوكة فيجوز على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي يخصها كما يجري في الزرع الشوى والصيفي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في قريتين خربان الظلم وكثرة التكاليف من باطنية ومباشرة وكيلة وقهوجية وقواسية وطباخة وسياسة وأنواع من الظلم يطول تعدادها لأصل لها

مطلب غرس زيتون مملوك في قرية وبها زيتون روماني لا يؤخذ منه مثل الروماني

مطلب رحل من قريته الى أخرى وصار يزرع في أرض الخراج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية

مطلب السباهي ليس له قلع غراس الزيتون المباح لأهل القرية

مطلب غرس أهل القرية الموقوفة على جهات شجر زيتون بها لا يحتص به بعض الجهات دون بعض

مطلب في قريتين خربان كثرة الظلم لتولى القسم نقل قسمه - مامن الربع الى الخبس

في الشرع ولا العرف القانوني ولا يحتمل ان قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلمات فيقبل
متوابعها قسمهما من الربع الى الخمس لما رأى من أن لا عسرة لهم ما يدون ذلك فجعل قسمهما
الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حكم الشرع الشريف وكتابة بحجة بذلك لما رأى من
المنفعة العائدة على الوقف بذلك وأنه اذا رام قسم الربع عليهم ما لا يعمران هل ما فعله المتولى وأقره
عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقريره لانه اذا أعيد الربع
امتنع الزارع عن زرع أراضيها بالكلية أم لا (أجاب) قد تقر لدى العلماء ان الظلم يجب
اعدامه ويحرم تقريره واذا حلت الارض ما لا تحتمل كان ظلماً يجب اعدامه ولا شبهة ان خراج
المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم تنطق الربع ينقل الى الخمس بل اذا لم تنطق الخمس بان كانت أرضاً
قليلة الربع كثيرة المون بحيث لو قرر علم الخمس تعطلت ولا يفضل ربه شيء بعد المون أو كان
يخسر من ماله ينقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعالمه لعلمك حلتها
الارض ما لا تنطق فقال لا بل حملناها ما تنطق ولو زدنا لما طقت وقد نص السبكي انه اذا اجاز
النقصان عند قيام الطاقة عند عدم الطاقة بالطريق الاولى ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتولى
وقررهما حكم الشرع موافق للشرع الشريف فيجب تقريره ويحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض وقف يؤدي متوابعها كل سنة للعشار عشرين نظير ما علمها من ان عشر
هل للعشار ان يطلب العشر من زرع مستأجرها أو مستحكرها أم ليس له عليهم سبيل
(أجاب) صرح في البحر نقلاً عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة
وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحكرين سبيل
عنده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يده أرضاً ببعضها وقف وبعضها البيت المال
يزرعها بالخصه هل يملكها بذلك فتجري بعدموته على فرائض الله تعالى أم لا واذا قلتم هل اذا
وضع أحد بني المزارع يده عليها من اربعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزواجه وسائر بناته أن
يخصن بنيه فيها وبقاتهم فيها كقصة أملا كههم وتجري على الفرائض الشرعية أم لاحق
لهن فيها (أجاب) أراضي الوقف وأراضي بيت المال لا ملك لزارعها فيما لا يجاع فلا تورث
عنهم كما صرح به في البرازية وغيره فليس لزوجة المزارع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها
بالمزارعة انما له الحق الانتفاع بها وليس له في رقيتها ملكاً باجتماع المسلمين والارث انما يكون فيما
تركه من المال وهذه الاراضي ليست مما ترك والله أعلم (سئل) في قرية نصف أرضها وقف
والنصف سلطان في جلا كثير من أهلها من المغارم وكثرة النظام وطال عليهم الامد وهم قاطنون
ببلاد الاسلام وقد تروا وتناسلوا وتركوا أوطانهم وأراضيهم المذكورة بعد ما زيد على
ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف أو وكيله يريد جبرهم على العود أو غرامتهم على أراضيهم المذكورة
التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا قاتل من العلماء بالزامهم بواحدة منها
لا سيما الناظر أو وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء عزول
ملكه لا الى مالك فاذا علت ذلك فالزارع والحال هذه في الارض بالنسبة الى أرض الوقف عامل
بالخصه وهو كالمستأجر وليس عليه خراج كما صرح به علماءنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني
دفع المتولى الى الارض من اربعة فان خراج أو العشر من حصته أهل الوقف لانه اجارة معني انتهى
وفي أوقاف هلال أرايت القسام بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط
العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم

مطلب عشر الارض
العشرية على المؤجر لا على
المستأجر

مطلب أرض بيت المال
لا تورث فليس للزوجة
والبنات فيها حق

مطلب قرية بعض أرضها
وقف والبعض سلطاناً اذا
خرج أهلها منها كثره
الظالم لا يجبرون على العود

مطلب في حكم الماخوذ
من ذراع أرض الوقف
وأرض بيت المال

المزارعين بالحصة كيف يطلبون العود إلى بلدتهم جبر الاجل ما هذا الاخلال بعيدو عثله تقول
إذا كانت الأرض لمبت المال وتدفع من أجرة المزارعين فالمأخوذ منهم بدل اجارة لاخراج كما
صرح به السكال بن الهمام وغيره ومما هو مصرح به ان خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وان
أرض بيت المال لاخراج فيها والمأخوذ منها أجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر
لها ولا جبر عليه بسبب ما به علم ان بعض المزارعين اذا ترك الزراعة وسكن مصر افلا شيء عليه فما
تفعله الظلمة من الاضرار به فخرام مصرح به في البحر الرائق وفي النهر ما يفعل الا نعمن الاخذ
من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحه واجبار على السكن في بلدة معينة لمجرد داره ويزرع
الأرض حرام بلا شبهة وأجمعوا على الاقتصار عند التجزأ والغيبة أو الهروب عن الأرض
الخارجية على انه ما أن يدفعها السلطان من أجرة لغيرهم وان لم يتمكن من أخذها من أجرة
يؤجرها وان لم يتمكن من استأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الأرض وان لم يجد من يشتري
يدفع إلى المزارع مقدار ما ينتفي في عمارة الأرض قرضا قالوا وهذا قول صاحبين وأما قول
الامام لا يبيع ولا يؤجر لانه لا يرى الجبر عثله وقيل انه قول الكل فاقصروا عنهم على ذلك يمنع
تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه بشئ مما ذكر في السؤال ويقضي بأنه ظلم وضلال لا يتحل
بجبال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآب (سئل) في أرض خارجة ألقى عليها
السيل حصاء بعض أخبار قتلوا بابها زرعها مع امكان اصلاحهم اهل يجب عليهم
خراجها الموظف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم
الخراج ولا يعذرون بتركه مع امكان الاصلاح قال في الحاشية وان كان في أرضه قصب أو طرفاء
أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يضر ينظر ان أمكنه أن يقطع ذلك ويجمعها من رعة فيفعل كان عليه
الخراج وفيها بعده بقليل وان كان في أرض الخراج قطعة أرض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصل
الماء اليها ان أمكنه اصلاحها كان عليه خراجها وان لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها والله
أعلم (سئل) عن حاكم غزا اذا أخذ خراج المقاسمة من الزراع مدة سنين فاستحقت الأرض بان
ظهرت وقفاً لرصداها هل يؤخذ من الزراع ثانياً أم لا ويخرجون من العهد (أجاب) قد خرجوا
من العهد ولا يلزمهم دفعه ثانياً صرح به في التاترخانية والله أعلم (سئل) فيما اذا أصاب الزرع
آفة في أرض الخراج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع الكرم والرطوبة وشقوق ذلك وكذلك
في أرض العشر أم لا (أجاب) في المتون والشروح والفتاوى اذا أصاب الزرع آفة سماوية
لاخراج كالغرق والحرق وشدة البرد والحق البراذي الجراد ذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شك ان
الدودة والفاروق القردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماءنا بعدم السقوط في القردة والسباع
والافاعي وشقوقها حيث أمكن المنع اذ الغلة عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة
والمقاسمة والعشر بل بالاولى في الآخرين لتعلق ذلك بعين الخراج فهما فكأنهما هذا الحكم اولى
ومثل الزرع الكرم والرطوبة ونحوهما وهذا هو الصحيح والا قرب الى العدل والابعد عن الظلم
وقد صرح علماءنا في هذا الباب انه مما يحتمل من سيرة الأكاسرة انهم اذا أصاب الزرع آفة
غرموا له ما اتفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فاذا
لم يعطه الامام شيئاً أقل من أن لا يغرمه الخراج والله أعلم (سئل) في أرض قرية قدمها الربع
وهي وقف لرصدا من حضرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتوناً باذن
المتولين قديماً وحديثاً غاب المتكلم عليها أو ان جدار زيتونها وخافوا عليه الهلاك فخذوا لغيتها

مطلب لو عطل زراع أرض
الخارج أرضه لحصى الفاء
السيل فيها يلزمهم الخراج

مطلب لو أخذ خراج المقاسمة
من الزراع ثم ظهر ان الأرض
وقف خرجوا من العهد
مطلب لو أصاب الزرع
آفة سقط الخراج بنوعيه
ومثله العشر ومثل الزرع
الكرم والرطوبة

مطلب في أرض قرية وقعتها
السلطان وغرس أهلها فيها
شجر زيتون فخذوا الزيتون
بغية المتكلم عليها فالقول
لهم في قدره

بغير إذنه والآن يتشط عليهم في حصة الوقت ولا يصدقهم في مقالهم فهل القول قولهم في ذلك
وهل عليهم عقوبة لجدتهم في غيبته للضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لأن كل شخص
منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه البيينة
الشرعية وإذا عجز عنها وطلب منهم اليمين على ما ادعى به فله ذلك إذا البيينة على من ادعى واليمين
على من أنكر لو أعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء أناس وأموالهم ولا يلزمهم عقوبة
بجمع مالهم وحفظه خشية الهلاك والله أعلم

(باب الجزية)

مطلب إذا عاهد أهل الذمة
وقالوا إن عادتنا أن لا نعطي
الجزية عن الأعزب إلى غير
ذلك لا يلتفت إلى قولهم

(سئل) في أهل الذمة إذا استنحو من أداء الجزية وقت وجوبها وعادوا وقالوا لما عاهدنا أن
نعطى عن الأعزب حتى يتزوج لا نعطي عن المتزوج منها غير ربع غرس ومشايخنا ما علمهم شيء
هل يتبع قولهم شرعاً ولا يتبع ويأثم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف أن يأمرهم
ب دفع الواجب عليهم شرعاً وإن جرحهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدور في الشرع عند
أهل العلم ومما قد ارموا بخدمتهم شرعاً وعلى من تجب الجزية (أجاب) لا يلتفت إلى قولهم
ولا يتبع بل كل من استنح عن أداءها ردع وزجر ويصفع وتؤخذ قهر أو قسراً وجبراً بالجزية
هي التي عصمت دماءهم عن سيوفنا وشمعت أيدى بائعين قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عزم
قائل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون
دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن أيديهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا
بجفها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح وإذا قالوا هو اندعهم إلى الجزية لأمره صلى الله
عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولأنه بقبول الجزية ينتهي القتال
كما ينتهي بالاسلام وفي الحسان عن عقبه بن عامر أنه قال قلت ليارسول الله أنا غز بقوم فلاهم
يضفونوا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إن أبوا إلا أن تأخذوا كراخذوا كذا في المصابيح وهي عند عدم وقوع الصلح حين الفتح على
شيء على الفقير في كل سنة اثنا عشر درهماً وعلى الوسط ضعفه وعلى المكث ضعفه بدرهم عررضي
الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال ما لم يتغير جاهلية
والاسلام إلى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا إذا كان
بجهمياً وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رجة الله تعالى لا عند همارجهم الله تعالى ومن كل
بالنسوة كان متزوجاً وغير متزوج ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط
الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومزدوسي وأما أوقيد ومكاتب وزمن وأعمى وفقير
غير معقل وراغب لا يحافظ وشمل العبد المذنب وابن أم الولد وممثل الزمن والأعمى المنفلوج
ومقطوع اليدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل
منه إذا أرسلها على يد نائبة في أصح الروايات بل يكلف أن يؤديه بنفسه قائماً والقابض قاعد وفي
رواية يأخذ بلبنيته ومنه زهراو يقول أعط الجزية يا ذى كذا في الهداية لأنهم مأدورون
بأعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجزية طويل فتمتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل)
في ذمي مات لأعن تركه لطلب ورثته يجوز أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزيته من مالهم

مطلب إذا مات الذمي لأعن
تركه لا تطالب ورثته
بالجزية

بالاجماع اما عندنا فلسقوطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها كدين
الا دعي ولا يلزم الوارث وفاؤه من ماله والقول قول الوارث يمينه انه لم يترك مالا والله أعلم
(سئل) في نصراني غائب وعليه جالية هل تانزم زوجته أو اخاها ام لا (أجاب) لا تلزم الجالية الا
من هي عليه فلا يطالب بها أب بابنسه ولا ابن بأبيه فيها كالذين الشرعى الثابت بئمة المذنبون
لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

مطلب غاب نصراني وعليه
جالية لا يطالب بها أحد

(باب المرتدين) *

(سئل) في شق لعن نبى الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذى ابنى عليه الملك الخليل في القرآن
الكريم بأنه او اوحليم فماذا يترتب عليه وهل اذا جاء تائب من قبل نفسه راجعاً عما قال يدفع عنه
موجب الردة الذى هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حداً ولا يقر به له أصلاً ففي النزائية
وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ لها الوارد والعياد بالله تعالى يحرم امرأته ويجدد النكاح بعد
اسلامه ويعيد الخلع وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كالكافر الاصل والمولود بينهما قبل
تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجوز
ما لم يرجع عما قاله لان تائباً من اعلى العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم
يجدد النكاح و زال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه
وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حداً ولا يقر به له أصلاً سواء كان بعد
القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كالمترد فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يتصور فيه خلاف لا حد لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الادمين وكحد القذف لا يزل بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى
ولان النبي بشر والبشر ينفس تخلفهم المعرفة الامن أكره الله تعالى والبرأى منه عن جميع
الغايب بخلاف الارتداد لانه معنى يتفرده المرتد لاحق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشراً
قلنا اذا شقه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل حداً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضى
الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال
الخطائى لأعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي
اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى
ملعونين أيما اتفقوا اخذوا وقتلوا تنقيلاً سنة الله الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر
عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه
صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أفعابى فاضر به وأمر صلى الله عليه وسلم
بقتل كعب بن الاشرف بلا انذار وكان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع
الهودى وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في
كتاب الصارم المسالول على شاتم الرسول انتهى وفي الاشياء كل كافر تائب فبئمة قتولة في الدنيا
والآخرة الاجماع الكافر بسب تى وبسب الشيعين أو احدهما وبالسحر والزندقة الى آخر
ما فيه والمسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطنا ب والحاصل فيها وجوب قتل مثل
هذا الشق المتورف حق مثل هذا النبي الخليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم
(سئل) في مسلم سب خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط

مطلب في حكم سب سيدنا
ابراهيم

السوق عن تكا أعظم التسوق فما حكم هذا الشقي اللعين أقتونا ما أجورين (أجاب)
 حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التتبع حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه
 مرتد وحكمه حكم المرتدين وبفعل به ما بفعل بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن أفلاطون في كتابه
 المسمى بعين الحكماء حيث قال ناقل عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أبغضه كان
 ذلك منه ردّة وحكمه حكم المرتدين وفي الاشياء والنظائر كل كافر تاب فموت به مقبولة في الدنيا
 والآخرّة الاجماع الكافر بسب نبي وبسب الشيخين أو أحدهما الخ وفي البرازية في المرتد
 ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يحدد النكاح و زال عنه موجب الكفر والارتداد وهو
 القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحد من الانبياء عليهم السلام فإنه يقتل حدا
 ولا توبة له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء ثابته من قبل نفسه كالمتردد فإنه حد
 وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأجل دلالة حق تعالي بحق العبد فلا يسقط
 بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القتل لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى
 ثم تاب لأنه حق الله تعالى ولان النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس فلعقهم المغيرة الامن
 أكرمهم الله تعالى والبارئ منه عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لانه معنى ينفرد به المرتد لاحق
 فيه لغيرة من الادميين ولكونه بشرا قلنا اذا شقه عليه الصلاة والسلام سكران لا يفيق ويقتل
 أيضا حدا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدرى وأهل
 الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحدا من المسلمين اختلف في
 وجوب قتله اذا كان مسلما وقال حمون المالكى أجمع العلماء أن شاقته كافر وحكمه القتل ومن
 شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا سنة الله الآية
 وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن
 الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب
 أمي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل كعب بن الاشرف بلا اذار وكان
 يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطيل هذا وكان
 متعلقا بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسؤل على شاتم الرسول
 وعامة فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله أعلم (سئل في)
 نصراني ذى تجرأ على الجناب الرفيع المحمدى صلى الله عليه وسلم بالسب فاذ بالزمنه شرعا
 خصوصا اذا كان قصده غيظ المسلمين ومدح النصارى ومدح الاسلام (أجاب) يالغ في
 عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماءنا بأنه يجوز الترقى في التعزير الى القتل اذا عظم موجبها وأى
 شئ من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذى يعقل اليه نفس
 المؤمن فبينى لحكام المسلمين قتله كي لا يتجرأ أعداء الدين الى احراق أئمة المسلمين بسب نبيهم
 من الكفرة المتمردين وعلى الله سبحانه وتعالى اصلاح الاحوال ولا حول ولا قوة الا بالله العلى
 العظيم الكبير المتعال والله أعلم (سئل) عما نقله الزاهد فى حاويه بقوله شيخ قبله فى الخروج
 الى دار الحرب مخبرا فقال الكافر ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين فان أراد به ان يرجع
 ثمة أكثر لاضرره وان أراد به ان يذهب خير كثر قال ولكلامه هذا وجه أحسن منه ان الكفار
 خير من المسلمين فى المعاملات والتجارات لقله خيانتهم وغررهم وقلة الظلم على التجار وعدم أخذ
 ولا تسهم أموالهم بغير عن أو بمن ينجس وهو الظاهر لا يكثر اه لم كانوا خيرا من المسلمين فى

مطلب فى حكم سب سيدنا
 محمد صلى الله عليه وسلم

مطلب فى نصرانى سب سيدنا
 محمد عليه السلام

مطلب فى قول الزاهد
 شيخ قبله فى الخروج الى
 دار الحرب الخ

المعاملات الختم على أساسهم على تقوى وأساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة أو سبب جلي (أجاب) الظاهران السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية قواهم من يده فوجد أنه المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فإنه آمن من قواهم واستراح منهم وترك التعرض لهم وليغتر بهم من أضله الله تعالى عن سواء الطريق والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيئاً فقال لو جاني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت وأخوذ ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع النصولين راجحاً حص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم له آتربأمره لا يكفر وقد أفتى به من الشافعية السبكي والرملي معللاً بأنه يدل على التعظيم وبأنه منتقب بل وبأنه لو قدر رجعيته وشفا عنه وعدم قبولها لا يكفر فقد شتم في قضاؤه ولم تقبل كما في قضية بربري لما عتقت فقال زوجها وأبو ولدك فقالت أنا مرنى قال لا ولكن أشنع قالت لا حاجة في فيه فاجتمع المذهبان على عدم كثره والذي يظهر أنهما اجماعية والله أعلم (سئل) في رجل يدعى العلم ويرى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا انظر إلى امرأته وأعجبه حلت له بمجر نظره سواء كان لها زوج أو لم يكن ويدخل بها هل إذا تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلوة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة فيقام عليه ما يقام على المرتد وهل إذا تاب قبل توبته أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك حر تدافيترتب عليه أحكام أهل الردة من وجوب قتله فتد صرح علماء وافي غالب كتبهم بأن من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الأنبياء عليهم الصلوة والسلام أو استخف بهم فإنه يقتل حداً أو لاوبة له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والجهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه لأنه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الآدميين ووقع في عبارة البرازيلية ولوعاب نسا كقوله قد ذكر المفسرون في قوله تعالى وإذا تقول للذي أنعم الله عليه وأنعم عليه أمسك عليك زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور في ذلك قول القزطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن ابن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أوحى الله تعالى إليه أن زيداً يطلق زينب وأنت تتزوجها بتزويج الله إياها فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانها لا تطيعه وأعلمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم أنه يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يرد أنه يأمره بالطلاق لما علم أنه سببتزوجها وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج بنين بعد زيد وهو مولود وقد أمره بطلاقها فاعتاسه الله تعالى على هذا العذر من أنه خشى الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له إن قال أمسك عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلمه أن الله تعالى أحق بالخشية في كل حال ثم قال قال علماء وناو هذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراخين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأته يدور بها أطلق بعض النحاة يعني النسقة عشق وهذا التماس صدر عن جاهل بعظمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو مستخف بحرمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي أسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فافترض الله له أي ما كان عليه من اغم فيما أباحه الله تعالى فلا اعتراض لأحد عليه فمه سنة الله في الذين خافوا من قبل من الأنبياء وأتباعه عليهم السلام كداود وسليمان وهذا التماس ليس

مطلب لو قال لو جاني النبي ما فعلت لا يكفر وكذلك أمره بأمره

مطلب من قال ان النبي كان إذا انظر إلى امرأته وأعجبه حلت له تنقيصاً بمقامه الشريف كقفر

مطلب في تفسير قوله تعالى وإذا تقول للذي أنعم الله عليه وأنعم عليه الآية

قوله وهذا التماس هكذا بالاصل الذي يابدين ولعل الاحسن فهذا الخ و يكون جواباً أما وغير ذلك تأمل وحرر اه معجبه

فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الا دعى منه معصوما كان أو غير معصوم فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امر آفة يدقناها بقلبه ان طلقها زيد تزوجها واما لا يستخفها منه والله تعالى أخبرانه ما كان عليه فيه من حرج ولا حناح لاسيما في الامور الجائرة الشرعية فكان جوابا للمنافقين وقد طلة هازيد وخطبه اله النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى أبدلك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرحت وقالت الامر لله ولرسوله من حجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار نقطته صلى الله عليه وسلم وتروجه اياها به زيد يكذب القائل كان اذا نظر الى امر آفة أو أنجبته حلت له بمجرد نظره ويدخل بها خفاء القائل بكلمة بين العوام تنقص المقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يوافق به في الاسواق ولا تقبل له قوبة عندنا كما نصت عليه علمنا بالاعلام والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر فتوى شرعية من شيخ الاسلام فرماها الى الارض ومنعها واستنزأها فاذ يلزمه شرعا (أجاب) صرح كثير من علمائنا بكثرة قال في الجرحي تعدد المكفرات وبالقائه الفتوى على الارض حين أتى بها خصمه أى يكفر بالقائه الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصمه فتوى الاثم فتردها وقال بوجه بان زامة فتوى أو ردده قيل كفر لردده حكم الشرع وبعبارة البرازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال ليس كما أتى أو قال لا يعمل بهذا يعزى اذا باشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصولين والتردد انما هو عند عدم ارادة الاستنزاء بالشرع وأما لو كان ذلك مع الاستنزاء بالشرع والذين يكفر باجاء المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الولي ثابت لمن استنزأ بالشرع الواضح الجليل الجليل أعاذنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا وللسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في من قال على أو فاف سيدنا خليل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظمنا بغير طريق شرعي فوكلوا جماعة من شيعتهم ليأتوا الحاكم العرف المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغشوا به ليضرهم مع غريبتهم مجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فأرسل الحاكم المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعانده فقال له الحاكم اذهب الى الشرع الشريف فقال أنا لا أنظر هذه الدعوى بالشرع في لحظة وتعاطم مستخفا بالشرع الشريف وثبت استخفافه بالسينة المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفع صوته مستخفا به قائلا بالتركية يانه سويله فصل له بذلك ايذاء وهو في مجلسه ومحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان فأتا بترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا به وما يلزمه على ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع افعاله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذه الانام أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجاء المسلمين ولزمته أحكام المرتدين المقررة بالمسرة وفي القتل والشروع والفتاوى المستغنية عن الشرع واليمين من وجه الالهة بالحبس وكشف الشبهة والقتل ان لم يجدد الاسلام ونير ذلك من الاحكام هذا ما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايذاء المسلمين وعباد الله تعالى أجمعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى آمسين ان من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغضا العين عزرق باب اولي ماوجب وحشة ويعقب اذية من الالفاظ الخسيسة المستعملة للاستخفاف والالهة المؤذنة بالاستهغار خصوصا بذوى المناصب المتلقاة من الحضرة الخافضة فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرم علينا الاقيبات عليهم والاستماتة بهم اذا

قوله وخطبه اله النبي صلى الله عليه وسلم كذا بالاصل وهو تحريف ولعل ضوايه وخطبه للنبي أو نحو ذلك تأمل اه معجحه مطلب لورمى الفتوى على الارض ومنعها يكفر

مطلب لو قال المذموم الى الشرع لا أنظر هذه الدعوى بغلظة وتعاطم مستخفا كثر

مطلب من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغضا العين عزز

هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهانة في موضع التكريم مضرب قبيح ذميم
والحكام موضع الاحرام ومحل الاحتشام ومن لأدب له مع الخلق لأدب له مع الحق ومن
لأدب له مع الحق فهو أتم بحرم ومن يهن الله فله من مكره والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق
والهادي الى سواء الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضخ المبين
في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وجراحات فأبوا قائلين لا نعمل بالشرع وانما نعمل بدعائهم
العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة
الشرع أو استخفافا فلاريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين
وان لم يكن واحد منهم ما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال خصمه حكم
الشرع كذا فقال خصمه من يرسم كرمي كفرهم في كفرهم لا ومعنى هذه الالفاظ أنا
اعل بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بضرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير
من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين ونعزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان
العرب والفلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى الدعاء ورمي بطريق الى هدم
الشرعية بالكلمة ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارضاء أعنتهم في الضلال واهمال أمرهم فيما
لا يجوز فيه الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما ضربت العقوبة دونه بسوء فيها
حتى استقام وحيد وافسه النفوس حتى شدت عليه وقام فالتعن على حكام المسلمين
والاسلام وسائر ولاية الانام تدارك هذا الامر الخطر للمشكل وتلافى هذا الشأن الصعب
المذهل والتيقظ له برتمثل هؤلاء الى الشرع المحمدي وترك ما عساه مما لم ينزل الله به من
سلطان ومن أذى وتماذى منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا
بالله المهين المتعال السه من جعنا ومردنا وعلسه اعتقادنا في سائر الاحوال اللهم قوتنا
سما الشريعة وارفع عيدها ونبت قوائها يا عمسك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم امين
(سئل) في رجل سكن دار الله ثلثها والثلث الاخر لا خرقيل له ان شريكك بطلب قسمة الدار
امان تستأجر حصته منه أو تهايته فقال لا أقبل بذلك ولا ارضى به فقال له الخاكم ارض
بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب له مفتت بانهم خالف الشرع فقد كفروا بتزويجه
منه وبلزومه تجديدا بآيانه ومراجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل ثبت بذلك كفره أم لا
(اجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم واستغفر لك مما لا أعلم انك أنت علام
الغيوب اعلم أن علماء ناصر حوا في كتبهم في هذا الباب بانه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن
يبادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكروه الاسلام يعلموا والكفر شيء عظيم ولا
يخرج الرجل من الايمان الا بخود ما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر
للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بخود ما أدخله
فيه ثم ماتيقن انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان
الاسلام يعلموا ينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا الا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بصحة
اسلام المكروه (أقول) قدمت هذه لتصميمنا فانما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد ذكر في
بعضها انه كفر مع ان لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست أمه وفي الفتاوى الصغرى الكفر
شيء عظيم فلا يجعل المؤمن كافرا متي وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل
كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضيم ولم

مطلب من قال لا أعمل
بالشرع بل أعمل بدعائهم العرب

مطلب قيل له ارض بالشرع
فقال لا أقبل ذلك فأجاب
مفت بانه كفروا بتزويجه

يعقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه استخف بذنبه اه وفي الخلاصة
 اذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكفير ووجه واحد ينفع التكفير فعلى المقتضى أن يعيد الى
 الوجه الذى ينفع التكفير بحسبنا للظن بالمسلم اذا في البرازة الا اذا خرج بارادته موجب الكفر
 فلا ينفعه التأويل حينئذ وفي التارخية لا يكفر بالمحتمل لان الكفر نهاية في العقوبة فيستدعى
 نهاية في الجناية ومع الاحتمال لا نهاية اه قال في البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر
 هازلاً أو لاعماً كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به فاضحيان في فتاواه ومن تكلم
 بها خطأ أو مكرهاً لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامداً عالماً كفر بها عند الكل ومن تكلم بها
 اختياراً جاهلاً بانها كفر ففسه اختلاف والذي تحررانه لا يفتي بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه
 على محمل حسن أو كفى في كفره اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير
 المذكورة لا يفتي بالتكفير بها ولقد رمت نفسي أن لا أفتي بشئ منها اه والله أعلم (سئل)
 في نحو عرب السعادية ونحو عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب
 البوادي الذين يطلقون نسائهم في تزوج الرجل منهم زوجة الآخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة
 أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقاً ويستحلون ذلك واذا توفي أحد هم عن عشرين
 مثلاً وابن عم ونحو ذلك من العصاة وان بعد لم يورثوا البنات مطلقاً معه بل يعدونهن بالنسب
 ميراثاً لو يورثون ذلك لعصبته فقط ويستحلون ذلك ويصدقون ببعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم
 يتكفرون بالبعث والنشور اذا قيل لاحدهم ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على
 أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يرون الزكاة ودأبهم الفساد في الارض
 وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغسار حق وبيعون الحر ويقولون باللعنة هذا
 فلا حي أبيعه لمن شئت كيف شئت وأنصرف فيه بالهين كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم
 الواحدة منهم اذا اجامته زوجة الغير مغضبة من زوجها وكان ينسبه وينها أدنى قرابة يذبح شاة
 ويطعمها لاهل حبيسه ويدخل علمها في الحرام ويدخلها زوجته معتقداً حل ذلك فحكم الله
 تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعاً مع نهيهم لهم عن ذلك مراواً وأمرهم لهم
 بالاستسلام والانتقاد لحكام الله تعالى فلا يردادون الا مخالفة وخروجاً عن أمرهم (أجاب) قد
 سئل عن هذه المسئلة شيخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال
 الحنفى رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحل حكمه أمره وحرمة في دين
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث فهو أو وعظوا امراراً حل قتلهم وقتلهم وأخذ
 أموالهم ثم ينظر في حال نسائهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا تعرض لهن
 فيعين الاحكام وان لم يكن كذلك حل سبهن وبيعهن كالميراث اه وحيث قطعوا الطريق
 وقتلوا الادمى وأخذوا الاموال فجزاؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل انما
 جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسيرون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلوا أو يتقطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم
 هذا حكمهم مع كونهم كفاراً أو به يعلم حل قتلهم مطلقاً والحال هذه ونياب قاتلهم وأجر المقاتل
 لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل)
 في طائفة الدروز القائلين بالوهمية الحاكمة باسم الله العبدى والتناسخ وبعدهم نبوة نبينا محمد صلى
 الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع

مطلب في حكم من تكلم
 بكلمة الكفر تفصيل بين كونه
 هازلاً أو لاعماً وغير ذلك

مطلب في نحو وحكم عرب
 السعادية الذين يطلقون
 نسائهم في تزوجها الرجل
 منهم بعد جمعة ولا يعتدون
 بعد الموت أيضاً

مطلب في حكم الدروز
 القائلين بالوهمية الحاكمة باسم
 الله وبعدهم نبوة نبينا وغير
 ذلك

الدين هل يقبل اسلامهم و يترتب عليهم أحكام الاسلام أم لا لما اشتهر عنهم من اخفاء الكفر
واظهار الاسلام و اذا أغار المسلمون وسبوهم فاشتري مسلم من تلك السبايا فاحكمها (أجاب)
صريح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بأن من يظن الكفر و يظهر الاسلام فهو المنافق
و يجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا بوجه كالزنديق لأن ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى
ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كثره الذي هو عدم اعتقاده بنا و المنافق مثله في الاخفاء و على
هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعتبر بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن اليه و الحق ان الذي
يقبل ولا تقبل بوجه هو المنافق و الزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبطناً كثره الذي
هو عدم التدين بدين و يظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفرنا به و هو عربي و الا فلو فرضناه
مظهر لذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل و تقبل بوجه كسائر الكفار المظهرين كثرهم اذا أظهروا
التوبة اه وفي الخاتمة قالوا ان جاء الزنديق فآقرانه زنديق فتأب عن ذلك تقبل بوجه و ان أخذ
ثم تاب لم يقبل بوجه و يقتل اه و أم حكم السبايا فقد قال في الخاتمة بلدة يدعى أهلها الاسلام
يصومون و يصاون و يقرؤون القرآن و يعبدون الاوثان مع ذلك فآغار عليهم المسلمون وسبوهم
فاشتري منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية و الرق للملكهم يجوز شراء
النساء و الصغار منهم و لا يجوز شراء الذكور البالغين ان آقر و بالاسلام ثم عبدوا الاوثان
كانوا امرأتين فيجوز استرقاقهن نساء و صغاراً و لا يجوز استرقاق البكرين من أهل الردة
وان كانوا مقرين بالرق و العبودية للملكهم فيجوز سبيهن و استرقاقهن فاذا ملكهم جاز بيعهم
اه والله أعلم

(كتاب اللقطة)

(سئل) في رجل التقط بهيمة فأدعى المالك انه غاصب و ادعى هو اللقطة و لا شاهد ولا بينة
فأقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجماعاً حيث ادعى انه غاصب فلو صدقه في الالتقاط
و ادعى انه لنفسه لاله اختلف أمنا فقال أبو حنيفة و محمد القول قول المالك و قال أبو يوسف
القول قول الملتقط أرجع الى البحر تجد المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين
بغير إذن مالكهما و خباهما في بيته و لم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما ليردهما الى
مالكهما و لم يعترف عليهما مع تيسر التعرض قبل حبسهما في بيته حتى غصهما متغلب لا قدرة
للمالكين على خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهادهم أم لا وهل يقبل قوله أن شهد بلا
بينة (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما ليردهما على مالكهما
فان ادعى ذلك و لم يقدم على دعواه بينة لا يقبل قوله و يضمن عند أبي حنيفة و محمد و أبي يوسف اذا
كذب المالك في ذلك و ادعى تعديه عليهما و كذلك لو صدقه المالك انه التقطهما و كذبه في قوله
التقطه ما لاردهما و ادعى انه التقطهما لنفسه يكون ضامناً عند أبي حنيفة و محمد ردهما لله
تعالى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها من اربع من
مزارعي القرية بدايات من عندهم هل يملكها أم لا (أجاب) لا يملكها بذلك و انما يملكها بملك
السلطان له أو من فوض له السلطان ذلك و اذا اتخذها المزارع بدايات من عنده لزمه أجرة
مثلها البيت المال حال كونه خالية من الالات التي له كمال التيم اذا استعمل بغير اجارة على المفتى
به والله أعلم

مطلب ادعى المالك الغصب
و الملتقط اللقطة
مطلب اذا ادعى الملتقط
اللقطة و انه أشهد لا يقبل منه
الابينة

مطلب في قرية سلطانية
بها مغارة عادية اتخذها الخ
قوله بدأ بفتح الباء و تشديد
الدال منوناً هو المكان الذي
يعصر فيه الزيت في عرف
الشام

* (كتاب المفقود) *

(سئل) في ناظر وقف قبض من متقبل أجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يكن المتقبل من الاستغلال فلم ينرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمتقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماءنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضي له حتى يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا يتعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للقاضي أن يوفى به شيئاً من دينه لأن بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأتين ماتت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على عقار من تركته أو باع قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم (أجاب) للمفقود رد البيع وأخذ العقار ويرجع المشتري على بائعه باليمن وإن تعذر تأخرت مطالبة إلى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مفقود ثبت موته جوت أقرانه لدى حاكم شرعي بثبوت شرعي وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قيامه لسمع الدعوى الشرعية وأدعت عليه زوجة المتوفى المزبور ومخبر صداقها بدمته وأثبتته بوجه القيم المزبور بالثبوت الشرعي والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصته في دار فعمل للقيم بيع الحصص المزبورة لوفاء مؤخر صدق الزوجة أم لا (أجاب) نعم له بيع الحصص المذكورة لوفاء صدق الزوجة لأنه لا دين بدمته الميت في العمادية وكثير من الكتب والعبارة لها وإذا كان للميت تركه حين توفى وورثته في بلد آخر وأدعى إنسان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيلاً بالغيبة المنقطعة منزلة الموت وفي المتن إذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كما لم نقول عند أبي حنيفة والنقول في ذلك متواترة في الكتب المتكاثرة والله أعلم

* (كتاب الشركة) *

(سئل) في دار مشتركة بالارث بنى أحد الشركاء فيها بناء فما حكمه شرعاً (أجاب) صرح علماءنا بأنه إذا بنى بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة بقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها أو الأهدم وهذا إذا بنى باجبار أو آت به له وإن بنى بنقص مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لاقية لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وإن بناه من النقص المشترك من ماله فما له ملك له يقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه وبينه وبينه على بقية الشركاء المدعين أهدم خارجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير إذنه من فقاع العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) إن بنى بأقاضيها فالبناء مشترك ولا رجوع للباقي بما لا قيمة له إذا هدم فينتفع هدمه وإذا طُلبت القسمة كلاهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وإن بنى بغير أقاضيها فله القيمة وطُلبت القسمة أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فإن وقع في نصيب الباقي فيها أو الأهدم بناؤه وأخذت نقاضه التي بناها لأنها لم تكن عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب أخيه وشاغلا ملكه بملكه فهو من بالرفع أن طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارتها أو إصلاح حيطانها ومرتبتها وهم يمتنعون هل يجبرون على العمارة أم لا (أجاب)

مطلب قبض الناظر بآجرة
مستغل ثم فقد الناظر ولم
يمكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود
فباع أمين بيت المال الخ

مطلب حكم موت المفقود
وعليه ديون يباع عقاره
لاجلها

مطلب بنى أحد الشركاء
في المشترك بغير إذن البقية

مطلب حكمه كالذي قبله

مطلب لا يجبر الشريك
على العمارة

مطلب دكان بعضها وقف
وبعضها ملك أبي الملاله عن
عمارها

مطلب تجوز الاستدانة
على الوقف لعمارة

لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد من علماء أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في
دكان مشترك بين جماعة نصفها مشاعا وقف على جهة بر والباقي ملك آخرين استمرت بل أتت
إلى السقوط وتبقى الملاله عمارتها والمتولى يريد هاوي طالهم بمساواته في تعميرها وليست قابلة
للقسمه ولا توصل المتولى إلى تحصيل مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجوز للملاله على
مساواة المتولى في العمارة أو يعمر من ماله ويرجع على الملاله بما يخصهم (أجاب) صرح علمنا
بأن المشترك إذا انهدم فأبى أحد الشريكين أو أحد الشركاء العمارة إن احتفل القسمه لأجير
ويقسم والابن الشريك ثم يؤجره ليرجع قال في الأشباه والنظائر في كتاب القسمه المشترك إذا
انهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتفل القسمه لأجير وقسم والابن ثم أجره ليرجع وصرح
علمنا أيضا بأن الوقف إذا احتيج إلى تعميره جازت الاستدانة عليه بإذن القاضي حيث لم يتيسر
أجاره عنه ولو بشر امتاع بأكثر من قيمته وبيعته وبصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان
وذلك كله للمبادرة إلى منفعة الوقف والأعنة ما به فانظر إلى هذا الأمر الذي أوجب مراعاة
الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي فاستمع بكف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بمحضه وإن
شاء أمره بما جازته واستفاد حصه الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع إلى نفسه بالتصرف والحال
هذه وينبغي بكل ما هو أنفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارته
لو كانت الدار بين صغيرين لكل واحد منهما وصى انهدم وأبى أحدهما العمارة فالوصي يرفع
الأمر إلى القاضي حتى يجبر على العمارة طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأبى الشريك العمارة
يجبر هذا إذا بقي شيء أما إذا انهدم الكل وصار حصرا فإن كان الشريك معسرا بإقاله أنفق حتى
يكون دنا على الشريك انتهى وفي الخاصة حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شئ منه
واحتاج إلى المرتمة فأراد أحدهما المرتمة وامتنع الآخر اختلقوا فيه قال بعضهم يؤجرها
القاضي ويربها بالأجرة أو يأذن لأحدهما في الأجرة والمرتمة من الأجرة قبل هذا قول أبي يوسف
ومحمد لأن عندهما يجوز الحجري الحر والفتوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم القاضي يأذن
لغيره أي الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفتوى على هذا
القول ومعامله الفتوى هو الذي صدرناه في الجواب وما لحقنا هذا إلا لظهر أن الفتوى عليه
أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصه قراريط معلومة في فرس بثمن
معلوم ثم باع المشتري الحصه لثالث وسلمها له بغير إذن من الأول فهل يكت عنه هل يضمن البائع
الثاني للأول قيمة نصيبه أم لا وإذا قلتم بالضمن هل تؤخذ القيمة من تركته إذا مات أم لا
(أجاب) هو أعنى البائع الأول تخير إن شاء ضمن المشتري منه لتعديده بتسليمها لثالث بغير إذن
بأنه فاذ ضمن المشتري منه المذكور وليس له أن يضمن المشتري منه لأنه ملكه بالضمن فكان
دفعه له دفع ملكه ولا ضمان عليه أي على المشتري الثاني الدفع المالك ملكه له وإن ضمن البائع
الأول المشتري الثاني لا يرجع بما ضمن على بائعه هو لأنه عادل في القبض لنفسه ومن مات ممن
اختار تضمينه ثم ما يؤخذ الضمان من تركته والله أعلم (سئل) في فرس مشترك بين اثنين
أحدهما له ربع فيها ولا آخر الباقي باع ذو الربع ربعه فيهما لرجل وسلمها له بغير إذن الشريك هل
يضمن حصته أن هلك وبموجب عليه ردّها للشريك إن كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشريك
بتسليمها للمشتري ضمن حصه شريكه وإن كانت فائمه يجب ردّها عليه وإن شاء الشريك ضمن
المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يد أحد الشريكين اتجبت تاجا كلها

مطلب باع حصه معلومة
في فرس فباعها المشتري
لثالث وسلم فهل يكت فالبائع
الأول بالخيار الخ

مطلب باع أحد الشريكين
نصيبه من فرس وسلمها
للمشتري فهل يكت

قوله بغير إذن شريكه يضمن
فيضمن الخ كذا بالاصل
وقه يحصر في ظاهره له من
التساخ قائل وحرر اه

مصححه

مطلب يضمن أحد الشريكين
ماباعه أو وهبه من نتائج
المشترك بغير إذن وكذا بالمنع
مطلب إذن أحد الشركاء
لشريكه في ركوب الفرس
فهلكت فالثالث الخيار
مطلب فرس مشترك بين
ثلاثة دفعها أحدهم لحاكم
بإذن أحدهم فهلكت
مطلب يضمن أحد الشركاء
باستعمال الدابة المشتركة
بغير إذن

مطلب في شريكين في فرس
لاحدهما الثلثان وللاخر
الثلث باع صاحب الثلثين
ثلث الاجنبي ولم يسلمه ولم ياذن
فاخذها فهلكت الخ

مطلب في دار بين بالغ وقيم
وامرأة سكنها البالغ بلا
استئجار حصة اليتيم مدة
يجب عليه أجرة مثل حصة
اليتيم صيانة لاله

مطلب في شجر قطن بين
رجلين قسمه أحدهما في
غيبه الاخر وحرث على
حصة فقط فلا يختص بما
أخرج من القطن

مطلب في شخصين اجتمعا
في دار وأخذ كل يكتسب
على حدة ويجمعان كسبهما
حتى صار لا يمكن التمييز فهو
بينهما سوية

طلب الشريك شيامن نتاجها يكون في يده ونو شئ عنه منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند
مسترم تسلم منه بغير إذن شريكه وبعضه وهبه لذي ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يده فهل يضمن
بالمنع والتسليم للغير بغير إذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن إذا لم يملك حصة شريكه يحكم
المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع والماباعه وسلمه للمشتري بلا إذن شريكه أو
وهبه وسلمه كذلك وهو ظاهر متعدد فيضمن والله أعلم (سئل) في فرس مشترك بين ثلاثة أركبها
أحدهم إلى آخر بغير إذن الثالث فهلكت تحته هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان ويخصر
في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بغير إذنه إذ قد تقرر عند العلماء رحمه الله تعالى أن في شركة
الملك كل واحد من الشركاء أجنبي في حصة الآخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها
الشريك بغير إذن شريكه يضمن فضمن بالركوب لتعديه والله أعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة
لواحد نصفها ولكل واحد من الاثنين ربعها وقع على أحدهما جرح عظام العرف فرفع
الفرس بأمر شريكه وهلك عنده هل يضمن الشريكان حصة صاحب النصف أم لا
(أجاب) نعم يضمن الشريكان أما الدافع فلا توقف فيه وأما الآخر فلحصة أمره فيما يملك
فكان سهمهما سائما معا والله أعلم (سئل) في فرس اتفق الشركاء فيما على وضعها عند أحدهم
جفاء واحد منهم وأخذها من عنده بغير إذن الغائب فهلكت عنده بقاء جرح بهل للغائب
تضمنه أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير غاصبا باستعمالها
فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شريكين في فرس لا حدتهما الثلثان وللاخر
الثلث باع صاحب الثلثين لثالثها أجنبي ولم يسلمه ولم ياذن له بأخذها فذهب إليها فوجدها في
الحصير فأخذها بغير إذن البائع والشريك فهلكت عنده هل على البائع ضمان حصة
الشريك الذي لم يبيع أم الضمان على المشتري (أجاب) حيث لم يسلم البائع الفرس للمشتري
لا ضمان وإنما الضمان على المشتري خاصة إذا البائع لم تعد بمجرد البيع على حصة الشريك
وإنما ثبت التعدي لوسلم وما ثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الوديعة قال بعت
الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتم إلى المشتري وقد سئل قارى الهداية عن جماعة
مشاركين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء
فهلكت عنده فأجاب الشركاء بخبرون أن شأوا ضمنوا والشريك وإن شأوا ضمنوا للمشتري منه
انتهى وإنما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلتنا والله أعلم (سئل)
في دار معدة للاستغلال بين بالغ وقيم وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استئجار حصة اليتيم سنة
هل يلزم البالغ أجرة مثل حصة اليتيم أم لا (أجاب) قد أفتى كثير من المتأخرين بوجوب
أجرة المثل في ذلك صيانة لمال اليتيم والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين رجلين قسمه أحدهما
في غيبه الآخر وحرث على حصته وترك حصة الآخر فأخرج قطناً وأخذها هل هو مخصوص
به أم مشترك بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث
والله أعلم (سئل) في زوج امرأة وابنها اجتمعا في دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على
حده ويجمعان كسبهما سواء ففصل بينهما كسبهما والاولا يعلم التفاوت ولا تساوى فيه
ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع باقواعه يكسبهما سوية أم لا (أجاب) نعم هو
بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا بزيادة على الآخر
إذا التفاوت ساقط كسقط السابل إذا اخطأ ما التقطوا وحيث كان كل منهما صاحب يد

لا يكون القول قول واحد منهم في قدر حصته الا خرفوا كل واحد منهما صاحب يدوا الاخر
 خارج واختلفا فالقول لذي اليد واليدنة بينة الخارج والله أعلم (سئل) في اخوة اربعة تتقوا عن
 أبيهم تركه فآخذوا في الاكتساب والعمل في اجلة كل على قدر ما استطاعة هل تكون جميع
 التركة واحدة لبايالا اكتساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثيرة صوابا (اجاب)
 نعم يكون الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الرأى والنقطة اذ كل واحد منهم يعمل
 لنفسه ولا خوتة على وجه الشراكة والله أعلم (سئل) في اخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة
 حصل لبعسهما أموالا من دواش وغيرها والا ن يريد أحدهما ان يخرجهما من دارهما فمات المال
 مناصفة وبأبي الاخر فهل والحالة هذه جميع ما حصل لبعسهما مشترك بينهما مشترك بينهما ما يجب
 قسمته بينهما مناصفة أم لا (اجاب) نعم ما حصل لبعسهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به
 أحدهما دون الاخر والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا كسرة وجوه واثرتا من جماعة
 بضاعة مناصفة والربح كذلك خسر تجارتهما فهل تكون الخسارة عليهم سوية أم لا
 (اجاب) نعم ما خسر فهو عليهم ما يقدر ملكه في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم ما سوا بشر
 عقد الشراء أو بأشدهما أحدهما التضمن الوكالة والله أعلم (سئل) في رجلين ماتا فدان اتفاقا على
 ان كل ما يلي في الارض من بذرهما بينهما فاصار كل منهما يطلب من شريكه البذر ليلقيه في
 الارض بينهما فيسأله بعد ذلك حتى يراقه رادعيا وما منهما ما تفرق أن أخذ أحد البذرين
 وضعف الاخر والا أن أحدهما يقول لشريكه بذري لي وبذلك لا فيل يكون مشتركا من
 الاخر والزرع كله بينهما ضعيفه وخصه أم لا (اجاب) الخارج بينهم ما واصل حال هذه والله أعلم
 (سئل) في مغربلين اشتركا على ان يغربلوا للناس بقايا خبزهم ويكون التحصيل بينهم سوية
 فرض أحدهم وتقيده واحدهم غيره هل ما يتحصل بعمل بقية يتم بقية بينهم على ما شرطوا
 ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض أم لا (اجاب) المتحصل بينهم على ما شرطوا
 العادل وغيره في سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله أعلم
 (سئل) في شريك اتهم بشريكه بالخيانة هل يقبل كلامه شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهم
 يمين (اجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو اراد تخليفه على الخيانة المبهمة لم يحلف كما في
 الاشياء والنظر ان كان في فتاوى الهاديية من يخالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشتركا
 شركة فاسدة وصحيحة مات أحدهم فادعى الذي يده المال عند اذاعة قسمه ان له كذا وصدقه
 شريكه وكذبا ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم القول قول من يده المال ان له
 فيه كذا وكذا اذ الميت فصدقه في كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أواني
 فخاس معدة لطبخ الدبس اتفاقا على ان يؤجرا ذلك والاجر بينهما فماتت أنية أحدهما وعانه
 الاخر على الناج في آنيته فما الحكم في ذلك (اجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في
 أنية أحدهما فاجرتهم الصاحبان ولا آخر أجره المثل له ملزم معه ومثله الذي تطلبت آنيته ما طبخ
 فيها قبل أن تتعطل فأجرتهم الصاحبان ولا آخر أجره المثل لعمله معه كمن دفع لا آخر دابة ليسيع
 برأى على ظهره على ان الربح بينهم ما انشركه فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض فالربح للمالك البر
 ولما لك الدابة أجر مثلها وكذا رجلين لا أحدهما يغسل ولا آخر به يراشتركا على انه يؤجر ذلك
 والاجر بينهما فافروا فاسدو يقسم على عمل البغل والبر والفروع الشاهد لذلك كثرة والله أعلم
 (سئل) في ثلاثة شركاء متفاوتين من المشترك بينهم قاش صرى باعه أحدهم لرجل ذي قسم له

مطلب ما حصله الشركاء
 في المال بالاكتساب يكون
 بينهم بالسوية

مطلب اذا كان الاخوان
 في معيشة فما حصله
 بسعيهما يكون بينهما

مطلب ان خسارة على
 الشريكين بقدر المالك

مطلب بينهما فدان اتفاقا
 على ان البذر مناصفة
 فاحصب أحد البذرين
 وضعف الخ

مطلب مغربلون اشتركا
 على ان ما يتحصل بينهم
 بالسوية ففرض واحد الخ
 مطلب اذا اتهم أحد
 الشريكين بشريكه بالخيانة
 لا يقبل

مطلب اذا ادعى أحد
 الشركاء الذي في يده المال
 ان له كذا يصدق

مطلب اذا اجرا أو اتى التحاس
 المشتركة بينهما للطنج
 فلا جارة فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل
 شيئا من أحد الشركاء ودفع
 ثمنه لغير البايع من الشركاء
 تبرأ منه

منه ثم دفع الثمن لأحد الشركاء فأدعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمصروفه أدعى
فلان بن فلان على فلان أن من المشترك بينهما وبين كل من فلان وذلان قساشا مصر يا وانه يباعه
للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلمه منه وان المدعى عليه دفع ثمنه لفلان الذي هو أحد شركائه
بغير إذنه ويطالبه بذلك زاعما انه لا يلي قبض الثمن الا المباشر للبيع وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب
بأنى اشترى به بكذا من شركائه فلان الذي ادعت انى دفعت له الثمن وبغير ذلك ودفعت له الثمن
وبرئت بسبب ذلك فمضى هل تسمع من المدعى هذا الدعوى المذكورة أم لا تسمع لكون دفعه
لشريكه المتفاوض بغير إذنه موجبا لبراءة ذمته وان لم يأذن له بالدفع ويؤخذ بان قراره في الدعوى
وقوله دفع لفلان الشريك بغير إذنى وان كان هو المباشر لمقد البيع أم لا (أجاب) المقر في سائر
الكتب متونا وشروحا وفتاوى ان كل واحد من شركاء المتفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل
فكل دين لازم لأحدهما بتجارة وغصب وكفا للآخر لا يخرج حتى ان أحدهم لأجر عمدا فان
المستاجر مطالبة الآخر بتسليم العبد كان للآخر اخذ الاجر فان كل واحد منهما وكيل عن
صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسبب افسار كل واحد منهما
مطالبا ومطالبا فإذا علمت ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بقبضه شركته وان
توهمه بسبب عدم إذنه وان كان مباشر العقد البيع اذ له الرجوع على المشتري لوهم باطل
داحض لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بأن الدفع لأحد شركاء المتفاوضة موجب
لبراءة ذمة المدينين له وكذا عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماء فاطمية والله أعلم
(سئل) في اخوين شريكين شقيقين متفاوضين والكبير يفاوض للصغير في التصرفات المالية
والعقود الساعة فهل كل شئ اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه فهو عار به أم لا
(أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما الا طعام أهله وكسوتهم كما هو مصرح في كلام المتون والشروح
والفتاوى والله أعلم (سئل) في ملاحين يعمل كل واحد منهم في سفينة لغرض اشتراكهم في
كل ما يتحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جلها أو أكثر هل تصح هذه الشركة
أم لا تصح وتختص كل سفينة بأجر مجزئها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المتحصل على
عدد السفن بل أجرة كل سفينة لربها ولا يشاركه غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين
اشترى كافا سلم أحدهما رجلا في جلوده للآخر انظر انطالبتها ان صح السلم أو برأس مال السلم ان
لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطلب للمسلم والمسلم اليه الامتناع عن الدفع
لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكافي اشترك مع آخر على أن يشتري له الجلود مما له وهو يصنعها
فعلوا الرميح بينهما انصافا لهذا النصف بعمله وللآخر النصف مما له هل تصح هذه الشركة أم لا
نصح وإذا قامت لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل
كاه لصاحب الجلود وللعامل أجرة مثل عمله لانه عمل فيها بذنه على أن يكون له نصف ما زاد في ثمنها
وهذا فاسد كما إذا دفع جارية مصرية الى طبيب وقال عالجها فان برئت فجازا في قيمتها بالحنة بيننا
فانه لا يصح للطبيب أجرة مثل المثل وقدر ما انتفى في غنى الادوية والله أعلم (سئل) في ستة نفر
اشترى كواشركه وجوه على أن يشتروا لباسا من رجل بوجههم ويبيعوا والربح بقدر المشتري
ففعلا وأدخل اثنا عشر رجلا نالوا بينهم بغير إذن البقية هل يكون شركا لك الستة أم لا لاثنين
أم لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شركا لكان لم يأذن له بالاجماع
اذ اشترى من البايع يكون له المالك في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شئ من نصيبه بآذنه

مطلب اشتراه أحد شركاء
المتفاوضة فهو بينهما

مطلب اشترك الملاحون
على ان متحصل من كل
سفينة بينهم سوية

مطلب اذا أسلم أحد
الدباغين المشتري كيف
جاولا ليس لآخر المطالبة

مطلب اشترك رجل مع
اسكافي على ان يشتري له
جلودا وهو يصنعها

مطلب اشترك جماعة شركة
وجوه فادخل اثنان منهم
ثالثا يعينهما

في شركته ومن اجتهله فيه وان قال له ما اشترى من اللين من فلان فلان فيه ثلث ثلث ناصح
وصاروا كيلين عنسه في ذلك وان لم يذكر ذلك أو ما هو في معناه لا يصح وان لحقه مشتقة في العمل
معهما مطمئنا بما عينا له فله اجر مثل عمله فافهم والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة باع أحد
الشركة حصته منها بمن معلوم لرجل بثمنته واشترى منه كروا قاصصه والا تتركه كاره
يقولون لا نرم الشركة لا اشترا كافي القوس وهو يقول ما بعث الا حصتي وما اشتريت الا حصتي
هل القول له أم لهم (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الا حصته ان
صححت دعواهم بان قالوا بعث للشركة واشترت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون
الفرس مشتركة لا يلزمه عين التصادم الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين متفاوضين
تزوج أحدهما من زوجة بغير تزويج ابنه أيضا من زوجة بغير وقضى المهر من مال الشركة هل
للاخر أن يطالبه بنصف ما وفاه وله أن يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم لأن يطالبه
بنصف المهر بن ويحبس لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة أهله فبعض حصته أخيه واذا ترتب ذلك
بثمنته يحبس فيه ان لم يوفه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين تعدى عليها رجل فركبها
بغير انهما ثم سلها لاجدهما فانت عنده قبل ان تصل الى الاخر هل له أن يضمن المتعدى أم لا
(أجاب) لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوضوئها اليه أو بإجازة فعل المتعدى
على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جماع
الفصولين وذلك لما تقرر ان شريك الملك أجنبي عن حصته شريكه فكأنه دفعها لاجنبي فضمن
كما أشار اليه في جامع الفصولين أيضا في آخر الخامس بقوله (فتم) سئل مولانا عن مواسلها
غاب أحدهما فدفع الشريك الاخر كلها الى الراعي فهلكت هل يضمن نصيب شريكه اجاب
انه يضمن ان يكتفه حفظها يسدأ جبر فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء
ولم يتركها يسدهم يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصب قضايا يحفظ كذا اجاب والله أعلم
(سئل) في رجلين اشترى جنين قرية لبيعها في المزرب على الخيم فباعا عشرين وكسد الباقي
فسافره أحدهما الى دمشق الشام وقا يرض به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك مده ولم
يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله
شريكه أم لا يضمن قيمة حصته من القوس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت
شركة ملك ولم يأذن له بالبيع وان كان له بالبيع وان كان له بالبيع يضمن قيمة حصته في القوس لتعدي به ركوبها
اذ كل واحد من شريكي الملك أجنبي في حصته الاخر فيمنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك
لما تقرر من مذهب الامام ان وكيل البيع له البيع بما عروها وبأى ثمن كان فينفذ ان القوس كما
ينفذ لئلا يشد الماصر حوايه من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة وامان كانت شركة عقد
وعين له مكانا فيجوز له ضمن فاذا عين له المزرب وبجأ وزه الى دمشق ضمن لخصص الشركة
بالمكان كذا نصوا عليه قاطبة والله أعلم (سئل) في فرس يبدأ أحد الشركاء ببيع منها حصته وسئلها
للمشتري ثم ردها المشتري ليدأ بعد فماتت عنده قبل وصولها الى الاخر هل على واحد منهما ضمان
ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهما لان بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله
أعلم (سئل) في أربعة شركاء عتانا قال الذي يبدء المال كنت استندت من فلان كذا للشركة
ودفعت له دينه هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم القول قوله في ذلك بيمينه وقد صرحوا
بان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت منها ان كان المال في يد المقر فلا قرار

مطلب باع أحد الشركة
حصته من آخر واشترى
بالتن كرامين البائع فادى
شركاؤه ان الكرم الشركة
الخ
مطلب وفي أحد المتفاوضين
مهر وزوجه وزوجه ابنته
من مال الشركة

مطلب اذا ركب رجل
فرسا بغير اذن مالكها الا براء
عن الضمان بتسليمها
لاحدتهما

مطلب بيع بعض عروض
الشركة وكسد الباقي فسافر
به أحدهما الى الشام
وقا يرض به فرسا الخ

مطلب باع من يبدء القوس
المشركة حصته وسئلها الخ
مطلب اذا قال أحد
الشركة استندت من فلان
ودفعت له لم يصدق بيمينه

صحيح وله أن يأخذ المائة مخرج بذلك في شرح تنوير الابصار ونقل عن جواهر الفتاوى والله اعلم

(كتاب الوقف)*

(سئل) في وقف صورته وقف على فريج وصالح ولدى المرحوم حري بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بنا بلس بجري ذلك أبدأ بدين الخ مات فريج فهل تصرف غلته لآخيه أم لمصالح الجامع أم لا غير ذلك (أجاب) لا تصرف غلته لآخيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء إلى أن يموت الآخر الثاني فيصرف إلى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لأن صرفه لمصالحه مشروط بعدم بيعه وما وصرف حصة الآخر بعد وفاته بسكوت عنه فلا تصرف لآخيه إلا إذا كان فقيراً أو أحمق كونه من الفقراء والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الأولاد فصل فيه الواقف أمّا كن الوقف فيعمل منها أو لا وما هو مخصوص بأولاد الظهور ومنهما ما هو مشترك من ثمن أمّا عتق ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شرطاً من أدامات أحد الموقوف عليهم عن ولد أو ولدين أو نقل نصيبه له وأدامات عن غيره فإلى من في درجته ومنها أن الطبقة العليا تتعيب السفلى فهل حصة من مات عن ولد أو ولدين فما تنقل له عملاً بقوله المذكور أم تكون لدى الطبقة العليا عملاً بالترتيب السابق بنهم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تتعيب السفلى ويكون حكم الخصوص بأولاد الظهور والمشاركة واحداً في هذا أم حصل اختلاف الاثنان فيه بهذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه هذا شرطاً راجع إلى المشاركة والخاص لأنهما واحد باعتبار مسمى الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولدين واحداً ولا ينافيه اشتراط الترتيب بين الطبقات لأنه عام يخص بقوله على أن مات عن ولد الخ وفيه أعمال الكلامين واللاحق مؤكّد على عادة الواقفين من إتيانهم بالموكّدات كقولهم طبقه بعد طبقه وبنوا بعد بنين ونسلاً بعد نسل والمراد أن الأصل يحجب فروع نفسه لا فروع غيره والله أعلم (سئل) في محدود وقفه واقف وسمى حدوده الأربعة ودخلها مشتمل على فاخورة ومصرعة قزوين أعني بداغيران كتاب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيها اسم البلد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود وعملاً بالتعديد أم يخص الفاخورة دون البلد وعملاً بالتسمية وما الحكم (أجاب) يشمل الوقف ما أحاط به الحدود إذا محدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحدود وغايتها أنه ترك شيئاً لا يشترط ذكره أجمعاً وأيضاً قد تقرر أن العقار يقع المعرفة به محدوده لا بآدمه حتى اشترط ذكره في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما إذا ولي السلطان ناظر على وقف هل له عزله بغير خجعة ولا مصلحة أم لا (أجاب) منسوب السلطان ومنسوب القاضي سببان وقد صرح في الخاتمة أن منسوب الثاني لا يغزل بغير خجعة ولا مصلحة فكذلك منسوب السلطان إذا القاضي كالوكيل عنه كما أفاده في الجرو وغيره والله أعلم (سئل) في وقف اشتملت مصارفه كيف يفعل في غلته (أجاب) إن لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقاً فإن لم يعمل فعل القوام أيضاً وعلى أصل المصروف على الزرية فيصرف إلى الكل من غير تمييز ذكر على أنى ولا تقديم بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) إذا كانت القوام فيما سبق تصرف إلى كاتب الوقف معلوماً هل يصرف عليه معلومه ويبنى في وظيفة الكتابة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبنى في وظيفة الكتابة (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتملت مصارفه فأدعى شخص على المتكلم عليه استحقاقه فيما الحكم حيث اشتملت

مطلب وقف على ولديه ثم من بعدهما على مصالح جامع كذا ثم مات أحدهما الخ

مطلب في كتاب وقف على الأولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف الخ

مطلب إذا وقف رجل محدوداً يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان أو القاضي عزل من وليه ناظر بلا خجعة

مطلب في وقف اشتملت مصارفه

مطلب يصرف إلى كاتب الوقف ما كانت تصرفه الخ مطلب أدى رجل استحقاقها في وقف اشتملت مصارفه

مطلب في رجل وقف وقفا
على نفسه وولديه وعلى من
سيحدث له من الأولاد
الذكور والإناث ما من
قاصرات الخ

نصارفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا بد للمدعى من أن يثبت دعواه بالبينة
والإلا يصرف له شيء والله أعلم (سأل) في رجل وقف وقفاً على نفسه ثم من بعده على ولديه
لصلبه الموقوفين الآن هما الخواجا زين الدين عبد القادر والزيني استحقاق البالغ الرشيد
الخالي العارضين وعلى من سيحدث له من الأولاد الذكور والإناث بينهم على حكم القرينة
الشرعية ما دامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعده أولاده الذكور على أولادهم
ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسبهم وأحقهم بشرط فيه الاثنان فاقفهما بالسوية فينفرد
فيه الواحد عند عدم المشاركة فتعصب الطبقة العليا الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد
أو ولد أولاد أو أسفل منه فقصيبه لولده أو ولد ولده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين
أعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فقصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي
درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو لم يمتهم وترك ولداً أو
ولد أولاد أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان
حياء بعد انقراض ذرية الواقف المشار إليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفاً على أولاد أخيه المرحوم
شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم أولاد
الذكور دون أولاد الإناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهما أعلامه وشرط الواقف شروطاً
منها أن يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه ينقضي الواقف الموجودتين أن الوقف وهما أصيل
وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سلمانية ولكل بنت ستحدث الواقف المذكور في كل سنة
ثمانين قطعة وإذا توفيت البنات الواقف فلا استحقاق لأولادهن في الوقف المذكور ولأولاد
أولادهن سواء كانوا ذكورا أو إناثاً فإن أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا
لفظ الواقف مات الواقف وولد المذكور أن وبناؤه لصلبه لم يحدث له أولاد بعد الوقف وبني
أبناء أبنائه وبنات أبنائه وأولاد بناته فهل لأولاد بناته الذين أبأؤهم من الجانب استحقاق في
الوقف أم لا وهل لبنات أبنائه استحقاق أم لا وإذا قلتم لهن استحقاق هل لأولادهن من الجانب
استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين
أعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ما من قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ
يصرف إلى من ساواهن في الدرجة من أخوتهن وأبناء أعمامهن وأخواتهن وبنات أعمامهن
القاصرات حيث لأدرجته فوقهن لعدم صرفه إلى أبنائهن ونزل نزعهن من الوقف منزلة
موتهن فيصرف إلى ذوي درجتهم أم يختص به أخوتهن عملاً بقول الواقف على أن من مات عن
ولد أو ولد أولاد الخ فقصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
فقصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت إلى ذوي الطبقة مشروطاً بعدم الموت
عن الولد أو ولد الولد وهذا أعني والدهن ميتة عن ولد ولا يضر تراخي الاستحقاق إلى حين بلوغ
الاخت وكما هو أقرب إلى غرض الواقف من صرف نصيب الميت إلى ولده أو ولد ولده كيف الحال
(أجاب) لا استحقاق لأولاد البنات الذين أبأؤهم من الجانب للشرط المصرح بعدم استحقاقهم
في قول الواقف أن أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وبنايات الأبناء فلهن
استحقاق لانهن من أولاد الظهور لكن ما من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الأولاد وأولاد
الأولاد على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه وقد شرط في الصليات دوام القصور عن درجة
البلوغ إذا لاوصاف شرط فلزم غيرهن به وإذا بلغن صرف استحقاقهن إلى من ساواهن

في الدرجة ولا يختص به أخوته من أذصرف استحقاقهم بعد البلوغ مسكوت عنه لمن الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بصدر العارة المتقدمة وموذاها أنه إذا وجدت درجة أعلى من درجتهم فهو مقسوم بين أهلها على النريضة الشرعية والألوجدة درجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك وأما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص أخوته باستحقاقهم فغير ملتبس إليه لأن ما دخل في استحقاقهم انقطعت نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على أن من مات عن ولد أو ولد ولد نصيبه لولده الخ بل هذا الاستحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوتف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو أعلى منه كما هو ظاهر فهذا التوهم ساقط الاعتبار فليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفنا على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده الموجودين الآن وهم عبد الكريم وشهاب الدين وأمنة وصاحبة وأم الفرج وعلى من سيحدث له من الأولاد على النريضة الشرعية ثم بعد ذلك كور المذكرين أعلاه على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم على النريضة الشرعية أما الإناث من بنات الواقف وبنات أولاده المذكور الموقوف عليهم إذا كن خاليات عن الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فإذا تزوجن سقط حقهن وإذا تعزبن عادهن على الشرط والترتيب المشروح أعلاه فإذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم ونسلهم يعود الوقف إلى الإناث متزوجات أو غير متزوجات فإذا انقضى الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشروح أعلاه هذه عبارة الواقف مات الواقف وأولاده الجميع ماعدا ابنته أم الفرج وبنات ابنه عبد الكريم أمه أمه تدعى حجازية متزوجة ولها ابن فهل ينحصر ريع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم ينقسم بينها وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازبة وكيف الحال (أجاب) ريع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابنها أمه أي فليكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وإن لم يستحق من بعد المراد من أهل الوقف من دخل بالنظر السابق من الواقف أن الوقفية وإن لم يستحق بعدو أمه أي فلشرط الترتيب المستنداد بينهم بين الطبقات فلولها للاستحقاق مع وجود بنات الواقف إذا لاتبين بنات الواقف وبين أولاد بنات الواقف لكونه أفرادهم يحكم مستعمل حيث قال أما الإناث الخ ولولاه لاستحققت لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهن ما حابى محجوب بالآخر فان قلت كيف دخل ولد البنت الذي هو ابن حجازية في الوقف قلت بقوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر إن صبغ أصبعها من أصابعه في علم الفقه والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفنا وشرط في كتاب وقته ما نصه أنشأ الواقف أمه الله تعالى وقته هذا أنجب زاعلى ولده الطفل المدعو حسن ومن سيحدث له من الأولاد المذكور خاصة دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم وأعقابهم المذكور دون الإناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسابهم وأعتابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوي طبقته يسبقهم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتوفى وعلى أن من مات منهم ومن

مطلب وقف وقفنا على نفسه
ثم على أولاده الموجودين ثم
وشرط في استحقاق
الإناث أن يكن خاليات عن
الأزواج فإذا لم يكن ذكر
يعود الوقف إلى الإناث
متزوجات وأولاد الخ

مطلب وقف وقفنا محجوزا على
ولده حسن وعلى من سيحدث
له من الأولاد المذكور خاصة
دون الإناث ثم ومن مات
حسن في حياته أي وخلف
ولاد الخ

أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وتركه
ولداً وأسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه
في الاستحقاق فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على أولاده الأناث
إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذريتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط
والترتيب المذكور أعلاه ثم إن ولدوا أقف المذكور المدعو حسن مات صغيراً في حياة أبيه
وحدث للواقف ولداً اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتاً فأتت وأعقب
ولداً ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور
في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم المذكور أم بجهة دخوله في ذكور النسل والعقب بقوله
ثم على أنسألهم وأعقابهم المذكور أم بالجهتين أم لا يستحق بجهة ما (أجاب) كل من الشرطين
لأنه قد اكتفى عمله في دخول محمد المذكور وقد تقرر أنه لا مانع من تراحم العمل والاضافة هنا
إلى الأولاد إلى الواقف نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الاضافة في الأنسألهم والعقب
إنما هي اليهم لا إليه ولا شأنه ذكر من أولاد أولادهم كانه ذكر من أنسألهم وأعقابهم وإن
كانت جدته محترزاً عن أبيه المذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستند إلى عدم زوجه عند الامام الأعظم فهل للنائب ولاية
إبطاله للمعنى المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي الأصلي (أجاب) قال في البحر الرائق
وههنا تنبيه لا بد منه وهو المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والمتولي ويكون له النظر
على الأوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله في الاستدانة بأمر
القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكره القاضي في أمور الأوقاف اه فهو صريح
في أن نائب القاضي لا يملك إبطال الوقف وإنما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان
في منشوره نصب الولاة والأوصياء وقوض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتداد عليه وإن بحث فيه
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في إطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلاف
والمسئلة لا نص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ
زين صاحب البحر وإنما استخرجها تفقها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطاني جديديان
الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ثم ثم وإذا انقرضوا كان للحرمين
الشرعيين وكاتب وقف أن زيداً وقف ثلثي الطاحونة على أولاد الطهور دون أولاد البطون ولا
تعرض فيه الثلث الثالث وهذه الحجة الملقق بها هذا السؤال بحجة الصق بها السؤال كتب عليه
الجواب فهل يثبت وقف الطاحونة المذكورة جميعها بموجب الدفتر السلطاني وتنع أولاد البنات
بموجب قوله فيه ثم على أولاده الخ الموجب لآخر أحوال البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذه
الحجة أم لا يعمل بشيء مما ذكر وإذا قلتم بالأخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك بعمل به شرعاً
وأشبهت مصارفة الحكم فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الحجة المصارح به
علمائنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
المأضين وإنما العمل في ذلك بالبيئة الشرعية وكيف يعمل بهذه الحجة وهي باطلة من وجوه
الأول أن اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الطهور لا يجوز ولا يطل حقهم
الثاني أنه جعل الذي يخص عرفات المدعى المذكور مع من بشره من أولاد بركة المذكورة
قبراً واحداً ونصف قبراً والذي يخص عبد القادر وأبراهيم المذكورين قبراً واحداً ونصف

مطلب ليس للمتولي إبطال
الوقف ونصب الأوصياء
وتولية النظر والامر
بالاستدانة واعتدالك كله
لقاضي القضاة

مطلب لا يعمل بمجرد الخط
قوله وهذه الحجة الملقق بها
هذا السؤال بحجة الخ هكذا
بالأصل الذي يابى وأوليتهم
اه

قيراط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لأجماع المذاهب بأسرها الذلوث دعوى المدعين
 المذكورين الذين هم عرفات وعبد القادر بالبيعة الشرعية لوجب أن يقسم ربع هذا الثلث
 على عبد دروس وأولاد الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكر الأنثى وذلك يختلف
 بكثيرهم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات ومن يشركه قليلين كانوا
 أو كثيرين قيراطا ونصفا وعبد القادر وأبراهيم بانفرادهم أقيراطا ونصفا وبقية أولاد الظهور
 كثير وأما قيراطا وخمس قراريط فهذه قسمة تخالف أجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا والحكم
 بما خالف الأجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه إلى دليل شرعي الثالث أن أصل دعوى
 المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المدعى بقوله وأن استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه
 الخ وقد تقر بأن من جملة شروط صحة الدعوى مهالومة المدعى ومدعاه لنفسه مجهول لا يدري
 مقداره وليس خصما عن غيره إلى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على أهل العلم فإذا علمت ذلك
 فالأصل أن من أثبت البيعة حقا فهو له فيجب على القاضي أن يطالب أولاد البنات بيعة تشهد
 بعد عاهم لأن استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مطلقون فكأنوا مدعين
 والبيعة على من ادعى فإذا عجزوا عن إقامة البيعة يطلب من الآخر بينة فإذا عجزوا واشتبهت
 مصارف هذا الثلث فقد سرح علماء أربابنا ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
 قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك
 على موافقة شرط الواقع وهو المطلقون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وإذا لم يعمل كيف كانوا
 يعملون لا يعطى لأولاد البطون شيء للثلث في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء
 هذا وقد طلعت على ما في أيدي القريين من الخبز والتسكات فلم أجدها يسوغ للقاضي الحكم
 بدخول أولاد البنات في هذا الثلث إلا البيعة الشرعية فليشد القاضي فواجده على طلبها منهم
 فإن لم يقوموا بمعهم وليتدبر خشية الأتقاع فيما لا يجوز من الأحكام والله سبحانه وتعالى ولي
 العصمة والتوفيق نسأله الهداية إلى سواء الطريق بجنه وكرمه وسوا نفع نعمه والله
 أعلم (سئل) في عقار يد جاعة تلقوه بالارث عن أبيهم عن جدهم برزالات رجل يدعى أنه
 وقف جده مستند إنا أنه موجود بالدفتر السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في دفتر
 السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفا أم لا (أجاب) حجج الشرع ثلاث البيعة والاقرار والتسكول
 لا يجوز الخط لأنه علامة لا تبني عليها الأحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل
 يجوز أم لا (أجاب) إن كانت قسمة تلك فهي باطلة وإن كانت قسمة تناوب يجوز صرح به
 في الفتاوى الحلبية وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية
 هل يجوز أن تقسم قسمة حفظ وعمارا ليعمل كل ما يميزه لنفسه لا قسمة تلك أم لا (أجاب)
 صرح في الاسعاف أن أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر
 استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه أن قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد
 له بمسألة الأرض المذكورة وفي القضية ضعية موقوفة على المولى فلهم قسمتها قسمة حفظ
 وعمارا لا قسمة تلك فيعمل ما في الخصاف والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على
 قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
 وكل رجلا باجارة مستغل الوقف وقبض أجرته ودفعها له فنعمل وعزل الناظر هل للناظر الجديد أن
 يدعى على الوكيل بمقبض أم لا وهل إذا أنكر المغزول إبطال الغلبة اليه يقبل قوله أم لا

مطلب ادعى رجل عقارا يد
 جاعة أنه وقف جده مستندا
 إلى دفتر سلطاني
 مطلب لا يجوز قسمة الوقف
 قسمة تلك
 مطلب يجوز قسمة الوقف
 للحفظ والزراعة
 مطلب لو ادعى وكل الناظر
 باجارة مستغل الوقف دفع
 الأجرة له فاقول له بيمينه

(أجاب) قد تقرر صحة وكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضى اذا اعم له وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لمركله مع عيونه فلا عبرة بانكار المازول والقول قول الوكيل في الدفع بيمينه لان الوكيل أمين وقد أخبر عن اصال الامانة فيقبل قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منهدم جدرانها واستفتت سلمه ناظر وقفه لرجل يعمره بماله ويتفق به سكانها باجر معاوية في كل سنة فتسلمه المستأجر ونى فيه بناء حتى صار ذارعة فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه اهل تنقض الاجارة أم لا (أجاب) قال في البحر نقلا عن المحيط وغيره حاوت وقف وعمارته ملك لرجل أى صاحب العمارة أن يستأجر مباحر مثله نظران كانت العمارة لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجر صاحب العمارة كرفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وإن كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجر لا يكف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف يسجد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر من المال ثم فنيت الاشجار والمتكلم يطلب القسم

مطلب أرض وقف يسجد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر من المال ثم فنيت الاشجار والمتكلم يطلب القسم

مطلب أرض وقف يسجد من اربع ادعى أحدهم أن مقدارا أرضه دون أرض الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على ولده وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث اذا كن خاليات من الزوج فاذا تزوجن سقط حقهن وكلتا نأين عادهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم أبدا ما تسلبوا وراثا ما تعاقبوا طبقا بعد طبقه وشرط الواقف المذكور شرطا في وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقته هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعدهم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى أن قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبات الواقف واذا انقرض عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقفا على مصالح حرم سمدنا الخليل عليه الصلاة والسلام ما لم يحد في حياته آية الواقف بعد أن أحدث الله له ثلاث بنات فتروجن وأحدث الله لهن أولاد افهل يصرف ريع الوقف لهن أم لا ولادهن أم لعصبة الواقف أم لحرم سمدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لغير ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل لحل تناولين من ريع الوقف وجسه ما الحكم في ذلك أو ضوابط الجواب مفصلا ملاملا (أجاب) اعلم أنه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أما بنات الواقف فلسقط حقهن بالازواج وأما أولادهن فلسقط حقهن من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجلالة من كلامه والباقي على حاله فيسقط ذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم

مطلب دفع الناظر اصطبل وقف منهدم يعمره ويسكن فيه باجر معاوية ففعل ثم زاد انسان عليه

مطلب أرض وقف يسجد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر من المال ثم فنيت الاشجار والمتكلم يطلب

القسم

مطلب أرض وقف يسجد من اربع ادعى أحدهم أن مقدارا أرضه دون أرض الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على ولده وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث اذا كن خاليات من الزوج ثم على سمدنا الخليل والآن لم يوجد البنات ابن متزوجات ولهن أولاد

فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك تقول في عصبة الواقف وجهة حرم سيدنا الخليل فإذا كان كذلك فالصرف إلى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية له. هذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال علي ولدي هذين فإذا انقضى فعل أولادهما أي أداما تناسلا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقضى أحد الولدين وخلف ولد يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاده لأن مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو أنما يجعل لأولاد الأولاد بعد انقراض البطن الأول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة إلى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحافوني في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف إلى الفقراء استند لاجتماع قلناه عن الاسعاف تأييداً والمسؤول عنه مساو لهذا يعني فكان النص فيه نصاً في مساوية فصيح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخاصة والخلاصة والبرازية والتاريخية وغالب كتب الفتاوى والشروح المطبوعة فإذا علمت ذلك وإن الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكفى هن وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف إليهن وإلى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصاً والوقف منحرف في الجهة غير مضاف إلى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول أولاد الواقف الفقراء منه قدير وأما مسألة النظر فلا شأن له لا لرشد منهن بلا شبهة إذ شرطه للرشد فالرشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم من الموقوف عليهم وإن قام بهم من مانع عن الصرف وكذلك إذا زال المانع استحقق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في ذلك وقف وضع رجل يده عليه مدعياً فيه الملك بالشرع من زيدوني على ظهره يتناو في جوفه بني بئرا واتبع باليد كان وبطهره وجوفه مده سنين ثم أثبت وقفه فآخذه لدى الحاكم الشرعي بالبنية الشرعية جسمه وحده في كتابه المسجل بالسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يد واضع اليد المذكور عنه هل تلزمه أجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناءه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل لأن منافع الوقف مضمونة صيانة له عن أيدي الظلمة ويهدم بناءه ولو لم يضر بالوقف فإن ضرره فهو أعنى الباني المضيع له الماله فليترص إلى أن يهدمه وعليه أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء أقل القيمة للوقف من زرعاً وغيره من أعمال الوقف بمثل صرح في الأشباه والنظائر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتمولى الذي لم يشترطه الواقف ذلك (أجاب) تقرير الوظائف للقاضي للمتمولى الذي لم يشترطه الواقف لأنه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر أخذنا مما في الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده وأولاد أولاده ثم وثق من جعله الوقف دارود كان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالأصالة عن نفسه لدى نائب الحاكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بأنه أجرة الدار ونصف الدكان بشمانية غروش وإن الأصل والموكل يستحقان في الغلة الربع وبطالiban وكيل الاجرة المذكور بقرشين منها فاجاب الوكيل بأن خليفه لارجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصيل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحاكم بعد دعوى صحبة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدان الاصيل واخوته أولاد ابراهيم وأن الموكل من ذرية الواقف حكمه نائب الحاكم باستحقاقهما ربيع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما

مطلب اذا وضع رجل يده على
دكان وقف مدعي الملك وبني
على ظهره وفي جوفه ثم ثبتت
وقفية تلزمه الاجرة

مطلب تقرير الوظائف
للقاضي لا لناظر الاذا شرط
الواقف له ذلك
مطلب الوكيل في اجارة
الوقف ليس خصماً للمدعى
الاستحقاق

من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لان وكيل اجارة
 الدار والذكان لا يصلح خصمه لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس بموكل فيه في جامع النصولين
 وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه جعل الاجرة لموكله ويرهن يوقف ولا يصحكم بقبض
 أجر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصمه المستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو
 الملك للمدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض عليه أو عمل من أعمال الوقف
 فكيف نسبح الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى بشرط خصمة
 القضاء منقود وهو الخصم المقضى عليه وأيضا شهادة الشاهد بان الاصل واخوته والموكل
 من ذرية الواقف لا تسكن في حتى حين اذ ابن الميت لا يدخل مع ان الذكر به المطلق التسل فلا يصح حتى
 تبين بان الاصل لا يتخلل فيه أي ولا تسكن الشهادة بانه من ذريته كما لا تسكن الشهادة بانه من قرابته حتى
 يفسر والقراية والمحبب من أمره بان يدفع ما يخص الاصل والموكل ومن يشركهما والحال
 ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقتضى له وأيضا الوكيل عن أنه لم يظهر
 من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه أو بدعوى استحقاقه فان كان الأول وهو
 الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصلح
 كونه مدعى الاستحقاق في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه
 فافهم والله أعلم (سئل) في وقف على أولاده أو الوفا على نفسه ثم على أولاده المذكور والانا
 تعاقبت عليه نظاره يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والبطون للذكر مثل حظ الانثيين ناظرا
 بعد ناظر مدية تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الا أن ناظر قصر على أولاد الظهور
 والبطون كما جرت عليه النظارس قبل مدية تزيد على عشر سنوات اتعاظنا هو في كتاب وقفه
 المدجل في السجل المحفوظ فنع الان من الصرف على أولاد البطون منكر كون الوقف
 صادرا عن أي الوفا المزبور ومدعي ان الوقف من قبل الشرفي يونس عم أي الوفا المزبور وانه
 خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تناقضا للقضاء
 الماضيين واحدا بعد واحد بانها كتبت أن الشرفي يونس وقف الاماكن المذكورة على نفسه ثم
 على ولدي أخيه أي الوفا وشقيقه أي البقاء ولده أي السعادات ثم على أنسائهم المذكور دون
 الاناث فقرئت فوجه وكيل شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكن الوكيل ولم يد
 دفعه فكتب نائب الحكم للناظر حجة بمنع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة له ومن جملة ما كتب
 بهم اعرف يعني نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي يونس يخص بالذكور ولا شيء للاناث ولا
 لأولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشرع في الحجة المذكورة ولم يكن بيد الناظر كتاب
 وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة تشهد على ما ادعاه خصم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور
 بمجرد الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن عملا بمجرد الحجة المقررة
 لديه وكتب له بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث
 مع اعلان الواحدة منهم خصم عن الباقيين فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجرد هذه الحجة صحيح أم
 غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموجود المدجل بالسجل المحفوظ ويسرف النظر عليهم بموافقة
 ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بمجرد الحجة لا يصح لاسيما مع صرف النظر
 السابقيين الموافق لكتاب الوقف المدجل في السجل المحفوظ فتد صرح في الذخيرة بانه اذا
 استشهدت صراف الوقف بنظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا

مطلب وقف تعاقبت عليه
 نظاره واحدا بعد واحد
 وهم يصرفون لأولاد
 الظهور والبطون والآن
 يدعى ناظره ان الوقف على
 الذكور بمجرد حجة

يعاونه فيه والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة
 شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه
 الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود عليها كما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في
 أيدي المتقاضي أجريت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنانا وقد سئل بعض العلماء عن
 هذه المسئلة فأجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفتها واذا فقد على بالاستفاضة
 والاستيارات العاديه المستقر من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرح جوابا به يحمل
 حال المسلم على الصلاح ما يمكن فيجب أن يحمل حال من سبق من النظار على انهم كانوا يفعلونه
 على موافقة شرط الواقف ولا يحمل فعلهم على المخالفة لانه فق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر
 ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقرض
 استحقاقه خصما في ليس ركة لافيه وهو اثبات وقف عن الشرقي بونس وإبطال كونه عن أبي
 الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن فهو أشبه وكيل قبض غله الدار من ساكنها
 زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انهم املكه وأقام عليه بينة انهم املكه فانه لا يكون خصما في ذلك
 اجماعا ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه
 وعلى سائر من يوجده من ذرية الاناث مع الاناث الواحد منهم خصم عن الباقي ما هذا الاجهل
 عظيم نعوذ بالله تعالى من الزيغ والضللال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم
 (سئل) في أرض وقف معدة لزراعة بالخصه مات مزارعها عن ابنين وبنات وابن ابن فأخذ ابن
 الابن زرعها بالخصه كما كان جده يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك البنين لمزارعتهما باختيارهم
 والابن يريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعتهما هل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المدة أم لا
 (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماؤنا بأن حق المزارع يسقط بترك الارض اختيارا في
 الارض التي هي بالخصه سواء كانت أرض وقف وأرض بيت المال ولا يجزى فيها الارث والله
 أعلم (سئل) في رجل استلم من مهربانته خمسة وأربعين قرشا ثم فرغ لها عن نصف أرض وقف
 مخزجة بيده فطلب المبلغ المذكور هل يصح ان تكون أرض الوقف عوضا عما استلمه كأم لا
 (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه اذا اعتباض بأرض الوقف المحكوم به لا يجوز لزواله
 بالحكم عن ملك الواقف الى مالك فلا يجوز أن يكون عوضا عما استلمه كمن مهربانته والله
 أعلم (سئل) في أما كن متعة تعددت الباعة فيها واحد بعد واحد ومضى على بيع البائع
 الاخير منها مدة تسنين والان ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جده فلان
 ابن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه أم لا وهل يستوى الحال بين أن يكون البائع وكلاء أو أصلا
 (أجاب) لا تسمع كائن عليه أكثر علماؤنا قال فاضحان رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو
 وقف واختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع وفي الزيلعي لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي فتح
 القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل
 الملك وفي التاترينية ولو باع عقارا ثم برهن انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العبادية
 رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفا فان أراد تخلف المدي عليه ليس له ذلك لان التخلف يعتمد
 صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قبل لا تقبل لانه تناقض
 وقيل تقبل ثم قال وينبغي أن يكون الجواب على التخصيل ان كان الوقف على قوم باعيا عنهم
 لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجدين عندهما تقبل وعند أبي

مطلب مات مزارع أرض
 الوقف عن ابنين وبنات
 وابن ابن فصار ابن الابن
 يزرها كما كان جده لا تنزع
 من يده

مطلب فرض لا يتنزع
 أرض الوقف في مقابلته
 ما استهلكه من مالها

مطلب في رجل باع عقارا
 ثم ادعى انه وقف

حينئذ لا يقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام القاضي وهو المختار وهو
 أقوى إلى الفضل الكرماني والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع أصيل في
 حقه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكلاً أو أصلاً ولذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا
 بينهم وهذا الغبار عليه والله أعلم (سئل) فيما إذا قرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح
 مع وجود القاضى أم لا (أجاب) بما في الاشباه والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة
 أقوى من الولاية العامة وفرع عليها فروعا ثم قال وعلى هذا لا يكاد القاضي التصرف في الوقف
 مع وجود ناظر ولو من قبله اهـ وقال في الجبر وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولي والواقف
 حي فالرأى في نصب قيم آخر الى الوقف لا الى القاضى فان كان الواقف مستاف وصيه أو لم يكن
 القاضى فان لم يكن أوصى الى أحد قال أى في ذلك الى القاضى اهـ فأعاد أن ولاية القاضى
 متأخرة عن المشر وط له وصيه ويستند منه عدم صحة تقرير القاضى في وظائف الاوقاف
 اذا كان الواقف شرط التقرير للمتولى وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اهـ
 كلام الجبر وفي النهر وظاهره انه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر املك الاجارة والدعوى فان
 أبى أجرها الحاكم بقي هل له ولاية الاجارة مع عدم اباته بحكم الولاية العامة جزم في الاشباه
 والنظائر بأنه ليس له ذلك أخذنا مما أفتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التقرير للناظر ليس لغيره
 ولاية ذلك ولو كان قاضيا يدل عليه ما في القنينة القاضى لا يملك التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه اهـ وفي الجبر شوش الجواب في مسئلة الاجارة والحاصل ان
 المسئلة بخصوصها الانص فيها وليكن القاعدة المشهورة وهى الولاية الخاصة الخ تنطبق بان
 الناظر المشر وط له التقرير ولو قرر شخصافهو المعتمد دون تقرير القاضى اذ لا يملك ذلك معه أما لو لم
 يشرط له ذلك فلا ولاية في التقرير فلا تشبهه القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الواقف
 شرط التقرير للمتولى ومغابهم التصانيف معمول بها فاذا رفع للمفتى ذلك يجيب بان كان
 الواقف شرط له التقرير في الوظائف فتقريره هو المعتبر لا تقرير القاضى فان لم يشرط له فالمعتبر
 تقرير القاضى والله أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير الوظائف للناظر
 بقوله بقرر الناظر فهل يكون التقرير المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضى في تقرير
 الوظائف متأخرة عن الناظر المشر وط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضى معه والله
 أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سيحدث له
 من الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على
 أنساليهم وأعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وأنساليهم عن ولد
 أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن مات من اولادهم أو اولاد اولادهم عن
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدمهم في ذلك الاقرب
 فالأقرب للموتى وعلى انه من مات منهم ومن اولادهم أو اولاد اولادهم وأنساليهم قبل استحقاقه
 لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المترك ما كان يستحقه والده ان
 لو كان حيا وقام بمقامه في الاستحقاق فاذا انقضى المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك
 وقفنا شرعا على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم
 ونسبائهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور أعلاه فاذا انقضى وعن آخرهم وخت الارض
 منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفنا على سباط سيدنا خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم سيدنا وعليه

مطلب التقرير في وظائف
 الوقف الى ما لم يشترط الواقف
 للمتولى ذلك

مطلب التقرير في الوظائف
 للمتولى المشر وط له ذلك
 ثم للقاضى
 مطلب في صورة وقف

وسلم فان تعذر الصرف على السباط المذكور عاد ذلك وقفنا على الفقراء والمساكين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها صسمية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ولصفيه ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور كوراثتهم بهذه الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عتمة صسمية وابنتها عنه فهل لاستقلاله به ومنعه لها عنه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق أولادها وأولادها مع قول الواقف وأعتاقهم المذكور وقوله فإذا انقرض المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أفدتكم الحكم في ذلك وعلتم عاتقنا عن نفسه وعن بعض الناس فالمسؤول الآن ايضا ذلك ليزول الوهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمود بالوقف دون عتمة فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن هو بفروع الفقه المستنبطة من أصوله عالم وان سبق اليه فهمه ان ذكر قد فاته ان حادثة المولى بها أتى وإذا اعتبرنا المذكور في قيدا للآباء والأبناء فلا استحقاق لها ولا لابنها ولا لابنتها اما هي فلكونها ابنتي وكذا ابنتها واما ابنتها فلكونها ابن ابنتي وإذا لم تستحق هي ولا ابنتها ولا ابنتها فمن أين يأتي استحقاق ابن ابنتها محمد والشرط انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولدا وأسفل منه وليس على هذا الزعم الذي سنبين فساده محمود وصفيه وأمه ما من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الناس يدركون الوقف لجهة السباط لانقطاع المذكور بالنسبة بين الواقف إذ محمود ليس منسوب اليه وانما هو منسوب لآبيه وأبوه ليس من ذرية الواقف بل هو أبجني عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السباط بعوت محمد ابن الواقف لكان نظرنا نظرا أصليا موافقا لغرض الواقف وهو أن العام نص في إقراره وبعارضه الخاص فيمنحه إذا كان متأخرا عنه فنظرنا الى قوله وأعتاقهم المذكور فقرأناه مقصدا على قوله على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسا لهم عن ولدا وأسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه فنسخناه به فأعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق أبيها عملا بهذا العام المتأخر إذ لا يشك شال في دخولها تحت قوله على ان من مات منهم إلخ إذ محمد منهم وبنته داخل في معنى الولد إذ هو أعم من الذكر والأنثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجهه وبه كانت تنقطع هذه الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على المذكور من أولاد المذكور وبعوت محمد انقطع المذكور من أولاد المذكور من أولاد المذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد البنات ان لم تكن فعلى الموجود من أولادهن معدومة فعين للسباط على هذا الاعتبار كما نأظرنا في اعتبار المتأخر من الشروط كما شرح به الامام الخفاف ألو بنا عسان الاعتبار عما تقدم خصوصا وغرض الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أو لمن كل جهة فإذا تعذر فلن ينسب اليه بجهة ما يؤيده قوله في آخره فإذا انقضى عن آخرهم وخلت الأرض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عتب عاد ذلك وقفنا شرعيا على سباط سيدنا الخليل وبقاء بنت محمد بن النسل فلا يصرف للسباط معها وإذا استحققت استحقاق أولادها وأولاد محمود وصفيه وانقسم عليهم استحقاق لعدم اشتراط مزية الذكر وبعوت محمود انصرفت حصته لولده فقط بحسب الآية على ان من مات منهم ومن أولادهم إلخ ولو اعتبرنا يد المذكور في الآباء والأبناء شرط فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت البنت المتخللة وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا يوافق غرض الواقف وقد مدحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون ان الغرض

يصلح حذف حادثة كان عرض على هذا السؤال مرة وليس لصيغة فيه ذكر فاقبت بالتحصار الوقف
 في محندن محمود لعدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشربلاني وبتقديمه على جهة السقاط
 ولم تعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دونها ذلك كيف وهي
 أقرب للواقف منه وقد قال يتقدمهم الأقرب فالأقرب للمتوفى فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفى
 فاعتبار الأقر بالاقرب اليه أولى ولو لا قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم المخرج لوجبها
 وأما قوله فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور فعنه إذا انقرضوا هم وأولادهم
 وأنسابهم وأعتابهم على ما سبق من الترتيب المشرط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن
 أولادهم وأنسابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه فهذا هو الترتيب
 المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه ورأى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له
 الحق الذي لا محذور عنه والرجوع إلى الحق خبر من القمادي في الباطل والحق أحق أن يتبع
 والله أعلم (سئل) في وقف حكمه كما حكم غيره بلزومه بعد استثناء شرائط الحكم من
 وجود المدي الشري والمدي عليه كذلك هل لما حكم آخر حتى أو غيره أن يحكم بقتضه وجواز
 بيعه للواقف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يبيع باعتباره الحكم بقتضه وكان
 الزايع في نفس الأمر ما لا يبيع معه التقتض كما شرع ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينه شرعية
 عليه من بيعه ونحوه (أجاب) بعد أن حكم بالزوم على وجهه كما حكم شرعي لا سبيل إلى إبطاله
 ونقضه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا إلى مالك وهو بعده لازم فإنه ماض لا رد عليه
 التناقص فإن نقضه كما كمنع على أنه لم يقع فيه حكمه كما بالزوم ثم تبين الفوق فيه ذلك بالبرهان
 الواضح البيان لغا الحكم فيه بالبطالان وعاد الوقف على ما كان كما كان واتقضى جميع ما ترتب
 عليه من بيعه ونحوه بالاجتماع وقد سرحوا بان الاعتبار في الشروط لما هو واقع لما كتب
 في مکتوب الوقف فلا أقيمت بينه بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بالارباب وذلك لأن
 المكتوب خطأ مجرد ولا عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بسل هو خارج عن حيز الشرع الشريف
 والاعتبار لما قامت به البيئة ومن المصريح به عند علمائنا أن الدفع ببيع بعد الحكم كما يصح
 قبله على الصحيح المفتى به ودعوى الواقف أو الناظر للزوم بحكمه كما حكم شرعي على وجهه بعد
 الحكم بالبطالان دفع وهو مقبول كما شرعنا وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقف
 لم يحكم بلزومه كما إذا بيع وحكم بجمعه بفاض يصح ويكفون إبطاله أم لا (أجاب)
 نعم يصح ويبطال الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كافي الخائصة أن يسلم
 الواقف ما وقفه للمتوفى ثم يرد الرجوع فينازع المتوفى بعدم الزوم ويختصه من إلى القاضي
 فيقبض بلزومه فإذا فعل كذلك فليس للقاضي إبطاله وإذا لم يكن كذلك فله إبطاله إذا الحكم
 بلزوم الوقف بالامتناع لا يجزئ لزمه قال في البحر نقلا عن البرازية أما إذا بيع الوقف وحكم
 بجمعه قاض كان حكمه بطلان الوقف اهـ ثم قال بعده قلت انفي وقت لم يحكم بجمعه ولزومه
 بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسلما لا أي محكوما به وتما فيه والله أعلم (سئل) فحين
 وقف عقارا كاد لا ومشا عاصفة واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار إليه
 أعلا بجمعه ولزومه بعد تقدم دعوى بجمعه شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا
 حكم الصحة والزم أم لا بد من بيان الدعوى والمدي عليه والحادثة والحكم الشرعي وهل إذا
 باع القاضي شيئا من عقار هذا الوقف يكون حكما بإبطال جميع الوقف أم بعبارة (أجاب)

مطلب لو حكم بلزوم الوقف
 بعد استثناء شرائطه
 لا سبيل إلى إبطاله

مطلب الدفع ببيع بعد
 الحكم كما يصح قبله
 معاذب بيع الوقف قبل
 الحكم بلزومه إبطاله

مطلب لو وجد في كتاب
 الوقف وحكم بجمعه ولزومه
 بعد دعوى بجمعه كان
 حكما ولا يشترط بيان الدعوى
 والمدي عليه والحادثة

الاصل الصحة واستيفاء الشرط مطلقا في الوقت والنفي لا يحد به الا علم الله تعالى فاذا نزع في صحته واستيفاء شرائطه فالتأويل للمدعي ما يبيع الثاني ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بمحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكما بطلان جميع الوقف اذ لا وجه له والله اعلم (سئل) فيما لو أطلق القاضي لوارث الوقف يبيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكمه على وجهه بان لم يقع بعد حادثة من خصه شرعي على خصه شرعي فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق يبيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لا لان الوقف لم يطل بعود الى ملك وارث الواقف ويبيع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة وما اذا أطلق القاضي وأجاز يبيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام ظهير الدين ان لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا ينتهي ومثله في كثير من كتب علمائنا والمراد بقوله لم يكن مسجلا أي محكوما به على وجهه واصله ظاهر وهو أنه قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب المتن والله اعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشقها من عقار ادى حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم المذكورين الا ان اثنان ثم على أولادهم كذلك ثم ثم وجعل النظر لنفسه ثم لا يرشد فالراشد ان ان كتب ورفع الواقف يدملكه ووضع يده نظره ثم ذكر وحكم بموجبه حكما شرعيا لم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فخلعت ابنة الدين الفادحة فباع الشقص بعد ان أطلق القاضي الشرعي لبيع فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فقتله فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحبة وكان على نفسه وكان مشاعا لم يقض حاكم يجوز قضاء مستوفيا للشرط يصح البيع ويطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع ويطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا للشرط وفي الخلاصة اذا كتب يعني القاضي شهيد بذلك وفي الصلح باع بيمين جازيا صحيبا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير وأما اذا أطلق القاضي وأجاز يبيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف أجاب الامام ظهير الدين ان لو أطلق يعني القاضي لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقف وقضى القاضي بصحة البيع كان حكما بطلان الوقف اهـ وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام أبو السعود العمادى مفتي الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصريح وسلمه الى المشتري ومضى سنون هل يطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلا يعني محكوما بلزومه وقديما به رأى القاضي بطل وقضية ما باعه والباقي على ما كان ذلك في من الغنار وفي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاض ببيع يبيع يصح حكمه ويطل الوقف أجاب نعم يصح الحكم ويطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بصحة قاض كان حكما بطلان الوقف قال وذكره من الاسلام ائمة الوقت واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا وهذا ظاهر على مذنب الامام وأما على مذنبهما فيصير أيضا لوقوعه في فعل شهيد فيه وشهوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والمتول فيها كثيرة والله اعلم (سئل) فيما اذا أوقف شخص وقتنا وحكم به القاضي ثم أخفى الواقف به عقارا

مطلب لو أطلق القاضي
لوارث يبيع الوقف الذي لم
يحكم بلزومه صح

مطلب لو باع الوارث الوقف
وحكم بصحة بيعه حاكم صح
حيث لم يقدم حكم بلزومه
مستوفيا للشرائط

مطلب وقف عقارا وحكم
بلزومه ثم أخفى الواقف به
عقارا ومات الواقف فباع
ابنه المخلوق صح

ومات الواقف فباع ابنه الوقف الموقوف وحكم القاضي بصدقه بعهده لا يكون حكمه
حكم الاول أم لا يتنذيعه ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكماً في اللاحق (أجاب)
لا يكون الحكم في الوقف السابق حكماً في اللاحق بإجماع العلماء فيثبت له أي اللاحق أحكام
الخالى عن الحكم فإذا باع الواقف أو وارثه وحكم القاضي بصدقه بعهده فإذا الوقف لا يزال عن
ذلك الواقف لا يقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فينفذ بصدقه حيث قضى
بصدقه القاضي لأنه فصل مجتهد فيه والله أعلم (سئل) عن حاكم حنبلي حكم بصدقه ببيع حصته
معينة وموقوفه على جهة برّ لجهة وقف آخر اشتراه ناظره الشرع لها على قاعدة مذهبه
الشرع يسوق غله فيه ثم رفع إلى حاكم فأسماه في وجه ناظره البايع الموقوف بعد المرافعة
واستغفاراً ثم أخط حصته الحكم المقترنة إلا أن البايع يدعى فساد البيع ويطلب الفسخ به هل له
ذلك بعد حكم الحنبلي وامضاء الحنفى وتنفيذ حكمه على وجهه الشرع أم لا (أجاب) الذي
يجب أن يقول عليه في ذلك أنه لا تصح دعواه بعد ما ذكرناه هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع
إلى خلاف فيه حيث كان الحنبلي يراه وقد قال علماء في مسئلة الاستبدال إذا كان القاضي فيها
من أهل الجهة فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف أكرهه على بيع وقفه المحكوم
به هل يتنذيعه أم لا وعلى تقدير عدم الإكراه باع طائفاً من وقفه بعهده أم لا وهل تقبل بيئته
بالوقف بعد بعهده أم لا (أجاب) بيع المكره غير نافذ مطلقاً وبيع الوقف المحكوم به غير
جائز فإذا ثبت أحد الأمرين أعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجهه الشرع في الوقف إلى جهته
ورفعت يد المشتري عنه بإجماع من العلماء جهنم الله تعالى وقد تقدم من الافتاء في مسئلة البيع
ثم دعوى الوقف بعده وأجبتنا عليه المعول في الافتاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف
المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بيئته البايع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير من
باب الاستحقاق باع عقاراً ثم برهن أنه وقف بمحكوم بلزومه تقبل اه قال في منبر العقار بعد
تقبله لما في فتح القدير وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه إلى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن
يقول عليه في الافتاء والقضاء اه فالخلاص أنه إذا ثبت الإكراه في البيع وحده فهو كافٍ في
رفع البيع وإذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كافٍ في رفعه فافهم والله أعلم (سئل) في عقار
موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة برّ لا تنقطع آل الوقف إلى زيد من أولاده
نظراً واستحقاقاً فباع حصته منه من رجل والآن يريد الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه أو تنقض
البيع وله المطالبة بالأجر في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن إذا أقام البيئته
اختلفوا في قبولها أو لا يصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف
من الله تعالى فتسمع فيه البيئته بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل
وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا أنه الاصح وإذا ثبت كونه وقفاً وجبت الأجرة له في تلك
المدة لأن منافع الوقف مضمونة على المقتضى به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت إلى نفقة
لعمارة ما خرج منها وليس هناك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما يتفق
عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فإنه قال ولا يؤجر فرس السبيل إلا إذا
احتجج إلى نفقته فيؤجر بقدر ما يتفق عليه وهذه المسئلة دليل على أن المسجد المحتاج إلى النفقة
تؤجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة بالأولى وقد بحث فيه
الطرسوسى بحثاً بلو حرده ولا اعتبار بوجهه وقد قال المحقق ابن الهمام أن الطرسوسى لم يكن

مطلب اشترى ناظر وقف
لجهة وقفه حصته وقف
معينة من ناظره وحكم به
حنبلي ثم أمضاه حتى فإذا
ادعى البايع فساد البيع
بعد ذلك لا تسمع دعواه

مطلب أكره الواقف على
بيع وقفه المحكوم بلزومه
فالسبع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى أنه وقف
وأقام البيئته فالاصح قبولها

مطلب في مدرسة احتاجت
إلى نفقة لعمارة ما خرج منها
ولم يكن هناك ما يعمر به
فتؤجر قطعة منها بقدر
ما يتفق عليها

من أهل الوقف وقد نقل كثير من علماء الناطق الاستدلال المذكور وسئلوا هل تخير بجه
ومعلوم ان الفرق بين الناطق والطر سوسى كما بين السماء والارض وحدث كان الناظر مسلماً
لا يخشى الفساد والله يعلم المنفذ من المصلح والله أعلم (سئل) في مسجد انهدم من جانب وليس
له مال يعمر به هذا المنهدم وان تركه انهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لا غلّه له ما في
السنة الا ما قل وليس هناك من يرغب في استعمارها مدهل تباع لاجل بناء هذا المنهدم أم لا
(أجاب) ان امكن عمارة المسجد بغلّ ما شيا فشيئاً ولا يخشى انهدام المسجد بسبب عمارة منها وان لم
يمكن تباع ويعمر المسجد من ثمنها قال في التارخانية نقلاً عن فتاوى النسفي سئل عن أهل محلة
باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال يجوز باهر القاضي وغيره اه وهو موافق للقاعدة
المشهوره اذا اجمعت ضرر ان قدم اخفهما ولا يعلم ان احداً من علماء خاف في هذه المسئلة
لا سيما والواقف له ما تمجد والله أعلم (سئل) في خان مسبل احتاج الى المرممة هل يجوز اجارة
جانب منه ليفتق على عمارة من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجوز اجارة جانب بل يجوز اجارة جميعه
لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب ان مثل ذلك أى اجارة بقعة
من المسجد لعمارة جارة فباللذ الخان وفي المحتجى قال محمد في الدار السكنى الغزاة والمراد بين
والرباط والخان اذا احتاج الى المرممة يؤجر منها بيتاً أو بيتين أو ناحية فينفق من غلّتها في عمارة
وعنه انه يتره الناس سنق ويرم من أجرته اه وفي جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر لو
لم يكن للمسجد واقف واحتاج الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب منه اه برضى المحيط وفي
المحتجى أيضاً قال الناطق وقياسه يعنى في الفرس الخيس حيث جازت اجارته بقدر نفقته في
المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمرمته والنقل الى المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف
في الخان المسبل للمسافرين والمساكين وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقهه والله أعلم (سئل) في
سفل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلوم موقوف على جهة بر آخر من واقف آخر انهدم
السفل فانهدم العلو بانهدم بقعة به عمارة ناظر العلوم ماله متبرعا ثم عزل قبل أن يعمره
بالفراغ عن النظر لولده ثمان ولده عمره ما بذن القاضي ليصل الى عمارة العلو لما رأى في ذلك من
المصلحة هل يكون متبرعا بعهد والده المذكور ان يبنيه متبرعا أم لا يكون متبرعا بعهد والده
ويرجع عما أنفق (أجاب) قد تقرران ولاية القاضي عامة وان له ولاية الامر بالانفاق في كل
موضع له ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر قال في البحر نقلاً عن الخفاء اذا امتنع بعض الناظر من
العمارة وله أى الموقف غلة أجبر عليها فان فعل فيها والاخرجه من يده اه وأذن القاضي
موجب الرجوع في مسئلة الحائط المترك والقن والزرع المشركين وفي البحر اذن الشريك
كاذن القاضي فيرجع عما أنفق كما خرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على
الرجوع في مثل هذه المسائل اذا كان الانفاق باذن القاضي أكثر من أن تعد والله أعلم (سئل)
في دار وقف أجر بعض المستحقين حصته فيها للناظر عليه هل تصح اجارته أم لا (أجاب) لا تصح
لامور ثلاثة الاول المستحق من غلة الوقف لا تصح اجارته الثاني ان ناظر الوقف لا يملك استعمار
دار الوقف لنفسه الثالث انها اجارة مشاع وهى لا تصح كما جرت عليه متون المذهب والله أعلم
(سئل) في ناظر وقف أهلى جعل طاحونة للوقف مصبنة وادعى انه أنفق عليها ما لا من مال نفسه
بغير اذن القاضي ويريد الرجوع عما أنفق من غلّتها هل له ذلك أم لا وهل يقبل بغير دقوله انه فعل
ذلك باذن القاضي أم لا (أجاب) ليس له ذلك لانه يدعى دينا على الوقف لا وجه لا لزومه بغير اذن

مطلب اذا انهدم المسجد
يباع وقفه لعمارة ان لم
يمكن من غلّته

مطلب تجوز اجارة جانب
من الخان لمرمته بل جميعه
وكذا يجوز اجارة بقعة من
المسجد لذلك

مطلب علو وسفل موقوفان
على جهتين من واقفين
انهدم السفل فعمره ناظر
العلو باهر القاضي ليتوصل
الى علوه لا يكون متبرعا

مطلب لا يجوز اجارة المستحق
لناظر

مطلب اذا جعل الناظر
طاحونة الوقف مصبنة بغير
اذن القاضي وأنفق من حال
نفسه كان متبرعا

مطلب للتناظر الاجروان لم
يشترطه لان المعروف
كالمشروط

مطلب لا يصح قولية القاضي
غير المشروط له النظر من
جهة الواقف

مطلب في المتولى اذا صرف
الغلة للمستحقين أو لجهة
برو آخر العمارة الضرورية
أو غيرها وفي الرجوع على
المستحقين

القاضي قال في الجبر لو كان الواقع انه لم يستأذن القاضي يحرم عليه ان يأخذ من الغلة لما لا يغير
الاذن متبرع اه والله أعلم (سئل) في متول على وقف من جانب السلطنة العلية باشر بنفسه
وباتباعه وتعاطى ما فيه نفع للوقف مدة ثم عزل وتولى غيره وفي بيع الوقف عوائد قدعية مع موهدة
يتناولها النظر يسعهم هل له طلب تناولها كما جرت به العادة القديمة أم لا (أجاب) نعم لطلبها
وتناولها اذ المعهود كالمشروط قال في الجبر في شرح قوله وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه الخ
القيم يستحق أجر سبعه سواء شرط له القاضي أو أهل المحلة أجزأ أولا لانه لا يقبل القوامة
ظاهر الاباخر والمعهود كالمشروط وقال في الاشباه والنظائر تنقلا عن اجابة الظهيرية والمعروف
عرفا كالمشروط شرطا اه فهو غير صريح في استحقاقه لما جرت به العادة والله أعلم (سئل) في
شخص وقف عقارا على جهة بر وشرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدة حياته ثم من
بعده الزوجه ثم الى اولادها ثم الى الارشد من عتقائه ثم الى اولادهم ثم ثم الى الوقف الى
عتقائه وتولى النظر والتولية عليه أرشدتهم حسبة فأتدب له شخص أجنبي وطلب من القاضي
أن ينصبه ناظرا ثانيا والحال ان الناظر المشروط بنص الواقف عدل كاف هل يجنبه القاضي الى
ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضي له هل لتناض آخر رفعه وابقاء الناظر الذي شرطه الواقف
حيث كان عدلا كافيا أم لا (أجاب) ليس له نصبه قال في البرازية وفي الاصل الحاكم لا يجعل
القيم من الاجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد فيهم من يصلح ونصب من
غيرهم ثم وجد فيهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف ومثله في جامع النصولين وفي
الجبر تنقلا عن جامع الفصولين معزيا الى فوائد شيخ الاسلام برهان الدين شرط الواقف بان يكون
المتولى من اولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولى غيره بلا خيانة ولو لولاه هل يصير متوليا
قال لا اه فقد أفاخرمة قولية غيره وعدم صحة الوفاء اه فالحاصل ان تصرف القاضي في
الواقف مقيد بالمصلحة لانه تصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الا
لمصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) فيما اذا صرف المتولى على
المستحقين وأخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا ير جع على المستحقين أم لا (أجاب)
لا يلزم للمتولى بذلك حيث لم يخش ضرر بين قال في الخلية اذا اجمع من غلة الارض في يد القيم
فظهر له وجه من وجوه البرو الوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم انه لو
صرف الغلة الى العمارة بقوت ذلك البر فانه يتظر انه ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض ومردته
الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البرو يؤخر المرمية الى
الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمية ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المرمية فان فضل شيء
يصرف الى ذلك البر قال في الجبر وظاهره انه يجوز التصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى
الغلة الثانية اذ لم يخف ضرر بين فاذا انقرره هذا علم عدم جواز ازام المتولى المعزول بما دفع
للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال قد وقعت
المناظرة بين العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على
اطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاها لكا واستملاكهم ومنهم من قال
انه يرجع به قائما ويضمن بدله مستملاكا لانه مادفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق
المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه في شرح النظم الوهاني لشيوخ الاسلام عبد البر من دفع شيئا
ليس فواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستملاكه القابض اه وقد صرح حوايان

مطلب للناظر ان يستدين
لعمارة الوقف مطلقا

من ظن ان عليه دينان فليان خلا فراجع عما أدى ولو كان قد استلمه رجع بيده والله أعلم (سئل)
فما اذا استدان متولى الوقف باذن القاضي الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومهماته
حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك وللمستدان منه المطالبة أم لا (أجاب)
الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم يأذن القاضي لان شرط
الواقف كنص الشارع وان لم بشرطه الواقف يجوز بامر القاضي أو اذنه وان لم يوجد أحد
الامرين فالاستحسان جواز له للضرورة اذا القياس يتلوه فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب
كما صرح به في البحر وغيره وأما المطالبة الدائن للناظر يدينه فلم يمنع منها أحد من العلماء والله أعلم
(سئل) فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارة مبلغة معلوما باذن الحاكم الشرعي هل له أن
يأخذ بجميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيئا
حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة أم لا (أجاب)
العمارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن
تركه الا بضرر بين والوقف الاهلي كغيره والله أعلم (سئل) في متولى على وقف استدان بامر
القاضي مبلغا للصرف على مستحقه الذين ليسوا من ارباب الشعائر كيدري المسجد ونحوهم
وباع زينا موقوف على التنوير بخصوصه وفي بمنه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة أم لا
ويضمن ما بع منه من الزيت واذا قلتم بضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا
(أجاب) المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لماعنه بلا يجوز له أن يستدين
مطلقا وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز والا لا ولا العمارة ما لا بد منه فيستدين
لها باذن القاضي وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان باذن القاضي لان
له عنه بدلا كذا في العروة واستفيد من قوله عنه بدلا ما لا بد له منه كالامام ومن يتعطل المسجد
بسيمة ملحقة بالعمارة وأما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لو فاد من صرفه على المستحقين
المذكورين فهو غير جائز اجماعا ويضمن لخالفه شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع
بمادفعه على المستحقين المذكورين كن دفعه ما لا لاخر زاعما أنه له فظهر انه لغیره فانه يرجع به
عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في متولى وقف طلب منه ارباب شعائر الوقف معلوما ثم بعد
تمام الحول فادعى انه لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضي في الاقتراض للصرف
المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل
هذا الاقتراض صحيح شرعا بحيث ثبت أخذ بدله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة أخرى
أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجدي شيئا من غلة الوقف الى المقرض ظننا من لزوم ذلك في
غلة الوقف يرجع عليه بمادفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضي بالاستدانة
لارباب الشعائر وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وأرباب الشعائر الامام والخطيب
والمؤذن والمدرس والمدرسة وما لا بد عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجدي والله
أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقف مستأجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على
صرفه ليكون ما يصرفه يباع على جهة الوقف فصرف ما لا معلوما واستقر له ذلك الدين أجز
المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انتضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر
بان لا مال للوقف تحت يده وفي منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على
جهة الوقف كما كان للاول فادفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك صل عند القاضي مات المتولى

مطلب لو صرف المتولى في عمارة
الوقف من ماله بامر القاضي
له أخذه لان العمارة مقدمة
على غيرها في الاهلي وغيره
مطلب الاستدانة لماعنه
بدلا للصرف للمستحقين
لا يجوز ان ليس عنه
بيجوز

مطلب اقتراض للصرف
لارباب الشعائر باذن
القاضي صحيح ويكون في غلة
الوقف

مطلب أذن المتولى للمستأجر
في الصرف على مرضه
ليكون دينه ثم مات المتولى
فلا مستأجر أن يرجع في تركه
وورثته يرجعون في غلة
الوقف

ويريد رد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستاجر الاول فهل له الرجوع على المتولى
الحديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الحديد
في مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصريح به ان الوقف لازمة له وان الاستدانة من القيم
لوقف لا ثبت الدين في الوقف اذ لازمة له ولا ثبت الدين الاعليه ويرجع به على الوقف ورثته
تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده
قال القنسية أبو جعفر ان القياس بترك قيمه ضرورة الاحوط أن تكون الاستدانة بأمر
الحاكم لأن ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر الآن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس
أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والنسوة على أن الاستدانة فيما
لا بد منه كعمارته تجوز والاولى ان تكون بإذن القاضي وقيل الاول خلافه لماعلى من تغيير
الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة
المتولى الحديد والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف
في عمارة مكان من أما كن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة بربع وعقد في الربع
عقد اشريعيا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل
يضمن من مال نفسه (أجاب) اعلم أولا ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط
الاول أن تكون لضرورة كتعمير وشراء بذر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجابة
العين والصرف من أجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت
الشروط فاستدان العشرة مثلا باثني عشر أو ثلاث عشرة وعقد في الزيادة عقد اشريعيا بان اشترى
من المقرض شيئا يسيرا بافقده صرح في التارخانية والقنسية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة
الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف منقولا فيه تعامل
على أولاده الصغار ثم من بعدهم بجهة غير منقطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره
بتعهد الموقوف وحفظه الى اناس الرشدي أحدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه
ثم مات مجهلا وضاع الموقوف وأونس الرشدي أحدهم فهل يضمن موته مجهلا ويؤخذ ضمانته
من تركته أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فادعى انه مات مجهلا وادعوا انه بين ولم يت عن
تجهيل بقيل قوله أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا
نصبه عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه
يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف الا ان يقول وقت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركاتي وجميع أموري فيئذ تنفذ من كل منهما بما فوض اليه كذا
في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متولى على الوقف المذكور وقد نصوا على ان
المتولى اذا مات مجهلا لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلا لمال البديل يضمن وقد استنفيد
من ضمانته مال البديل ضمانه للدين الموقوفة وهو ينادى في مسئلتها بالضمان فنقول انه ضامن
بالموت عن تجهيل للمنفوق الموقوف فان قلت مات صنع بقولهم الوصي اذا مات مجهلا لا يضمن
وهي في الفصول العمادية وجامع النصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحد القولين
لا يعكر علينا لان القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل وأخرج
من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه وصيا يضمن باعتبار كونه متوليا وترجع الثاني بقيام
السبب الموجب للضمن وهو صيرورته مستمرا لكانه بالتجهيل وأيضا هو داخل في عموم قولهم

مطلب وقف منقول لا على
أولاده ثم أقام وصيا وأمره
بتعهد الوقف ثم مات الوصي
مجهلا
مطلب المتولى اذا مات
مجهلا لغلات الوقف
لا يضمن وللعين يضمن
بجفاف الوصي

يضمن المتولى مال البدل بالموت عن تجهيل فإنه متول مات مجهلا لعين الموقوف ولا يضرب في ذلك
 كونه مع ذلك وصيا ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عنده إلى الأصل وهو قولهم
 الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه أمانة وقدمات الامين فيها عن تجهيل
 فيضمن والا مرفقه للمتضرع من الفقه مسكشف ظاهر وانما أتيت بهذا الكلام لئلا يسبق
 بعض الافهام إلى ما ذكر من الاهام بخصوص مسئلة الوصي المسطرة في كتب أئمتنا الاعلام
 وإذا تقر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث فقال المدعى مات عن تجهيل وقال
 الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو انه ردها
 في حياته لمستحقها فالقول للطالب بينه وعلى الوارث البينة كما دسرح به في الاشياء وغيره
 ووجهه ان الوارث يدعوه البيان بدعى امر اعارضنا مسقطا للضمن بعد تقرر ماله بالموت والأصل
 عدسه فهو بدعى خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من بدعى الظاهر والبينة
 على من بدعى خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده
 الموجودين يومئذ والحادثن من تاريخه الذكور والانا للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولاد
 أولاده ثم على أولاد أولاده ونسلهم وعقبهم أبدأ ما تناسلوا بطناً بعد بطن فيجب الطبقة
 العلما منهم الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد البطون ومن توفى من المستحقين وله ولد أو
 ولد ولداته تنقل نصيبه إلى ولده أو ولد ولده مع وجود بقية الطبقة العلما واستحق ما كان يستحقه
 والده أو وحده هذه عبارة الواقف مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابي ابن مات في حياة
 والده لم يأخذ نصيب الميت أبداً ولا استحقاق لولده ابنة معه أو يستحقان معه مع وجود طبقة
 هي أعلى منهما أم لا وإذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) يأخذ نصيب الميت ابنة ولا شيء لولده
 من مات قبل أبيه مادام واحد من الطبقة التي هي أعلى من طبقتهم فإذا انقرضت استحقاقهم
 يعمل باشتراط انتقال نصيب الميت إلى ولده حينئذ لكون الواقف قال على أولاده ثم على أولاد
 أولاده فلم يدخل أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح
 كلام الخصاف حسبما نقله عنه في الاشياء والنظائر والله أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين
 أخته شقيقة منازعة في وقف شرط واقفه موهبهم مساواة له في الاستحقاق وقد كان استتمها
 ما يخصهم أمة سنين فوقت المسلمون وأجر والصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط
 وكتب فيه ابراء الاخت للاخ وقرارها بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة بان موجب
 شرط الواقف أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل ابراء الاقرار الجارى بين في ضمن عقد
 الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب) الابراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى
 قال في البرازيقي في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتدعين وكتب الصلح وفيه أبرأ
 كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى
 الأئمة وأراد المدعى العود إلى دعواه قبل لا يصح الابراء السابق واختار انه تصح الدعوى والبراء
 والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن
 ولدفع هذا الاختار أمة خوارزم أن يرسم الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف
 بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأته ابرأ عما غدر داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له اقرارا
 غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان حاكمه يحكم ببطلان هذا الصلح لا يمكن المدعى من
 إعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات

مطلب ادعى على ورثة المتولى
 انه مات مجهلا لعين فادعوا
 البيان

مطلب قال الواقف الطبقة
 العلما تجب السفلى ومن
 توفى من المستحقين وله ولد
 أو ولد ولد الخ ثم مات واحد
 عن ابن وابي ابن

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع
 صحة الدعوى ولو حصل بعده
 الابراء

مطلب في رجل في أرض
الوقف بغير مسوغ

والمناسكات الاقطاع الخصاص واظناء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على
استئناف الابرار يطلان سطلان الصلح والحال ههنا والله أعلم (سئل) في رجل
بنى في الوقف بغير مسوغ شرعي فما حكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولي فان كان من مال
الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا
في وضعه فيجب رفعه لولم يضر فان أضر فهو المنسحب لماله لانه لا يملك رفعه لمافيه من ضرر الوقف
ولا الانتفاع لمافيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة ينسحب
المتولي ويستحق العزل التعدي به بالتصرف وأفق كثير بانه يملك للوقف باقل التبعين منزوعا
وغير منزوع بحال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولي فان كان باذن المتولي
ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولي فان كان للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه
لأنه يضر بارض الوقف فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة
والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف
لنفسه بغير اذن ناظره بجماعة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيره قيمة هل للناظر
منعه من الانتفاع بها او تجرى في حله الوقف على شرائطه أم لا (أجاب) نعم للناظر منعه من
الحاقه بجملة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع عما اتفق على العملة
ولا على الحصص والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله أعلم (سئل) في عملة جارية
في وقف تهدمت فاذا ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهاد
العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب)
اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليها يرجع بما اتفق بوجوب الرجوع بانفاق أصحابها بما اتفق
واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما دونه
كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في الفقيه والحاوي الزاهد في الرجوع وان لم يشترطه
اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل) في جماعة وضعوا حائطا
على بناء وقف تعديا هل يؤمر بدمه (أجاب) نعم يؤمر بدمه ان لم يضر بالوقف فان
أضر فهو المنسحب لماله فليتر بص الى زواله وقد صرح علماءنا أن الناظر تملكه الوقف مسنوعا
وغير منزوع بحال الوقف وقد اتفق علماءنا على انه يبقى بكل ما هو أنفع للوقف وأفق علماءنا
المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا عصب فيقتضي بها في هذه المسئلة والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر بيتا مملوئا بالتمامة بثمن معلوم فاشتغل بغير يلهامنه ولم يسكن به لعدم
صلاحية للسكن وباعه واستحق لجهة وقف فهل يلزمه اجرة له أم لا لعدم تصور الانتفاع به مع
ما ذكر (أجاب) لا يلزمه له اجرة والحال هذه لان قولهم تضمن منافع الغصب صريح في
اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه
ثم من بعده وفاته بسد الناظر على ذلك والمتولي عليه بعمارة ثم يجهات عن لكل واحد من
أصحابها قدرا معلوما ما فضل من الربيع لبنته فلاتة ولم يجد من اولاد الواقف حيث ذم
لا ولا دهم وأولادهم ونسلهم ولد الظهردون ولد البطن ثم ابر لا تقطع شارطا النظر لنفسه
وبعده لثبته وبعده لبنته المذكورة ثم لا رشد من ذوى الاستحقاق آل الناظر لجلين من
ذريته لا رشديهم فافقر القاضي معهم من الذرية متوليا غير الناظر بعلاقة نظرا الى قول
الواقف يبدأ الناظر على ذلك والمتولي عليه بعمارة اقضى ناظر واقضى متوليا غيره فهل يصح

مطلب لو بنى أحد المستحقين
فوق بيت الوقف بن نقض
الوقف يكون لجهة الوقف
مطلب عمارة الوقف باذن
متوليها بوجوب الرجوع
وكذا اعماره بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة
حائطا على بناء وقف تعديا
يؤمر بدمه ان لم يضر

مطلب اذا اشترى بيتا
واشتغل باصلاحه ولم يسكنه
ثم استحق لجهة الوقف فلا
اجر عليه

مطلب النظر لرجلين بحكم
شرط الواقف لا يصح تقرير
القاضي معهما آخر بعلاقة
ويسترد منه ما أخذه

تقريرهم متوليا غير المناظر بعلاوفة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه
 لجعل الواقف الفاضل عن المصارف المعينة للاداء والذرية ولم يصرح بمقتول غير المناظر عليه
 بعلاوفة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متول غير المناظر أم لا (أجاب)
 لا يصح تقريره بمقتول بعلاوفة مع الناظرين المذكورين لانه احداث وظيفة في الوقف بدون شرط
 الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضي عبارة الواقف معاينة المتولى للمناظر لان هذا من باب عطف
 النعت على الممتنع والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز
 للقاضي التصرف الاجمالية مصلحة للوقف ولا مصلحة في جعل متول بمال معلوم مع ناظر يقوم
 بمصلحه من غير مال وقد صرحوا بان من نصب القاضي لا يستحق ما قرره الاعلى حجة الاجرة
 لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزاد على اجرة المثل هذا الوجهين الواقف ناظرا أم اذا
 عين لا يجوز للقاضي تعيين آخر معه باجر بنفسه خيانة أو يحجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان
 النظر بشرط الواقف ويدخلان بلا اجرة ولكنهم مامن أهل الاستحقاق في الوقف بحرصان
 على القيام بمصلحه من غير مقابلته يقررهم متول بعلاوفة هذا لا يقول به أحد من العلماء فيجب رد
 ما تناوله من العلاوفة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه شرعا والله أعلم (سئل) في أرض
 قراج وقف على العمارة العامة القديس الشريف يزعمها رجل ويؤدى حصة الوقف من
 الخراج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعاله
 والاكابر زخضر يزعم انه كان من ارضها فيما غير من الزمان يريد ان تراعى من يده واعطاءها
 لغيره هل له ذلك بغير اذن متولى الوقف المذكور أم لا وهل تملك أرض الوقف بوضع اليد عليها
 من اربعة أم لا (أجاب) أرض الوقف لا تملك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها الى المزارعين
 مقبوض الى متوليها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء اذ لا حق له
 فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مال كسها على ذرية ثم على جهة بر لا يتقطع غلدها
 واستغلا لا سائر الانتفاعات الشرعية دفعها للمناظر لمزارع يزعمها بالخصه هل تملك المزارع
 دفعها للمزارع آخر بمال يأخذ منه في مقابلتها أم لا ولا الناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فراغه
 ويرجع المزارع الثاني على المزارع الاول بمادفعه له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز
 بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له قيمها بالفراغ عن منفعتها بمال يدفعه له من ارض
 آخر ليزرعها لنفسه لان انتفاعه بها الثابت باذن ناظرها محذور حتى لا يجوز له الاعتداء عنه
 بمال فاذا أخذ ما لا في مقابلته الاعتداء عنه يسترد منه صاحبه شرعا والوقف محرم بحرمات الله
 تعالى مصان عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف جارية في مفلح ذى نبيها بنار وغرس
 أشجارا وصار يزعمها شتوا وصيفا باذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنين هل
 لاحداث رفع يده عنها زاعا انه كان يزعمها قبل ايام ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في
 القضية (يج) له حق القرار في أرض وقف أو سلطانة ويتصرف فيها بغيره ليس له حق الاسترداد
 ثم قال قال رضى الله عنه قول (يج) أحوط وقد ذكر انه ثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين
 فكيف لمن له التصرف باذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كدرا هو البناء والاختيار فلا شبهة
 في منع الغير وان كان له فيما تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته اذا تركها اختارا
 والمحال انه أحق بالانتفاع بها من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قريات له
 متول وكل وكلا يقوم بمقابلة التقاضى ومباشرة تقديم الغلال الصبيح والشتوى وفي كل شئ

مطلب متصوب للقاضي
 لا يستحق ما قرره الاعلى
 جهة كونه اجرة لا يزاد على
 اجرة المثل ولا شئ له اذ لم

يعمل

مطلب أرض الوقف لا تملك
 بوضع يد المزارعين عليها
 وليس لمن يزعم أنه كان
 يزعمها ان يزعمها ممن هي
 في يده

مطلب لو دفع الناظر أرض
 الوقف لمزارع ليس له أن
 يدفعها لغيره ولو دفع المزارع
 الثاني للاداء شيئا يسترد منه

مطلب بنى بنار وغرس أرض
 الوقف باذن الناظر وهي في
 تصرفه سنين لا تترجع من
 يده ولو ثبت تصرف غيره
 فيها سابقا

مطلب وكل وكل وكلا
 عامية كل ما يتعلق بالوقف
 فالقول له فيما قبض وصرف
 وفي دعوى الهلاك

يتعلق بالوقف من الوقف على الحكام وارسال القضاة ونصب المباشرين وخلاص الحقوق
واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأى فيما يحدث للوقف وعليه وأطلق له التصرف وكالات عامة
مطلقة مفوضة لرائيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده امانة
فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن الحاكم الشرع
الشري يفرضه لجل قصد اخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا ببذل ذلك المال يكون ضمانا
له أم لا (أجاب) صرح الخصاف بأن للقيم ان يوكل ويسلانية ويقوم مقامه وكذلك في الاسعاف
كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون
المال في يده امانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كوكاله وفي
دعوى الهالك وحسنه له التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يمكنه دفعه الا بالشيء من مال الوقف
فدفع لاضمان عليه قاسا على الوصي ومن المعاملات ان الوقف يستقي من الوصية خصوصاً وقد
أذن له حاكم الشرع الشريف ومبني أمر الحاكم على العصة فنقول اذن لما رأى من المصلحة
للووقف والمنتهى به في الوقف ما هو الاصل في جميع أمورهم والنقل على ما ذكرنا كثيرة مستقيمة
في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على أولادهم
ثم ثم وفي الوقف أشجار وقف للسيد لخليل عليه وعلى نينا وعلى سائر الانبياء والعلاء والسلام
اقتقر الوقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكمه حاكم بلزومه بعد دعوى شرعية فباعه
أو شتمه ففعل اذ احكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جواز عمل النفس أو بسبب عدم جواز
وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلاً كما هو مذهب الامام الاعظم
يجوز بيعه ينفذ أم لا (أجاب) نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول اختلف العلماء
فيها واختلفت مخالفة الكتاب ولا السنة مشهورة ولا اجماع كما نص عليه علماء فاطمية والله أعلم
(سئل) في ناظر على أرض وقف جرت العادة بنوعها بالخصه كالربع مثلاً وهب لبعض
من ارباعها حصه الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك لا يجوز زهبة الوصي
والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع انقاض الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز
أم لا (أجاب) لا يجوز الا في موضعين عند تعدد عوده للحمل وعند خوف هلاكه صرح به في البحر
عند قوله وبصرف نقضه الى عارية فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) من قاضي دمياط في
حادثة اختلف فيها فتسا جماعة بمصر في واقف وقف وقفاً على نفسه ثم على أولاده زيد وبكر وعمرو
ثم على أولادهم ثم على أولادهم طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل تحجب العليا السفلى على
أن من مات عن ولد أو ولدوا لنقل نصيبه اليه وان سفل فان لم يكن له ولدوا لنسب ولداً لنقل الى
اخوته وأخوانه المشار كين له في الاستحقاق ثم على برعيمة مات الواقف وتنازل الوقف ذرية
بطناً بعد بطن وكان من جملته المستحقين هند فماتت عن بنتين زيد وبنت وفاطمة ماتت عن بنت عن ابن
ثم ماتت عن غير ولدوا ولداً ولا اخوة ولا اخوات وكان من جملته المستحقين حلالاً فاطمة خالة زيد
وعمة وحنيفة وطبقة ما فوق طبقة فاطمة فتنازلت فاطمة معهم في حصه تدعى فاطمة انما
أقرب لزيد فهي أحق وعمرة وحنيفة تدعيان علو الطبقة وأنهما بسببه أحق منها كما هو مقتضى
قول الواقف تحجب العليا السفلى وأقاربهما به عالم بمسك كابلوا الطبقة وأقرب عالم آخر باتقائها الى
فاطمة متمسكا باقربهم الله وكونهم اشاركه له في الاستحقاق خاصة لكونهم من أصل واحد وهو
هند وأن ما ندعيه حنيفة وعمرة من علو الطبقة ممنوع بأن يجب الطبقة العليا السفلى محمول على

مطلب اذا باع الواقف الوقف
من غير ان يحكم بلزومه
وحكم قاض بجهة البيع نفذ

مطلب لا تصح هبة الناظر
للمزارع حصه الوقف وكذا
الاب والوصي مال الصغير
مطلب لا يجوز بيع انقاض
الوقف الا في موضعين

مطلب في حادثة اختلف فيها

حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره فيما إذا شرط الواقف على أن من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه إليه كما بينه العلامة أن نجح في الأشياء وأن انتقال حصته يدا إلى ادون حصته وعمره وإن كانتا أعلى طبقة لتكون ذلك أشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقف عن فرعه ولعدم تنشئ حجب حصته وعمره لها كما عزي للأشياء وكون كل من حصته وعمره وفاطمة مشاركتان في الاستحقاق غير أن مشاركة حصته وعمره عامة ومشاركة فاطمة خاصة فجعل الحال كأن زينب والدته يدا لم توجد وأن حصته هندا انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض العلماء بنقص القسمة في هذه القضية ورجوع حصته يدا لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال (أجاب) لا يشك شاك ولا يترتب أن في نصيب زيدوته ينتقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد به المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن أخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يموت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا بحجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استشهد الواقف فنظر إليه ويعول عليه بصرح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على أن من مات منهم عن ولد أو ولد والى قوله انتقل إلى أخوته وأخواته المشاركين له في الاستحقاق في ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يموت عن ولد أو ولد ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون مصر وفا الأعلى الدرجات كاشنان كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فإن كانت حصته وعمره من أعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاص به وإن كان لهما شريك دخل معهم في الاستحقاق وإن كان هنالك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شئ لهما فيه للترتيب المذكور وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأنهما أي عورة وحصته أعلى منها فهما أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقيد بكون علو درجتهم على سائر المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقه أن يقول إن انحصر علو الدرجة فيهما ويفصل كما فصلنا في قولنا فإن كانت حصته وعمره من أعلى الدرجات ولا شريك لهما اختصاص به وإن كان لهما في ذلك شريك دخل معهم في استحقاق ما كان لزيدوان كان هنالك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شئ لهما من ذلك ويصرف إلى أعلى الطبقات عملا بالأصل وقول الثاني بأنهما يعني حصته يدا إلى فاطمة لا فرق بينهما له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لتكونها من فرع واحد وهو هندا وإن مات عنه حصته وعمره من علو الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره إلى آخر كلامه غير مستقيم لأن الواقف خص صرف حصته من عورت لولده إن كان أو ولد ولده فإن لم يكن فلا أخوة والأخوات وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد هالما لاوجب مطلقة تصرف حصته من مات لآخر ولد ولا ولد ولدا ولا عن أخوة ولا عن أخوات للأقرب إليه وهو خال عنهما أي عن قرابة الأولاد والأخوة والأخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما متنفذان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونها مقيدة بالقرابة الأخوية ولا دخل لتكونها من فرع واحد ولا قوله وأن مات عنه عورة وحصته من علو الطبقة ممنوع الخ إذا لأصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة

قوله لكونهما من فرع واحد كذا بالأصل الذي بايدناه وهو صحيح في نفسه لكن الذي يناسب ما تقدم لكونهما من أصل واحد وكذا قوله فيما يأتي ولا دخل لكونهما من فرع واحد

أهـ مصححه

لاتقاء الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف والولادة والاختلاف فكانا شرط الاستحقاق حصته من مات لأعن ولدا ولدا ولدا ولا أخوة ولا أخوات والاشباه ليس فيها ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه أشبه بغرض الواقف لأن اعتناءه بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله جعل الحال كان والمدة زيد لم توجد إذ هذا الجعل لا اضطرار إليه ولا موجب لأدعاء عدم وجود من أوجده واجب الوجود فله بدعي البطلان وقول الثالث بنقض القسمة ورجوع حصته زيد لأصل الوقف ونوزيعها على سائر المستحقين غير جار على إطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز إلا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على أحد القولين في نقض القسمة كما انقضت طبقة تقسم على الأحياء والأموات فما أصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الأموات كان لأولادهم وأولادهم وأولادهم واختاره كثير لم يفسه من مراعاة العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان لصلى بالناس عن الأئمة المنصوبين للإمامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم ما نفع من حضور الجماعة واختص هذا الإمام بينهم المعين رفقا من السلطان بأولئك الأئمة فإذا سافر أحدهم تعاطى النيابة عن حكم الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الأموال أو سافر إلى مدينة أسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكثارا من حظام الدنيا ورعاطات غيبته فباع الخول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا أن يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث إذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة وإخراج تلك الوظيفة عنه أم انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال (أجاب) انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تنفعه عن حضور الجماعة بالكلية فإذا سافر أحدهم لا ضرورة وحلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان انه إذا سافر للعج أو لصلة الرحم لا يستحق المعلوم مع انه ما فرضان عليه فكيف بما ليس كذلك وحينئذ كان لا يستحق العاصم يستحق العزل لا تركه الأضرار عما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم أن المعين إذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا إخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما ما يقع غلبة الظن بالرضا به من حضرة السلطان لقصد الشرف به التخفيف على العبد الضعيف ولا يخفى ما يميز أحداهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير خنجة فلا يكون المعين ذا خنجة بالتخلف في غير نزول ضرورة موجبة له أي للإمام الأصلي ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقهه والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه مخترعا على ولده صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهم ما أو أولادهم وأولادهم ونسبهم ما وعي القرية الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من أولادهم ما أو أولادهم وأولادهم وأولادهم وعقبهم ما ترك أولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوي طبقة عليه على الشرط المذكور بتحجيب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا انقضت ذرية الموقوف عليه حاولت لهما نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث للواقف من أولاد المذكور والآنثى على الشرط المذكور ثم على جهة بر متصلة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنين وهم محمد وسيتة وروسا ثم مات محمد ابن الواقف عن بنت تدعى مريم ثم ماتت سيتة عن ابنين وبنات وهم محمد وبرايم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبناتين

مطلب نصب السلطان
رجلا يصلى بالناس عند
نزول ضرورة شرعية بأحد
الأئمة بالمسجد لا يلزمه
القيام بذلك إلا عند ذلك

مطلب في ترتيب المستحقين
الموقوف عليهم والشرط
الواقعة في عبارة الواقف

وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد بن ستيمة عن ابن وبنين وهم محمد ومؤمنة وخاصكية ثم
 ماتت روسا عن بنت تدعى قضاء ثم مات ابراهيم ابن ستيمة عن ابنتين وبنين ثم مات محمد بن صلاح
 الدين عن بنت تدعى رقية ثم ماتت رقية عن غير ولد وفي درجتها قضاء ثم ماتت قضاء عن أولاد
 خلاتها الموجودين من أهل الوقف المتساولين أربعة وعن ابن وبنات أخ مات أبوهما قبل استحقاقه
 لشيء من منافع الوقف فكيف يقسم ريع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كل منهم
 (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجيبنا بأنه يعطى لريم الخس منه ولمحمد بن
 محمد بن ستيمة خمس الخس ولاختهم مؤمنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولا ابن ابراهيم ابن
 ستيمة خمس الخس ولاختهم نصف ذلك ولاختها مثل له ولمحمد بن فاطمة خمس العشر ولاختهم
 زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها فجملة ما ذكره من شأن وقد اجمع لقضاء ثلاثة أخماس
 وبموتها الأعم ولا يصرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل أن
 الموجود منها ميراث بنت محمد لعدم ذكر موتها في السؤال ودرجتها الآن أعلى الدرجات ولا سبل
 إلى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها العلو ودرجتها عنها وقول السائل
 ماتت قضاء عن أولاد خلاتها فاسد لأن الموجود أولاد أولاد خلاتها ستيمة كما هو ظاهر من نص
 السؤال أن لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتى وذكر عددهم على النمط المذكور وكذلك
 قوله في السؤال وعن ابن وبنات أخ مات أبوهما قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف فإنه فاسد
 والحال هذه لأنه إن أراد بالابن ابن الاخ أكتفاء فلا أخ موجود حيا بما تقتضيه العبارة السابقة
 وإن كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها
 وإن أراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب أن يقول عن أولاد خلاتها وبنات أخ لا يخصها راس استحقاقها
 فيه لو كان والظاهر موتها الآن ولدوا إذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعد موت
 صلاح الدين ابن الواقف وكذا الانقطاعين داخل في مسمى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه
 خلاف قيل يصرف إلى المساكين وهو المشهور وعندنا والمتظاهر على السمتة علمنا ومع ذلك
 لو كان أهل الوقف بصفة الفقر جاز الصرف إليهم بل هو الأفضل لكونه بصير صدقة وصلة فصفة
 الفقر تملهم وقيل إلى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندنا أنه يصرف إلى أقرب
 الناس إلى الواقف والحاصل أنهم إذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف إليهم بل هم أولى
 من سائر الفقراء لأن مقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوابه إليه أشار صلى الله
 عليه وسلم بقوله لا امرأة ابن مسعود حين سأله عن التصديق على زوجها لك أن أجر التصديق
 وأجر الصلة ثم أعلم أن الانقطاع الأول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت أخيه محمد وهذا
 الانقطاع يزول بموت ميراثهم سواء كان لها ولد أم لم يكن لأن نقض القسمة بموتها ونقص الغلة على
 الدرجة التي تليها من الأحياء والأموات فتعطى الحيا ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد
 ولده كما شرط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفنا على مصارف خيرية عنيها في
 كتاب وقته وما فضل عنها يصرف لأولاده المذكور والانا بالسوية ثم من بعدهم ولولادهم
 وغيرهم ونسلهم وعقبهم أبا ماتنا سلاوا وداغما ما تعاقبوا وقال بصريح لفظه على أن من مات
 عن ولد أو ولد ولد أو سئل من ذلك يصرف إليه غير أن الكاتب لم يكتب في كتاب الوقف فهل إذا
 شهد العدول بذلك يعمل به أو يعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك لأولاده
 أو ولده أو ولد ولده أم لا وإذا لم تشهد الشهود فلن يصرف (أجاب) العبرة بما تلفظ به الواقف

مطلب العبرة بما تلفظ به
 الواقف لا ما كتب الكاتب

لما كتب الكتاب من عبارات علماء العبرة لما هو الواقع في نفس الامر فاذا ثبت ان الواقع في
لفظ الواقف من مات عن ولد أو ولدوا وشو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولدوا له ومثله
قوله من مات عن أولاد الخ وذلك ثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لانه انحصر فيما يدعى
عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لأن الواقف لم يبين صرفه مع من
هو أعلى منه وقد قال من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وعموت واحد منهم لم يبق جد
حتى ينقطعوا بأجمعهم وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي
فالمشهور رأيه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف
على من كان ناظر اقبله ببلغ معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه وأنه استهلكه في ذمته
لجهة الوقف وطالبه به له فأجاب بالانكار قائلا لا كان للوقف تحت يدي ما به قرش بدل عن بستان
له وخسعة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد أخذ القاضي الفلاني وجو خداره جميع ذلك
بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما عن ذلك هل القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان
عليه أم لا (أجاب) نعم القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علماء أئنا فاطمة بأن يد
الناظر على الوقف بدأمانة لا يدعون قال في الذخيرة وان باع الارض فقض الثمن فهل في يده
فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وعورته المال كأخذ اللصوص وقد
قال كثير من علماء المتأخرين عن قضاة زمانهم تسبوا باسم القضاة وهم باسم اللصوص أحق
فلا يضمن حيث لم يكنه دفعهما والله أعلم (سئل) في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص الدين
لعسر المستقبل يلزمه ضمان ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لانه فعل ما هو
مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله أعلم (سئل) في الناظر على الوقف الذي هو من جملة
المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص انه من جملة المستحقين فأقر بما ادعاه وأقسم فيما سلف انه
ينفذ اقراره عليه خاصة ويشاركه فيما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه بطل
اقراره ولا يقسم على الباقي حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم
بطل اقراره ولا يعطى ما كان له ولمقر له ناظر اقراره الى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين
المحققين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره
ويمنع المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبوجه ينقطع استحقاقه
وينقل الى غيره فيبطل اقراره به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنت
عمه ثم من بعدهم على أولادهم الذكور والاناث للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على
أولادهم الذكور دون الاناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم عمل انسا لهم
وأعقابهم الذكور دون الاناث ثم قال على أن من مات لاعت ولدوا ولولده انتقل نصيبه الى من
في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقفا على أولاد الاناث من ذرية الواقف مات
الواقف وزوجته وآل الوقف الى ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن
بنتين وعن ابن آخر مجهول لا يعرف له استحقاق فمسه بأن له في الوقف كذا فاشركه في حصته وبطل
اقراره بوجهه عن أخيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته أم الى أخيه أم
يسمى المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين
لانهم في درجته والعممة من درجة أبيهما فلا تستحق دعهما للشرط المذكور فاستحقاقهما مضاعفا
لما كانتا يستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في

مطلب ادعى المعزول ان
مال الوقف أخذه القاضي
الفلاني يصدق

مطلب لا ضمان على الناظر
اذا تعذر عليه خلاص الدين
مطلب اذا أقر الناظر المستحق
لا تسر شراكة خاصة مدة
حياته

مطلب آل الوقف لابن وبنتين
وعمتهم أقرا الابن لا تسر
بالاستحقاق

الوقف وعموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصحي في مختصره
ومثله في التنازخات عن الحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف
الوقف الاهلي مختصا بالنسبة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن
الواقف المدعو منصور ووصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل اجنبي منهم ما ومن
ذريتهما بأن له من نصفها المختص بها وبذريتها المستحقا فاقدرة كذا وكذا منتقل اليه من أمته
فاطمة والى فاطمة من أمتها خديجة بنت فرح ابنة الواقف المزبور ثم مات المتصدقون جميعا عن
أولاد وظهور كتاب وقف متصل للمدعوة أم هاني بنت خديجة المزبورة متمم لكون فاطمة
المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها من غيرهما فهل يعمل به وتكاف أولاد الاجنبي
الى اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم ولا يصرف أيهم بعجز المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر انما
ينفذ اقراره على نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر أقر الموقوف عليه بأن فلانا يستحق معه
كذا أو أنه يستحق الربع وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو
كان كتاب الوقف مخالفا لجماع على ان الواقف رجوع عما شرط وشرط ما أقرب المقر اه وقال
الناصر في مختصره قال النصارى أبوهم ان أبي يروي ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف
وقفا على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من
الغلة يقسم فيأصاب زيد ايشاكره المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد
بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليها
والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون المحكوم بعتقه
ما صورته انشا الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده صلح الموجددين
حالا وهم هبة الله وداود أمه الله ومن سيرزقه الله تعالى من الأولاد كوراوا نانا بينهم على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم
وأنسبهم وأعقابهم أبدا ما عاشوا ودأبما بقوا الطمينة العليا تحجب الطمينة السفلى على انهم من
مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه ومن مات
منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته من
أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيا من
الوقف وعقب ولد المستحق ولده ما كان يستحقه أبوه ولو كان حيا ثم من بعدهم على جهة بر متصلة
ثم ان الواقف انتقل الى رحمة الله تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداهما من الأولاد مات
حال حياة الواقف من غير نسل فاقتسم كل من هبة الله وداود غلة الوقف مناصفة ثم مات داود
عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكريمة فانتقل نصيبه
لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين منه هما هبة الله ومصلي الدين فانتقل نصيبهما
لها ثم ماتت كريمة عن ولدين فقال له على فانتقل نصيبها لهما ثم مات محمد عن أربعة بنين هبة الله
ومصلي الدين ولدى دخري وفضل الله وأحمد من امرأة أخرى فانتقل نصيبهم لهما ثم ماتت مريم عن
ولدين فقال له مصطفي فانتقل نصيبهما لهما ثم مات مصلي الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ
شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله وأحمد وهما اخوان لآب وابن خالته وهو مصطفي ابن
مريم وابن عمته وهو على ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلي الدين من أبيه وأمه مقسوما بين هؤلاء
الخسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان كلامهم يبدى الى الواقف

مطلب اذا أقر المستحق لا يخر
بالاستحقاق شاركة ولو
كتاب الوقف بخلافه

بواسطتين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف
ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف أو يختص به الاخوة لكونهم أقرب إلى الميت ويكون
القرب إلى الميت كالقرب إلى الواقف أو يختص به الاخ الشقيق لكونه أخصم فافتتحت القوة
بمنزلة القرب ويكون القرب إلى الميت كالقرب إلى الواقف أو لكونه يندى إلى الواقف بجهتين
بالابوة والامومة فيكون أقرب إلى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن
الواقف وهو ايضا بن دحى بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (اجاب) اما مصرف نصيبه
فهو لمن في درجته بالاجماع لان فوقه ولا من تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذوجهتين على
ذى جهة يقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لان
زيادة الجهة قوة لأقربية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لان الاقرب تارة
يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب
والاخ لأم وعنده عدم الاخ لابوين يسوى بين الاخ لاب والاخ لأم قائلا ان الذى من قبل الاب
ارتكض معه في صلب الرجل والذى من قبل الأم ارتكض معه في رحم الأم فليس أحدهما
بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على الموارد قال ابن الصباغ في جديتين احدهما من جهة
والاخرى من جهتين فيه وجهان احدهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجة
ومعنى الاقربية تنفع المسئلة ولا نجد من يخاف شككت المسئلة علينا فرجعنا إلى المعنى فربنا ان
تقديم الاقرب إلى الميت أقرب إلى مقاصد الواقفين إلى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى
ان يصطلحوا الان أقرب أفعال تفضل من القرب ضد البعد فأصل معناه بسا عدم من قال بالمساواة
والذى يظهر ترجيحهم من أقوالهم في قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة المعنى في الاقرب لاسمى في
جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الاقرب يسد بالاقرب فالاقرب قال
أبو يوسف في قوله أرض صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقله مذهب محمد واليه
ذهب هلال تكون القلة لأقربهم وأبعدهم إلى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول
عندى ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد اهـ والذى يظهر أرجحيته حيث
رجعت إلى الاقرب فالاقرب إلى الواقف وهي قرابة الولادة لاقربة الاخوة المتفرقين مساواة
الجسم من يدلى من قبل أبويه أو أبويه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة في
ابن هو ابن عم وآخر من أجنبي كأمه أو زوجت بن عمها ولها منه ابن ومن أجنبي ابن آخر
وقفت على الاقرب فالاقرب اليها من اولادها ونسلها وذريتها ترجح احدها بينها وهو الذى من
جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من أدلى بالأم فقط فبها
تردد ولو قضى القاضي به عن احتداد فتدقضاؤه لانه محل احتداد وموضع نظر كقادرته للتوفى
شرح المنهاج للرملي في شرح قوله كما أن مصرف أقرب الناس رجلا لارثا فيقدم وجوبا بن بنت
على ابن عم أو يزعم منه صحة ما أفتى به العراقى ان المراد بهما في صكك الاوقاف ثم الاقرب إلى
الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح في مستويين في
القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في
شرح المنهاج لابن حجر والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة من قبل زبدها أشجار زيتون وقف
من قبل عم وعلى جهة بر معينة وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من العين في كل سنة
لجهة وقف زيد العين بدفتر زيد المربور وأن القيم على وقف زيد تعمى وزرع زرع ابن أشجار

مطلب اختلاف في تقديم
ذى الجهتين على ذى الجهة
وفى التقديم بقوة القرابة

مطلب أرض موقوفة من
قبل زيدوها أشجار موقوفة
من قبل عمرو زرع قيم
الأرض بين الأشجار فيس
بعضها فعليه ضمان ما ليس
وعليه ضمان ما نقص من
الأرض ان اتقصت

الزيتون الجارية في وقف عمر وغير طريق شرعي وحصل للاشجار المزبورة اتلاف وضرب بسبب ذلك وصارت غلها أقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيم وقف زبد الزارع بين الاشجار الجارية في وقف عمر وأرض الاشجار المزبورة وهل لزراع الأرض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زبد أو لجهة وقف عمر أو أم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزرع على وقف زبد المتعدي لما ليس من الاشجار الجارية في وقف عمر وغير طريق شرعي حيث ثبت أنه بسبب زرع القيم على الشجر بأحد الخيارين ان شاء أخذ الحطب لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يسه لأنه متعدي بالزرع اذ ليس للقسم ان يزرع في أرض الوقف كما صرح به في جادع الفصولين وغيره ويضمن ما نقص من قيمة الأرض أيضا ان انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المتكررة فبالك المتكررة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى غوها واصلاحها حتى تعود لما كانت الى الصرف على المستحقين لأنه ضمان عين الوقف ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الأرض مصروف الى اصلاح الأرض الى المستحقين للغلته لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا بأس بإيراد ما يوضح الوجهه فيما أفتينا به فنذكر مسئلة الاحتكار وقد نص عليها الخصاص والزاهد في قيمته وحاجه وهي أيضا في فتاوى شيخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي قال فيها جرى عرف الديار المصرية به وتحكم القضاة بحجته ولزمه ومنهم شيخ الاسلام السعد الدري وأطال في ذلك اطالة محسنة ويكفي في ذلك كلام الخصاص وقد صرحوا بأن للمتكر الاستنباء وان أي الموقوف عليهم الاقلع حيث كان ذلك باجرة المثل وفي الاسعاف في فصل انتكار المتولى الوقف وفي غصب الغير اناء لو استعمل الغاصب الأرض سنين بالزراعة قاله له وعليه قيمة ما نقص من الأرض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما أعد للاستغلال ومنه يعلم مسئلة قسم الزرع وفيه قبل هذا ييسر ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذلك انما قام مقامها وانما حقتهم في الغلة خاصة اه فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا صارت غلها أقل فلا قائل بضمانه لأنه لا يقع الغصب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار وقد أغلت فتلفت ضمنها لوقوع الغصب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا أغلت في يده فافهم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف أي الانبياء الكرام السيد الخليل على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من أحداث المرتبات فمعه قتلزم من ذلك اختلاف سباطة الشريف وما هو المشروط فيه وانتقاص حق السدة فيه والقراشين وأئمة ومؤذنيه لصفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الامور أجزل الله تعالى لهم الاجور منع تلك المرتبات الحديثة وقطعها وحسم مآذتها أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية اصلاحهم الله تعالى وحسم مآذتها تلك المرتبات الحديثة وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بحجتها وعدم حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسطة يد وقدره على ذلك قال في البحر تصرف النقض بالوقف مقيد بالصلحة لانه يصرف ككف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضي اذا قررت اشافي المسجد بغير شرط الواقف وجعل له ماله لايحل للقاضي ذلك ولا يحل للقراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط

مطلب لا يجوز احداث
المرتبات في الاوقاف ولا
التقرير في الوظائف بغير
شرط الواقف ولا نقض المسجد
من مال الوقف وان فصل
القيم ضمن الا اذا خاف عليه
الضياع

الوقف كنهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاولى وفي الاشياء والنظائر بعد
مسئلة الفراش وبه علم حرمة احداث الوظائف بالوقوف بالاولى وبه علم ايضا حرمة المرتبات
بالاوقاف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة
من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة
والنقول فيها كثيرة هذا ولو وقف السيد الخليل عليه وعلى بيته الصلاة والسلام زيادة الاعتناء
لرفعة شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسب اليه على ما نسب لغيره من
أوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة الاعتناء به والاعتناء بشأنه ببقه
ذلك من كان له قوة في ايامه واعتقاد صحيح في اسلامه واحسانه وبقنا الله لما يحبه ويرضاه بفضله
العظيم وفيه العميم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي نطق القرآن
بفضله وبورك حوله ووردت الاحاديث الشريفة يسر ارجاه تعظيم شأنه وتوقيره له من احداث
الوظائف بكثرة الفرائدين له بغير شرط من واقف وغيرهم من المصدرين والواقدين والمعنيين للائمة
والخطباء بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنه وغيرهم
من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولادة الامور صلحهم الله تعالى ووفر
لهم الاجور وحسب مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور
لعمارة ما نهدم وترميم ما استمر وعمارة مسقفاته وتلافي ما أشرف على الخراب من مستغلته
وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالخص وزخرفته بماء الذهب
والفضة والالوان وما ورد ونحوها من الالوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاة حسم مادة تلك
المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بحرمته وعدم تناول غلاتها فيكون قطعها من
باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القاضي
بالاوقاف مقيد بالصلحة وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الوقف لا يصح
ولذا قال في النخبة وغيرها اذا قرر القاضي فراشا في المسجد بغير شرط الوقف وجعل له معلوما
لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم ثم قال استقيد منه عدم صحة تقرير القاضي في
بقية الوظائف بغير شرط الوقف كنهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالوقوف
بالاولى وفي الاشياء والنظائر ايضا في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراش وبه علم حرمة
احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم ايضا حرمة المرتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في
القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا وفي كتاب الوقف
والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه
أدنى المالم بل أظن ولا العوائم وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا اليها فكيف
مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلافي ما هو مشرف على الوقوع من بناء الحادث والتقديم
أو بناء مسقفاته وترميم مستغلته والمتون قاطبة قد رادفت على أنه يبدأ من غلته بعمارة
بلا شرط لأن قصد الاوقف صرف الغلة ثم بدأ ولا يبق دأمة الاباء العمارة وكذلك الشروح
والفتاوى فلا ينكر ذلك الا من أضله الله تعالى وأبعده وأقصاه عن رجه وطرده فلا يحتاج الى
الاطناب بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته بماء كرم من مال الوقف خرام مطلقا كما
صرحت به علماءنا وبضمن الناظر المالم الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي في الكراهة
في نقشه اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فيشغل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقش فلو

مطلب اذا لم يشترط الواقف
لناظر شيئا ولا فرض له
القاضي فلا شيء له الا اذا
سعى فيعطى بقدر سعيه

فعل ضمن لنافيه من تضييع المال فان اجتمعت أموال المسجد وخاف انضاع بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ اهـ وقوله فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس الخ يعني ولا يضمن ويدون ذلك يضمن لعدم الخوازان والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلاوا وأنشأ مدرسة أيضا وقفها على المشتغلين بالقرآن العظيم والاحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأهم القرآن ويوردها الاحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشروط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من أهل مذهب الامام المبجل أحمد بن حنبل يقسم اقيم ربيع الوقف بينهم على ما يراه وان تعذر الصنف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما له ان يقرأ المسلمين وشروط النظر في ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده لابن أخيه ثم للإرشد فالارشد من ذرية ابن أخيه فان عدسوا أو لم يكن فيهم من يصلح للنظر فالتنظر فيه لشيخ الحنابلة الفلاسية ولم يقدر الواقف للمناظر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك أم يعطى الجميع للمذكورين بعد العمارة عملا بشرط الواقف وهل اذا تعذر الصنف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن أخى الواقف وأنه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز تغليب باب المسجد أو منع المصلين فيه وفكحه في كل يوم جمعة للنساء يضمن فيه بالدخول ويرفعن أصواتهن فيسمن كل من مر على باب المسجد أم لا واذا قلتم لا فلا يترتب عليه بالطريق الشريف وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظرا أو يولى حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم يشترط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضى لا يستحق شيئا واذا نصب القاضى ناظرا ولم يعين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قيل لاشي له لان المنافع لا تقوم الا بالقدوم لوجوده وقيل يستحق أجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهر الا بالاجر والمعهود كما مشروط فيحمل الاول على ما اذا لم يكن معه هودا جعابين القولين فعلم بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم ويصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيةهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المادعى انه من ذرية ابن أخ الواقف معروفة لا بد له من بيته تشهد له بمقتضى مجرد دعواه ويحرم عليه قفل باب المسجد في أوقات الصلاة قولوا واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدب على ذلك لاسيما وقد يمكن النساء من ضرب الدخول ورفع أصواتهن واذا ثبت خيانتة وجب على القاضى عزله وان شرط الواقف أن لا يعزله القاضى والسلطان لانه شرط مخالف لحكم الشرع فيسقط قال في البحر ومقتضاه أى مقتضى ما حرمه البرازى بقوله أن عزله القاضى اللغائ واجب عليه وعليه الاثم بتركه فاذا عزله القاضى ولم يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان لا يصلح فالتنظر فيه لشيخ الحنابلة الذى شرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع وكل ما أنشأه نص عليه أو نأى والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف اذا ساق على كرم موقوف أو أجر عقار الوقف وكتب في صك المساقاة أو الاجارة انفسا أو أجر بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غير بشرط الواقف انه لا يرشد فالارشد هل تصح مساقاة أو اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه انما هو من أحد المستحقين أم لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في ربيع الوقف (أجاب) لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره

مطلب في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلاوا وأنشأ مدرسة الخ

مطلب لانصاع مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته الخ

للمستحق في غلته باجماع علماءنا ولو كتب في صك المساقاة والاجارة انه ساق أو أجزع بآله من
الولاية بوجه ما أن استحقاقه في الوقف بوجبه له ولاية على الوقف اذا عبرت لما في نفس الامر لا ما
كتب في الصك واذا قلنا بفساد المساقاة قال ربع كله بوضع في الوقف ولا شيء للعامل لانه غاصب
عمل في الوقف بغير اجارة نافذة بل ترد بتر ناظره فكيف اذا لم يعمل كذا كرى السائل بلسانه فما
تناوله والخال هذه من ربع الوقف حرام بحيث يجب رده الى مصارف الوقف والله أعلم (سئل)
فيما اذا وجهت مشيخة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو
أهل لذلك هل يجب على الحاكم اخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على
الحاكم ذلك وقد صرحوا بان الحاكم اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرتبة على غير
المستحق ومرة يمنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية بصرف تسعة أعشار
خراجها للمدرسة مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصرف الخندى هل اذا تناول المتكلم
على المدرسة تسعة الأعشار وبقي العشر بدمية من ارضها يطالب المتكلم على المدرسة بخصه بيت
المال بما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وانما المطالب به المزارع الذي الخراج لازمه شرعا
وليس ذلك شركة بوجه من الوجود حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل المقبوض
انصيب المدرسة ولا شركة للخندى فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعلبا في قبضه وبصرفه
لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعدي به بقبض ماله قبضه شرعا وبصرفه لمستحقه كالاختفى على
فقته والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارته أم لا وهل القول قوله
في الصرف الى المستحقين أم لا واذا ذهب كل فرد منهم شيئا من متعته المقبوض بيده للناظر هل
لهم الرجوع فيه أم لا واذا أخذ كل واحد من المرتفعة بعلوقه قرية يتحصل من غلتها أضعاف
ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بالشرط لأن قصد الواقف
صرف الغلة مؤبدا ولا يبقى كذلك الا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف
عليهم لأنه أمين يدعى ايصال الامانة الى مستحقها واختلف في تحليفه واعتماد الشيخين في فوائده
انه لا يحلف وقبل يحلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
وقبضه واستملكه وليس للمستحقين أخذ القرى بما لهم من المعين اذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه أضعاف أضعافه والله أعلم (سئل) في دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب
صهر يجهها المعتدلاء الاشد هل تجب عمارته من أجزع أم لا (أجاب) نعم تجب عمارته من
أجزعها فقد صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليه من الواقف حتى
قالوا البياض والحرق في الحيطان ان لم يكن على زمنه لا يفعلا ولا يفعلا (سئل)
في رجل وقف وقفنا على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور واناث على
الفريضة الشرعية ثم وثم على أن من مات عن ولدا أو ولد له فقصده له مات الواقف عن ابنه
المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة له أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين
فما الحكم فيما أكل وفي قسمة الوقف بعده موته (أجاب) اماما كله محمود من حصه بنت
أخيه وهو والنصف فقصون علمه وبؤخذ ضمانه من تركته ويدفع له او أمما قسمة غلة الوقف بعد
موت محمود فهي على رؤسهن أملا نانا انتقض القسمة بموته كإنص عليه الخصاص ونعطي كل
واحدة ثلثا ولا ننظر الى قول الواقف من مات عن ولدا أو ولد له فقصده له وقد غلط من أفتى
بعدم انتقض القسمة لما فيه من مخالفة عرض الواقف فانهم والله أعلم (سئل من دمشق)

مطلب يجب على الحاكم
توجيه مشيخة قراءة كتاب الله
تعالى لمن هو أهل لذلك
مطلب في قرية خراجية الخ

مطلب يبدأ من غلة الوقف
بعمارته والقول للناظر في
الصرف للمستحقين واذا
ذهب أحدهم من متعته
لناظر شيئا ليس له الرجوع

مطلب اذا خرب صهر يجهها
الدار الموقوفة بعمر من
أجزعها
مطلب وقف على ولديه
وعلى من سيحدث من ذكور
واناث ثم مات أحدهما
عن بنت فأكل الموجود
جميع الغلة ثم مات عن بنتين
الخ

مطلب في وقفية محتمية على
ترتيب المستحقين وعلى شروط
ذكرها الواقف

فإذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الذكور والأناث بينهم على
 الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفردوا بشرط فيه
 الإنسان فافوقهما ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على
 أنسألهم وأعقابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم
 وأعقابهم عن ولد أو عن ولد ولد أو نسل أو عقب انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى ولد ولده
 ثم إلى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من
 ذلك إلى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف المستحقين له المتساويين لريعه وأجوره
 يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى منهم زيادة عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل إليه
 ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد
 ولدا أو نسل أو عقباً استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق
 مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر
 وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنين وبنين ثم مات ابن عمر واحد يتبعه عن
 غير ولد والموجود الآن أختمهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب
 الميتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أختمهم المذكورة بغير دعاء ولا يشاركونها فيه أولاد عمها
 المذكورون أم لا (أجاب) نعم ينتقل نصيبهم إلى أختمهم وأولادهم المذكورين لاستواءهم
 في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتساويين لريعه قطعاً للذكر مثل حظ الأنثيين زيادة عما بيده
 وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ماصوره وفي هذه
 الصورة إذا مات أحد مستحق الوقف عن ولد أو أولاد أو ولد مات في حياته أيهم قبل استحقاقهم
 لشيء من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه إلى ولده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة
 أبيهم أم لا (أجاب) يقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته
 فما أصاب الحي أخذته وما أصاب الميتين دفع لأولادهم عملاً بقوله على أن من توفي منهم ومن
 أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد استحق
 ما كان يستحقه لو كان حياً الخ وهذا أيضاً مما لا شبهة فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما
 إذا وقف زيد حصته من بستان في مرض مات فيه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته
 صادقة وعلى من سيحدث لهم الأولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنسألهم
 وأعقابهم ثم على جهة متصله وسله إلى عمرو بعد أن جعله معه شريكاً في النظر على وقفه
 المسطور وبعد إرادته الرجوع عنه حكم الحاكم الخ في غيب الترافع لديه بلزومه ونفذه ثم مات
 زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فأدعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور
 لصدره في مرض الموت وعلى تقدير نفذه من ثلث المال فقلته تقسم ميراثاً مائة حصة صادقة
 بنت الواقف المذكورة فهل إذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكونه الوقف لازماً وتختص بنت
 الواقف المذكورة بغلته لكون الواقف تميز الوقف وسله في حياته وليس في حكم الوصية بعد
 وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا أن الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن ينجزه
 المريض بأن يقول وقتت على كذا أو يوصي به فقد سرح غلال في أوقافه بأن قوله أرضي

مطلب الوقف في مرض
 الموت وصية فلو جمع الواقف
 بين الوارث وغيره لا يصح
 بالنسبة للوارث ولو خرج
 من الثلث

صدقة موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنه ثم على أولاد أولاده الخ فجاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يجز على بنت مطلقا فإذا امتنع بقية الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال ولم يخرج بتقسيم غلته جمعا على فراض الله تعالى ما عاشت صادقة فإذا ماتت صرفت غلته كلها إلى أولاد أولاده ان خرج من الثلث والأفحسابه لحوازا للوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريحا ما ذكره في الخاتمة وغيره امرأة وقفت منزلا في مرنها على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أبدا ما تناسلوا فإذا انقضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرنها ذلك وخلفت ابنتين وأختا والاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الإمام جاز الوقف بقدر الثلث ويظل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة جمعا على فراض الله تعالى ما عاشت الابنتان فإذا ماتتا صرفت غلته الثلث كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية وإذا لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة وتجوز لأولادهم وأولاد أولادهم غير أن الواقف انما وصى لأولاد الأولاد بعد موت الورثة كأنه قال أوصيت لأولاد أولادى بغلته هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز والوصية باغلة لا للبنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا اجازت نوبة أولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله أعلم (سئل) في قطعة أرض بقرية موقوفة من جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفها ارصاديا هل لمن ولاد السلطان على تلك القرية أن يتعرض له بطلب شيء على تلك الأرض مع ان غيره ممن تقدم من الولاد لم يتعرض بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة أم لا (أجاب) ليس له أن يتعرض له بطلب شيء إذا السلطان نصره الله تعالى انما أطلق له فيما هو خارج عن أوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر وأما أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة مما صريحها أو دلالة وفي رسائل ابن نجيم قال قلت هل ليعني السلطان نصره الله تعالى أن يجعل أرضا وقفها على مسجد قلت نعم ذكر قاض خان ان لمن له مصارف الخراج بناء المساجد والنفقة منه على تعميرها وقفها ولو وقف السلطان أرضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن وهبان

مطلب ليس لمن ولاد السلطان
أن يتعرض للأوقاف بأخذ
شيء منها

ولو وقف السلطان من بيت مائنا * لمصلحة عمت يجوز ويؤجر
وحاشا السلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام أن يطلق لاحد من الانام أن يتناول ذلك السبت الحرام والله أعلم (سئل) فيما إذا سكن ناظر الوقف أو أحد مستحقه رجلا عقار الوقف بلا استئجار وسكنه مدة هل يجب عليه أجر مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجر مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا عليك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه ولان الوقف قدير اعلية ما هو مقدم عليه كالعامة قارائه باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على جهات برعتها ومعهما فضل من ريع الوقف بعد مصارف البر التي عنها يقدم على أربعة أقسام يعطى لأولاد ابنه وهم زيد وبكر وفاطمة ربع الفاضل من ذلك ثم لأولادهم الى أن قال وهو لأولاد الظهور دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم ثم الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد له انتقل نصيبه لولده أو ولدوله فان لم يكن

مطلب أسكن ناظر الوقف
أو أحد مستحقه رجلا عقار
الوقف بلا استئجار
مطلب وقف وقفا على جهة
بر شرط لأولاد ابنه وهم زيد
وبكر وفاطمة ربع الفاضل
من ذلك ثم لأولادهم الى
أن قال وهو لأولاد الظهور
دون أولاد البطون مات زيد
وبكر ثم فاطمة عن أولاد الخ

له ولد وولد وولد ينتقل نصيبه الى من هوى درجته وذوى طبقة فان لم يكن انتقل لمن هو
أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقيته ذلك وقدره
ثلاثة أرباع لبنات الواقب المشار اليه وهن عمرة وبكره وزينب بنت سوية لكل منهن الربع
ثم من بعدهن لا ولاحق ثم لا ولاحق ونسلهن وعقبهن أبناء متناسلوا ودعما بقوا
الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن ولد أو وولد انتقل نصيبه
لولده أو وولد له ومن مات عن غير ولد أو وولد انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هوى
درجته وذوى طبقة فان لم يوجد له درجة ولا ذوى طبقة ينتقل لمن هو أقرب اليه للذكر مثل حظ
الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا بأجمعهم كان وقفها على الفقراء والمساكين ثم ان
زيد أو بكر امات أو لم يعقبها ثم ماتت فاطمة وأعطيت أولادها فلينتقل نصيبها لأولادها ولو كان هوى
درجته مان الموقوف عليهم ليكون أولادها السوا من أولاد الظهور وهل الماراد بقوله لمن هو
أقرب اليه القرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم أو يخص القريب بالموقوف عليهم
(اجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
لا ولاحق لمن هوى درجته عملا بقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد أو وولد الخ فان
مرجع الضمير في قوله منهم الى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد الظهور وقدر شرط ان من مات
منهم عن ولد أو وولد انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لا ولاحق للذكر منهم مثل حظ
الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما أن زيدا وبكر امات أو لم يعقباصرف ما كان لهما
لنظامه لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا وولد ينتقل نصيبه لمن هوى درجته فصار الربع
باسم نصيبها فيصرف لا ولاحق لاهل الثلاثة الارباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد
ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولاحقهم حتى أن من مات من أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا وولد
ولد ولم يساو في درجته من أهله أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسبا فان قلت مات فعل في
قوله لا ولاحق الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تراءت الواقف اذا كر شرطين متعارضين
يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن قوله لا ولاحق الظهور فتأمل
هذا ما ظهر لنهضي القاصرون من ظاهر خلاف ذلك فابعد له الاجر الوافر وما برزت هذا
الجواب الابعس النظر في كلام الاصحاب والخذ المذكو ومن عباراتهم يفهم والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاده وأولاده وأولاده
أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من كان له
استحقاق ودخل في الوقف يستحق في غلته مسع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب أم لا
(اجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قتلهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده
والحال هذه والله أعلم (سئل) في الوقف على الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد
يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (اجاب) لا يدخل ولد البنت في الوقف على الولد مرد أو زوجا في
ظاهر الرواية وهو الصحيح المقتضى به كما في الخبر وفيه بعد هذا وجه فاصححنا دخول أولاد
البنيات فماذا وقف على أولاده وأولاده وأولاده وصححه عدمه في ولدى اه فتدفع فاضحنا
بين الجمع كما في واقعة الحال فصحح دخول أولاد البنات فيها والمرد وصححه عدمه في المسألة
اختلاف صحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه
أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن المقتضى بعدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب اذا لم يشترط الواقف
الترتيب يدخل الولد مع
وجود والده

مطلب دخول ولد البنت في
الوقف على الاولاد وأولاد
الاولاد فيه خلاف

وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده
ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكور والاناث بينهم على القرينة الشرعية طبقه بعد طبقه ونسلا
بعد نسل الخ وحكم بعقته ولزومه حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم
لا يدخلون وإذا أقدمت ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار الرواية
هلال والخصاف يشد ويرتفع الخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب
الاوقاف مذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي
ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيرا فتي بظاهر الرواية وكثيرا أخذ برواية هلال والخصاف قال
عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه
الاعصار لان عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى أذهانهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ
الاولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل
تحت الوقف أولاد البنات برواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والشيخ الاسلام شيخ الاسلام
هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد قال
واحتج بذلك في كتاب مجيحه على مالك وهذا عندنا أحسن والله أعلم قلت وينبغي ان تصح رواية
الدخول قطعاً لان فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف
ومحمد وقد اتفقنا الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه
علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي
سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد فخصني
ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كائن عليه في أنفع
الوسائل وغيره وقد تمت المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيمهم
القديمه والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف فينبغي الافتاء بما اختاره مع التمسك على
اختياره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها ولده الشيخ أحمد من خط والده
المزبور أن أولاد البنات من الذرية على القول الرابع اه وقد حرم في الاسعاف بان النسل
الولد ولد الولد أبداً متناسلاً واذ كورا كانوا أو أنا فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال
والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاضيها غير مقلد بدخول أولاد البنات نفذ وترفع الخلاف
حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهد في الحياوي والقبية وهو جاري على
القواعد فتصد صرحوا بأن قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا
يجوز بعده نقضه والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى
وعمر وسجدة وستانا وحسينية وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد ثم من بعدهم على
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم لذ كمثل حظ
الاثنيين أولاد القهول ومنهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان
من مات منهم عن غير ولد ولا ولد وانقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقضوا أبجمعهم عاد
ذلك ونسأ على أولاد البطون على الحكم والترتيب المذكور وجعل اخره لحقه ربعها مات
الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد كورا وانا هل لا ولادة شيء
في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء اللهم مادام واحد منهم موجودا لكونه
لم يتعرض لذ كمن مات عن ولداً انقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد

مطلب في دخول ولد البنت
في الاولاد وأولاد الاولاد
خلاف

مطلب اذا شرط الواقف
أن الطبقة العليا تحجب
السفلى فلا شيء لأولاد الابن
مع الاولاد

الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكر كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بهم ثم كداله بقوله
الطبقة العليا منهم تجيب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل
هو مقترن له فأن من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق إلا إذا كان في درجة ليست محجوبة بأعلى
فيصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم أهل الدرجة العليا من ذلك أن لا شيء لأهل درجة
سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجري الحكم كذلك أبا مادام واحد من أهل الاستحقاق
موجود أو الله أعلم (سئل) في رجل مقترن في وظيفة خطابة وامامة عن له سفر لضرورة فاستناب
رجلا يقوم فيه مائة مائة فباشر عنه مدة أشهر ثم أخذها عنه باعانة المتولى بغير خنعة فاستردهما
بقرار من السلطان وأعادهما السلطان عليه كما كان فأخذهما النائب ثانياً كما أخذ الأول هل
يصح أخذها أم لا لكونه بلا خنعة وإذا قلتم لا فما الحكم في معلوميهما (أجاب) صرح العلماء
رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير خنعة والمسئلة في الجور وغيره وقد
اشتهرت اشتهاً وافلاً محتاج إلى أن يزدها طهاراً وصرح في الجور أيضاً بعد كلام كثير في مسئلة
الاستنابة في الوظائف أن عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها
شاعرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام يجوز استخلافه بلا
إذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاعرة فتصح النيابة وقد رد على الطرسوسى
في استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما
عليه الناس وخصوصاً مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنبط وليس للنائب إلا
الاجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الاجرة لكونه في العمل الذي
استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى أن الاستنابة على الامامة
والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقعي بين علماء
الاسلام وما هو المختار عند ذوى الاختيار والله أعلم (سئل) في رجل يده وظيفة تولية على
مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم إن بكر اذهب إلى وكيل السلطان وذكر له أن المتولى
المذكور أخبر بالوقف المزبور فأعطاه التولية بناء على ذلك ثم إن بكر اجاب ببراءة ترفيعة
تتضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضى الشرع فلم يصدق في ذلك لعدم ثبوت ما أنناه
وأبقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر براءته ولا أذن له في التصرف
ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشرع بنفسه عن التصرف
فهو لم يجوز اخراج الوظائف عن أربابها بغير خنعة شرعية فبأنه بوجه صاحب الوظيفة لا وهل
والحال ما ذكر إذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون ممتعدياً أم لا استطو النالجواب
(أجاب) قال في الجور الرائي وأما عزل القاضي له فشرطه أن يكون بخنعة واستبدل عليه بما
نقله في الاسعاف وجامع النقولين ثم قال فقد أفاد حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم خنعة الوفاء
ثم قال واستغنى عن عدم حجة عزل الناظر بغير خنعة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستبدل
بما نقله عن البرازي وغيره فإذا علم ذلك فقد ظهر وعدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن
وكله وزيراً كان أو قاضياً المالك القاضي وكل عنه وولايته مستندة منه كهلوا ظهر من أن
يجت فيه ويقتضيه وأن يوصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم
تخرج عنه وتصرفه صادر من الأهل واقع في المحل وعزل الأول واعطاء الثاني بناء على حجة ما ذكر
وهو فاسد والمبنى عليه منه وهو حيث بنى على ما أنهى فالظلم والتعدي غير جائز لا أخذ للمنى

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة بغير خنعة
وإذا استناب آخر ليقوم بها
فتقبل عليها فله الاجرة ان
شرطت والمعالم للأول

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة لامن
السلطان ولامن وكيله
وزيراً كان أو قاضياً بغير
خنعة

مطلب ولى السلطان رجلا
نظارة مسجد بناء على انتهاءه
فإذا ظهر الأمر بخلاف
ما أنهى لا ينزع الأول
مطلب إذا عزل السلطان
صاحب وظيفة ولى غيره
على حسب انتهائه والحال
بخلافه لا ينزع الأول
ولا تصح قولته الثانى

مطلب إذا قرع صاحب
الوظيفة عنها الغيرة وقرع
السلطان آخر فهمى لمن قرعه
السلطان

مطلب إذا قرر القاضى
ناظر ثم قرر السلطان متوليا
صح ما قرعه السلطان ان لم
يشترط الواقف الوظيفة

مطلب عزل المتولى بخجة
وولى غيره ولو عزله السلطان
بغير خجة وولى الأول
لا يصح

مطلب قرر القاضى جماعة
فى وظائف رجل مات ثم قرر
السلطان فيها رجلا بناء على
شغورها

فيه ولا للمعطى اذ هو وقبعة فى عرض المسلم النابتة حرمتها الكتاب والسنة خصوصاً الذى
الحكام وولادة الانام فهذه معصية عظيمة فى الاسلام وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام
وحسبك فى تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله أعلم
(سئل) فى مسجد قوت عليه أيدي النظار من أهل الشام الذى المسجد مدته تسعين متعديدا
أنهى رجل مغربى للسلطنة العلمية ان نظره مشروط للمعاربة والحال ان النظر قدى وحديشا
الى الآن لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولا له السلطان بناء على ذلك هل اذا ظهر الامر
بخلاف ما أنهى ينزع الأول أم لا ينزع (أجاب) نعم اذا ظهر الامر بخلاف ما أنهى
لا ينزع الأول لان التولية الثانية معلقة بالشروط والمعلق بالشروط ينتفى بانقائه فانتفى بانقائه
ما أنهى فافهم والله أعلم (سئل) فى شخص قرر عليه السلطان وظيفة والده بعد وفاته فأنهى
آخر للسلطنة العلمية ان الوظيفة على شخص غير من أنهى أنها عليه فى الواقع فعزله وأعطى
المنهى حسب انتهائه هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من
العزل والتولية محلا أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلا اذا أعطاه
بناء على انتهائه وحيث كان أنها مؤخره خلاف الواقع فلا إعطاء لم يصادف محلا والوظيفة باقية على
من وجهت اليه أولا والله أعلم (سئل) فيما إذا قرر السلطان رجلا فى وظيفة كانت فى يد رجل
فقرع لغيره عنها مال هل تكون لمن قررعه السلطان أول من قرع له عنها (أجاب) انما تكون لمن
قرعه السلطان اذا فرغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بجهة الفراغ فيها أو بعدد المواقف للقواعد
الفقهية كما حذر العلامة الشيخ على بن غانم المقدسى ثم رأيت صريح المسئلة فى شرح منهاج
الشافعية لابن حجر فى كتاب الوقف ماصورة لومات ذرو وظيفة فقررت النظار آخر فان انزل عنها
لا آخر لم يتدح ذلك فى التقرير كما أتت به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرعه مع علمه بذلك فكذلك لا
يجوز النزول سبب ضعيف لا بد من الضمان تقرير النظار اليه ولم يوجد فقدم المقرر اه والله
أعلم (سئل) فى رجل يده وظيفة نظر بتقرير فراض أخذ عنه رجل وظيفة التولية براءة
شريطة فهل ينزع عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما
وظيفة مستقلة بذاتها بان عن النظر لشخص والتولية لا آخر أو جعل له ذم معلوما وله ذم معلوما
لا ينزع عن النظر لان المأخوذ ليس ما عليه والا كان الاخذ لما عليه فيمنع عزل حيث اجتمعت
شروط العزل لا طلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من له أدنى المام بالغة وقد تقررت ان
احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز ان يجعل متول بعلاقة مستقلة مع ناظر الوقف بعلاقة
مستقلة لانه احداث وظيفة فى الوقف وهو لا يجوز والله أعلم (سئل) فى رجل عزل عن
التولية على مسجد بخجة وولى رجل غيره شهيد أهل المسجد بعد التولية وعفته ثم ولى الأول
بأنها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير خجة هل ينزع أم لا وللقاضى ابقاؤه على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة متابع بخجة ولو
عزله لما كرم لا ينزع بغير خجة وللقاضى ابقاؤه على وظيفته والله أعلم (سئل) فى رجل مات
فقرر القاضى فى وظائفه جماعة ثم ان رجلا أنهى الى السلطان أمر الميت فقرعه فى وظائفه
بناء على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضى السابق فهل العبرة بتقرير القاضى أم بتقرير
السلطان مع انه انما قرعه بناء على ما أنهى غير عالم بما فعل القاضى (أجاب) العبرة بتقرير
القاضى لا بتقرير السلطان بناء على ما أنهى اليه كسئله الوكيل الا نجز ما وكل فيه ثم فعله

الموكل خصوصاً لم يوجده من السلطان تنصيص على عزل المقر فإلصاف منه مبنى على أمرين
 خلافة فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فأودع كتاب الوقف لرجل
 والرجل أودعه لا تخلف طبق الآخر يعمر في الوقف بغير إذن القاضي ويتناول الاجرة
 ويصرفها كذلك من غير إذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ويرجع
 على من عليه الغيلة ويكون المتصرف متبرعاً في ذلك (أجاب) تصرفه بغير إذن القاضي
 والموتى لا يجوز فإن كان بنى للوقف فهو وقف لكن يغير ذلك من ماله ولا تبرأ ذمة المستأجر
 عن الاجرة بالدفعة له فلا ناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استمروا في ذلك أو غيره وإن بنى
 لنفسه أو أطلق رفعه لو لم يضر والائتمار القيم بأقل القيمتين منزوعاً وغيره من أعمال الوقف
 فإن أتى بغير نص إلى أنه يخلص ماله كما تقر في مسئلة تعمير الاجنبي في الوقف بلاذن والله
 أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا
 وإذا قلنا يجوز فهل إذا أثبت رجل منهم أنه علوي توجه الواقف بشهادة رجلين شهدا بانه
 علوي لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبه ويدخل في الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم
 كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخاتمة وهو المختار فإذا أثبت رجل منهم أنه
 علوي توجه الواقف بشهادة رجلين أو رجل واحد ثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسئلة
 مصرح بها في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا وإذا
 قلنا غير جائز هل إذا وقف خاتمه على الصوفية ومات لأحد وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى
 أن يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فإراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك
 ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك (أجاب) المصرح به في كتب أصحابنا أن الوقف على
 الصوفية وصوفي خاله لا يجوز كما هو الرواية المرجوح اليها من جانب الكل قال في الخلاصة
 والبرازي في كثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السعدى الرواية من وقف انصاف انه
 لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اهـ فاذا علم ذلك علم أن السلطان ان يجعلها
 مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من
 موانع الشرع الشريف اذ لا يمتنع والخال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 متول على زاوية أدعى حصته في عقار يدرج انما وقف على مصالح الزاوية من قبل عم المدعى
 عليه وأتى بكتاب وقف ينطبق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت
 اليه لأن الحجج الشرعية ثلاثة البينة والقرار والنسكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها
 والله أعلم (سئل) في وقف خاقر يعمر عن الصرف الى مستحقه من خطباء وآئمة ومؤذنين
 وشعائين وبوابين وتوابع وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب)
 الذي يخرج من كلام صاحب الجرح قبله عن الخاوي القدي ان الذي يدا به بعد العمارة ما هو
 أقرب الى العمارة وأعم للصلحة كامام المسجد والمدرس للمدرسة وينبغي الخاق المؤذن بالامام
 وكذا المقاني لكثرة الاحتياج اليه كفى الاشياء والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في
 الجرح السراج بكسر السين أى القنابل ومزجها بالنسب بكسر الباء أى الخصير
 ويلحق بها معلوم خادمها وهو الواقف والقنابل والفرش وتغيره يتم دون الواو يدل على أنهم ما موخر عن
 الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام
 المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع

مطلب أودع ناظر الوقف
 كتاب الوقف لرجل والرجل
 أودعه لا تخلف فصار لا يخلف
 يعمر ويتناول الاجرة من
 غير إذن القاضي

مطلب يجوز الوقف على
 العلوية ومن أثبت أنه منهم
 يدخل في الوقف

مطلب لا يجوز الوقف على
 الصوفية والعسمان وإذا
 وقف عليهم خاتمه فلا سلطان
 أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرد
 كتاب الوقف

مطلب اذا ضاق ربح الوقف
 يدا بماله وأقرب الى العمارة
 كالامام الخ

مطلب الامام والخطيب
والمؤذنون سواء في التقديم

اه ومن رام الزيادة يرجع الى البحر والله أعلم (سئل) في مسجد له امام وخطيب ومؤذنون هل
يتقدم في الصرف بعضهم على بعض أم هم متساوون (أجاب) الامام والخطيب والمؤذنون سواء
في التقديم لا من له لاحدهم على الآخر والله أعلم (سئل) في مسجد له خطيب وامام ومؤذنون
وخادم ايهم يتقدم في صرف العلوقة واذا صرف الناظر الى المؤذنين وحرم الامام والخطيب هل
هو مخطى أو مصيب (أجاب) ان لم يصدق ربيع الوقف فليسكل ما شرط له وان ضاق يتقدم الثلاثة
الاول في الصرف على الخادم وانظر ما كتبه في الاشياء متقلا عن الحاوي القدسي بزل عنك في ذلك
الاشتباه ولا ريب ان الناظر في تخصيصه الدفع للمؤذنين وحرم الامام والخطيب مخطى غير
مصيب والله أعلم (سئل) هل للقاضي أن يقرر رخصا في وظيفة ككاتبه في وقف مدرسة بغير شرط
الوقف أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يقرر وظيفة ككاتبه في الوقف بغير شرط الوقف ولا يحل
للمقرر الاستدلال بالنظر على الوقف كفي الفوائد الزبانية والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا
مشاعا في عقار ولم يفرزه ولم يسلمه الى المتولى حتى مات هل للقاضي ابطال الوقف وجعله للورثة
أم لا (أجاب) نعم للقاضي ابطال الوقف والحال هذه حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجهه انشرى
من تقدم دعوى صحته شرعية على ما مال اليه بعض الاصحاب أو وجود مقضى عليه مع اقامة
بينة ونحوهما من الحجج كما هو الراجح لينصب القضاء عليه كما هو مشهور والله أعلم (سئل) في رجل
وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده لصلبه الموجودين الآن وهم لويه وعبد
الكريم وأحمد وسعد الدين جميع الوقف بينهم بالسوية لا من له لاحدهم على الآخر ثم على
اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم وذرهم ونسلهم وعقبهم أبدا ماداموا
وداعما بقوا فهل يدخل اولاد البنات في هذا الوقف أم لا (أجاب) نعم يدخلون حيث أضاف
اليهم قال في الاختصاص والبنازلة ولو قال على اولادهم واولاد اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه
ولد الابن وولد البنت اه وهذا الاختلاف فيه أما اذا أضافه اليه بأن قال على اولادى واولاد
اولادى أو ولى وولى ولى بصيغة الجمع أو الافراد في دخولهم وعندهم الخلاف المشهور
المعروف في كتب أصحابنا والله أعلم (سئل) في امرأة وقفت مالا على القراء وجعلت ناظرا تصرف
في المال ويراجع ويصرف من الربح للقراء على موجب ما عينت الواقفة في شرط وقفها ثم بعد
مدة ضاع من مال الوقف شطر في زمن نظاره السابقة وصارت علوقات القراء على حكم التوزيع
فهل الناظر الآن له أن يأخذ علوقته تمام على حكم ما عينت له الواقفة في شرط وقفها ولا يدخل
مع القراء في التوزيع (أجاب) لا يدخل مع القراء في التوزيع بل يتقدم على القراء فيصرف
اليه ميعنه تمام حيث كان في مقابلته عملا وكان قدر أجرته ثم ما فضل يوزع على القراء وقد نقل في
الاشياء عن الاسيوطى استواء المستحقين عند الضيق وأنه يخالف المذهبنا فارجع اليه يظهر لك
صحة ما أفتيت به والله أعلم (سئل) في واقف وقف على ولديه أحمد وجمال الدين ثم على اولادهما
وأولاد اولادهما تتجيب الطبقة العليا الطبقة السفلى غير أن من كان له ولد من الآباء واولاد
اتقل نصيبه الى ولده أو ولى ولده والا كان نصيبه لمن هو في درجته هذه عبارة الواقف ماتت
واحدة من بنات أبناء الواقف ولها استحقاق في الوقف فهل يصرف استحقاقها لاختها حيث
كانت هي الطبقة العليا ومن سواها من أهل الوقف دونها أم لولدها (أجاب) لا يصرف
استحقاق الميتة لولدها ولا لولدها القول الواقف من كان له ولد من الآباء الخ فالقيد بالآباء يخرج
للامهات فلا ينتقل نصيب من مات من الامهات لولدها ولا لولدها بل يصرف لذوى الطبقة

مطلب ليس للقاضي أن يقرر
في وظيفة الا النظر
مطلب للقاضي ابطال الوقف
المشاع حيث لم يحكم به

مطلب اذا وقف على اولاده
وأولاد اولادهم الخ يدخل
أولاد البنات أم على اولادى
وأولاد اولادى واولادى
ففيه خلاف

مطلب اذا وقفت مالا على
القراء وجعلت ناظرا
ليصرف ربحه على القراء
فلناظر ميعنه وما فضل يوزع
على القراء

مطلب وقع في عبارة الواقف
أن من كان له من الآباء واولاد
ولدها انتقل نصيبه الى ولده
أو ولى ولده ماتت مستحقة
من بنات أبناء الواقف
لا يصرف نصيبها لولدها ولا
لاختها

العليا لان في درجته العود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته الى من المقيد بكونه من الآباء وحاصله ان انتقال نصيبه الى ولده أو ولد ولده مقسود بكون الميت من الآباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقديده أيضا فبقول الواقف تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة العليا لا الى ولدها وولد ولدها ولا الى ذوى طبقتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قبض الغلة وفي دينه ما وترك العماره مع الحاجة اليها هل تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه أم لا (أجاب) نعم تثبت خيانتة ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة وسرح في البرازي بان عزل القاضي للغائب واجب عليه قال في البحر ومقتضاه الاثم بتركه والاثم بتولية الخائن ولاشك فيه والله أعلم (سئل) في وقف وقفه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكورا كانوا أو إناثا على النريضة الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولادهم ولادهم ثم أنسابهم وأعقابهم على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولادهم وان سفلوا وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى ولد ولده وان سفل على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولادهم أولادهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من أهل الوقف الاقرب فالأقرب الى المتوفى من أهل الوقف يستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن يجري مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من أهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا يتداولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكرا كان أو أنثى ويشترك الاثنان في فوقهما في ذكورا كانوا أو إناثا بينهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة برمتيه مات رجل من أهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف عن غير نسل والموجود من أهل طبقته ابن خالته أحمد بن عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وبنت خالته آمنه بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن بن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن الواقف فلن ينتقل نصيب هذا الميت من أهل الوقف المزبور (أجاب) ينتقل نصيب الميت المزبور لاجدولاً منه وللمجدول كضعف ما لا نثني بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرا أو أنثى للذ كرمثل حظ الاثنين على أن من توفي عن ولدا ونسل عادما كان جارية عليه على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على النريضة الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عادما كان جارية عليه على من في درجته من الوقف يقدم الاقرب فالأقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الى آخر ما ذكر والمراد من أهل الوقف من له حق ما حالا أو ما لا وقد احتزنا بتوليننا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل أولاد البنات وان صرح كثير يدخلهم اذا ذكروا بصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الاولاد كإناهم ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر استحقاقا وجه الاستحقاق فيه انه قال على أولادهم فقد ذكر أولادهم على العموم بصيغة الجمع فوقع ذلك على البطون كما هي فدخل فيه أولاد البنات لانه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكره في أنفع الوسائل في المسئلة السلاطين عن ابن مازة وانما اطلقنا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على الاولاد وأولاد الاولاد والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفا في صحته وعاقبته على أولاده وأولاد

مطلب ثبت خيانة المتولى
بصرف الغلة في دينه ويجب
اخرجه

مطلب في صورة وقف

مطلب اذا وقف وقفا على
أولاده وأولاد أولاده يكون
بين الذكور والإناث
بالسوية

أولادهم ثم وثم ما تناسلوا وما تعاقبوا وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع هل يكون الوقف سوية
بين الذكور والإناث أم لا (أجاب) نعم يكون بينهم كما صرح به هلال وملاخسرو فراجعهما
إن شئت والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفه المعين على مسجدته الفلاني النظر والولاية
عليه لنفسه مدة حياته ثم بعده لمعتوقه أرغون شاء ثم بعده للارشد فالارشد من ذرية
عقائه الرجال دون النساء فإن لم يكن منهم رشيد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه من
يكون نائب السلطنة الشريفة بغزة المحرسة وشرط أنه إن تعذر الصرف لخرب المكان كان
مصرفه فإريعه على الفقراء والمساكين أيما كانوا أو أيما وجدوا هذا حاصله انقضى الرجال من
ذرية عقائه دون النساء وخرب المسجد ودثر وتفرقت الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف
عليه لخراجه وتعطلت أوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال من الذي
يعين للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الارشد من النساء أو نائب غرة وما الحكم في نفس
المسجد المذكور (أجاب) النظر لنائب السلطنة الشريفة بغزة المحرسة ولا نظر للنساء من
ذرية العققاء لقوله دون النساء فهو صريح في المنع من النظر فيه لهن ولو آل الصرف إلى الفقراء
والمساكين كما هو ظاهر فإذا علم ذلك فنائب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالأمر
والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك فإن هذه الأشياء هي وظيفة الناظر وأما
الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه لا للناظر ولا لأمين بيت المال إذ لا دخل لكل بيت المال في
التصرف في الوقف بحال فإذا صار الموقوف بصفة مجوز للاستبدال فالقاضي أو نائبه هو الذي
يلي ذلك وقد صرحوا بأن أرض الوقف إذا قلزلها لافقه أو صارت بحال لا تصلح للزراعة أو لا
تفضل غلتها عن مؤنتها وصلاح الوقف في الاستبدال جازا للاستبدال لقاضي الخسة المفسر
بنى العلم والعبد ومسألة الاستبدال شهيرة مذكورة في أغلب كتب المذهب والمعتقد للفتوى
ما ذكرناه وأما حكم المسجد بعد خرابه وتفرقت المصلين عنه فقد اختلف الشيخان فيه فقال محمد
إذا خرب وليس له ما يعمر به وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر أو خراب القرية أو لم يخرب
لكن خربت القرية بنقل أهلها واستغوا عنه فإنه يعود إلى ملك الواقف إن كان موجوداً أو
ملك ورثته إن لم يكن وقال أبو يوسف هو مسجد أبدي إلى قيام الساعة لا يعود يرا ثابلاً يجوز زنتله
ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا والفتوى على قول محمد في آلات المسجد
كالقناديل والحصر والبوارى وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من حيثة التأييد والمسئلة
طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لاند زبدة كلامهم والله أعلم (سئل) في وقف على
شعائر مدرسة لم يعلم بيئته شرعية مقدار ما شرط الواقف للمتولى وأرباب الشعائر من العلوقات
اتصّب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكانوا جايان يقول كل منهم قد نص السلطان في
برائتي على أنى من العلوقة كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغروا نصف غلة الوقف مع أن
عملهم في الوقف عمل حقير جداً فإن مستغل الوقف أرض تخرج بالمناطعة الشريعية وتؤخذ
أجرها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في أقل من درجة مليحة فهل
يجب أن يكون ذلك فافضل عنهم ولو أقل قليل يصرف إلى المدرس وباقي أرباب الشعائر أم كيف
الحال (أجاب) حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف لهم ينظر إلى ما كان معهوداً من حاله فما
سبق من الزمان من قوامه وكيف كانوا يعملون فيه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا
يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المذاون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث

مطلب وقف وقفاً على
مسجد كذا وشرط النظر له
ثم لمعتوقه ثم لذرية عقائه
الرجال فإن لم يكن فلنائب
السلطنة الشريفة وإن
تعذر الصرف كان ريعه
للفقراء

مطلب استبدال الوقف
يكون للقاضي
مطلب اختلف الشيخان
في حكم المسجد بعد خرابه
مطلب إذا لم يعلم ما شرط
الواقف يصرف للمتولى
وأرباب الشعائر مثل ما كان
يصرفه القوام السابقون
وإن لم يعلم للقاضي

لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف ياذن القاضي فالواجب أجرة مثلهم ويتبع
 عنهم الزوائد على أجرة المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا الاستحقاق أجرة وان نصهم القاضي ولم
 يعين لهم شيئا ينظر ان كان المعهود انهم لا يعملون المثل فلهم أجرة المثل لان المعروف
 كالشروط والافلاشي لهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده
 على ولده لصلبه البرهاني ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على أولاده ثم على أولاده ولده ثم على أنسائه
 وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين يستقبل به الواحد منهم اذا انفردوا بترك
 فيه الاثنان فاقولهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عما ذلك فقاشر عما على
 من يوجد من اخوته لايه ذكر كان أو أنثى ذكر أو أنثى كانوا وانما بينهم على الفريضة الشرعية على
 الحكم المعين فيه أعلاه فإذا انقرضوا باجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم عا ذلك وقضا على الزاوية
 الكائنات بياطين دمشق المعروفة بانشاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فإذا تعذر فعلى
 الفقراء والمساكين المسلمين فان أمكن العود عادو شرط النظر لنفسه ثم من بعده ولده ابراهيم
 المذكور ثم للارشد فالارشد من ذرية ابراهيم ونسبه له عقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقضية
 ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب قسنا ولوا
 الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولادهم ينتقل الوقف الى الزاوية بالمزبورة
 بانقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الاخوة وذريتهم أم لا (أجاب)
 الأقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لا من أولاد الأقربى الى غرض
 الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فإنه عتقه باللام وذلك للعموم والاعتبار
 للعموم اللفظ والعام يتبع على عمومه حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا ذلك في
 العناية بشرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقراء أو سكوت أو انكار وكل ذلك
 جائز لقوله تعالى وأنصلي خير فإنه باطلاقة يتناولها يعنى الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال
 لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فهو منادى في مسئلتنا باستحقاق أولاد اخوة
 ابراهيم لهذين الامرين الذين هما غرض الواقف واقادة اللفظ له والحق أحق بالتابع والله أعلم
 (سئل) في النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يلزم أم لا يجوز ولا يلزم
 (أجاب) قد صرح في الاشهاد والنظائر أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وقرع عليه
 فروعاً منها النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها فعلى اعتباره ينبغي الجواز (أقول) قوله قبله
 المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ينبغي أن الصحيح خلافه وقد قال العلامة المقدسي القسوى
 على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لا حتى يتردد فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة اهـ
 والله أعلم (سئل) في رجل فرغ لا تسخر عن وظيفة وأعطاه مالاً مجازاة على صنعته من باب
 المقابلة ثم بعد مدة أخذها شخص عنه بحكم السلطان بمجردها هل للمفروغ له أن يرجع
 بالمال المدفوع والحال هذه أم لا (أجاب) ليس للمفروغ له أن يرجع على الفارغ بالمال
 المدفوع والحال هذه اذا عتبه أي الفارغ ابراهيم وأما ما يخص منه وهذا باتفاق واذا اخلاصهما
 فلما تأخر بين كلام في الرجوع بمابله من الحظ عوضا عن الوظيفة منهم من منع بناء على اعتبار
 العرف الخاص ومنهم من قال به معلا لانه حتى يتردد الحق المجرد لا يجوز الاعتياض عنه وأما
 اذا جسد من باب المجازاة الى الصنيع وأطلقه ابراهيم أم ابراهيم منه خص فلا قائل بالرجوع
 والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لا تسخر بعوض وقتره القاضي لاهليته

مطلب وقف على ولده ابراهيم
 ثم على أولاده ولده الخ ثم
 على اخوته لايه ثم على
 الزاوية القلاية فانقرض
 الكل ولم يوجد الا أولاد
 اخوة لاب

مطلب القسوى على عدم
 جواز الاعتياض عن
 الوظائف
 مطلب اعطى لا تسخر مالا
 في مقابلة وظيفته ثم أخذها
 شخص بحكم السلطان فان
 وقع الا برأى يرجع والاقضية
 خلاف

مطلب اذا فرغ لا تسخر
 عن وظيفة بعوض ونذر
 المفروغ له الفارغ أن يرجع
 اليه عند رد نظير العوض
 سقط حقه منها ولا يلزم
 الوفا بالندر

ونذر المفروغ له الفارغ إذا دار إليه نظير المدفوع بفرغ له ثم فرغ المفروغ له لا سخر ففتره القاضى
كذلك والا ن سارعه الفارغ الأول متعللاً بالنذر السابق فهل تقرير القاضى للمفروغ له بعد
الفراغ صحيح نافذ حيث كان أهلاً ولا يقضى بالنسبة المذكورة ولا يلزم الوفاة به شرعاً أم لا
(أجاب) تقرير القاضى للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن
وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأبقى العلامة قاسم ان من فرغ لانسان عن وظيفة سقط
حقه منها سواء قذر الناظر المنزول له أم لا قال فى الجفر فانماضى بالاولى ولا يلزمه الوفاة بما نذر
النسدر لا يلزم الوفاة به الا بشرط وهى متخلفة فى هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضى
لا يقضى به على الناذر كما صرحوا به فاطبة اذ وجوب الوفاة به فى حال اجتماع شرائطه فيما بين
الناذر وبين الله تعالى أما الحكم فمختلف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدع ومدعى عليه كما
قذر فى محله أو ما صححه الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض
أهل التحرير من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه انه لا يصح ولا يستحق به العوض وان حصله انه
عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضى للمنزول له
فكما لا مسازعة فى صحته هذا هو المحرر فى هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فى رجل نزل لا سخر عن
وظيفة معاوية فتبين ان ليس عليه تلك الوظيفة هل لا سخر أن يرجع المبلغ الذى دفعه له
(أجاب) له أن يرجع به بل ولولم يتبين ذلك لانه اعتياض عن حق مجزى وهو لا يجوز صرحوا به
قاطبة ومن أبقى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لسانه على اعتبار العرف الخاص وهو
خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الجادة أولى والله أعلم
(سئل من دمشق) فيما اذا وقف رجل وقته على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة
وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجته الواقف ان كانت موجودة ولين يوجد حين ذاك من أولاد
الواقف المذكور والاثاث بينهم للذكر مثل حظ الانثيين يستقل بذلك الواحد من الاولاد
والزوجة المذكورة عند الانفراد ويستترك فيه الاكثر منهم عند الاجتماع أبداً ما عاشوا وادماً
تأبوا ثم من بعدهم لا اولادهم ثم لا اولاداً ولا ذرية لهم ونسبهم وعقبهم من أولاد الظهور
خاصة للذكر مثل حظ الانثيين طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وعلى انه ان وفيت الزوجة انتقل
نصيبها لمن يوجد من أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلين يوجد من أولادها وعلى أن من وفى
منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولادها فان لم يكن له ذلك فلا ولا ذرية لهم ثم من بعدهم فان لم يكن له
ذلك فلين يوجد من أخوته وأخواته المشاركين له فى الوقف فان لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات
الى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسبهم من أولاد الظهور قبل دخوله فى هذا
الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولد أو ولدولاً أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور ورواى
الوقف الى حال لو كان المتوفى باقى لاستحق ذلك أو بعضه قائم من تركه من الظهور بقامه واستحق
ما كان أصله يستحقه لو كان حياً وعلى انه من مات من أهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه
من ظهره وآل الوقف الى انقراض أهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل الى من هو أسفل
منها استحقاق من مات قبله بالفاضل أو استحقاق نازل مع وجوده على منه نقصت القيمة
السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية
بالسوية بينهم وهكذا فى كل عصر وأوان فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعده صرف
ذلك لمن يوجد من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لا ولا ذرية لهم ونسبهم على

مطلب نزل لا سخر عن
وظيفة بعوض له أن يرجع
بما دفع مطلقاً

مطلب فى وقفية

الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فان لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا كان ذلك مصر وفاقا إلى ما صرح به من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستية وعن ابن ابنه بدر الدين ثم ماتت ستية المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجدت أولاد البطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستية المزبورة ابنها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنته خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن أربعة أولاد كور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستية ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على ان من مات منهم من أولادهم وأولادهم وأولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق أو لا وقد رفع هذا السؤال بعينه ثانيا إلى ادم الله حياته وصورة الاستحقاق فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة أو لاد بطون ويصرف الوقف عليهم جميعا على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملا بمعموم قول الواقف فان لم يوجد أحد من أولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك أو لا ويجرى الحكم في أولاد البطون كما يجرى في أولاد الظهور استحقاقا وحرمانا وجوبا ونقصا لكل شرط في أولاد الظهور ترتيب مراعاة في أولاد البطون عملا بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه لقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تافذ كرههم وذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب ان يجرى كل شرط شرط في أولاد الظهور في أولاد البطون فإذا علمت ذلك فاعلم انه باقراض أولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفا على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم أولا على خليل وعائشة ولدى محمود على الفريضة الشرعية فإصاب خليل صرف على أولاده الأربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتقسم من ستة لعائشة اثنتان ومحمود واحد ولا يخفى أحد كذلك وزين الدين مثل ذلك وسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم بخلافهم بوجوب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد أوجب فيهم ما أوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود أصله هذا إذا ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف أعني حسب الأصل فرع ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لا هسل الفتوى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب إلى دمشق الشام رجوع في ذلك إلى أهمل الوقف اختلفوا في حصص خليل وأخيه هل وصلت إليهما بالتق من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبعته أم غير تلق فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لانقرض جميع طبعته واندارس

أهل درجته إذا انقراضها انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة النازلة عن العدم انقراضها
 بوجود عائشة وقد صرح العلاء في مثل هذا الوقت بالتفاضل القسمة بانقراض كل بطن
 وقسمة الوقت على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فمأصاب الاحياء أحسنه
 ومأصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا ولولا اولادهم أو الاسفل منهم ان لم يكونوا
 فكذلك قسم عليهما أثلاثا لخليل ثلثان وعائشة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على
 الانثى فمأصاب عائشة اهما مادامت حياتهما وما أصاب أخاها خليل المذكور صرف لاولاده
 الاربعة بالسوية فمأصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بالتقال نصيب عابدة لولدها
 سليمان وباقية لان الشرط المقرر في استحقاق اولاد البطون ان من مات منهم أى من اولاد
 البطون عن ولده أو ولد له لم ينقص منه وعابدة ليست من اولاد البطون فلم يثلها المقرر ولم
 يصدق على ولدها المذكورين انهما ولدا لبطن لها فلا يصح صرف مالها لولدها لانقطاع
 الحكم عن اولاد الظهور بعوتها واستقلال اولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهمهم والله
 أعلم (سئل) في وقف أهلى له متول ومشارف وآل أمر نظره بشرط الواقعة الى ابنتها وأرادت
 الناظرة ان توكّل مشارف الوقف الا يل اليها في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكام
 فيها خلل منته والتصرف عنها في امور دفهل للمتولى معارضة المشارف الذى هو وكيل
 الناظرة ان تولى التصرف بغير رضا المتولى اذ هو أرفع لجهة الوقف (أجاب) ليس له التصرف بغير
 اذن المتولى اذ ليس ابنت الواقعة الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بانه لا يجوز تصرف
 الوصى الا بعلم المشرف فكيف المتولى وأما اختلاس المتولى فللقاضى أن ينظر في ذلك أو
 يفوض الامر الى من شق به في النظر فان تبين له اختلاسه وخيائته عزله والله اعلم (سئل) في
 ساقية مسجلة يتعاطى ادارتها ومصالحها رجل اذن ناظرها يسمى يارب يدفع الناظر له مبلغا يشتري
 به شعرا يعلفه لبغا لها فاشترى وصرفه كما أمره وعزل وتولى ناظر غيره ومزاده الرجوع عباد دفع
 هل يرجع على البسارى أم على الناظر أم لا رجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من مال الوقف فلا
 رجوع له على أحد مطلقا وان كان من ماله ودفعه له باذن القاضى فكذلك لانه لا يملك الاستدانة
 على الوقف الا باذن القاضى وان كان باذن القاضى ليرجع في الوقف فهو على الوقف لاعلى الناظر
 الخديو ولا على البسارى فينظر الى دخول مال الوقف ويوفى منه والله أعلم (سئل) في مدرسة
 اتفق مدرستها بالوفاء الى رجة الله تعالى ويريد متولها أن يدعى على ورثته بانه لم يباشر التدريس
 مدة حياته ويطلب ماله ومشروط له ومعين من ورثته مما ترك ليعمر به ما يزعم انه محتاج الى
 العمارة منها والحال ان لهار يعامن القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرد قوله
 انه لم يدرس (أجاب) اعلم أولا انه اذا ادعى المتولى على ورثته المدرس انه لم يباشر وظيفة
 التدريس وادعت الورثة انه باشرها فالتقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين يعنى على نفي العلم
 بعدم المباشرة لانهم قائلون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين لانه أمين فكذلك
 ورثته كما صرحوا به من جملة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت
 ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق الحصول فلم يجد سوى ما يعمر به بقدر ما يبنى الموقوف
 على النصف التى وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضررين أما اذا لم يرضى بان كان هنالك
 محصول من ريع قرى الوقف ومزارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم يتحس ضررين
 يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة

مطلب آل أمر نظر الوقف
 بشرط الواقعة الى ابنتها
 فوكلت مشارفه ليتصرف
 في مصالحه ليس له ذلك بغير
 اذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية
 المسجلة مبلغا من الشعر
 لوكيله في مصالحها ليعلمه
 لبغا لها ثم عزل الناظر فان
 دفعه من ماله باذن القاضى
 يرجع في مال الوقف والا فلا
 مطلب اذا مات مدرس
 المدرسة وأراد الناظر أن
 يرجع على ورثته فيما قبضه
 مدعيانه لم يدرس فالقول
 لهم

لأنهم قالوا الذي يندأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط الوقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأمر
للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله
المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطيعة المعمنة له من بيت المال لأنه حتى وصل إلى مستحقه
فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض مختكرة فني أشجارها وذهب
كردارها ويريد بمختكرها أن تسقط تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قد عينا
قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالريع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر
السابق جبراً على الناظر أم لا وللناظر أن يتصرف فيها بما فيه الخط بخلاف الوقف من دفعها
بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة وأجارتها بالدرهم والدنانير وغيرهما بما يرى فيه
من الخط والعطية لجانب الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم له بذلك والحال هذه بل للناظر
يتصرف بما فيه الخط لجانب الوقف من أجارتها بأجرة المثل أو دفعها بالحصة والحكر لا يوجب
استبقاها في يده أبداً على ما يريد يشتري وقد سرحوا بأنه يجب الإفتاء في الوقف بكل ما هو
الانفع له فيجب فعلاً ما هو الانفع على الناظر من الاجارة أو الدفع بالحصة على طريق المزارعة
والله أعلم (سئل) في متولى الوقف إذا صرف حال ولا يته عليه زيادة عما قبضه من ريعه يصير له
ذلك ينال على الوقف ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة
الوقف ونحوها (أجاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علماء نانا الصحيح من المذهب أنه
لا يصير ذلك يناله على الوقف قال في الحر والمعتقد في المذهب أن ماله منه بد لا يستدين مطلقات وان
كان لا بد له فإن كان باهر القاضي جاز والأفلا والعمارة لا بد منها فيستدين لها بما هو القاضي وأما
غير العمارة فإن كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه له منه يد كما
صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فالوصف من ماله لا بد منه بغير إذن
القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف وإذا صرف
من ماله فيما له بد عنه ولو باذن القاضي لا يرجع أيضاً على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم
(سئل) في واقف شرط في وقفه أن تكون وظيفته الإمامة والأذان بالمسجد السكان بالبلد
الفلاني لو احدث وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين رائجين فما المراد بالدرهم الرائج هل هو
الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه
أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرف إليه الفهم عند الإطلاقان كانوا قد
اصطلحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل إذا أشكل الأمر فلم يعلم واختلف المستحقون
مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) ينصرف إلى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف
ما لم يثبت بالبيئة الشرعية أنه أعني الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه
وإذا أشكل ولم تكن بيته فالقول قول الناظر بلايين لأن نسكوله وإقراره على الوقف لا يصح
ولا ينظر إلى ما تجدد بعد زمن الواقف وإلى ما كان قبل اصطلاح أهل زمنه مما لا يسبق الفهم
إليه لأن الالفاظ المجمل في الوقف تحمل على العرف الجاري في المناطبات القولية وقد استمر من
قوا أعدهم المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً وهذا مما لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حمام
وقف على الخيرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للقاضي ولاية إيجاره مع
حضور المتولى عليه وعدم إنبائه عن إيجاره أم لا (أجاب) صرح في الجرائد مع حضور المتولى
ليس للقاضي اجارة الوقف إلا إذا أذن وغاب غيبة منقطعة لأن الولاية الخاصة أقوى من الولاية

مطلب إذا فني أشجار الأرض
المختكرة وذهب كدرارها
وأراد بمختكرها أن تستمر
تحت يده بالحكر السابق
وهو دون المثل لا يجاب لذلك

مطلب إذا صرف المتولى من
ماله زيادة على الربيع وله منه
بد لا يصير ديناً على الوقف
ولو باهر القاضي

مطلب ينصرف الدرهم
الرائج إلى ما اصططح عليه
الناس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي اجارة
الوقف مع وجود المتولى إلا
إذا أذن

العامّة هذا ما تحرم من كلامهم والله أعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه دله حياته
 ثم من بعده على ولده المسمى بأجد ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ثم على أولادهم
 وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم وأولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أجد الذي هو ابن
 الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنه فهل تستحق آمنه المذكورة شيئا مع قول
 الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بطل بعض من قوله ثم من بعده على أولادهم لا
 (أجاب) لا شك في استحقاق آمنه لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لأنها بنت ذكر
 وأما أولادها فهي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا
 بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله أولاد
 الذكور يقيد جميع أولاد الذكور والأنثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها
 يخرجون بكونهم أولاد أنثى فالحرم وابن الأنثى لا الأنثى التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف
 المذكور وإن بعدوا والامر ظاهر في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى
 قائم بشعائرها ومدرس شافعى صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين
 سابقا لاحقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بمافي الدفاتر ويستوى الذين يعملون
 والذين لا يعملون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع إلى المدرس
 الشافعى شيء لعدم أهليته ومباشرته وهل إذا علم شرط الواقف في قدر علوقة المدرس لكونه
 لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بما يكفيه (أجاب) لا يعطى
 الصغير العارى عن العلم الذي بعد في المكتب ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة
 لأن ذلك يكون حال أهلية الاثنين لبقاء الدرس وملازمة المدرسة باقائهما واتباعهما ما شرط
 عليهما وقد أنكر ابن نجيم في الأشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحة تناول المعاليم بغير
 مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم أن علوقة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطل
 بغيثته عن الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تقتصر والله أعلم
 (سئل) في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرّف
 وثلاثة جباة ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ربيع الوقف عن الوفاء بعلوقاتهم على وجه التمام
 هل يوزع ربيع الوقف على جميعهم على قدر سهامهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد
 المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائرها بالمدرسة
 من إقرار الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العمارة الواجبة
 ويحرم غيره من مدرس لم يباشر وظيفة أو غيره عن ذكر آنفا (أجاب) يقدم المدرس الملازم
 للدروس فيما إذا كان عالما بقبس وكانت تعطل بغيثته إذا غاب عنها في دفعه المشروط بنص
 الواقف وإن كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به
 وطلب هذا المساوى الدرس به قر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع إليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة
 بعد العمارة لأنها تعطل وغرض الواقف بآياه ولا يرضاه وليس لمن لم يباشر وظيفته استحقاق
 المشروط بالعمل وهذا التقرير محض مما صرح به علماءنا وحاصل ما اختاره المحققون من
 فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أجد وعابدة وعلى أولاد
 ولده أنى بكونهم خمس الذين محمد وزين العابد بن زينب بينهم على الفريضة الشرعية على أن
 من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى

مطلب تدخل بنت الابن دون
 أولادها في قول الواقف
 أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس
 الخالى عن العلم ولو لو نص
 الواقف عليه ومن قام
 بالتدريس يعطى بقدر
 كفايته ويخالف شرط
 الواقف

مطلب أن لم يفرغ الوقف
 بآباب الوظائف يقدم
 المدرس فإن لم يرض
 بالمشروط ولم يوجد مساو له
 يرضى به يدفع له ما يكفيه
 ولو استغرق الغلة

مطلب أنشأ وقفه على ولديه
 وعلى أولاد ولده

الأسفل منه وعلى أن من مات منهم ومن أنسا لهم عن غير ولد ولا أسفل منه عانصيبه من ذلك إلى
من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنسا لهم
وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المترك
ما كان للمتوفى أن لو سكن حيا وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب
المذكورين أعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتصل فبات ولد الواقف أحجود عابدة عن غير
ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب
المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقبة ثم مات زين العابدين عن ابن وبنتين
هم محمود وحبيبة وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات ورقبة
عن بنت تسمى فاطمة ثم مات زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتهما عمر ابن
أخيها شقيقة المذكور وحبيبة بنت أخيها زين العابدين شقيقة المذكور ثم مات عمر عن غير ولد
ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت عمه المذكورة وفاطمة بنت أخته المذكورة وهما
الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما (أجاب) لفاطمة بنت ورقبة
نصيب أمها وهو ثلثة قرايط وخمس قرايط والباقي وهو عشرين قرايطاً وأربعة أنجاس قرايط
لحبيبة إذ عوت محمود وخديجة لاعت ولداتهن نصيبهما الحبيبة لكونها في درجتها وعوت زينب
لاعت ولداتهن نصيبهما الحبيبة وعوت لاعت المصراع فيه بأنه يصرف إلى الأقرب للواقف لأنه
أقرب لغرضه على الأصح وعوت لاعت عن ولداتهن نصيبهما الحبيبة لكونها في درجته ولا شيء
لفاطمة بنت ورقبة أخت عمر من نصيبه بل بعد درجتها عنه والله أعلم (سئل) في جامع كبير
انقطع اتصال عمارة المدينة به ودر وانهدمت سقفه المعقودة بالطين والحجر وصارت تدخله
السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع أرضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك بحيث أن
من دخله لا يأمن على نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده ولا يطمع في أن
يخضر بعد جفافه عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالصوالات وشعاره قاعة في كل
الأوقات قد ألقه المصلون ورغب فيه المتعبدون إلا أن ربيع وقفه قليل ويحتاج إلى
مصرف جم يزيل فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب إلى مصالح الجامع المعمور
بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده بأعادة تلك المباني أم يكون مبيراً لورثة
الباني أم لا ولا الجواب مفصلاً (أجاب) تخبر هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام
أن المسئلة فيم اختلاف بين الأئمة الأسلاف فقال أبو يوسف يقي مسجد أبدي إلى قيام
الساعة لا يعود ميراثاً ولا يجوز نقله ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وعند
محمد يعود إلى صاحبه إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً وإن كان لا يعرف بأنه أو عرف ومات
ولا وارث له واجتمع أهل الحلة على بيعه والاستعانة بثمنه في المسجد لا خرفلاً بأس به وتصرف
أو قافه إليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب أن بعضهم ذكر أن قول أبي حنيفة كقول أبي
يوسف وبعضهم لم يذكر أن قوله كقول محمد بن عبد الله محمد يقول إن الباني أخرجه عن ملكه
لجهة من المنافع فإذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده إلى ملكه كالكفن إذا اقتصر الميت
السبع عاد إلى ملك الورثة وأبو يوسف يقول أنه اسقاط للملك فلا يعود إليه كالاتفاق الا ترى أن
المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد إلى ورثة الباني والقوى على قول أبي يوسف
كفي الحاروي القدسي وفي النجاشي وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه في فتح القدير

مطلب اختلاف الصحاح
في صرف ربيع مسجد تخرب
الغيره

الى ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن ابن وبنتين فأقر هذا الابن لمن
لا يعرف له استحقاق بان له فسه كذا فنفذ عليه لاعلى عمته واخته ومات لاعن أولاد وبطل
اقراره فنعته عنه فأدعى المقر له على الاختين بما كان أقر له به الميت وأتى بجماعة شهود واعند
نائب الحكم بما لفظه انه هو والد له وجده متصرفون في أربعة قرايط من قديم الزمان الى
الآن لكونهم من أولاد خريص وزاد خريص وزاد شاهد آخر ان اربعة قرايط المزبورة من الستة
عشر قرايط الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر ان علوان يعنى أبنا المدعى ابن عطاء
الله بن عبد المدعى وهو ابن عمه لعم محمد يعنى والد المدعى والمقر فسأل نائب الحكم المذكور من
حضر عن هذه الشهادة والاتصال فأجابوا انها حق وصديق وأما إيصال الشهادة الى الواقف
فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الابن خريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من
الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا وموقعه أم لا (أجاب) كل ما ذكر
فيه ليس واقعا وموقعه الذى وافق المنقول المنصوص عليه لأن الشهادة بانه هو والد له وحده
متصرفون في أربعة قرايط لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف المالك ولا الاستحقاق فيما
يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور وأورق به الطريق على آخر ورهن انه كان يمر في
هذه لا يستحق به شيئا كالمصرح به غالب علماءنا ومما امتلأ به بطون الدفاتر ان الشاهد اذا افسر
للقاضي انه يشهد بجماعة السد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم
بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولائه أو
وكالة أو عصب أو نحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى بقوة العلم يحتاج الى ذكر نسبة الأب والأم
الى الجد ليسير معلوما لان اتسابه بهذه النسبة ليس ثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه
لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم لمحمد
لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الاعلى لتحقيق العمومية بأنواع منها العلم باللام والسؤال من
حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصديق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة
والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لاسيما مع قولهم إيصال
الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الابن خريص فانه أقوى دليل على اشتباه مسمى
خريص فأى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه
دعوى على المستحق ولا تسمع الاعلى الناظر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه
لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكروها ان المدعى عليه ناظر وأغير ناظر والحاصل ان
خلل المحضر المشغل على ما ذكرنا هو والله أعلم (سئل) في وقف أهلى أقر ناظره الذى هو من جملة
المستحقين لرجل بانه يستحق في الوقف المذكور أربعة قرايط فنفذ اقراره على نفسه وطلق
يتناول الأربعة قرايط من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره بقوى الفتى
وخلص الوقف جميعه لاهل أهلى بنى شقيقتها فأدعى المقر له انه متصرف في أربعة قرايط بالتالى
عن والده فلان والده عن جده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الناظرة
المذكورة وفي بنى شقيقتها وان له ثمانية قرايط ولهن ثمانية قرايط وبطلاب الناظرة المدعى
عليها بالثمانية قرايط فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر
شاهدا شهد ان الناظرة المذكورة المدعى عليها ميرة بنت محمد بن جودة وعلى ان المدعى هو على
ابن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان جودة وعبد القادر اخوان ولدا لخميل بن خريص

مطلب اذا أقام مدعى
الاستحقاق بينة على
المستحقة في الوقف بان جدها
وأباجده اخوان لا تسمع

فهل تقبل شهادة هذا الشاهد وشئت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يشبث بشهادة الشاهد المذكور للمدعى حق باجتماع العلماء لعدم صدور دعوى المدعى اذ لا يلزم من كونهم ما اخبرين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بها فافهم والله أعلم (سئل) في قدور وقف معدة للاجارة استعملها رجل زاعما انه استبدلها من ناطره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يشبث الاستبدال في الحكم (أجاب) يلزمه أجره مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها أنفع للوقف فيجب والحاصل ان الانفع منهما للوقف يجب (سئل) في حاثوت وقف أهلى يؤجر كل يوم بقطعة أجره ناطره سبعة بمائة غروش اسديت هل يكون غنيا فاحشا فلا تجوز اجارته أم لا فتجوز لاسيما اذا كان لصحة (أجاب) الاجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجدين مكتوب في شرط واقفه انه يصرف على الواردين والنجارين له ولولاه تصرف ريعه للواردين فقط للنجارين الملائقين له على هذا مدة سنتين وكب الوقف منتقطع النبوت فهل يعمل على كلب الوقف فيصرف على النجارين أيضا أم يعمل بما كان تعمل به النظار المتقدمون فلا (أجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في أيديهم أجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسننا وبصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع والانتظار الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كف كانوا يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته انشأ الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أجده على بنبيه عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم واولادهم للذكر مثل حظ الانثيين على ان من مات عن ولداً وولداً واسفل منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته على اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون فاذا انقرض اولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على أقرب عصبات الواقف ثم على اولادهم ثم على اولادهم واولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المنصوص فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفنا على سباط سيدنا الخليل فاذا تعذر ذلك عاد وقفنا على فقراء المساكين وشرط شروطنا منها ان النظر على وقفه لثني عشر سنة حسنة ثم من بعدهم لارشد فلارشد من الموقوف عليهم واذا آل الوقف للسباط فلنظره واذا آل الى الفقراء فلنقاضى الشرع بشرى بمديونة السيد الخليل على بنينا وعليه وعلى بقية الانبياء صلوات الملك الجليل ومنهات من تزوجت من الاناث من بنات الظهور سبط استحقاقهما من الوقف فاذا نأيت عاد استحقاقها هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من أجده ورجة وعائشة ثم ماتت رجسة ثم مات أجده ولم يعقبا وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع التزوج المرحب لحرماتها ولها اولادهم لآب هو أقرب عصبات الواقف فهل يصرف ريع الوقف لها أو لاولادها ولا يخفى الواقف المذكور وألسباط الخليل أو للفقراء ومن يكون ناظر اعلمه هل هو هي اذا ثبت أرشد بناتها وأجدادها وأخوالها واقف (أجاب) اعلم انه قد قام بكل مانع من الصرف اما عائشة بنت الواقف فلتزوجها اذ هي داخله في عموم قول الواقف من تزوجت من الاناث من بنات الظهور كما هو ظاهر وأما اولادها فلا راجحهم من الوقف باشرطه لا اولاد الظهور دون اولاد البطون وهم من قسم اولاد البطون ولوقدر ناعدم هذا الجملة من كلام الواقف والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهم بلحهم بها ومن مثل هذا نقول في جهة العم وسباط الخليل فاذا علمت ذلك فاعلم ان علماء ناصر حواياه اذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم يصرف الوقف الى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق

مطلب استعمل قدور
الوقف المعدة للاجارة
فنقصت قيمتها
مطلب حاثوت يؤجر كل يوم
بقطعة أجره ناطره ستة
بمائة غروش

مطلب يعمل في غلة الوقف
بما هو رسم في دواوين
القضاة لابعادهم من حال
القوام السابقين
مطلب انشاء وقفه على نفسه
ثم على ولده أجده وعلى بنبيه
عائشة ورجة

واذا علمت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربيع لها شئ أو أولادها اذا كانت وكافوا فقراء بجهة
 ككونهم من الفقراء وقد صرح علماء أربابان الوقف حيث كان منجز في العدة يجوز لا ولاده
 الفقراء تناوله فلاقاضى أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كافوا فقراء وأما النظر فلا شأن
 للارشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وإن قام بها مانع ولذلك إذا زال المانع
 استحققت فإذا ثبت أنها أرشد فهي النازرة بشرط الواقف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 مدرسة جهل شرط واقفها قتر السلطان رجلا في النظر عليها وفوض له السكن بيت معين منها
 معدل الشيخ وهو يده وظيفة المشيخة وللمدرسة بواب يربد أن يسكن بالبيت المعدل للشيخ وقد جرى
 العرف أن البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معدله فهل للبواب السكن في بيت الشيخ أم لا
 وهل له التجاوز في السكن إلى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت راكب على المسجد
 الاقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماء أربابان الوقف اذا اشتمت مصاريفه بضيايع كتابه
 ينظر إلى المعهود من القوام فيما سبق فيبني عليه ثم جرى العرف أن البواب يسكن في محل
 مخصوص ليس له أن يتجاوز إلى غيره وليس له منازعة في البيت المعدل للشيخ وليس للبواب ولا غيره
 أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الاقصى لانه مسجد إلى عنان السماء فلا
 يجوز اتخاذه مسكنا لانه يؤدي إلى المنع فقال تعالى ومن أطمع عن منع مساجد الله أن يذ كر فيها
 اسمه وبه ثبت وجوب إزالة ما بنى في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر للفتية من
 الشمس وحيث وافق تفويض السكن له المعهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمانع والله أعلم
 (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى
 فلما أراد البواب الرجوع إليها مانعه منها واستمرسا كذا فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان عرف لها
 شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط والا ينظر إلى المعهود فيما سبق فيبني على ذلك وإن لم
 يعرف المعهود فيها فلا سكن في هذا ولا هذا أما اذ ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظائفين
 ذلك وقد أخذت ذلك من الخيرة فيما اذا اشتمت مصاريف الوقف فراجع ان شئت والله أعلم
 (سئل) في امرأة وقفت وقفاً على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على نسائها
 ثم من بعد انقراضه على ابن أخيها فلان ثم على أولاده ثم لجهة بر لا تقطع ماتت فاطمة عن بنتها
 منى ولبى ثم ماتت منى عن أولادها أجدو على وبرايم وستيسة وفاطمة ثم ماتت لبللى عن ولديها
 عبد الجواد وفاطمة ثم مات أجدان منى عن أولاده علاء الدين واسمعل وفاطمة ثم مات ابراهيم
 عن أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولديها يوسف وأمنة ثم ماتت
 آمنه عن بنتها قادية ثم مات عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة ورضية فهل يصرف
 ربيع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية أم يختص به أعلاهم بطناً (أجاب) يختص به أعلاهم
 بطناً وهم على وفاطمة بنت لبللى وستيسة فيكون ربيع الوقف بينهم أثلاثا لكل منهم الثلث للترتيب
 بينهم وعدم التخصيص على التفضيل هذا وقد ذكرنا أن علنا المذكور أن أنه مشترك بين الجميع وأنهم
 يستحقونه سوية هل ينفذ اقراره على نفسه لا على فاطمة وستيسة فأجبت بأنه شذذ على نفسه
 مؤاخذه له بأقراره فيقسم ربيع الوقف اثلاثاً لثلاثة فاطمة وثلاثة وستيسة والثلث الثالث بين على
 وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الاقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف ثابت على
 ذرية واقفها من أولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه أولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء
 معهم فيه بالسوية ولا تنسك بقطع لاحدهما بل هناك حجة مع كل منهما لا يرد يومها حكم شرعي علما

مطلب اذا اشتمت مصاريف
 الوقف ينظر إلى المعهود
 من القوام فيما سبق وليس
 للبواب أن يسكن في غيره
 ما جرى العرف به له

مطلب مدرسة لها بواب
 يسكن خلوة فخرج للمصلحة
 فسكنها نائب المتولى ومنعه
 من الرجوع إليها

مطلب ينفذ اقرار أجد
 المستحقين في حقه خاصة

مطلب اذا حصل التنازع
في الوقف يعمل بما هو اولى
القضاة وبما كان عليه
المقوام السابقون والا
فبالبيعة

مطلب سكن أحد المستحقين
دار الوقف فرفع الكسيف
وحي مكانه جالما وأراد
الرجوع عما أنفق

مطلب اذا بنى على حائطي
الوقف متعليا يطالب هو
أو ورثته بالرفع اذا لم يضر
بالوقف وعليه أجره المثل

مطلب اذا سكن مدرسة
أو مسجد ايجب عليه أجرة
المثل

مطلب استاجر خان وقف
استرتم فعمره باذن الناظر
والقاضي من ماله فزاد
عليه آخر واستاجر فدفعت
للاول ما صرفه على يد
الناظر ثم مات الناظر فاراد
الخ

مطلب شرط صرف فاضل
وقفه لا ولاده الى أن قال
على أن من مات منهم عن ولد
أو ولد ولد استحق ما كان
يستحقه الخ

فهو من الخلل عند أهل العلم واشتهر الامر في المصروف فما الحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا
الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهلا فبنى أثبت من القريتين حقا بالبيعة الشرعية
فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق أما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون
فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط
الوقوف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتارخانية في الاوقاف التي تقام
عهدا ومات المشهود الذين يشهدون علمها وتنازع فيها أهلا تجري على الرسوم الموجودة في
دواوينهم بمعنى القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقا يقضى
له به وفي واقعات الناطقي فان اصطلي الغريقان على شيء فبما بينهم فالقاضي ينقد ذلك ويقضى
بالغلبة بينهم اه وفي أنفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت
مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان
قوامه كيف يعملون الى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل)
فيما اذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد الى كيفية رفعه وحي مكانه جالما معظم
منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقف ومصادقه الناظر وبقية المستحقين هل يرجع الباني عما
أنفق على الناظر وعلى المستحقين أو لا (أجاب) لا يرجع على أحد لما سرح به في الجوز نقلا
عن القضية انه اذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة كان معظم منفعتها ترجع الى الوقف ترجع على
الناظر والأب ان كان ترجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالسنور
لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حائطي وقف عليه مائة رجل انهم قد جددوا
ومات هل تطالب ورثته برفعها وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفلى له وانما هو
حق الوقف (أجاب) نعم تطالب ورثته برفعها وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن
السفلى له بل كان الوضع بطريق التسدي والرفع مشروط بما اذا لم يضر بالوقف واذا أضر فهو
المضجع لئلا يفتد رخص الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد سرح علماء وان الناظر تملك
بأقل القيمين للوقف من زعماء وغير من زعماء بحال الوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة موقوفة
سكنها رجل بالغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة الساكن مدة
سكنه بها اجارة المثل وتؤخذ الاجرة من تركته أم لا (أجاب) نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على
أن غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجرة مثله مدة
شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالعصب صيانة له والله أعلم
(سئل) في مستاجر خان وقف استرتم فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون ديناً
على جهة الوقف فبين الغني في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لباة الاول عنه ودفعت
لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له فدفعه الناظر ومات وولي عليه غيره وانقضت مدة
اجارة الثاني فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفى هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه اذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بدينه دين له لكن حيث أذن الحاكم الشرعي
به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فملكها المتولى
عليه اذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة سرح به كثير من علماء ثناء والله أعلم (سئل) في
وقف شرط واقفه مصرف فاضل وقفه لا ولاده فلان وفلان وفلانة ومن عساه يحدث للذكر مثل
خط الاثنين خلا بته لصلبه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر مثل لا ولادهم ثم لا ولاداً ولا ولادهم ثم

لأنسألهم وأتقدمهم على أن من توفي منهم عن ولد أو ابن أسفل عادنصيبه لولده وإن سفل ونسبه
وعقبه ومن مات لأبن ولد ولا أسفل منه ولم يعقب عادنصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وإن لم
يكن في درجته أحد فلا قرب الموجودين إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين
قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه
المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً أو جدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد
الانقراض على جهة برّ عيها مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أم في حياة أمها
المتوفى كورقة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل ينتقل نصيبها لابنها دون ابن بنت المتوفى في حياتها
قبل استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب) أعلم أن البنت التي ماتت في حياة أمها المتوفى كورقة
لو كانت حية لشاركتها في استحقاق الوقف لأن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من
الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً فإن
البنت المتوفى كورقة يستحق ما كانت تستحقه أمه لو كانت حية أذلو كانت موجودة لشاركتها في استحقاقها
ولا يتأني هذا الشرط الواقف به لأن ذلك عام خصصه قوله على أن من مات عن ولد الخ فلو علمنا
بعموم اشتراط الترتيب لم منه الغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا أعلنناه وخصصناه
عموم الترتيب فإن فيه أعمال الكلامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف
افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي جزم به
السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في أشباهه أما مخالفتهم في أولاد المتوفى في حياة أمه فواجبة لما
ذكره فعله استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمها كانت تستحقه أمه لو كانت حية
ولا يستقل به ابن المرأة المتوفى آخر والله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله
رسوم في دواوين القضاة وقدر عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجهه
مخصوص جيلاً بعد جيل هل يجب أجره على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بيئته في
اتصال نسبهم وبالحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب أجره على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون
إلى بيئته حيث كان في أيديهم جيلاً بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة اشتباه مصارف
الوقف بتحكم ضياع كناية كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف اشتبهت
مصارفيه وقدر ما يصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف يعدلون فيه وإلى من يصرفونه فينبغي على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يعدلون ذلك
على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فعمل على ذلك ١٥ ومن القواعد
الفقهية أن أقصى ما يستدل به على الملك البدن ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم
(سئل) في ناظر وقف غرم لقضاة العهد ما لا بد منه في انتزاعه من يد أهل الشوكة هل له أخذ ذلك
المال من ارتفاعه أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي الجبرو كثير من الكتب للقيم
صرف شيء من مال الوقف إلى مكتب الفتوى ومخاض الدعوى لاستفلاص الوقف من أيدي
ذوي الشوكة والله أعلم (سئل) في ناظر وقف لزم الدعوة والسكون واستأجر أناساً من حربه
للعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه باجر فاحشة وطلب أجره على عمله ألف قرش أحدث لكل
ناظر ولم يكن له ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) أعلم أولاً أن
علماء ناصر حواريان الناظر إذا يشترط الواقف له شيئاً لا يستحقه شأماً لم يعدل لأن ما يأخذه بطريق
الاجر ولا اجره دون العمل وإذا شرط كان من جهة الموقف عليهم في دفع له ما شرط قال في

مطلب إذا كان الوقف رسوم
في دواوين القضاة وعرف
من قوامه صرف غلته إلى
جماعة مخصوصين يجب
أجره عليهم ولا يكفون
بشيء في إيصال نسبهم

مطلب إذا غرم الناظر
مالاً لمنه لا يتزاع الوقف
من يذو الشوكة له أخذه
مطلب إذا شرط الواقف
لناظر شيئاً استحقه مطابقاً
والأفله أجره المثل أن عمل

البحر وقد تسلك بعض من لا خبر له يقول قاضيان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان للقاضي
 أن يجعل للمتوفى عشر الغلات مع قطع النظر عن أجرة المثل وهو غلط ثم قال فبدأ فأدان القاضي
 الثاني يحط ما زاد على أجرة المثل فأفاد عدم صحة تقدير القاضي للناظر معلوماً أكثر من أجرة المثل
 فالفقه المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً أخذوه والا لا مال يعمل فيدفع له أجرة مثله فالجواب
 انه لا شيء له ما لم يعمل وإذا عمل فله قدر أجرة المثل لا زائد عليها والزايد سحت حرام لا قائل يحمله
 ويلزمه رد ما أخذ زائداً عن أجرة مثله والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على نفسه أيام حياته
 ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذريته ذكورا فإذا انقرضوا كان
 ذلك وقفاً على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فإذا انقرضوا كان ريع ذلك على
 أولادهم ذكورا وانما فإذا انقرضوا كان ريع ذلك مصر وفالجهة بـ لا تنقطع الخ فهل قوله
 الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في
 الجميع الذكور والاناث يقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين
 الذكور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فإذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن
 حكم الذكور فإذا انحصر الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم سمع عن ذكر
 انتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى أهل
 الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف
 العلماء في ذلك والله أعلم (سئل) في وقف أهلي قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل
 وضد هما ولم يعلم الا أن ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثم
 مات عفيف عن بنتين هما أم كلثوم وعائشة فتصرفنا فيه انصافاً ثم ماتت أم كلثوم عن ابنتين هما
 حافظ الدين وغير الدين فتصرف في النصف الذي تصرف فيه أمهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن
 اسمه زكريا فتصرف في الذي تصرف فيه أمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين هما محمد
 و ابراهيم ومات غير الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف
 ارباعاً ثم مات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولم يبق من نسل عفيف الا أول سوي محمد
 و ابراهيم وعفيف فكيف يقسم ريع هذا الوقف عليهم (أجاب) يصرف نصيب عبد الله لاختيه
 شقيقته لكونه مقدماً على اخي الع وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للأقرب للميت فالأقرب
 ويصرف نصيب زكريا بعونه لاعتنا ولد ولا ولد ولا ولد لا بناء ابن خالته عفيف و ابراهيم ومحمد سوية
 لتساويهم في الدرجة وقرهم من المتوفى قال في التارخانية الاوقاف التي تقادم أمرها ومات
 الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيما أقوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغرض ذلك
 الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما إذا كان للواقف
 ورثة أحياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان له رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها
 أو لم يكن قاضى فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة أحياء فهذا
 على وجهين أيضاً ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فإذا تنازع فيها أهلها
 فانما تجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي
 يجعلها موقوفة فنثبت في ذلك حقايقضى له به أه وهو صريح فيما إذا كان الوقف على الورثة
 واختلافوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الأقرب
 فالأقرب من الميت فيجوز في الدرجات كلها ذلك فافهم والله علم (سئل) في ناظر وقف أهلي

مطلب قول الواقف الطبقة
 العليا تحجب السفلى بعد
 قوله ذكورا وانما شرط عام
 في الجميع

مطلب في وقف لم تعلم شروطه
 ولم يعلم ما كانت تصنع
 قوامه

مطلب اذا ادعى أحد
المستحقين على ناظر الوقف
المقاسم لهم مدة انه ليس
من الذرية لا تسمع
مطلب دعوى المستحق
على مثله غير مسموعة

مطلب امرأة لها استحقاق
في وقف فانت ثم ثبت رجل
انها جدته استحق من وقت
الموت لا من وقت البتوت

مطلب انحصار الوقف في
رجل من اولاد الواقف وقد
شرط ان من مات منهم
عن ولاد أو ولد له انتقل
نصيبه اليه ثم مات الرجل
عن ابن ابن مات أبوه في حياته
وعن ابن

يتصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف بتقرير القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة
مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينهم وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه
ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقامة هل تسمع دعواه
مع ما ذكر أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع مع ما ذكر اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقف
المستثنى بالجماع والمنى لا يحيط به العلم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دعوى مستحق في
الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح فيه بقول الاصحاب
(أجاب) المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر الدعوى من الموقوف
عليه غير مسموعة على الصحيح وبه بقي كذا في جامع الفصولين قال في التتارخانية ولو ادعى
انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم وعلى الواقف اه وفي
فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخالوقي وأما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث
كان واضعا عيده لوضع يده نعم الدعوى من المستحق قبل لا تجوز والحق ان الوقف اذا كان على
معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة وبقي بانه لا تصح
لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه وفيه أيضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك
دعوى غلة الوقف وانما تلك المتولى وفيه راجح الالعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه
ثم رمز نو لنواد ابن رستم تسمع قال وبالأول ينسحق اه فقد علمت ان فيه روايتين
وأن الاصح عدم الصحة فالحالته يحمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت
امرأة واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف مع ما لم تصرّف فيه مدة ثم ماتت المرأة
المرفوعة عن ابن فوضع الابن يده على الحصّة المرفوعة مدة ثم مات الابن الزبور عن أولادها
رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرفوعة جدته لاته وأثبت ذلك بالبينّة لدى
القاضي والآن يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لاته
زاعمان له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسبته ان المرأة جدته لاته أم لا
(أجاب) نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لا على الناظر اذ
لناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه
في ذلك لعدم تعديده بعدم علمه المستحق وله مطالبته به شرعا مع عدم الضمان فافهم والله أعلم
(سئل) فيما اذا وقف على أولاده نصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى
من سجدته الله له من الاولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الذكور ثم أولاد الانثى ولأولادهم
وأولاد بنهم وبني بنهم بطنًا بعد بطن على أن من مات منهم عن ولاد أو ولد انتقل نصيبه اليه
وان لم يكن له ولد ولا ولد له انتقل نصيبه اليه من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصار الوقف
في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني
ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لاشي لا يني ابنه
منه وكذا الحكم في بنيهم ما دامت طبقة تعالو عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط
لترتيب المذكور في الوقف أم لا (أجاب) بموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله
بقوله من مات منهم عن ولاد أو ولد انتقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده
حقيقة حتى ينتقل الى ولديه والحقيقة لا تصرف عن مدلولها بما جرد غرض لم يساعده اللفظ فلا
يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلا يني الأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا

مطلب في رجل استأجر
أرض وقف للبناء والغرس
فيها خضت المسدة ومات
المستأجر وأبى الموقوف عليهم
الانقلاع

لأولاد ولأدهم وإن سفوا ماداموا في الخبز طبقة ما تميمهم من المستحقين للانقضاء بالنفس
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبنى بناءً بلغ قيمته
اضعاف قيمة الأرض والمقرر له أجر المثل هل إذا مضت مدة الاجارة ومات المستأجر عن ورثة
وأبى الموقوف عليهم الانقلاع يقطع أم يبقى بآجر المثل خيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية بجانب
الوقف يدفع أجر المثل وجانب المستأجر أو ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصاً وقد أتى الناس
بمثل ذلك كثيراً (أجاب) قال في الخبر في شرح قوله فإن مضت المدة قلعهما يعني البناء والغرس
وسلمها يعني الأرض فارغة وفي القيمة استأجر أرضاً وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة
الاجارة فلم يستأجر أن يستبقها بآجر المثل إذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الانقلاع
ليس لهم ذلك اهـ وبهذا يعلم مسئلة الأرض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص
اهـ كلام البحر ومثله في شرح التنوير المسمى بمنع الغفار وفي الحاوي الزاهد في ذكر مافي القيمة
راعي الزمارة رحمهم الدين العسلائي بخلاف ما إذا استأجر أرضاً لم يسكنها للمساكنة
يستبقها كذلك إن أتى المالك الانقلاع بل يكلفه على ذلك إلا إذا كانت قيمة الأعراس أكثر من
قيمة الأرض فإذا لا يكلفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الأرض للمالك فتسكون الأعراس
والأرض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الأعراس فتسكون الأرض والأشجار له
وكذا الحكم في العارية اهـ وأنت على علم بأن الاجارة تنتهي بمضي المدة ولا يبقى لها اثر اجتماعاً
وجوهر المستأجر تنفخ عندنا خلافاً لما سافعي فلا يظهر أثر الانقضاء خضعه كإصاحبه فاضحيان
بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانقضاء هنا الخ فالحكم في استبقائها
بآجر المثل في صورة الموت على ما نص عليه الخصاص والزاهد في أولى دفعه للضرر لاسيما ما أتى
الناس به كثيراً مع رعاية جانب الوقف يدفع أجر المثل خصوصاً إذا كانت بحيث لو فرغت لا تنوب
بأكثر من ذلك ورعاية جانب المالك البناء بعدم اضرار به باتلاف بنائه وعدم رى أنه شرع ظاهر
مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف على ذرية تنحصر بنى في
أرض الوقف يتابعها لنفسه هل يكون البناء ملكاً له فيورث عنه إذا مات أم لا وهل إذا أتى
ناظر الوقف حال على الورثة أو على بعضهم إن الباني المذكور بناءه بأنقضاء الوقف فيرجع إلى
الوقف يقبل قوله بلايينه أم لا وهل إذا أقام بينة من الورثة المستحقين تقبل أم لا (أجاب) نعم
يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر أنه بناءه من انقضاء الوقف بلايينه وإذا أقام
بينته من الذرية المستحقين لا تقبل لأن الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا يتفك عنهم
بخلاف فقهاء المدرسة والجاروم له ولد في مكتب الوقف فإن الوصف فيهم ينفك فافهم وأما
مسئلة تقضى هذا البناء فلم يسئل عنها وحكمه النقض لتخص منه أرض الوقف والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولادهم ومصطفى وعمر وحزرة وست أنا
وحسينة وعلى من سيحدثه الله له من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم
على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الأنثيين أولاد الظهور ومنهم دون
أولاد البطون الطبقة العليا منهم تتجرب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولداً نقل نصيبه لمن هو في درجته فإذا انقرضوا باجتماعهم عاد ذلك وقفنا على أولاد البطون على
الحكم والترتيب المذكور وجعل آخر مجلسه برعيها مات الواقف عن أولاده المذكورين ثم
مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكور وأنثى هل لأولاده منى في الوقف مع وجود أولاد الواقف

مطلب إذا بنى الناظر في
أرض الوقف بما له لنفسه
يكون له ولا تقبل شهادة
المستحقين بأنه بناءه ناقض
الوقف بخلاف شهادة فقهاء
المدرسة ومن له ولد في مكتب
الوقف

مطلب إذا رتب الواقف
الاستحقاق فلا شيء لأولاد
أولاد الابن مع أولاد الابن

المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجوداً (أجاب) لا شيء إلا ولداً ولاداً الواقف المذكورين مادام واحد من أولاد الواقف ذكرًا كان أو أنثى الترتيب الاستحقاق يتم مؤكداً له بقوله الطبقة العليا منهم تتجيب السفلى ولا يتأفقه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون الحنفيون بغزو جوابي كذلك هذا وقد أتى برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله باستحقاق أولاد الميت مع وجود من بقى من أولاد الواقف قال المفهوم القيد المسكوت عن تكممه بمعاوية أو لغذله الكاتب عنه لضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد اهـ ولا يخفى ما في ذلك لما على أن المنهاهم غير معمول به ما عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لا ولاده الاصل عدم الغذلة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقى منهم أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد ولد الواقف مع أولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام زكريا الشافعي الانصارى أتى بما اقتبت في واقعيتين وأنه لا يرجع استحقاق الميت إلى أولاده مع ما ذكر قال وان أتى به أى يرجع الاستحقاق لأولاد الميت الشيخ ولى الدين العراقي رحمه الله عملاً بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لا ولاده بل يرجع استحقاق الميت لآخيه لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف اهـ وقد أتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملى الانصارى الشافعى بمثل ما أتى به الشيخ ولى الدين العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم الاخوة وأم الخير وعلى من سيحدثه الله من الاولاد ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور ودون أولاد البطون للذكر مثل حظ الانثيين على أن من مات من الآباء عن ولداً أو ولدات انتقل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولدات انتقل نصيبه الى من في درجته وذوى طبقته تتجيب فروع الطبقة العليا دأماً منهم فروع الطبقة السفلى ويحجب الاصل فروع لا فرع غيره ويجرى الحال في ذلك أبداً ماداموا فإذا انقرضوا باجمعهم عاد وقفاً على أقرب عصمات الواقف من تعالى ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال حياة أبيه الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضاً ولم يعقب ثم مات الواقف عن ابنه سليمان المذكور وعن بنته أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذكور أم لا في ربيع الوقف شيئاً مع سليمان وأختيه أم لا (أجاب) لا يستحق شيئاً معهم وقد أتى في نظيره بذلك الشيخ زين بن فسيم والشيخنا أمين الدين بن عبد العال وغيرهما لان والده لا يستحق شيئاً مع حياة والده حتى يصرق اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب أبيه ولا نصيب له وقت موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في واقف وقفاً على نفسه ثم على ولديه محمود ومحمد ومن سيحدثه له من الاولاد المذكورين والاثالث للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم ثم أولاد الظهور ودون أولاد البطون على ان من مات منهم عن ولداً أو ولدات أو أسفل منه انتقل نصيبه لولده أو ولداته ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروح ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف المذكور ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا أو لشيء غيره ولداً أو ولدات أو أسفل من ذلك فام في الاستحقاق مقام

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده الخ ثم مات أحد
الاولاد في حياة أبيه الواقف
عن ابن

مطلب اذا وقع في النقط الواقف
أن من مات عن غير ولد ولا ولد
ولاد ولا نسل فنصيبه لمن يوجد
في طبقته من مستحق الوقف
فما شخص عن أولاده
وأعمامه وعماه فنصيبه
لأولاده

أصله واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حيا ثم على جهة بر لا تقطع مات الواقف عن محمود ومحمد
 الزبورين ثم مات محمود عن ستة أولاد أحمد وصالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعجة وعن أولاد ابنه
 يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وإبراهيم وألشبة ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن اثنين
 فاطمة ونور الهدى ثم مات فاطمة عن أختها نور الهدى ثم مات نور الهدى عن أولادها يحيى
 الزبورين وعن أعمامها وعماتها المذكورين هـل ينقل ما يخص نور الهدى لأولادها يحيى
 لكونهم في طبقتها أم لا عماتها وعماتها المذكورين (أجاب) هو لأهل طبقتها المستحقين لا للأعمام
 والعلمات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فتصيبه لمن يوجد في طبقة من المستحقين
 نخرج الأعلى والأدنى وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقية تغلب عليها
 متقلب وغرس فيها شجرا وأثمر الشجر ومات المتقلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل
 للمتمسك على الوقف الدعوى عليهم وإثبات الأرض للوقف ونزعها من يدهم ويلزمهم أجر مثلها
 مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة التلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تقلع
 (أجاب) نعم للمتمسك على الوقف الدعوى على المتعدي بوضع يده على أرض الوقف وإقامة
 البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبة بجرئة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقلع
 الأشجار الموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فإن ضره فهو المضيع للماله وأقضى بعض علمائنا
 بقلبكها للوقف بأقل القيمتين من زرع وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع
 الفصولين ولو اضطررنا على أن يجعل للوقف ثمن هو أقل القيمتين من زرعاً ومبنيه فيه صح والله
 أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه
 وأجرها الأرض ليسهولها حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وهلك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة
 ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض زاعما أن أخته لها حق الزرع وإنه أحق
 بالأرض من غيرها المساهمين الشجر فهل زرعه صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكلف
 المرأة أو ابنها إلى قلع الزرع وما بقى من الأشجار ولا تملك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقى لها من
 الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فإرادة عنها ما إذا ابتداء
 الفعل وقع ظاهراً وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق
 وعلى تقدير أن يكون أصل الغرس وضع بحق فهو المستأجر تسط الاجارة ويجب رد الأرض
 إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فإن ضره فله متولى أن تملكه بقيته مقلوعاً لحصة
 الوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل واستقر سنين عديدة وباعه
 وأضاعه لا تخ وفي خلاله أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه أجره
 المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علمائنا بأن القيم لو أجز الموقوف بدون
 أجر المثل قدر ما لا يتعاقب فيه حتى لم يجز فقبضه المستأجر وانتفع به لزمه أجر المثل بالغ لما بلغ على
 ما اختاره المتأخر ونو والنشوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس إذا منافع الوقف
 المغصوب مضهونة على ما أقر به علماءنا المتأخرون صيانة لمال الوقف وأن امتنع من أجر المثل
 يكلف إلى قلع غراسه ويسلم الأرض للمتولى خالية عن غراسه أن لم يضر الوقف فإن أضره فهو
 المضيع لماله فليترص إلى خلاصه مع أدائه أجره المثل لأنه مشغول بغراسه وعلى ما عليه
 الفتوى يجب القضاء والإفتاء فعل المتقن أن يبقى به وعلى القاضي أن يقضى به والله أعلم (سئل)
 فيما إذا وقف بعض الورثة حصة في دار ليس للمتوفى تركه غيرها وعليه مهر زوجته المستغرقة لها

مطلب للمتمسك على الوقف
 الدعوى على المتعدي
 ومطالبة بجرئة المثل وقلع
 الأشجار الموضوعة

مطلب غرس المتولى غراسا
 في أرض الوقف لنفسه ثم
 ملكه لزوجه وأجرها الأرض
 ثم مات عن ابن بنته بالغرس
 في الأرض

مطلب استأجر أرض وقف
 بدون أجر المثل وغرس فيها
 وباعه لا تخ

هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لأن استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا يتخذ إلا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم (سئل) في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الحسين ثم من بعد كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم موثقوهم المذكورون الأناثم على جهة بر لا تتقطع مات الواقف عن الأربعين المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكرم ومات علي عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مائة خمسة عشر سنة ثم مات طه عن ابن ابنه عوض مائة وخمسة وعشرين سنة ثم مات علي بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ويحيى الدين وعلي ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه غفر الدين ومات أبو هبة في حماة مائة وستة عشر سنة وصطفى وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن ربع الوقف على من سجد كفنصيب نور الدين بن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلي ويحيى الدين أبناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء للغفر الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حماة حدة ولمصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصته أيهما وهي نصف الثمن وما عدا ذلك وهو ثلاثة أعشار منه قطع وحكم المنقطع مختلف فيه وأصح الأقوال فيه أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف واستدلووا به أن الصدقة على الأقارب أفضل لأنها صدقة وصله وأقربهم هنا إلى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسن بن موسى ابن الواقف فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاية السلطان الأولية ذلك الوقف من ابتداء مارس سنة كذا إلى مارس السنة التي بعدها أو أن له أن يتصرف في جميع ما يتحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتزوير مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف زياتي تزوير ذلك المسجد يرجع بظنهم على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتزوير وكتب دفتر محاسبية الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور إيرادا ومصرفا في الدفتر المذكور وعينه بقدر ماله من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تزوير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبية ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا فقضى المتولى الجديد المنسوب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مدته فعرض المعزول أمره على السلطان فبرز أمره بتخلص الزيت المذكور ودفعه للمتولى المعزول نظير ما صرفه في التزوير إن كان عند الرعايا يؤخذ منهم وإن كان قبضه المتولى الجديد وصرفه في زمنه فن الوقف وتبين الآن أن المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل حيث نص السلطان أن كل متولى يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنته وقد صرف المتولى المعزول باذن السلطان وقاضى الشرع الزيت من ماله في التزوير ليرجع بظنهم وجعل القاضي عند المحاسبية الزيت الذي عند الرعاياه نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبية ليس للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنته لأنه مأثور بقضاء ما يحصل في سنته ومنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بأمر السلطان وهل إذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله إرادا ومصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بظنهم

مطلب لا يصح وقف الوارث
عند استعراق التركة بالدين
مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فبات أحسد
الأولاد عن ابن وابن مات
أخوه في حياة أبيه

مطلب ولي السلطان رجل
على الوقف من ايتده اكذا
الى كذا واذن لى الصرف
فاستقر عند رعايا الوقف
للموقف قصر ف من عنده
السر جمع فتولى «تول آخر
واخذ ما سعة وعنده الرعايا
قل ان رجع عليهم القديم

على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (أجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تتقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني إذا صرف المتولي بأذن القاضي يرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جملة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها بأذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولي أن يصرف ريع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الأول أنه يتخصص بلارب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بخلاف بين العلماء والجواب عن الثاني أنه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد بلا إذن الحاكم عماله لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره أنه لا يرجع له مطلقا إلا بأذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أو لا وسواء دفع إلى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز بأذن القاضي والعمل على الاستحسان إلا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الأصح أنه من جملة مصالح المسجد والجواب عن الرابع أنه لا يجوز صرفه ريع سنة في سنة إلا إذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتواه فإذا تقرر ذلك علم أنه ليس للمتولي الجديتناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديته بالاختلاس له أخذوه يضمن الدافعه أيضا والمتولى العتيق بالخيار في تضمين أي مائة لو وجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في كرم مشتل على عنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من الملك الخليل تداولته الأيدي بالشراء ثم أتى رجل هو أحد المتحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسع دعواه أم لا (أجاب) الفتوى على أنها لا تسع الدعوى من الموقوف عليه قال في طامع الفصولين راجح المعدة لا تسع الدعوى من الموقوف عليه ثم رخص لنوادير بن رستم تسع قال وبالاول يفتى وقال قبله راجح الفتاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لأهلك دعوى غلة الوقف وانما عليك المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي إذا لحق لا بعده ويقتضيه لا يصح لأن حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف فنبه روياتان والأصح أنه لا تصح دعواه بغير إذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تصح اذا كرم اسم للأرض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضا يطلق الكرم على الأرض المنقاة كما صرح به في القاموس فان أريده الشجر فوقه الشجر على جهة هي غير جهة الأرض مختلف فبه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الأرض لم يجز وهو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالأرض والبقعة بحكم الاتصال وان أريد كل من الأرض والشجر فبطلانه بدیهى التصور وان أريد الأرض فبندمية البطلان أولى وأيضا مما صرح به لخصاف لو أتى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذو اليد يجعد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المذنى بينة ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت السنة أنها كانت في يده يوم وقفها الآن الانسان قد ينفق ما لا يملكه وقد تكون في يده بعد اجارة أو اعارة ونحو ذلك وفي مسئلتنا ادعى انه وقف جده وقد ينفق ما لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة والله أعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس به رجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم وثم بجميع حشوقه وطرقه وحجراه وما يعرف به ونسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه

مطلب في دعوى أحد
المتحقين على ذي اليد أنه
وقف جده وفي وقف البناء
أو الشجر بدون الأرض وفي
وقفها بدونها

مطلب في أراض موقوفة
غرس به رجل غرسا ثم وقفه
على نفسه ثم على ولديه الخ

الشاسل للارض والغراس أم لا (أجاب) الحقوق الشرب والسيل والطرق جمع طريق وهو
 معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح
 الوقف منه على هذه الكيفية لاسمها وقد قال قاضيان لو قال وقفت على نفسي ثم على فلان او
 على فلان ثم على نفسي لا يصح اهـ فقد جزم بقول محمد الذي هو أقرب الى السوافة الاثار
 وصرح في شرح النجم أن أكثر فقهاء الامصار أخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل
 استأجر من المتولى على أوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بغزة والقدس
 الشريف وولد والرملة ونابلس بيوت الوقف وكما كينه وحماماته وبساتينه والخصص التي له
 في الجهات المذكورة والمزارع المعالوم ذلك له سنة بسبع مائة قرش تحل في رجب شارطاً عليه انه
 ان زاد عليك أحد وقبلت الزيادة يدفع لك من يزيد عليك دينك الذي لك على الوقف سابقاً وهو
 كذا عدد دسمي وأن معلوم الوظائف المترتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة أو لجماعة
 معلومين عوجب الدفاتر تدفعه لهم خارجاً عن الاجرة المعينة من مالك وصلب حالك الى غير ذلك
 من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولى عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على
 المتولى أو على المدفوع لهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه اذا الاجارة المذكورة مع
 الالتزام المذكور فيها فاسدة بل اريب ولا شك والواجب في الاجارة المذكورة اذا شارها
 المستأجر أجرة المثل وشرط الدفع خارجاً فاسد وقد شرط الدفع لاتمام المنفعة بالمسمى والمسمى قد
 بطل بوجوب أجرة المثل فلم يتم المستأجر المذكور غرضه بالانقضاء على المسمى وقد بطل والشئ
 اذا بطل بطل ما في ضمنه اذ سلطان الاصل يبطل ما تنفع عليه فيرجع به على المتولى لأنه دفعه واذنه
 وأمره له المشروط عليه فكان من جملة الاجرة بالشرط والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل
 لا المسمى واذا احتلفا أعني المؤجر والمستأجر فيه فالقول قول المستأجر لانكاره الزائد والله
 أعلم (سئل) في رجل يريد أن يعقد نصف دار له على نفسه فزوجته مدة حياتهما ثم من
 بعدهما على واحداهما المذكور وولد له ولد اذ قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف
 المشاع اذ قضى القاضي بجوازه جاز وارفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الجنين وقضاء الشافعي
 والمالك والحنبلي لانه قضاء في فصل بجهته نفسه وصرحوا بان للقاضي الحنفى المقلد أن يحكم
 بصحة وقف المشاع لاختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيما قولان صحيحان فيجوز القضاء
 والافتاء باحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج الى العمارة
 ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له أجرة عمله حال المباشرة لها أو لا وهل يستحق مباشرة
 له الواقف في وقته عمل أو لم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف
 استحقالاً كان من جملة الموقوف عليهم قال السكال بن الهمام فاذا قطعوا قطع الآن يعمل
 فيما أخذ قدر أجرته وان لم يعمل لا يأخذ شيئاً اهـ وفي الخبر بعد نقل كلام السكال وظاهره أن من
 عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن اذا كان مما لا يمكن ترك عمله الا بضررين
 كالامام والخطيب ولا يراعى المعالوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرة والشاذ
 زمن العمارة يعطيان بقدر أجرة عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئاً
 أصلاً زمن العمارة قال في الاشباه والنظائر ومهاو في معنى الامام للمسجد والمدرس للمدرسة
 الناظر اهـ فالخاصل ان العلماء رجهم الله تعالى قدموا العمارة على السك حيث كان الاعطاء
 لغيرها يعطونها وان فعل ما هو خلاف المشروح ضمن ان يكونه فعل خلاف المشروع الذي هو

مطلب في رجل استأجر من
 المتولى جميع جهات وقف
 الحرمين بغزة والقدس وولد
 والرملة ونابلس الخ

مطلب اذ قضى القاضي
 بجوازه وقف المشاع نفذ

مطلب شرط الواقف للناظر
 معلوماً احتياج المسجد الى
 العمارة

الوقف والله أعلم (مسئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في
الحواريات وغيرها هل يصير حق الاصل صاحب الخلو ويجوز بيع سكه وشراؤه واذا حكم به حاكم
شرعي يتبع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه (أجاب) ذكر في الاشباه والنظائر في
القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه أفقي كثير باعتباره قال فعلى اعتباره ينبغي أن يفق
بان ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا لحواريات لازم يصير الخلو في الخانات حقه فلا
يملك صاحب الخانات ائتمارها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حواريات الجبلون
بالقاهرة ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل خانة قدر ما أخذ منهم
وكتب ذلك بكتب الوقف اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة
مستقلة واستدل بأشياء أوضحها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضرري بقوله وفي واقعات
الضرري رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى أمره الى القاضي فأمره بالتقاضى بفتحها واجارته
ففعّل المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوه فهو أحق بخلوه أيضاً وله
الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر
ويؤمر المستأجر باءاء ذلك ان رضئ به والا يؤمر بالخروج من الدكان وتسليم الدكان اليه اه
كلام صاحب واقعات الضرري قال صاحب منيع الغفار بعد نقل ما قاله في رسالة له والمسئلة
نقلها شيخنا في قواعد له لكن عبارات واقعات الضرري ربما تدل على المدعى والله أعلم بهذا وقد
صرح علماؤنا ان صاحب الكردار حق القرار وهو ان يحدث المزارع والمستأجر في الارض
بناءً أو غرساً أو كسباً بالتراب باذن الواقف أو باذن الناظر فيقي في يده وفي البحر ومنع الغفار نقلاً
عن القنية وهي في الخاوي الزاهد أي أيضاً استأجر أرضاً وقفها وغرس فيها أو بنى ثم مضت مدة
الاجارة فلم يستأجر أن يستقيم باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبنى الموقوف عليهم الاقلع
ليس لهم ذلك اه قال في البحر ومنع الغفار وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة
أيضا في أوقاف الخصاص اه وصورة ما في أوقاف الخصاص خانة أصل وقف وعمارتها لرجل
وهو لا يرضي أن يستأجر أرضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل
باكثر مما يستأجر صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر اه وقد
ذكر في الخاتمة مسئلة بيع سكنى الخانات في مواضع متعددة وذكرها في جامع النصولين في
الفصل السادس عشر نقلاً عن الذخيرة ونص عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية
وأغاب كتب الفتاوى وهي شري سكنى دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكنى في دكان وقف
فقال المتولى ما أدت له بالسكنى فأمره بالدفع فأوشرا بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا
يرجع عليه بثمنه ولا بنتصانه اه وفي جامع النصولين والقنية والخلاصة وغيرها بنى المستأجر
أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار الاستبقاء باجر المثل اه
(أقول) ليس الغرض بزيادة الحل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم
حيث استوفى شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان في كل حادث مكان وهي
المنظومة في هذا البيت

أطراف كل قضية حكمة * ست بلوح بعدها التحقيق
حكم ومحكوم به ولدت محكمات كرم عايشه وحكم وطريق
فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحة ولا روم من مالكي براد أو غيره صح ولا رنفع

الخصلاف كما في مثله علم لأنه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا للاجماع خصوصا فيما
 الناس الشهيرة لا سيما في المعامل والمدن المشهورة كصر ومدينة الملك فأنهم يتعاطونهم ولهم
 فيه نفع كلي ويضرهم نفعه واعداده فلم يعبأ به لتكرارها وقاف الأثر إلى ما فعله الغوري
 بأخذهم من كل تاجر قدر ما عاوم بحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دأر موعه أينما
 دار بحيث لو أراد أن يخلقه لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار وبما بلغني أن بعض المولود عمر مثل
 ذلك بأموال التجار لم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقربة الوقف وقار بالمنفعة
 للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته والدين يسر ولا يفسد في ذلك في الدين
 ولا عار به على الموحدين والله أعلم (سئل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقف أهل
 شرط واقفه ان يكون على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلانة
 وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور والإناث بينهم على القرية الشريعة
 للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد
 أولاد أولادهم ثم على أولادهم وأولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعتابهم وان سفوا
 بطنا بعد بطن الطبقة العليا منهم بحسب الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولدول أو
 نسل أو عقب عادما كان جاريًا عليه من ذلك على ولده ثم على ولدولده ثم على نسله وعقبه بينهم على
 القرية الشريعة للذكر مثل حظ الأنثيين ومن مات منهم عن غير ولدول ولا ولدول ولا نسل
 ولا عقب عادما كان جاريًا على المتوفى من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل
 الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إليه ويستوى فيه الأخ الشقيق والأخ لأب فان لم يكن في
 درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف مات رجل من أهل الوقف
 ومستحبه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولدول ولا ولدول ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالته
 وهو معه في درجته وترك أيضا ولادًا ولادًا لأمته وهم في درجته أيضا لكن فيهم من أصله
 موجود يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلن يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين
 فليس بفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق أو يستترك هو وأولاد أولاد خالته فيه على
 القرية الشريعة أو يفرد أولاد أولاد خالته فيه دون ابن خالته وهل إذا استحق أولاد أولاد
 خالته في ذلك يدخل فيه من أمه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور أو لا يدخل وهل
 يحجب بابه أو لا يحجب وهل يسمى من أهل الوقف أو لا يسمى وما المراد بقول الواقف عادنصيبه
 لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب وما المراد
 بقول الواقف أيضا فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل
 الوقف أفيدوا النجواب وانسطود وبنوا لنا الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب
 والقرب والبعد كثيرا الله فوائدهم وفسح في مدركهم ونفع المسلمين بعلمكم اشفقوا الجواب
 وأوضحوه أيضا حاشا لأن هذه المسئلة موقوفة على فتواكم أحسن الله مقابلةكم ومنواكم وجعل
 في أعلى الفردوس مقركم وما أكرم (أجاب) اعلم ان شرط الواقف كنص الشارع وقد نص
 الواقف أن من مات منهم عن غير ولدول ولا ولدول ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريًا على المتوفى
 إلى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب فوجب
 مراعاة ما شرط وهو في صرف نصيب المتوفى المذكور إلى من هو الأقرب إليه وفي درجته وهو
 ابن خالته حيث كان من أهل الوقف لا أولاد أولاد خالته الذين هم أبعد قرابة وإن اتحدوا معه

مطلب مشتل على معنى
 قول الواقف عادنصيبه لمن
 هو في درجته وعلى معنى
 قوله فان لم يكن في درجته
 من يساويه فعلى أقرب
 الموجودين إليه وعلى معنى
 الطبقة الخ

أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم
 الاقرب فالأقرب وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه
 لشي من هذا الوقف وترلوا ولد أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فإذا انقضى
 المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على الموجودين من أولاده الاناث ثم على
 أولادهن على الشرط والترتيب فإذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفاً على
 سمات الخليل ثم انه حدث للواقف ولداً اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور ونصرف محمد في
 جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد
 فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم المذكور وبخوله في
 ذكرور النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعى على محمد بن الوقف آل الى جهة وقف الخليل
 محتجاً بان أباه محمد أبا الحسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده
 الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب الى الواقف فحكم
 القاضي برفع يد محمود وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل
 متقدمة على من سيحدث الوقف من الاولاد أم يتعين الرجاء للواقف للقراءة الدالة على ذلك
 فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذا قلتم يتعين رجوعه الى
 الواقف ودخول ولده محمد فهل يمنع دخول محمد ابن بنته أم يدخل ويستحق بالجهتين
 المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم (اجاب) قلنا جواب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ
 حسن الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف الى ولده
 حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد من له نوع المام بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن
 الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الآن خاصاً
 بمحمد بن محمود مقدماً على جهة سمات الخليل والافهم مقدم عليه وقد استوت في هذه الحادثة بما
 هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين
 المشايخ ولا يظن من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد بن الواقف وبين ابنه حسن
 فان كان محمد سابقاً فالحق في الاستحقاق الآن لسمات الخليل وان كان حسن سابقاً على محمد في
 الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدماً على سمات الخليل عليه الصلاة والسلام اه (وأقول) أما
 الرجاء للضمير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فهم فيه انه هو الاقرب الى غرض الواقف مع
 صلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه
 بالغرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولدا الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد أولاد
 بناته وفيه غاية البعد ولا تسلك بكونه اقرب مذكور لما ذكر من المخطوره وهذا لغاية ظهوره غنى
 عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبني على ذلك يجب نقضه لسكونه على خلاف الصواب
 اما اذا كان مبني على وجود محمد أن الوقف فهو صحيح لا يجوز زباطه اذ الوقف على من سيحدث
 ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناول لفظ الواقف هذا وقول الجيب في جوابه وان كان حسن
 سابقاً في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرل من حيث انه انما الحكم بمسألة بقية له في الوجود
 وليس كذلك اذ لو فرضنا سابقية حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موجود اليس له حق
 لما قلنا انه لم يتناوله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من
 سيحدث فليتنبه ان ذلك وقت

وما رمت ذمما للمسجيب وانما * خست اقبهما في قضاء محرم
وكيف وأحكام الشرع واجب * صيانتهم عن كل دخل مذموم

والله أعلم (سئل) في آخرين وقنادار مشتركة بينهما وكتب ماصورته أنشأ الواقفان المذكوران وقفهما هذا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين وأولاد الاناث وجهلا بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم ذلك وقناعا على مصالح المسجد الفلاني بمدينة نابلس ومجبل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد المذكور عن عمه الواقف الثاني وعن أولاد عمه فهل حصة الواقف الميت تصرف لآخيه أو لأولاد آخيه أو للمسجد أو للفقراء (أجاب) لا تصرف الى الاخ لعدم اشتراط صرف حصة آخيه له بعد موته ولا لأولاده ولا الى المسجد لانه مشروط بعد انقراض أهل الوقف فتعين صرفه الى الفقراء وقدر رفع شيخنا السراج الحانوتي سؤال صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في اخوين شقيقين لهما عقار سوية بينهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما المذكورين والاناث بينهم على حكم الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكورين وأولاد الاناث كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فاذا انقضى واوخت الارض منهم عاد وقفاه على أولاد الاناث فاذا انقضى ابا جمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفاه على مصالح مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الاخوين الشقيقين عن ولده وعن آخيه الواقف فهل يستحق الولد في حياته من الوقف المذكور شيئا أم لا ثم اذا مات الولد آیا نسله يمكن له عقب ولا نسل هل يعود وقفنا لعميلنا للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق الواقف أحد الواقفين لكونهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرطاه فاجاب المصريح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فاذا انقضى فاهو على أولادهما الى آخره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى أحد الابوين خلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة الى أولاد أولاده الى آخر ما ذكره (أقول) والمسؤل عنه مساو لهذا الان قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفنا على أنفسنا ثم من بعدهما على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصف له فاذا مات يصرف جميع الوقف الى أولاده لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على أجوبة فيه لما خرج متعدد من وكل واحد فهم شيئا فاجاب على قدر ما فهم والمتجه ما ذكرناه المتبار والاقرب الى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم يظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور على المصريح به لانه وقف واحد بخلاف المسؤل عنه فانه وقف اثنين في مسئلتنا فبعد كل واقفا ما يخصه على أولاده وقفنا مستقبلا لما شاركه مع الآخر فثبت صحة المسجد والله أعلم (سئل) في سلطان جعل جزية الى مصالح مسجد وأتى بعده سلطان آخر وجعلها الى آفته وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعا وليس لغيرهم من أرباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الامر في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان ان يخص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مقروض اليه والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم

مطلب اخوان انشأ وقفهما
على أنفسهما ثم من
بعدهما على أولادهما
الذكور والاناث
وبعد ذلك على المسجد
الفلاني مات أحد الواقفين
عن ولده مات عن عمه
وأولاد عمه

مطلب اذا عين السلطان
خطباء وأئمة آخرين مع
الذين كانوا احوال الوقف صح
حيث أطلق الوقف

مطلب لانظر لقوة القرابة
مع قول الوقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الوقف

مطلب ادعى المتولى
المعزول أن ما جمعه من غلة
الوقف له في مقابل ما صرفه
من ماله لا يكون وقفا شرعا

(سئل) من الشيخ ابراهيم الخياري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة
وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مشايخ السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة
وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والإمامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة
أم لا (أجاب) حيث لم يعين الوقف جماعة معلومين ولا عدد مخصوصا بل أطلق وقال على
خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من اتصف بهذا الوصف من حدث تولية السلطان كما يدل
عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال وقفت على ولد زيد وولدهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه
سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعقد المتفقين في واقعة الحال
وفي أوقاف هلال قلت أرى أن كان له يوم وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى قال
فالغلة لهم جميعا والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على أولاده ومن
سيحدث له لذلك كم مثل حظ الاثنين ثم على أولادهم ثم ومن على أن من مات عن ولد أو أسفل منه
عاد نصيبه له ومن مات لآخر ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته بتقديم الأقرب فالأقرب
الى الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه
والده لو كان حيا مات الوقف والمحصور وقفه في اثنين له فاقسمها مناصفة ثم مات كل منهما
عن أولاد أو أولاد أولاده والمحصور الوقف في ستة أولاد ذكور وإناث من نسله ما متساوين في
الدرجة فأت واحد من الستة عن أخ شقيق وآخرين لاب وابن خالة من ذرية الوقف وابن عمه
كذلك فهل يكون نصيبه مقسوما بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب
الى الوقف سواء غير أنهم يحتفلون في قوة القرابة للمتوفى أو يختص به الاخ الشقيق دون البقية
(أجاب) نصيبه يكون مقسوما على الخمسة المذكورين لذلك كم مثل حظ الاثنين لكونهم
في القرب الى الوقف سواء ولا تنظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا نظر لها مع قول الوقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الوقف ولم يقل الملتصقا اعتبر الوقف الاقرب الى القوة وهذا مما
لا يشك فيه وقد تقر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفا وجهه الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الوقف تقديم الأقرب ولم يقدم فيه ذاهتين على ذي جهة في شرط
وهذا واضح جدا لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطنا بوالله أعلم (سئل) في ناظر وقف
عزل بعد جمعة الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في أماكن معالومة فطلب منه الناظر حالا
أن يسلم ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الوقف من الجهات والمصارف فأثنى قائلا ان
ذلك كله في لاني ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالى فالغلات في حق هبل يكون ذلك
وقفا شرعا يمنع المتولى حالا عن التعرض له أم لا يكون وباطالب تسليم جميع ذلك لكونه حق
الوقف بغية ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفا شرعا ولا
أمر امرعا بل خطأ جليا وشأفريا عن الشرع أجيبا اذ لا قائل من فقهاء الاسلام بعبء
الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلا وكيفية مقاومته كان مائلا فان
قدرته يعافوه يسع المعلوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان
المعدومة الآتية فيما يؤول وهي في الموجودة لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان
اعتبرته واهلها ما يصرف ويتم بالمسابقة بعض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو بعوض كهبة
الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبر ذلك صدقة منه على
الوقف وقصد فاعليه فهو أخرى بالبطالان لما سبق ولما انه يؤدى الى بطلان العمل بشرطه

الذي هو كنص القرآن وبقيصة الاعتبار بدهمية التصورات فالحق المجمع على حقيقته
والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمولى حالاً بأخذ الغلات وقبض المخصصات
ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع الميزول يؤخذ منه قهراً وترفع يده عنها جبراً كما هو
العسل المأمور به لاسيما في أموال الأوقاف التي نص على وجوب صيانتها واعتناء بشأنها
أكابر الأسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف دار على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم وجعل
آخرهم جهة بر لا تقطع هل تكون وقفاً عليهم يسكنونها أو يستغلونها أو لهم السكنى أو
الاستغلال وهل إذا سكنها أحدهم لبقيةهم مطالبته بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق
للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل لهم
الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة
المثل للشريك إذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل أن الواقف إذا أطلق أو عين
الاستغلال كان للاستغلال وإن قد بالسكنى تقدم بها وإن صرح بهم كما كان للسكنى
وللاستغلال جرياً على كون شرط الواقف كنص الشارع فمن له الاستغلال فقط لاحق له في
السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل
مطلقاً سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال وإن سكن في دار السكنى والشريك الآخر
لم يسكن للمضيقي لا يستحق نصيبه أجرة لأن المتضيقي ليس له الا السكنى ولو كان إلى جنب الآخر
وليس له طلب أجرة لخصته وهو محل كلام الخصاف بأنه لا أجرة على الساكن يعني للذي امتنع
عن السكنى للمضيقي أو لغيره حيث لم ينعه الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على
البعض كلامهم في هذا الخلل فلم يعلمه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الواقف الأربعة
وسماهم سكناً أو ساكناً ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم وثم على جهة بر لا تقطع هل إذا سكنها
أحد الموقوف عليهم عماله من حق السكنى المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة
أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة فسكاه عماله من الحق المشروط له
بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في البحر أقال عن فتح القدير ليس
لأحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرهها ولو زادت على قدر حاجتها سكتها نعم له الاعارة لا غير
ولو كثيراً ولذا الواقف ولد وولده ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاستكاثات تقسط على
عدد دم ولو كانوا ذكوراً أو إناثاً أن كان فيها جبر ومقاصير كان للذكور أن يسكنوا نساءهم معهم
وللنساء أن يسكن أزواجهن معهن وإن لم يكن فيها جبر لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا تقع فيها
مهاياة الاستكاثات بل جعل الواقف لذلك لا غيرهم ومن هذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد
الآخر موضعاً يتكفيه لا يستوجب الآخر أجرة حصته على الساكنين بل أن أحب أن يقعد
معهم بقية من تلك الدار بلا زوجة أو زوج كان لأحدهم ذلك فعل والآخر له المضيقي وخرج
أو جلسوا معاً كل في بقعة إلى جنب الآخر والأصل المذكور في الشروح والفروع في أوقاف
الخصاف ولم يثن الله أحد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا إجماعهم على الأصل المذكور اه
واستراط السكنا لا يوجب استحقاق الأجرة على من يسكن منهم لانا قد استوفى حقه المشروط
له وهو السكنى فلم يكن غاصباً لمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الأجرة عليه على قول من قال
بوجوب الأجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط
الواقف السكن فيها لأمر أي مدة حياته ما فسكنت أحداً منها وطلبت الأخرى السكن فلم تمنعها

مطالب إذا أطلق الواقف أو
عين الاستغلال كان له ولا
يكون للسكنى إلا إذا عينها

مطلب من له السكنى
لا يستحق الاستغلال
وبالعكس وإذا سكن بالتغلب
وجب عليه الأجر مطلقاً

مطلب إذا سكن أحد
الموقوف عليهم عماله من
حق السكنى لأجرة عليه
للبقية

مطلب ليس للموقوف عليه
السكنى أن يكره له الاعارة
وله أن يسكن زوجته معه
وبالعكس

مطلب لو طلب أحد السكك
الموقوف عليهم السكنى
القسمه أو المهايأة لا يجاب
لذلك

مطلب أحد الشر كافي
الوقف على السكنى أو
الاستغلال لو سكن بالغلبة
يجب عليه الاجرة للبقية
مطلب المشروط له السكنى
عند الحاجة ليس له السكنى
عند عدمها فلو كانت امرأة
وسكنت مع زوجها فعليه
الاجرة

مطلب اذا سكن أحد
الموقوف عليهم بالغلبة وصار
يدفع عنه مغارم ساطانية
بغير إذن شريكه يجب عليه
أجرة حصة شريكه ولا يلزم
شريكه ما دفعه بغير أمره

وأثبت الا المهايأة أو القسمه وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر اختمها على القسمه وفتح باب آخر
أو على المهايأة أم ليس لها ذلك حيث ان الواقف شرط لهما السكن والحل قابل لسكنهما معاً من
غير قسمه حيث لم يوافقها الثانية على القسمه ولا على المهايأة وهل اذا كان الواقف شرط السكن
للمرأتين بهذه الدارسة حياتهما هل لهما ان يسكنا أو واجهما معهما من غير رضا المستحقين في
الوقف أم لا وهل اذا تراضيا على القسمه وفتح باب آخر للدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضا
المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية ان تجبر اختمها على القسمه ولا على المهايأة ولكل منهما
ان تسكن زوجها معها وتنع القسمه وان تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمشكلة
صاحب البحر نقلاً عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وإن وقف على أولاده والله أعلم
(سئل) في أحد الشر كافي في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون إذن البقية هل تجب لهم
عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تجب عليه قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشر كين اذا
استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفاً على
سكناهما أو موقوفة للاستغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته انشأ الواقف وقفه هذا
على نفسه ثم على بناءه عمرة زاهدة وشمسية وانسيه بنين بالسوية شرطاً السكنى لهن عند
حاجتهن اليه مال الوقف الزاهدة وشمسية وانسيه فتعذب زوجها زاهدة وشمسية على دارين من
دور الوقف وسكنهما مع زوجته مع الغنية عنهما وانسيه قاصرة لا تزوجها نحو واحد
عشرة سنة فلما تزوجت انسيه تعذب زوجها كذلك في دارين من دور الوقف أيضاً والدور
متفاوتة فما لحكم الشرع في ذلك استطوا لنا الجواب حازن الثوب (أجاب) اعلم
أولاً ان من المقتضى المذهب ان من له سكنى دار ليس له ايجارها وأخذ غلتها الا بتخصيص من
الواقف ومن له ايجار دار وأخذ غلتها ليس له سكناها الا بتخصيص من الواقف وحيث قصر
الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى انما لهن الاستغلال فقط فاذا
سكن مع علمهما فأجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لما تقرر انهما على
المتبوع لا على التابع كافر في الغصب فبأخذها الناظر منهم وبصرها الى العمارة ان كانت
هناك عمارة والايورعها علمت فان قلت ما فائدة الاخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت
الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في أجرة مثلها لاجل الشركة الحاصلة في الوقف
خص غير الساكن يؤخذ من الساكن في دفع له قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشر كين
اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفاً على
سكناهما أو موقوفة للاستغلال اهـ وهذا صريح في ان السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون إذن
الشريك موجبة لأجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب مما تقررناه على كلا الحالين فأتى
ذلك واعتقه فقل من حرر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى
وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم ساطانية
كالعوارض ونحوها بغير إذن شريكه طلب منه أجرة المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل
يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا وهل تعمله مقبول أم لا (أجاب) عليه أجرة حصة الشريك
سواء كان وقفاً على السكنى أو موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر نقلاً عن القنية وليس
للساكن أن يتعلل بما ذكر اذا يلزم شريكه المذكور شئ مما دفع من المغارم حيث لم يأتد له بالدفع
ليرجع عليه بحصته منها كما انه ليس للذلي لم يسكن ان يقول لا أخيراً أنا سكن بقدر ما سكنت لان

مطلب اذا زادت أجرة
الوقف بسبب عمارة المستأجر
لا تجب عليه الأجرة بخلاف
عنها
مطلب لو شرط الواقف أن
يكون لوقفه ناظر ومشرف
لا يجوز زججهما في رجل

مطلب ليس للمتولى أن
ينفرد بالتصرف بغير إذن
الناظر وبالعكس

مطلب اذا ولي السلطان
ناظرا عاما وخاصة على
الاقواق ليس للعام رفع
يد الخاص

مطلب اذا آتم الامام بعض
الاقواق دون بعض فله من
المعلوم بقدر ما ينشر

المهاياة انما تكون بعد ان خصومة والله أعلم (سئل) في ثلث عقار موقوف باستأجره فيه عمارة
زادت بسببها أجرة مثله وقضى عليه بأجرة المثل لنسداد الأجرة ونحو ذلك هل يقتضي عليه سببها حالة
كونه قاضيا بعمارته التي هي ملكه أو حالة كونه خاليا عنها (أجاب) بقضى عليه بأجرة المثل
حالة كونه خاليا عن عمارته التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان أجرة ملكه اذا اشغفه به والله
أعلم (سئل) في رجل وقف وقفنا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناظر يعني مشرفا عليه هل يجوز
أن يجتمع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب منقول
مصرحا مستنبطا ومخفا (أجاب) لا يجوز أن يجتمع الوظيفتان في رجل واحد لا على ما ذكره
الناظم ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهما ما ذكره في الحاشية في باب الوصي
فما يكون قبول الوصية من قوله رجل أو وصي الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناظم
انهم اوصيا كان قال جعله كل وصيين فلا ينفرد أحدهما بما لا ينفرده أحد الوصيين وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أولى بالمسائل ولا يكون المشرف وصيا
وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اهـ فهذا صريح في عدم جواز اجتماع
الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناظم انفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على
رأى اثنين ونظرهما انصرفا ولم يرض واحد أو ما على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف
الوصي بلا علم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستحق من الوصية وان مسائله تفرع عنها
وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للنقبة يادنى امالة نظرا اليه والله أعلم (سئل) في وقفه ناظر
ومتول هل يجوز لأحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا (أجاب) لا يجوز
لأحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر ولا يجوز له أن ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلام
علمائنا في غير ما صنف القيم والمتولى والناظر في كراهة هم جمع في واحد كما يشهد به فروعه من
المعاقبة عليها تلك الالفاظ يفهم ذلك من كان من أهل النقبة وعرف اصطلاحهم وشمل اسم
النقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاقواق
المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاقواق التي بالقدس منها ناظر خاص
متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن
التصرف فيما يوسع له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولى العام ونصب غيره بنعزل بذلك المتولى
الخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف
المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم
وأصحاب القضاء والفتوى ولا ينزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية
منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما بوجه من الوجوه ومسئلة لا ينزل نائب
المستتب بعزله تكسب القناع من هذه بل هذه بالولاية أولى باتفاق أهل الاستحسان والوجوه
والاخر فيها عن زيادة التيسير والله الموفق والمعين وهو أعلم العالمين (سئل) في رجل يده
وظيفة امامة على مسجد يوم أو قات الصلوات الخمس في كل يوم بعثمان وقد تناول جميع المعالوم
من قيم الوقف والحال انه قد كان آتم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعالوم بالاعتقاد
ما ينشر والباقي يرجع عليه به ويكون موفرا لجهة الوقف أم كيف الحال (أجاب) الذي تحصل
من كلام الجرح مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الاجتسار ما ينشر به صرح ابن وهبان
في المسافر العج وأصله الرحم حيث قال لا ينزل ولا يستحق المعالوم مستدسفره مع أنهم اقرضان

عليه وإن مقتضى كلام صاحب الفقيه وهو إمام يترك الإمامة لزيارة أقربائه في الراسيات أسبوعاً أو نحوها أو لصيته أو لاستراحة لأبأس به ومثله عفو في العادة والشرع أنه يستحق إذا كان كذلك للعرف وأنت على علم أن كلام الخصاص لا يصادمه كلام صاحب الفقيه وقد نص في أنفع الوسائل أن مقتضى كلام الخصاص هو الفقيه (أقول) ويؤيده أيضاً نصهم على جواز الاجارة في هذه الطاعات فكان شبه الاجارة قويا فيها والله أعلم (سئل) في كاتب وقف باشر الكتابة مدة ثم عزل في أثناء السنة هل يبسط معلومه المقر له على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعاً أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسب المدة التي عمل فيها لكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فإذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم أو ثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوماً واحداً استحق بحسب ما به وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع الوسائل ونص على أن المعلوم يبسط على المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وقد نقله في الاشباه وقرره وقال في أنفع الوسائل أنه الأشبه بالفقيه والاعدل معللاً بأنه في مقابلة العمل فيقسم بقدره وهو ظاهر في الكتابة لأن الكتابة عمل بالتردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما إذا مات المدرس بعد تمام السنة مدرسا هل يستحق ما هو المشروط وفي وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وسعده في الاشباه والنظائر قال في أنفع الوسائل بعد نقول رحمه صاحب الفقيه فهذه الفروع التي ذكرها صاحب الفقيه فيها ما هو صريح في ذلك أن المدرس والامام المؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك إلا أن لهذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لأن المدرس يتردد إلى مكان معين ويقرأ ويضد الطلبة ويهدي ثواب قرأته إلى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعليه فكان القدر الذي يتناوله من الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجارة وقال في الاشباه فاذا مات المدرس في أثناء السنة مثلاً قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة الغلة إلى مدة مباشرة وإلى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين ونظر كما يكون منه للمدرس المنفصل والمتمثل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة وأدراكها كما اعتبر في حق الأولاد في الوقف بل يفتقر الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وهذا هو الأشبه بالفقيه والاعدل كذا أحترره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في مدرس بمدرسة مات والمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة للمدرسين ما وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنه ثم ولي السلطان مدرسا بها فأتت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور أو لا فتنازع ورثة الميت مع المدرس خالاهل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحى لورثة الميت أو يحكم بها للمدرس حالا وإذا حكم بها للورثة الميت فهل الحكم المزبور باطل لخالفته الشرع الشرع أم لا (أجاب) يحكم بها للمدرس حالا لأن الأصل صرف ربيع كل سنة لاستحقاقه فيها وقد وردت في مدته ثلاثه عده وقد شهد بذلك أصول كثيرة وفروع منها الحادث يضاف إلى أقرب أوقافه ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحارثي في فتاواه أنه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصاً إذا ضاق عن السنة التي لم تصرف للموتى والصرف بمنزلة قطعاً فاعتبرت للسنة التي وردت فيها بالاشبه وإذا حكم بها للمدرس حالا لا يجوز لخالفته الشرع يترك الاحتق لاجل الموهوم اذهى لسنته محقق والحال عذو واحتمال كونها عينة لسنة المتوفى وهو موهوم وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في إمام عزل أومات في أثناء

مطلب إذا عزل الكاتب في أثناء السنة استحق بحسب ما به وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومها في مقابلة العمل

مطلب إذا مات المدرس بعد مضي السنة استحق المشروط وكذا الفقيه والامام وإن في أثناءها فحسب ما به ولا يعتبر مجيء الغلة بخلاف الأولاد الموقوف عليهم فإنه يعتبر فيهم مجيء الغلة

مطلب مدرسة لمدرسة صرة ترد في كل سنة فئات ولم ترد سنة من سنه ثم ولي السلطان بها مدرسا فأتت الصرة بعد سنة من موتها فحسب ما به لا ولو حكم بها للأولاد

مطلب الإمام يستحق بقدر عمله إذا عزل أومات

السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسب ما به كثره في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف على أولاد الواقف مات ولد منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصصا هل حصص ميراث عنه أم لمن آل إليه الوقف بعده (أجاب) بل ميراث عنه لأن المراد بطاوع الغلة أو خروجها ومجبتها في كلامهم صيرورتها ذات قبة كما صرح به في أنفع الوسائل ولا شك أن الحصر له قبة وقد صرحوا بأنه إذا مات بعد خروج الغلة لخصته ميراث عنه بل صرح كلامه في أنفع الوسائل أنه ميراث ولو لم يبد صلحه قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجي الغلة وتأقي الغلة على ظهور الزرع من الأرض والزهور من العصور لأن له قيمة في الجملة كما قالوا في جواز بيع مال يبد صلحه اه والله أعلم (سئل) في رجل سافر بعد فراستنا ب عنه نأبى في وظيفة أمانة وخطابة مقررين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه أجرة معينة لمباشرة عنه فيما شمر مدة أشهر وسعى النائب في أخذ الوظيفة عن فوجها له بانهاية الذي هو غير مطابق للواقع وبأنهم ما شاغرتان فهل يخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك أم لا يخرجان عنه وإن كان النائب تنازل شيئا من الوقف يؤخذ منه ولا يستحق إلا الأجرة التي جعلت له لمدة مباشرة أم لا (أجاب) لا يخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك إذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك وإعطاء السلطان على ما أنجاه فكان وجوده شرط الصحة فتسقط به فقد كما قالوا في السؤال معادا في الجواب اقتضاء ولا ريب في ذلك وكتب الأصول مترع به وموضحة لتفصيله وشعبه فإذا تقر ذلك مع تقرير رحمة الاستنباط كما بيناه في أقسام سابق فماتناؤه النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده إذا لحق له في جهة الوقف وانغاله الأجرة المشروطة التي شرطها له المستنبط حيث وفي العمل المشروط عليه بما تناوله فان من أعطى شيئا على أنه حق ثابت فبين خلافه يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي إقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان أو القاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح إقامته به ويسوغ له التصرف المتفوض إليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لأحد من العلماء قال في الإيعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلا إلى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اه ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف وهذا في منصوب الواقف فما لا ينعصوب غيره وكيف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بأنه يجب الاقتضاء للقضاء بكل ما هو أنفع للوقف فإذا علمت صح إقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات السابقة للناظر المتقام مقامه والله أعلم (سئل) في محذورات موقوفات على الرضوخة الشريفة بفلسطين استمرت الناظر عليها بما أتت عنها بدمشق الشام هل لقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيف أن ينصب باجرة مباشرة المراد بها بعض غلاتها لمصلحة الوقف ودفع ضرره أن لم يعمل بالمرقة أم لا (أجاب) نعم لقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى صرح علماؤنا بأن للقاضي أن يستأجر قراشا للمسجد بلا تقرير بلخصته وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمر إذا التعمير من أهم مصالح الوقف فقد صرحوا بأن الناظر إذا تصرف للمستحقين مع الحاجة إلى التعمير فإنه ضمن إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج إليه عمرا ولا وهذا مما لا توقف فيه فاذن القاضي بالتعمير في مسقنات الوقف وإصلاح الأراضي صحيح ناظر حتى المتولى أم غضب باجرة المثل وما قارب يجمع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد الثلاثي في مرض موته فأخذها المتولى بعدم موته وباعها بالغبن

مطلب إذا مات أحد الموقوف عليهم بعد خروج الغلة بان صار لها قيمة يورث عنه

مطلب رجل استناب رجلا باجرة معينة في وظيفة أمانة وخطابة فأنهى النائب إلى السلطان بأنهم ما شاغرتان فولا عليهم ما بنوا على ذلك

مطلب للقاضي إقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره المنصوب من جهة السلطان بل ولو من جهة الوقف

مطلب القاضي أن ينصب مباشرة لعمارة الوقف باجرة حيث غاب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على الوقف للتعمر ولا يجوز التصرف للمستحقين مع الحاجة إلى التعمير

مطلب وقف رجل جارية
على مصالح المسجد فباعها
المتولى بعد موته
مطلب لانتقص القسمة
بانقراض كل طبقة

الناحش فهل يجوز وقفها ويبيعها أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الأصح المفتى به فلوارث
الواقف انتزاعها من يدمسترتها ومشتريها يبيع بمنها على المتولى الذي باعها ما لم يكن حكمه به
حكما شرعياً يرى وقفها مستوفياً شرائط الحكم لا ارتفاع الخلاف بحكمه في شغل اجتماع والله
أعلم (سئل) في أربعة أخوة وقفوا عقاراً مشتركاً بينهم فأنشأ كل واحد منهم على نفسه ثم على
أولاده المذكورين ثم على أولاد أولاده المذكورين ثم على أولاد أولاد أولاده المذكورين ثم على
نسله وان سفل لادخل فيه للأنثى الآن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقيراً فلها نصف مال المذكور
فلومات أبوها ولا ذكركل وأخوتها عن غير ولد استحققت مال والدها وأخوتها أيام فقرها وفقر
زوجها على أن من توفي من أولاد كل واحد من الواقفين وأولاد أولاده ونسله المستحقين لما فعه
عامة ما عليه الولد ثم على ولده ثم على نسله بينهم على ما ذكرنا من مات من أولاد الواقفين ونسله
المستحقين عن غير ولد ولا ولد ونسله عادما كان جارياً عليه على أهل درجته ثم على ولد من
انتقل إليه من أهل الوقف ثم على نسله وان سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وان
من توفي من أولاد كل من الواقفين ونسله وان سفل قبل استحقاقه وترد ولداً أو ولداً استحق
ما كان يستحقه والده وبقي حياً أباه دون أمهات يجري ذلك عليهم أبداً ومن انتقطع نسله
من الواقفين المذكورين من المذكورين توفي النسل كله ولا ولد ذكركل عادما كان جارياً عليه
على بناءه ثم بنات بنيه ثم على بنات بن بنيه وان سفلوا ثم على أولادهم ثم على نسله وان سفل
ومضى انقرض نسل واحد من الواقفين من الأنثى أيضاً عادما كان جارياً عليه يعني النسل
على أخوته الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم ثم على نسله وان سفل بينهم على ما ذكرنا في أولاد
المتوفى من المذكورين يجري ذلك كذلك عليهم أبداً فإذا انقرض نسل الأخوة المذكورين
باسرهم لم يعقبوا عاد ذلك وقفاً على أقاربهم من جهة أبيهم وعلى نسلهم بقدم الافتقار والاحوج
على غيره وكذلك أولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بنهم يجري ذلك عليهم كذلك أبداً
فإذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفاً على أقارب الواقفين من جهة أمهاتهم بقدم النقص منهم
على الغنى فإذا انقرضوا بأسرهم عاد وقفاً على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف
بينهم على ما يراه الناظر فإذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عاد ذلك وقفاً على مصالح الماسرستين بها
وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عاد وقفاً لمصالح المسجد الأقصى وسائر جهات وقفه
ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا يجري ذلك كذلك أبداً هذه
صورة كتاب الوقف مات الواقفون الأربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم والمحصن الوقف في ولد
ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة ثم مات تقي الدين عن ابنتين وبن
هم عفيف وأحد وفاطمة مات عفيف عن ابنتين كاثوم وعائشة ثم مات أحمد عن بنتين ثم ماتت
فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف
عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كاثوم عن ابنتين وبنات هم حافظ ونفرا الدين وعابدة ثم ماتت واحدة
من بنات أحمد عن ابن اسمه محمد والاخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ
عن ابنتين وبنات ثم مات نفرا الدين عن ابنتين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل أحمد
ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الواقف أم يحرم منهم نسل بنات واقفته عمارة الواقف في
وقفه هذا فإذا قلتم باستحقاق الكل فما يستحق كل من بنات محمد بنات أحمد وزكريا بنات عائشة
وأولاد حافظ وابن نفرا الدين وعابدة بنت بنت أحمد وبنات محمد بن فاطمة بنت تقي الدين وهل

برأى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بنائه وكذلك شرط تفضيل الذكرك على الأنثى وشرط الترتيب
 أم لا يرأى فيهم شيء من ذلك (أجاب) نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل أحمدة ونسل
 فاطمة ولا يعزى أحد منهم لانقطاع نسل الواقفين إلا بعد من الذكور وصيرورة الجميع من نسل
 ابن بنت ابن ابن ابن الواقفين موت أحمدة بموت عفيف أي نفي الذين قد دخلوا في قول
 الواقف ومن انقطع نسله من الواقفين من الذكور إلى قوله ثم على أولادهن ثم على نسلهن وإن
 سفل وقد انقطع الذكور من نسلهم وما بقي إلا الإناث ونسل الإناث والذكر والأنثى داخل في
 معنى أولادهن ونسلهن إن سفل فدخلوا هم تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بهم
 وشرط من توفي عن أولاد أولاد أولاد عما كان عليه على ولده إلى آخره ومن لأقرب أهل درجته
 فرجعت إلى مسئلة السبكي الماخوذة من مسئلة الخصاص ونقض القسمة باقراض كل طبقة
 فيهما والكلام فيهما مقرر مشهور إذا علمت ذلك فقد انتقضت القسمة بآخر من مات من أهل طبقة
 كانوا وهم عائشة بنت عفيف وبنت أحمدة ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من
 حافظ ونفرا الدين وزكريا وعائدة ومحمد بن بنت أحمدة وبنت أحمدة وبنت أحمدة وبنت أحمدة
 فاطمة يسهم ربع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الأربعة كل واحد سهما وبثمانية أسهم
 للإناث الأربع أربعة أسهم لكل واحدة سهم سهم فهذه جلة الأثني عشر سهما بموت حافظ
 انتقل نصيبه لابنائه ونسبه أحاسا الكل ذكر منها خسان وللاثنى خمس وعوت نفرا الدين انتقل
 نصيبه لابنائه أحاسا لكل واحد منها نصفه وبموت محمد بن بنت أحمدة انتقل نصيبه إلى نسبه
 أنصافا وكذلك والباقيون من أهل الطبقة وهم زكريا وعائدة وبنت أحمدة وبنت أحمدة وبنت أحمدة
 على أنصافهم لذكر باسمهم من اثني عشر سهما وعائدة سهم منها وبنت أحمدة سهم منها
 وبثمانية سهم منها ويرأى وصف الحاجة وكذلك تفضيل الذكر واستثالة الترتيب في الأصل مع
 فروعها إعطاء الفرع عما لا صلح له عنه نصريح قوله يجزى الحال بذلك في كل جملة من
 جملة والله أعلم (سئل) في وقف صورة كلبه الذي سيدنا طره الذي هو أحد أولاد الظهور والمستحقين
 لزيعة المتصل بالقصة واحد بعد واحد إلى الآن أنشأ الأخوان الشقيقان هما محمد وبرايم
 وقفهما سوية على أنفسهم ساهما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أحمدة وإلي ومنى وحطب وست
 الزوم وأولاد محمد ويعني بن إبراهيم وعلى من سيحدث لهما من الأولاد الذكور والإناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنسألهم ذكوراً وإناثاً من أولاد الظهور خاصة
 دون أولاد البطون بشرط أن يشترط الاثنان فما فوقهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة الأصلية وقد
 كان أولاد البطون يتناولون من ربع الوقف ويشاركون أولاد الظهور فيه ممتسكين بصورة نقلت
 من السجل بتاريخ خمسينه بين الصورة الأصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيه أقوله من
 أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهواً من عند قوله على الفريضة
 الشرعية الأولى إلى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره إليها فحضر ناظر الوقف الذي
 هو أحد أولاد الظهور بالصورة الأصلية لدى الحاكم الشرعي وأدعى على رجل من أولاد البطون
 بأنه محجوب بالشرط المذكور بعد شوية لديه منعا شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباراً شرعياً ثم ادعى
 بعده ولد البطون المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر المزبور استحقاقاً في
 الربع فنعم الحاكم الشرعي الثاني أيضاً وأمضى حكمه الأول بعد موت مضمون الوقف الأصلي
 المشروح أعلاه لديه منعا شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعاً كتاب الوقف

مطلب المعمول به كتاب
 الوقف الأصلي المتصل
 بالقصة لأبى أيدي
 المستحقين

الاصلي المتصل بالقضاة واحد بعد واحد الذات المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم
 الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترج فيها سهم الكاتب وسبق نظره على الوجه
 المشروح (أجاب) لا شبهة في أن الممول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصلي المتصل بثبوته
 بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالي عن الحكم والثبوت
 المترج فيها سهم والكاتب يسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كسائر المكتبة في متشابه السطور
 والعهد على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لا على وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه
 والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية مسجلا في سجل القاضى المصون في صناديق
 القضاة عن تداول الأيدي وشم طبق السجل صور في بدرجل من الذرية وكتاب الوقف ثبت بزيادة
 من الذرية بحكم كونه ناطرا على الوقف التمثيل له من كان قبله من النظار لكن في هذا الكتاب
 ما يخالف السجل والصورة من يجوز زيادة كلمة أو نقصها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة
 للسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضى بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل
 بالسجل وبالصورة التي تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر
 مقتضى ذلك (أجاب) نقل في التتارخية عن وقف الخصاص أن الاوقاف التي تقدم أمرها
 ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوما في دواوين القضاة وهى في أيديهم أثري
 على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسننا إذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين
 القضاة القياس فيها عند التنازع أن من أثبت حقا حكم له به اهـ فقتضاه أن يعمل بالسجل
 المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقه لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها
 أصلا إلا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في طاحونة وقوفة وقضاة عياجر ناطرها قراطين
 منها لرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع سنين باجر قدرها ثلاثون ساطا إلى الذي قاض
 حنبلى المذهب وكتب في صلح الاجارة ماصورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه عدم انفساخ
 الاجارة بموت المتواجر بن أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليه مائة سنين ومات الأجر ثم
 المستأجر عن ولديه محمد وعلاء فوضعا أيديهم ما عليهم ما ورثه من مائة لرجل ومات هذا الرجل عن
 صغيرين هما محمد وعلاء فأتى فاجر محمد بعد موت أخيه علاء وانحصار ربه فيه القراطين لا محمد
 وتبقى بعد وصيهما لهما بقية سنى الاجارة فوضع الوصى يده عليه مائة سنين قسنا ولا غلة القراطين
 مائة سنين فما الحكم في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة
 لكونها اجارة طويلة وهى لا تصح في الوقف ولكونها في المشاع وهى لا تصح في الوقف ولا في
 الملك وتجب أجرة المثل على كل من وضع يده على المستأجر بقدر مدته وقد تقرر أن الاجارة
 تنسخ بموت العاقد بن أو أحدهما حيث عقدها العاقد لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهى قد
 انفسخت بموت المستأجر لانه عقد لها لنفسه وحكم الحنبلى بعدم انفساخها بعدم موت
 المتواجر بن أو أحدهما لا يفيد فائدة القضاء لأن الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه
 الشرعى بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجر بن فكيف يحكم بعدم الانفساخ بالموت ولم
 يكن والحكم لابد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحيحة في نصب الحكم عليه الدفع الخصومة بين
 المتداعين فيما اتى وحكم الحنبلى بعدم الانفساخ بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في
 غير حادثة فلا ترفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر أن الاوقاف يجب فيها أجرة المثل
 بالغمة ما بلغت ويجب الافتاء بكل ما هو أنفع للوقف صيانة له حتى صرحوا بأن منافع الغصب

مطلب يعمل في الاوقاف
 المتداعين عهدها بما عاقد
 بالسجل لا بكتاب الوقف

مطلب آخر ناطر الوقف
 قراطين في طاحونة لرجل
 تسعين سنة في عشرة عقود
 وحكم بذلك حنبلى وبعدم
 انفساخ الاجارة بموت
 المتواجر بن

مضهونة على غاصبها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى اخوان من عمر ومكانا
معنا بمن معلوم مقبوض وتصرف المشتري في المكان المزبور رمة والآن يدعى المشتريان ان
المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق
الشريعي أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متولى وان لم يكن له متولى
فانقاضي ينصب متوليا فخصما وان ثبت ان الوقفة فاذا اثبتنا مظهر بطلان البيع فيستردان
الثمن من بائعه قال في التارخانة ناقلا عن قنأوى التنبس ادعى مشتري أرض على بائعه ان
هذه الأرض موقوفة وقد بعته مني أيها البائع بغير حق قال ليس له هذه الخاصصة يعني مع البائع
انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متولى فالقاضي ينصب متوليا فخصما وثبت الوقفة فاذا
أثبت الوقفة تطور بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيها أيضا ناقلا عن النسفة
سئل عن اشترى من آخر أرضا وقفها ثم ادعى على البائع ان هذه الأرض وقف على كذا وقد
بعث ما ليس لك يعه وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك أن ترد الثمن على أهل له الخاصصة وهل له أن
يخلفه بالله ما تعلم ان الأرض التي بعته مني أنها أرض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على فقال لا
ولا تضع الخصومة الاللمتولى والوجه في هذا ان يخاصم المتولى في ذلك وان لم يكن له متولى
ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذا أثبت الوقفة مظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى
الى البائع اه وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه ان
كان هو المتولى وفي الحاوى الزايدى وقع نكح للقاضي عبد الجبار الخنذي اشترى أرضا وتصرف
فيها سبعين ثم أقام بيعة على ان فيها كردة مسجلة فله أن يسترد ثمن الكردة قال وفي ط للمعيط
ليس الخاصصة في المسئلة اليه يعني الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي المتولى الوقف
وان لم يكن له متولى نصب القاضي متوليا حتى يخاصم فيثبت الوقفة وبطلان البيع ثم يسترد
الثمن وجواب الخنذي مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والصدور الشهيدان
دعواه وان لم تصح أى على غير المتولى للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفة وأنها تقبل على
قول كثير من المشايخ بدين الدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال انى كنت وقفتم
ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يتلافه أما لو أقام البيعة تقبل كالمشهدوا
على عتق الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا
لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الأرض وقف على مسجد كذا وفي الحاوى قال تقبل البيعة
وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال النقيبه أبو الليث وبه نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة
كثير فله تقتصر على ما ذكر والله أعلم (سئل) فيما إذا باع جماعة لآخرين جميع مكان معلوم بناء
على أنه جاري ملك الباعين بمن معين مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة
ثم ظهر أن المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ
للمشتريين الرجوع على الباعين بالثمن المرقوم بقيمة العمارة المرقومة مبدية أم لا (أجاب)
لا شبهة في أنه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمن المؤدى الى البائع صرح به غالب علماءنا واما
الرجوع بقيمة العمارة فلهما أن يرجعا بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى
دارا وخصصها لأطین سطوحها ثم استحقت لا يرجع على البائع بقيمة الحص والطين وانما يرجع
بقيمة ما يمكنه أن يهدمه ويسلمه له اه وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب للناظر تلكه أى

طلب تسمع دعوى المشتري
ان المبيع وقف والخصومة
مع المتولى ان كان والا ينصب
القاضي متوليا

مطلب رجل باع أرضا ثم
ادعى انى كنت وقفتم

مطلب اشترى مكانا وعمر
فيه عمارة جديدة ثم ظهر ان
المكان وقف فأراد الرجوع
بالعمارة

برضا الباني كما صرح به في البحر في كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع عبال الوقف
فان لم يرض الباني فهو المضيع له فلا يلتزم بص الى خلاصه واذا ترص عليه اجرة مثله للوقف على
اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى
اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بمن معين بمقبوض لدى حاكم شرعي حنفى عوجب حجة
شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعي مالى وحكم الحاكم المالكى باسقاط غلة المبيع ان ظهر
مستحقا للغير عالت أو وقف مالم يكن المشتري عالما بالاستحقاق للغير حين العقد على فاعدة مذهبه
الشريف وكتب بذلك حجة والا نظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطالب أهل
الوقف المشتريين المزمورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهما فيه فهل يسوغ للحاكم الحنفى
انفاذ حكم الحاكم المالكى باسقاط الغلة المرقومة أم لا (أجاب) لا يسوغ له لما للحنفى انفاذ
حكم المالكى في ذلك لعدم وجود المحكوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المقتضى به
عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة وللمستحكم
على الوقف أن يطالب المشتريين المزمورين باجرة مثل في مدة وضع أيديهم ما عليه على ما عليه
الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لوعاياه صار حكما على سائر
الناس كافة وقد اشترطوا النفاذ الحكم المجتهد فيه ان يصير الحكم حادثة فتجبرى فيه خصوصية
صحيحة عند القاضي من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالكى لم تجبر فيه خصوصية صحيحة
عند القاضي من خصم على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوى القدسي بانه يبقى
بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علماءنا باختار
الانفع فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والانتفاء بذلك والله أعلم (سئل) في جهات معلومة بشرائط
فيها اثنان غاب أحدهما أربع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر
الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منه فهل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائبا عنه يقوم
مقامه أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصلة الرجح ينقطع
المعلوم ولا يستحق بهما العزل فبالا لك بغيرهما والله أعلم (سئل) في وقف صورته اثنا الوقت
المذكور وقد هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده اصابه الموجودين الآن وخم
سراج الدين عمر وعبد الرحيم وابراهيم وأمة الرحمن وأمة الكرم المشمولون الآن بحجره
وولادة نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد يقسم ربيع
ذلك بينهم بالنظر بصفة الشرعية قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولاد
الذكور ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك الى
أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائما على
ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد أو ولد ولد نصيبه لولده أو ولد ولد أو أسفل
من ذلك ذكر اكان أو أنى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل
من ذلك ذكر ا أو أنى عان نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يوجد أحد من مستحق
الوقف المذكور مساو له في درجته وذوى طبقته عاد نصيبه الى أقرب الموجودين الى الوقت
المذكور بشرط الواقف في استحقاق الاثنى ان تكون أيا فان كانت ذات زوج فلا حق لها في
الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأيت عاد استحقاقها فاذا انقضت المذكور من أولاده
يرجع ذلك كله وقف على بناء الموجودات حين ذلك ان كان من زوجات أو غير زوجات ثم من

مطلب اذا حكم مالى بانه
لا يلزم المشتري شئ ان ظهر
استحقاق المبيع ولم يعلم
بذلك لا ينفذ حكمه لو ظهر
انه وقف وعلى المشتري اجرة
المثل

مطلب اثنان بشرط كان في
جهات معلومة فقبض
أحدهما جميع معلومها
فضر الشريك وطلب ما يخصه
مطلب في نقض القسمة

بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولادهم بطنا بعد بطن ابداء ادموا وادعيا
 ما تعاقبوا الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين انقرضت الاناث من أولاد الواقف
 وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وخم أبناء أبناء الواقف مات خليل عن محمد
 جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفية ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى ثم
 مات القاضي محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفية عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن
 ثلاث بنات وهن عائشة ومومنة ورابعة ثم مات نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة
 بنت محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما اجدو ومحمد
 وبنيت بدره وصفية فكيف يتقسم الوقف بين الموجودين (أجاب) اصفية بنت شرف الدين
 أربعة قرايط وأربعة أخماس قرايط وثلاث خمس قرايط ولبنات نور الهدى بنت شروين خمسة
 قرايط وأربعة أخماس قرايط وثلاث خمس قرايط ولرابعة بنت محمد أربعة قرايط وخمس قرايط
 وثلاث خمس قرايط ولاختها مومنة مثلها ولاجد ابن فاطمة قرايط وثلاثة أخماس قرايط ولاخيه
 محمد مثله ولاختها صافية أربعة أخماس قرايط ولاختهم بدره مثلها وذلك لنقص القسمة بموت
 شروين لانقرض درجته وقسمته على سبعة اسمهم لان فيهما ذكرين وثلاث اناث فيموت القاضي
 محمد استحق سهمه جميع أهل طبقته الموجودين فتقسم لذلك كمثل حظ الانثيين حسب الفريضة
 الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وموت نور الهدى استحققت
 سهمها بناتها وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها أختها رابعة ومومنة بنت نور الهدى
 لانهن أهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها أولادها محمد وأجدو وصفية وبدره بقوله أولاد
 أولادهم بالميم وبه يقرر الدخول ولم تنقص القسمة لعدم انقراض البطن الذي ولي البطن
 المقرض بموت شروين لبقاء صافية فلما انقرض موتها تنقصنا القسمة وقسمنا الوقف على عدد
 البطن الذي يلم به وأعطينا سهم من يموت لبنه الى أن يقرض وهكذا على ما رجحه أهل التحقيق
 وأذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله أعلم (سئل) في
 أرض الوقف القراح اذا استسكرت باجرة هي أجرة المثل لانتخاذها دارا بعد أن ثبت أنها أجرة
 المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع واتخذت دارا واتقلت من مالك الى مالك والآن ناظر
 الوقف ينازع في كون الاجرة دون أجرة المثل ويدعي انها بغبن فاحش ويريد نقض البناء هل
 يقبل بغير قوله أم لا وما حكمكم الأرض المستكرمة (أجاب) لا يقبل بغيره نقول الناظران
 هذه الاجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العمارة لانه شكر ان زيادة كما هو ظاهر
 وليس للناظر نقض البناء بغير دعواه انها دون أجرة المثل ومسئلة الاحتسار صرح بها صاحب
 البحر ومنع الغنار وهي في أوقاف الخصاص وكثير من الكتب المعسرة قالوا ان كانت العمارة
 اذا رقت منها الاتساع بما كثر ما تقرر تركه في يد صاحب العمارة الذي بناؤه مقرر وان
 كانت تستأجر بالكثر ورضى به فهو أولى بدفع الضرر وان لم يرض به فرفع ان يلحق برفسه
 ضرر وان لحق الأرض ضرر يرض وقيل للناظران يأخذوه للوقف قل التمتين فلو عاوجا غير
 مقنوع والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا بجهل مسئلة الاحتسار فالواجب في
 مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين جميعا بين الجانبين بما لا ضرر فيه ولا شين والله أعلم
 (سئل) فيما اذا احكر الناظر الذي هو من جهة المستحقين معرفة القاضي واذنه لو ادمسكنا
 خبرا بالعمرة باجرة هي أجرة المثل حين ذلك وأما ضاه فاض آخروهم وتكلف عليه جملة
 نقض البناء

مطلب لا ينقض البناء من
 الأرض المستحكرة بمجرد
 قول الناظر انها مستحكرة
 بغبن فاحش

مطلب الأرض المستحكرة
 ان كان بحيث لو رفع البناء
 منها لا توجب بالاكثرة ترك
 في يد صاحب البناء وان
 كانت الخ

مطلب في حكم الأرض
 المستحكرة اذا مات الناظر
 والمستحكر وأراد المستحقون
 نقض البناء

أموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف نقض بنائه أم ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أفتى كثير بالاستبقاء الذميه من اعاءة الجانبين جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصا اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا توجب أكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقض بنائه وقد قال في القسبة استأجر أرضا وقفا وغرس فيها نخيل ثم مضت مدة الاجارة فلما مضت استأجر أن يستقيم بالاجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أفتى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا يعلم مسئلة الارض المستحكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أحكر ابنه الكبير أرض بستان للوقف وبها شجرة حور من غراس قديم للوقف ولها شرب معلوم تسع سنين بانقص من أجرة المثل نقصا فحشا اذا أجرة مثلها أضعافا معقد عليه الاحتكار لدى قاض حين عزل الناظر بعد أن غرس المستحكر غراسا ورفع الغراس الامر الى قاض شافعي المذهب فأمره شافعي المذهب في وجهه أيه العزل وبعد عزله فترافع الناظر الجديد مع الغراس لدى قاض حنبلي فأمره أيضا بعدم إقامة البيعة على الغبن الناشئ الذي ادعاه المتولى الجديد هل اذا قام بيعة شرعية لدى قاض شرعي ان الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لنساق الاجارة شرعا تقبل بيئته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي والحنبلي لكون تنفيذا الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كأن للبحر عن إقامة البيعة على الغبن الفاحش أم لا (أجاب) اعلم ان اجارة الوقف بتقدير ما لا يتغبن الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب أجرة المثل بالغة ما بلغت نظر الوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماء نازهم الله تعالى بقي بالضماع في غصب عشار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقديم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنفيذ الواقعة في زماننا المجردة عن دعاوى يعنى الصحيحة ليست حكما وصرحوا أيضا بأنه كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو اختار وكما يصح قبل إقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الحكم وصرح في جامع التصولين بان المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويطل الحكم وكتبنا مشهونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بيعة المتولى الجديد بالغبن الفاحش ووجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساده بسبب وقوعه بالغبن الفاحش الذي تأباه أقوال العلماء وشرط الواقفين ولما فيه من الضرر السكبي بالوقف وهجوم أهل الجراءة عليه بالنسبة والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ويرضى الشيطان واما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التمسك والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المستحكر فقتل من له التكم على المكان اختكر من وارثه ما عليه من الحكم هل يفتى على الصحة ولا ينسخ العقد أم لا (أجاب) اذا بنى أو غرس في الارض المستحكرة وكان المستحكر يدفع أجرة المثل لها قبل البناء أو الغراس ومضت مدة الاجارة فله أن يستبقاها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أفتى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماء اذامات المستحكر أو المستحكر فلو ارثه الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم الناشئة في ذلك

مطلبه الاحكار بالغبن
الفاحش غير صحيح ولو أمضا
حاكم براه

مطلب يصح دفع الدفع وما
زاد عليه قبل إقامة البيعة
وبعدها وقبل الحكم وبعده

مطلب اذا مضت مدة اجارة
المستحكر فله أن يستبقا
الارض باجرة المثل ولو أفتى
الموقوف عليهم

اذ وقع لا تزجر باكثر منه ولو حصل ضرر تامن انواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مقلدا
 أو سبي المعاملة أو متعاقبا يخشى منه أو غير ذلك من انواع الضرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليه
 وفي فاضل صراحة بذلك في واضع شئ وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم
 (سئل) في واقف وقف وقف على جهة بر وعين له أشجار لا يجوز
 إلى رحمة الله تعالى هل يجوز لأحد أن يبدلهم بغيرهم أو يترك غيرهم معهم أو يزيد عليهم
 مخالفا لما شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لأحد أن يفعل شيئا مخالفا لما شرطه الواقف
 اذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل والاشراك كلها مخالفة لما شرطه فلا
 يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوى التحقيق يصح أن يكون التبعية في وجوب العمل أينما من
 جهة أن التصرف في الوقف على اتساع شرطه لأنه انما وصي بملكه وقال علماء فاطمة إن قضاء
 القاضى ينقض اذا كان حكما لا دليل عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو
 حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل انظاهرة الشهيرة فلا حاجة إلى ذكر
 الكتب المصرحة بها فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيت شعر مسجدا
 ويقوم فيه مؤذنا واما ما فعل اذا جعله مسجدا بينته ونصب فيه محرابا وكل مدة قلبه يتسقله من
 بقعة إلى بقعة في أرض سوات تجرى عليه أحكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم
 من بنى مسجدا لم أمت لا (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه أحكام المساجد لأنه لا يقل
 ويحول من مكان إلى مكان والمسجد مما لا يتقل من مكان إلى مكان وصرح علماء فاطمة بان
 وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرحوا بان المسجد المتخذ
 لصلاة الجماعة والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير متقول ولان شرطه
 التأييد وهو مقتود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما لم يتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لأنه
 من أعمال البر ولا يضر في ذلك عدم أخذه لأحكام المساجد فلا ينبغي أن يمنع من هبه لاجل
 ذلك والله أعلم (سئل) في ذى يدعى محمد وبنو ديدته عليه ملكا اربعين ألفا وأن والده وأرثه
 عن فلانة بنت عمه عصبته ويدعيه ناظر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة
 وأولادها ذريتها ثم وأبنته بالوجه الشرعى وحكم به حاكم شرعى فادعى ذى اليد أنه من جملة
 ذريتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان إلى أن وصل إلى فلانة الموقوفة عليها هل يعمل
 بمجرد دعواه أم لا ما لم تقم بينة عادلة من كاد على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه ما لم تقم
 بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقرر أن شهادة غير العدل باجاء العلماء
 لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن بنتين ثم ماتت
 واحدة عن بنتين وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن
 ابن عم فهل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نوافل الواقف وقد
 صرحوا بأنه اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف إلى أولاده وأولاد أولاده أبناء ما تناسلوا
 ولا يصرف إلى النقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف
 اسم كل ولد فانه بشرط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف إلى النوافل ما تناسلوا والله أعلم
 (سئل) في أرض وقف كان لشخص فيها كردار أشجار زيتون وعنب بعدها ناظر الوقف كل
 سنة فيأخذ على كل شجرة قدرا معلوما وقد فئت تلك الأشجار ولم يبق إلا بعض أشجار زيتون
 والناظر يطلب أن يأخذ المقدار الذى كان يأخذه على عدد الأشجار التى فئت وبأنى صاحب

مطلب وقف وقف على جهة
 بر وعين له أشجار لا يجوز
 تبديلهم ولا الزيادة عليهم
 ولا اشراك غيرهم معهم

مطلبت لو أراد رجل أن يجعل
 بيت شعر مسجدا لا يصير
 مسجدا

مطلب محمد وبنى يد
 يدعيه ارثا وآخر أبت
 وقيسته على ابنته فادعى
 ذوا اليد انهم ذريتها

السكراد عن ذلك وهو تصرف في الارض عماله من حق الانتفاع بسبب السكراد المذكور بالزرع
 الشتموى والصيفي وعرف أهل تلك الجهة قاطبة أن يزرعوا الاراضي بحصة معلومة من الخارج
 فهل عليه اذ زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو بجر المثل للارض أم العدد الذي كان يدفعه حال
 وجود الدوالي (أجاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من بحر الدوالي التي قد غابت
 فلا قابل به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولى دفعها المثل فبذلك تبين ان ليس له الا هي على وجه
 المزارعة وان لم يكن دفعها المثل فالتقوى عما هو أنفع بلجهة الوقت ان رأى أخذ الحصة أنفع
 أخذها وان رأى أخذها بجره مثلها ادراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بيجواز دفع أرض الوقت
 من اربعة وفي قاضيان أرض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية بالنصف أو بالثلث وفيها حاكم
 من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الارض سنة بدارهم معلومة فلما أدرك
 الزرع جاء المتولى وطالب حصة الوقت من الخارج قال بعضهم للمتولى ان يأخذ حصة الوقت من
 الخارج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحكم
 أو كان متوليا من جهة الوقت لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل
 المتولى متوليا بعدما قلد الحاكم الحكم فمقتضى ما خرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا
 تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها في زرعها المستأجر يصير كان المتولى دفعها من اربعة
 على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج والله أعلم (سئل)
 فيما اذا استأجر زيد من متولى وقف أرضا ماء للوقت باجرة المثل وأذن المتولى للمستأجر بالغراس
 في الارض والماء يسقى الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس تبعا لارضه ومائة والنصف
 الثاني للغراس فمات ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المستأجر واستأجر من المتولى اجارة
 جديدة وأذن له بالغراس مهما أراد واختار ووقف المستأجر حصة النصف من الغراس لاولاده
 ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقت المذكور
 متولى يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس باجرة المثل فانشئ غراس جديد ومستحب بعد مستحب
 جاء عمرو وزاد (٢) وزودا فاحشا في نصف غراس الوقت وفي الارض والماء فآجره المتولى فهل
 يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس وأرض الوقت والماء لغريزي الديوبلزمه الزود الناحش
 عن آجره المثل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشروح
 والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمرو فاسد أما الارض فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط
 في الثانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى ان
 ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما اجازا ومثله في كثير من الكتب يقتصر بحكم
 بضرب المدة صريح في فساد ما بعده ووجه فسادها بذلك انه ليس لأدراك الثمار والحال هذه
 مدة معلومة كما لو دفع غراسا لمبلغ الثمرة على ان يخلها فخرج كان بينهما تنسدا لم يذكر أعواما
 معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال وأما الثانية فانها اجارة نصف
 الغراس لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والسكرم باجره على أن يكون الثمرة لا يصح لانها
 وقعت على استئلال العين قصدا كما استأجر بقره اشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز
 كل منهما ما يرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالخانية والتارخانية وشرح الدرر ومنع
 الغفار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب
 وقف ورجعة كاتب ولاية ورجعة قاض بها منازعة في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن

مطلب استأجر من المتولى
 الوقف أرضا وماء للغراس
 ويكون نصف الغراس لجهة
 الوقف باجر المثل من غير
 ضرب مدة فآجر واستأجر
 نصف غراس الوقف والارض
 والماء بزيادة فاحشة فكل
 من الاجارتين فاسد
 (٢) قوله وزاد زودا كذا
 بالاصل والعين بياء هـ

الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأئسالة الذكور دون الاناث بصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وذكورهم بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى ومن وكلها ان الاناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وذكوره بحذف الواو فيها بموجب ذلك عرف الحاكم الوكيل ان الاناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها وذكورهم بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي بحذف منها الكتاب الواو في الحجة وهي مشتملة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البينة الشرعية لا بمجرد هذه السكوات والخطوط المرقومة (أجاب) العبرة بما تقوم عليه البينة الشرعية عليه لما هو جازم من الخطوط والسكوات انما قامت البينة على كمال الوقف وثبت مضمونه بها وجب الحكم بمنع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور وكذلك لما قامت البينة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة السابقة الواو لكونه نفقدا لازما فيختلف الاستحسان بعدهه وأما مع الواو التي الاصل فيها العطف الذي الاصل فيه المغايرة وثبت بالبينة وحكم بدخولها كما كبراه فكذا وبعدمه نفذ اذا توفرت شروط الحكم بصرفه في حادثه شرعية واذ لم تقم على واحدة من الصور بينة ترجع الى مجرد النظر الى المتدعي والمتدعي عليه كما يرجع في القضايا الحكمية فن كان ذاك كان القول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم محمد وموسى وعلى وأبي الخير ثم من بعده كل منهم على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم ومن بعدهم على جهة تبرا لا تنقطع مات الواقف ٣ عن أولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن ابن اسمع عرض مات أوه في حماة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن اسمه حسن مات أوه في حماة جده المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عرض نخدا منسوب الى محمد ابن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وصكر ثم مات على عن ابنه حسين وخليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ونحجي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نحر الدين مات أوه في حماة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالوجود الا ثمن نسل الواقف حسن وكريم ابناهم موسى ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ونحجي الدين أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الواقف ونحر الدين ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ربيع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فعطى عوض ابن ابن ابن الواقف ربعه ويخصص به من غير أن يشار فيه أحد من أولاد اخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكريم ابناهم موسى ابن الواقف ربع أبيهم ما سوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ونحجي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم ارباعا على قدر رؤسهم ويحبسون نحر الدين ومصطفى وحسين أبناء ابن ابن الواقف لنزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من أهل الدرجة التي هي أعلى من درجاتهم والعلة فياذا كرنا من الحكم ما صرح به الاصوليون من ان كلمة كل للاطاعة على سبيل الافراد غير كل واحد من الاربعة كما ليس معه غيره في أولاده من اخوته اذ كلمة كل اذا دخلت على المنكر اجمعت عموم افرادها في خلاف

مطلب العبرية بما تقوم عليه
الهيئة لا بما يوجد من الخطوط

مطلب وقف على نفسه
ثم على أولاده وسماهم ثم
من بعد كل منهم على أولاده
والموجودون الآن متفاوتون
في الدرجة

(٣) قوله مات الواقف الى
قوله في الجواب والعلة فما
ذكرنا هكذا في النسخ التي
بأيدينا وفي نسخة بعض
القروع الموقوف عليهم في
الجواب والسؤال خروا

كلمة الجمع قائموا يجب عموم الاجتماع دون الانفراد وهي مسئلة من دخل هذا الحصن المعروفة
 المشهورة بينهم فوجب بسبب ذلك صرف المالكل واحدا من الاربعة بنين لاولاده يستقل به
 الواحد والاثان فازيد ثم يقع الترتيب بين اولاد كل واحد منهم وأولاد اولاده لقوله ثم من بعدهم
 على اولادهم ثم و ثم فيجب فيه الاصل فرعه وفرع غيره لعدم اشتراط صرف نصيب من مات
 لولده والامر في ذلك ظاهر بين لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في امر أه أسقطت حقهما من وقف
 شرط للزنية وهي منها هل يسقط أم لا (أجاب) لا يصح اسقاطها قال في الخاتبة في كتاب الشهادة
 أما الوقف على المدرسة من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا
 لا يطل بإبطاله فانه لو قال أطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ بعد ذلك اه هذا في وقف المدرسة
 فكيف في الوقف على الزنية المستحقين بشرط الواقف من غير وقف على تقرير الحكم وقد
 صرحوا بان شرط الواقف كنص الشارع فاشبه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع بعضهم
 في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذروا الله أعلم (سئل) في وقف وقفه واقفه على نفسه مدة
 حياته ثم على اولاده الذكور والاناث ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد
 اولادهم الذكور ثم على انسابهم أبا معاشا على ان الاثنى من الموقوف عليهم تستحق بشرط
 الرملة والحاجة واذا تزوجت سقط حقهما من الوقف يجري الحلال على ذلك أبا لابدين الى أن
 يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل آخره على مصالح حرم النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم شرط وطامنها أن يسدأ بعمارته وما فضل يصرف على الموقوف عليهم على الشرط
 والترتيب المعين أعلام فأت اولاده الذكور جمعوا بقي اولادهم ولم يبق من صلبه الابنت له الرملة
 محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا أطلق الواقف الوقف ولم يعينه السكنى أو الاستغلال
 كيف يكون الحلال (أجاب) أما التصرف الا أن غلته فهي بأسرها لابنته للترتيب المستفاد
 به ولم يستثن بقوله غير أن من مات كان نصيبه لولده فالترتيب فيه يعم فلاشئ لاولاد البنين مع
 ولد الصلب ذكرا كان أو أنثى والجمع في قوله ثم على اولاده يراد به جنس الاولاد لاحقية الجمع
 اذا الواحد ينفرديه اذا انفرد فتكون الغلة كلها لاهلها من اولادهم نصيبهم وهم من اولاد الاولاد
 فجمعهم بعلو درجتها عليهم كما هو ظاهر لا غبار عليه ولا توقف فيه وأما ما يكون اذا وقف ولم ينص
 على السكنى والاستغلال فالمرسح به في كتبنا ان الواقف اذا أطلق الوقف فهو على الاستغلال
 لا السكنى قال في النظم الوهباني

مطلب اذا أسقط حق بعض
 الذرية الموقوف عليهم
 لا يسقط وكذا المستحق في
 المدرسة

مطلب وقف على نفسه ثم
 على اولاده الذكور والاناث
 بشرط الرملة والحاجة ولم
 يوجد الابنت الواقف أمه

مطلب اذا أطلق الواقف فهو
 على الاستغلال

مطلب للناظر الذي من جهة
 الواقف أن يوصى بالنظر لغيره
 وان لم يوصى بنصب القاضي
 ناظرا

ومن وقفت دار عليه فباله * سوى الاجر والسكنى بها لا يقر

قال شارحه ابن الشحنة مسئلة البيت من التجنيس والخاص وقف منزلا على ولديه وأولادهم
 أبدا ما تناسلوا فاذا السكنى ليس لهما حق في السكنى لان حقهما في الغلة اه وفي الخاتبة دار
 موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه أن يسكن الدار وهو قول النقيبة أبي جعفر رحمه الله
 واستدل في ذلك بجواز اجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لم يجازت
 السكنى للموقوف عليه لانه يكون مستأجر اسكنى دار له في السكنى فيها وذلك باطل فلما جازت
 الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي اه فتحصل من ذلك ان جميع الفسلة
 تصرف على الارملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبه لاحق لاولاد اولاد الواقف مادامت
 حية والله أعلم (سئل) في وقف وقفا وقوض نظره لشخص وفي الواقف ثم الناظر بعد أن
 أوصى الى ولده بالنظر هل يكون ولد الناظر المذكور أحق من غيره أم لا وهل على تقدر عدم

الوصية يجوز نصب الناظر أجنبياً مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقربائه أم لا (أجاب)
بقوله قال في التناظر خالية فتلاعن السراجية وإن مات القيم بعد مامات الواقف فإن كان القيم قد
أوصى إلى غيره فوصيته بمنزلة اه ومنه في البرازية وفي الجراذامات المتولى المشروط له بعد
الواقف فإن القاضى نصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى أوصى به إلى رجل عند
موته فإن كان أوصى لا ينصب القاضى اه ومنه في كثير من الكتب حتى قال في الخائسة
والطهيرية وغيرهما والعبارة للخاتمة ولو أن الواقف جعل رجلاً متولياً وشرط أنه إن مات هذا
المتولى ليس له أن يوصى إلى غيره جاز هذا الشرط اه والفقيه يفهم من هذه العبارة الإلغمية
في إثبات الولاية لوصى الناظر المذكور إذا التخصيص على جواز الشرط لدفع توهم بطراً عليه
بعد الجواز كإدريه من أكثر من معاشره فتأسس إيجاب عباراتهم أنتم مثل ذلك يقال في مثل
هذه المسائل التي كثرت قبلها ودورانها بينهم حتى كأنها مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها
بذكر ما تفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فإن كتب المذهب طائفة بها كلها
طائفة بمسئلة تولى ولد الواقف وأهل بيته فانهم صرحوا قاطبة بأنه لا يجعل الناظر من الجانب
مادام هو جدي من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا أما لأنه أشق وأولان من قصد الواقف
نسبة الوقف إليه حتى قالوا فإن أقام أجنبياً لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من
ولده من يصلح صرفه إليه والله أعلم (مسئل) في دار موقوفه مع حا كورة ملاصقة لها استأجر
الحا كورة رجل اجارة طويلة مضى عليها فاستبدلت الدار والحا كورة بدار أخرى في بلدة أخرى
استبدل الاشريع الذي نائب الشرع فادعى مستأجر الحا كورة على مستبدل الدار
أو الحا كورة فساد الاستبدال هل تصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له
أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا
وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البدل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب)
لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجر الحا كورة المذكورة لأنه لاحق له في نفس
الدار لارقية ولا منفعة انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحا كورة فقط فكيف تصح
دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبى عنها وعلى تقدير أن الدار والحا كورة معا في اجارة
لا يملك فسخ البيع قال في الخاتمة ولو أجز من غيره ثماع من غيره لا يندبعه في حق المستأجر فإن
أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه وقال بعده قبيل الكلام
على الاجارة الطويلة الاجارة اذا باع المستأجر فاراد المستأجر أن يفسخ البيع معه اختلفت
الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ اه هذا ولو قدرنا أن له الفسخ على غير الصحيح من المذهب
فهو لا يتأتى الا في الحا كورة لا غير اذا الحا كورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كن جمع بين
ملك ووقف وليست من قبيل الجمع بين الحرة والعبد كما هو أظهر من أن يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون الا من خصم شرعى على خصم شرعى والمستأجر لاحق له في الدار يدعيه ولا
تظله ولا ملك منفعة فظهر كونه لا يصلح خصماً يدعى بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس
في اربعة النهار وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهي من المسائل المشهورة ومن
جمله من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجز
ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصل أن أجز ثلاثين عقداً كل عقد عقب الآخر والضيعة وقف فانه
لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في التوازل اختلاف المشايخ وقول الهندواي

مطلب دار موقوفة مع
حا كورة استأجر رجل
الحا كورة اجارة طويلة
فقبل تمام مدته استبدلت
الدار والحا كورة فاراد
ابطال الاستبدال

مطلب الاجارة الطويلة غير
صحيحة ولو لم يعقود

واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اه يعنى من دعوى الملك فيها خصوصاً في هذا الزمان الفاسد وذكر في الباب السادس عن القاضي الامام ملك المملوك أبي العلاء الناصبي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال

أفتى بطلان الاجارة معشر * من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً

وبذلك أفتى للتدين حسبة * كى لا يكون بما حرر ظالماً

ثم قال المختار أنه لا يصح وأفتى جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة وأنا أفتى كذلك وأما اشتراط اتحاد البلدة فلا قائل به وصرح بكلام هلال والخصاف وقاضيه خان وغيرهم بجوازها في أى بلد شاء حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صنع أحسن وقولهم أنما يجوز إذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خيراً من المحلة الموقوفة فغنى الاحسنة والخير به فيما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة ألم ترهم عللوا المسئلة بأحتمال الخراب في ادون المحلتين لقلة الرغبة لتحتمل الخراب كما هو مشاهد في الأمصار الكار كصر وغيرها وعليك أن تتأمل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خيراً من الموقوفة فهذه أصريح في أنه إذا كانت المملوكة خيراً من الموقوفة فلا ستبدال جائز والحال هذه وإن اختلفت المحلة وإن لم يكن كذلك كان كلام هلال الذى هو العمدة في الوقف مردوداً بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ماداموا ثم من بعدهم على جهة بر لا تقطع وبها شجر يورثون قديم نصفه المستحق الوقف ونصفه يد جماعة تقادم العهد عليه فأدعى بعض الجماعة الملك في الأرض بقدر حصته في الشجر وأكسر الوقف في الأرض وطالب المستحقين للوقف بأحضار كتاب الوقف فأعذر وأهل يتوقف ثبوت وقف الأرض على احضاره أم لا يتوقف الاعلى احضار البيضة الشرعية ويكنى في ذلك قول الشاهد أشهد أنهم وقف وأطلق أو قال بعد أن شهد به لم أعين الوقف لكن اشتهر عنى أو أخبرني من أثق به وهل تشتترط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديماً وهل إذا ثبت وقف الأرض بوجهه الشرعى يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قلع أو بقاء أم لا وهل إذا أقر أحد المستحقين للوقف بوضع يد لا حد على حصة مشاعة من الشجر يمنع إقراره دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المذكورة أم لا (أجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لأن حجج الشرع الشريف ثلاث البيضة والأقرار والنسكول وكتاب الوقف انما هو كإغديه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا والعبرة في ذلك البيضة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسماع ويطلق ولا يضرب في شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقف ولكن اشتهر عنى أو أخبرني به من أثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راض الأعدة ينبغي أن تقبل لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقنه استولى عليه ظالم فأدعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فاختارنا نبيجوز اه وقد صرح علماءنا بأنه بقى بالضممان في غضب عقار الوقف وغضب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوى القدسي وإقرار أحد المستحقين بوضع يد رجل على حصة من شجره لا يمنع المقر نفسه إذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف إذا لم يتسوة إلى يد حق ويدعدوان ويدالحق متسوة إلى يد اجارة واعارة وودبعة وملاك فلا تنفع المقر نفسه فكيف تمنع

مطلب لا يشترط لصحة
الاستبدال اتحاد البلد
والحيلة

مطلب لا يتوقف ثبوت
الوقف على كتابه بل البيضة
ويسوغ للشاهد الوقف أن
يشهد بالسماع وفي اشتراط
تسمية الواقف خلاف
مطلب إقرار أحد المستحقين
بوضع يد لا حد على شيء من
الأشجار لا يمنع دعوى
الناظر وقف الأرض ولو
المقر نفسه

غيره هذا المذبح يسمى البطلان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف
منسوخ غير مقبول * واليه قد دعا ونسب العلماء كابر الفحول * وكل ما ذكر فيه مما هو
عنه مسؤل * قد تضافرت وتظاهرت عليه النقول * فلا حاجة فيه الى الاسهاب وكثرة
الاطناب والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفنا على زوجته زاهدة بنت مر ادعى على ابنه علي بن
أحمد سوية بينهما ثم من بعدهما علي أولادهما وأولادهم وأولادهم ونسلهم ما وذر يتما
ابدا ما عاشوا وادعاهما بقوا ثم بعد انقراض نسلهم ما وذر يتما يكون ذلك على مصالح العترة
المشرفة والمسجد الاقصى الشريف فانت الزوجة المذكورة لاعن ولد هل يصرف نصيبهم للمصالح
العترة الشريفة أم لا (أجاب) لا يصرف نصيبها الى العترة الشريفة لان الصرف لها مشروط
بانقراض نسلهم ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذا والقاضي صرفه للتابع
وذر يتما لاسيما اذا كانوا فقراء لانه أقرب الى غرضه والله أعلم (سئل) من دعوت في ما اذا أنشأ
واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفنا على أولاده لصلبه الموجودين
يوجدون وهم محمد بن العباين وصلاح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفريضة الشرعية للذكر
مثل حظ الأنثيين وعلى من سجدت للواقف المشار اليه من الأولاد الذكور والانات ينقسم على
الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انقراضه ويشترك فيه الاثنان فافقه سما يجزى
ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك
على أولاد الذكور منهم خاصة دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولادهم مثل ذلك
ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على أنساليهم وأقاربهم وان سفلوا ينقسم على الشرط
والترتيب المذكور على ان من توفي منهم من أولادهم أو أولادهم وأنساليهم وأقاربهم عن
ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك الولد أو ولد ولد أو نسله أو عقبه ومن مات منهم
عن غير ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوي طبقته
من أهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور ورثه ولدا أو ولد ولد
أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتركة ما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق
مقامه ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولادهم وأنساليهم وأقاربهم يعود ذلك وقفنا
على من يوجد من أولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية
على الترتيب المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم
يعود ذلك وقفنا على من يوجد من أولاد المرحوم القاضي ولي الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين
العابدين عبد القادر بن قريوات سبط والد الواقف المشار اليه ومن أولاد أولاد ذريته ونسله
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه وبعد الانقراض على جهة بر
متصلة فانقرض أولاد الذكور وآل الوقف الى أولاد البنات ثم انحصرت بنت منهم ثم ماتت
البنت المذكورة وآل الوقف الى ذرية ولي الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود لان
جماعة من ذرية ولي الدين المذكور بعضهم أعلى طبقته من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل
الطبقة اعلا دون أهل الطبقة السفلى عملا بقول الواقف على الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق
أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيأ مع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقبل الواقف
على الشرط والترتيب المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع
ما يراعى في أولاد الواقف من حجب الاصل فرعه دون فرع غيره يراعى في أولاد المرحوم القاضي

مطلب وقف على زوجته
وعلى تابعه ثم ولى الخ على
العترة فماتت زوجته
لاعن ولد

مطلب في نقض القصة

ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعاً وان لم يذكر معه الشرط وهذا بدیهی التعقل
 ألم تره قد قال فيهم منها على الاستواء في الحكم حكم الفريضة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت
 شرطه أي الواقف الترتيب حثت بحجة فلا يستحق أحد من أولاد الطبقة العليا شيئاً مع
 أصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده وأولاده
 ولا يجب عن فوقه ومن مات لآخر ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض
 الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الأصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابعد عن
 التفاوت الفاحش في الافضل فافهم والله أعلم (سئل منها أيضاً) فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس
 ومعيد وغير ذلك ولها أوقاف من مستغلات وغيرها ومن جلة ذلك دارمات الساكن فيها فذهب
 زيد فطلبها من حاكم البلدة فأسكنه اياها مع ان المدرسة متوليا خاضعاً هل يكون ذلك العطاء
 والاذن لزيد غير واقع وموقعه وتلزمه الاجرة في جميع ماضى واذن في ابائنا يكون غير محترم
 أم لا (أجاب) لا يكون واقعا وموقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي تفرع
 عليها أكثر من الفروع والقواعد الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرع عليها في
 الاشياء والنظائر فروعاً من جعلها مأموراً به في المسئلة فائلاً وعلى هذا الاصل القاضي
 التصرف في الوقف مع وجود ناظر ولو منصوصاً من قبله وفي الحق في أثناء شرحه لكن في قوله
 وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه وفي
 الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف سئى قال رأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي
 فان كان الواقف ميتاً فوصيه أو ولي من القاضي وفيه شرط في المجتبى بحجة نصب القاضي أن
 لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي وفيه نقلاً عن
 التارخية الوقف اذا كان على أرباب دعاوى يخصص عددهم اذا نصوا متولياً بدون استطلاع
 رأى القاضي يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها فائلاً عن أهل المسجد اذا اتفقوا على
 نصب رجل متولياً لمصالح المسجد فتولى ذلك بانفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الافضل
 أن نصبوا متولياً ولا يعاى الواقف في زمانها للماعرف من طمع الفضاة في أموال الاوقاف
 (وأقول) نعمرى لقد نظرت المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرون قد نظرنا من طمعهم
 ما هو خارج عن الحد وموجب البعد عن الله تعالى والطرد والصد ومن المقرر وفي غالب الكتب
 مسطر ان منافع الوقف تضمن بالاستهلاك لفعلى ساكن الدار المذكورة اجرة المثل لسكنه ويهدم
 ما بنى بها ويرفع لولم يضروا أن أضرب فقد ضيع ماله فليترى الى خلاصه بالانهدام وفي بعض
 الكتب المناظر تلكه بأقل القيمتين منزوعاً وغير منزع بحال الواقف صرح به في الاشياء والنظائر
 وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في وقف مشروط فيه ان من مات عن ولد وأولاده
 أو أسفل منه فنصيبه لبعدها ثرتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكر
 كان أو أختى عن ولد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته يصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم
 يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات الخ شخصاً قوله الطبقة العليا يجب
 السفلى فيجب الاصل فرعاً لا فرعاً غيره ويعطى نصيب كل من مات بجمعه لفرعه ويسر والخال
 كذلك أن لا تنقض الطبقة الاولى بأسرها فنقض القسمة ونقسم الغلة بين أهل الطبقة
 الثانية فن مات من أهلها عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تنقض وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر
 في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم لجهة وقف بعمارة واجراء طعامه المشروط

مطلب اذا أسكن حاكم
 البلدة شخصاً في دار الوقف
 يجب عليه الاجر ويهدم
 ما بنى ان لم يضروا أن أضرب
 ترص

مطلب ولاية نصب القيم
 الى الواقف ان كان والا
 لم يوصى به ولا للاقضى ويجوز
 للموقوف عليهم اذا كان
 يخصص عددهم أن ينصبوا
 متولياً بدون استطلاع
 رأى القاضى وكذا أهل
 المسجد

مطلب التزام العماره تبرعا
غير لازم ولا يلزم وصكيل
المتولى ما غصب من يده

مطلب مات أحد المستحقين
عن أخ وابن بنت ادعى ان
استحقاق المتوفى له فان
وجسد في السجل شيء اتبع
والا يعمل بالمعهود من حاله
فيمسقب والا فالبنية
(١) انظر الجواب الاتي في
صفحة ٢٠٩ قاله نصر
الهوري

مطلب وقف بايدي جماعة
وعليه عشر ليس لو كيل
بيت المال اجارته

مطلب اذا صرف المتولى
أو قبض لا يجب أن يكون
بمعرفة الكاتب الا اذا
شرط الواقف ذلك
مطلب في الفرق بين المتولى
والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم
على ولديه الخ ثم مات أحد
الولدين عن ابن في حيلة أبيه

وايصال عواقبات من تركه وجميع لوازمه يبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله
متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متولى
بضمه الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو اجنبى
خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه
اذ هو التزام مالا يلزم شرعا فيرد على عكسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف
لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تعبت نفسه
النفاخره فان آذاه في الدنيا والاطول به في الآخرة والله أعلم (سئل) في وقف أهل مات أحد
مستحقين عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا
(أجاب) ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع
ما فيه استحسانا لما امتازوا فيه أهلوه ولا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعا الى القياس الشرعي وهو أن من
أثبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما
ذكرنا ان حصه جده لا منه تنتقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك
أو لم تعلم عادة القوام ولكن أقام بنية على مدعى الشرعي بوجهه الشرعي حكم له به وان لم يوجد
من ذلك شيء لا يحكم له به بمجرد دعواه والخاص ان اذ وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته
واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستمرار العاديه المستقره من تقادم الزمان الى هذا الاوان
وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيئا فعليه أن يثبته بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بايدي
جماعة تلقوه عن آبائهم وآبائهم عن أجدادهم وعليه عشر بخلاف بيت المال هل لو كيل بيت
المال اجارته مع وجود المتكاملين عليه من أهل بسبب ان عليه عشر أم لا وهل يكفون الى بنية
تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كما شرح (أجاب) ليس لو كيل بيت المال اجارته وكونه
عليه عشر لا يجوز لو كيل بيت المال اجارته لان علمنا ناصوا على وجوب العشر في الاراضي
الموقوفة والعشر مجزأ مجرى الصدقة وليس لا تخذ الصدقة الاجارة هذا مما لا رتاب فيه
ذو الالباب ولا يكفون الى بنية تشهد لهم بالوقف اذ المبدأ قضى ما يستدل به وكذا الوادعى
ذو البد الملك كان القول قوله بالبنية فكذا يتقبل اقراره بان ما في يده وقف على جهة كذا وما
صرحوا به انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الاثبات ما يبايدهم بالبنية فان اليمين مجردة
كافية وهذا أيضا ظاهر لا مريية فيه والله أعلم (سئل) في وقف له متولى وكاتب كل منهما مقدر
على موجب شرط الواقف براءة سلطانية فاذا صرف المتولى شيئا على لوازم الوقف وقبض شيئا
أوجب عليه أن يكون بمعرفة الكاتب أم لا واذا قلتم لا فائدة الكاتب واذا قلتم نعم فامعنى
قولههم القول قول المتولى فيما صرفه وقبضه (أجاب) لا يجب أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب
الا اذا شرط الواقف ان المتولى لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولى
الامر والنهي والتدبير والعقود وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير
هكذا صرحوا به وهي فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتولى بالتصرف يمكن الكاتب الضبط
بالكتابة بما لا نه أو بغير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولبعض المتأخرين
ما يذهب المخالفة لهذا ولا اعتداد به لكونه خلاف ظاهر الرواية وما خالف ظاهر الرواية ليس
مذهبنا لما عاشر الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم من بعده على

ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سجدت له من الذكور والانات على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم بطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة العلياء
تجب النسب على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يعترض له من مات عن ولد أو ولد ولد مات صالح قبل والده عن ولده صلاح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولده صلاح الدين هل لصلاح الدين استحقاق مع عمه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصلاح الدين مع عمه ولو قدرنا أنه قد صرح في الوقف بأن من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه له إلا نصيبه له وقت موته كما صرح به والشيخنا أمين الدين في فتاواه والشيوخ في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معترك عظيم واضطرار طويل مبني على أن المراد بالنصيب ما يعم الخالص بالقبول وما هو بالقوة فكيف مع عدم التبرؤ له من مات عن ولد أو ولد ولد والخاص من ان محمد يختص بالاستحقاق ولا شيء لابن أخيه صلاح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفنا على أولاده الموجودين وما هم للذ كمثل حظ الاثنين على أن من مات من الذكور عن ولده أو ولد ولد نصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم ونم فإذا انقرضوا فهو على أقرب عصباته فإذا انقرضوا فعلى جهة بر عينها مات وانحصر الوقف في ابنه ذيب وجلال مات جلال عن ابنه عبد النبي ورمضان مات ورمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لا عن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى إبراهيم وكلاهما في درجته واحدة فكيف يقسم ربيع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ربيع الوقف عليهما انصافا لهما لأن نصيبه وللآخر نصيبه لاستوائهما في الدرجة وقد نص الخصاص في أو قاف في مثله بذلك حيث قال فإذا انقرض البطن الأعلى نقضنا النسبة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل بأشراط انتقال نصيبه إلى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة ثمانية لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض بصلح خصصا ولا شك أن عرضه التساوي في ربيع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في إعطاء واحد من المتساويين ربه أو إعطاء الآخر ثلاثة الأرباع بل هو بعيد عن أن يخطر بباله في أقواله فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوي أجرتها نحو من ثلاثة قروش انتقل الناظر منها إلى دار للوقف تساوي أجرتها نحو من خمسة وعشرين قرشا واسكن معه ولده بعائلة فهل له ذلك أم لا وإذا قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمه ما (أجاب) نعم يلزمه اجرة المثل لملك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي الوقف والاجنبي وأطلقوه في سكن الموقوف فم الناظر والشريك والاجنبي بل والواقف بعد التسليم لتسريحهم بانه بعده كالاجنبي والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لانها على المتبوع على التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلي من جلته أما كن مائة سكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عمد إلى بعض الأماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وجسمه وقع به كوى وجدد بيتا لم يكن في زمن الواقف وجدد انا ومجوشات للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع بمسرفه على الوقف أم ليس له الرجوع وهل إذا كان صرف ذلك من مال الوقف بضمه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإذا

مطلب تنقض القسمة بعد
انقراض الطبقة

مطلب اذا عين الواقف
لناظر محلا يسكنه فسكن
غيره فعليه اجرة دون من
هو تابع له

مطلب اذا حدد الناظر
ما لم يكن في زمن الواقف فان
صرف من مال نفسه فلا
يرجع وان من مال الوقف
يضمن

مطلب مات عن محدود
واختلف ورثته فنهضهم من
يقول وقف ومنهم من يقول
موروث

مطلب يشترط بيان اسم
الواقف في الدعوى والشهادة
مطلب المهايأة في الوقف
تكون باتفاقهم في المستقبل
لأب الجبر

مطلب ليس لأحد الموقوف
عليهم أن يسكن نظير ما سكن
الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات عن بنات
وبنى ابن مات في حياته

مطلب إذا استدان الناظر
من غير أن بشرطها الواقف
ولأذن بها القاضي فهي
لازمة له

مطلب لا يثبت وقفية شيء
بكتاب الوقف

كان الصنف من مال الوقف ذمته والله أعلم (سئل) في محدود يد رجل تلقاه ولده عنه ومات
واختلف ورثته منهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برضا الحاكم
(أجاب) من ادعى أنه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء عالم
يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كإتص عليه في التتارخانية
وغيرها والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أنه
يشترط مطلقا قديما كان أو حديثا كما سرح به الامام ظهير الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف
زيد دارا وشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره لجهة برو كتب بذلك شك شرعى وترزجت كل
واحدة منهم رجل وامتنع الآخر أن يسكن معا هل الهن السكنى على الآخر أو ليس
لأحدهن الامتناع عن المهايأة وهل إذا سكنت أحدهن مدة معسولة للأخرى السكن نظير
ذلك حيث تعذر سكناهن معا (أجاب) ليس لأحدهن منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل
حقهن في ذلك على التساوى فيسكنن في الدار كلهن فإن اتفقت في المهايأة فيها جاز والانسكن كل
واحدة بقدر ما يخصها فيها بلامهايأة كما أفاده في الخلاصة والبرازية والتتارخانية وغيرها وتعذر
سكناهن معا غير مسلم وقد تقرر أن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له
السكنى على الأصح والمهايأة في الوقف لا يجبر عليها لأنها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف على وجه
الجبر وإن كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم أن ليس للأخرى السكن نظير ما سكنت أحدهن
قال في فتح القدير بعد أن ذكر من النروع الكثيرة ومن هذا يعرف أن لو سكن بعضهم فلم يحد
الآخر موضعا يكفيه لاستوجب أجرة حصته على الساكن بل إن أحب أن يسكن معه في بقعة
من تلك الدار بلا زوجة أو زوج كان لأحدهم ذلك والآخر المتضيق خرج أو جلسوا معا
كل في بقعة إلى جنب الآخر وقد ذكر في القنية وغيرها أن المهايأة إنما تكون بعد الخصومة
فحين بعد أن حققنا وحررنا جواز المهايأة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام
الاسعاف وحمل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التملك فهي إنما تكون فيما يستقبل لأفيا
مضى فتدبر ولا تغتر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا
وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث
بنات لصيه وعن بنى ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لاستحقاق
لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولادهم لم يسوا كذلك والله أعلم
(سئل) في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمر به الوقف لعدم ما يصرف
في العمارة من جهة الوقف بغير إذن القاضي ثم باع جميع العقار ليوذى الدين المذكور فهل بيعه
غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل ثبت عليه نفسه (أجاب) الأصح في
المذهب أنه إذا لم يشترط الواقف الاستدانة للعمولى لأجل العمارة وقت الحاجة ولم يأذن القاضي
بها رقت لا يثبت الدين الأعلى ولا يملك قضاءه من غلبه الوقف فضلا عن عينه والاجماع
منع على أنه لا يستقيم إيجاب دين يحتاج إليه الفقراء في مال ليس لهم وبقية الوقف
الوقف ليست للفقراء فيسعه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الرضاء على الوقف بل على
الناظر نفسه وانظر إلى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلبته بعمارة والله أعلم (سئل) في صورة
كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية أراضي قرى متعددة بأيدي فلاحيها من
قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أمها الوقف المذكور بل هي لبيت المال يقطعها السلطان للتجارة

(١) انظر ما مر في مسفحة
١٨٩ قاله نصر الهوري

مطلب المقاطعة على
متحصلات الوقف باطله

مطلب اذا تناول صاحب
وظيفة أكثر مما عينه
الوقف يضمن ولو باصر
السلطان

مطلب ليس لاحد أن يقرر
وظيفة في الوقف بغير شرط
الوقف ولو سكت الوقف
عن مصرف فائضه

مطلب اذا حكم الحاكم
بالوقف يجوز قول الوقف
وقفت من غير تسجيل
وتسلم نفذ حكمه

نظير عظامهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها وقضى به للوقف ورفع أيدي التبارية والفلاحين
عنها يجوز لها من غير شهود وتشهد على خصم شرعي من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه
شرعاً أم لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشرحة ولا بقضى بها شرعاً بلا شهود وتشهد
على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لانها مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال
في الاشباه بعد ان ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البيضة أو الاقرار أو النكول كما في اقرار
الخاتية اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة بأراضيها على
الحرمين الشرعيين هل نزار عيها ان يفتطوها رقبه من الامام أو من ناظر الوقف بمال معلوم
فيه غايه الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه
وكيف يصح مع كونه عملاً مخالف للشرط الواقف والحكم الشرع الشريف اذا المقاطعة على
متحصل الوقف باطله متنازعة لقانونه المنيف وهذا مما لا يوقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله
أعلم (سئل) في شخص وقف نكبة وشرط لكل ذي وظيفة قدر ما علموا من الدراهم وغيرها
هل له أن يتناول من الوقف أرز يدعها عين له الوقف أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل اذا
اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صار حقه مستحقاً بطيب له
أم لا وهل اذا انتهى الى السلطان فقر له شيأ زائد عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويظل تعيين
الوقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطله لا يعمل بها أم لا وهل يجوز احداث
الوظائف في الاوقاف أم لا وهل ضمن المتناول لها جميع ما تناوله زائد عن حقه الذي شرطه له
الوقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عينه له الوقف ويضمنه اذا
أخذه بغير حق لخالفه الشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق بعتاد المرقه لا تحل له
السرقه بالتخاذ لها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا
يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بانها تخالف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لابطال
شرط الواقف ولما صدمته النصوص فاطبة بانه ليس لاحد أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط
الوقف ولا يحل للمقرر والاخذ الا بالنظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد أن يقرر
خادم للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشباه والنظائر في القاعدة الخامسة تنه عن
الذخيرة والولوالجسة وغيرهما بان القاضي اذا قرر زائداً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل
للقاضي ذلك ولا يحل للقرأش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف
بالاولى لان المسجد مع احتياجه للقرأش لم يجوز بقرره لا مكان استخفاف قرأش بل بقرره بقرره
غيره من الوظائف بالاولى ثم قال سئل لو قرر يعنى القاضي من فائض وقف سكت الواقف عن
مصرف فائضه هل يصح فأجبت لا يصح أيضاً لما في التتارخية ان فائض الوقف لا يصرف
للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الغرر والدرر بانه لا يصرف
فائض وقف لو وقف آخر اتحدوا قنهم اها واختلف اهـ ومن المقرر للمعلوم ان من تناول شيئاً ليس له
تناوله فهو ضامن له ان قيمته وان مثله بالله والله أعلم (سئل) في رجل وقف في حجة دارا
على جهة بره ان يتورمكاً ما بالاقصى الشريف وان يتصدق برطل خبز للفقراء في شهر
رجب وشعبان ورمضان وأن يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وأن يكون المتولى
عليه شيخ المسجد كما نمان كان ومات الواقف من غير كتب حسك والآن تنكر الورثة ذلك هل اذا

رفع الحاكم الشرعي وقامت سنة شرعية تشهد بذلك يكون للمقاضي سماعها وإذا قضى بها ينفذ
قضاؤه شرعاً أم لا (أجاب) قدر في لساننا الخافق في رد الله مخفيها ومثل هذا السؤال
فأجاب بما صورته ذهب الإمام أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى أن الوقف يصح بمجرد قوله وقف من
غير احتياج إلى تسجيل ولا إلى تسليم إلى المتولى وصححه الكثيرون فثبت حكم بحصة الوقف
موافقاً لقول صحيح فنشذوا عنهم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف
وهضى على ذلك مدة سنين ومات البائع فادعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً في
أرض وقف أيضاً أن جدّه البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس ههنا والاول على
أولاده ثم وشم وأقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب)
لا يبطل لامور منها أن المدعى عليه لا يصلح خصم لبيع الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم
يكن محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفق به مفتي الروم أبو السعود وغيره بقوله إن لم يكن
مسجلاً يعني محكوماً بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله
ومنها أن وقف الغراس بدون الأرض مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله
أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشروط على إجراء سماطه بالجليل للفقراء والارامل
والايتام القاطنين ببلده والمجاورين لمستخدمه عليه الصلاة والسلام هل يحل لناظره المتكلم
عليه أن يقطعه ويأكل ريعه فتصير المستحقون له في غاية الجماعة والضيعة مع أن فيه ما يقوم
به أحسن قيام وينتظم به أحواله ثم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
بتناوله متحصلاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول ههنا عوائد لاحق فيها
وبصرفها على لذات النفس وشهواتها بينوا لنا الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الأجر
والثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله
وتبديله بمن يرضى الله فعله كيف لا والسماط المنسوب إلى هذا النبي الجليل يجب على كل أحد
صنائه من التطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم وعلى سائر أنبياء الرحمن لما اشترى من أخلاقه
الكريمة مع الضيف أورثه الله سماطاً لا يقطع على توالي الأزمان فكيف ينلج من يسعي في قطعه
أو يفسد من يتسبب في منعه وفي حرمان مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايتام
والمقطعين وقوله ههنا عوائد بعيد عن الصواب اذا تناول ان كان من مال الوقف المستحق
لجهة فها هذه العادة القبيحة في كل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلا مسوغ وان كان
من مال المزارعين والمتقنين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كلا الحالين هو ممنوع من
الحرام متصرف بالانعام فعلى حكم المسلمين اطمأناذاه ووليه من تقى الله ويعمل لآخره
ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها رجل هو وولده أنشجار
زيتون وتين وغيره ما اذن شرعي من له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي أجرة المثل لكل سنة فسكبر
الشجر وعظم وصار له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وأيتام يؤدون اجرة
المثل الموجب اليها هل لناظر الوقف أن يكاف الذرية قلع الاشجار أم لا والحال انهم يؤدون اجرة
المثل على الوجه المطلوب من غير نقصان (أجاب) قال في الخبر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها
وسلمها فارغة وفي القنية استأجر أرضاً وقفنا وغرس فيها ونحو مثل هذه الاجارة فلهما استأجران
يستقيم بهماجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا قلع ليس لهم ذلك اه وبهذا
يعلم مسئلة الأرض المحسنة وهي متقولة أيضاً في أوقاف الخصاف اه ما في الجرو ووجهه

مطلب باع الزوج لزوجه
غراساً في أرض وقف فإذا
ادعى ابن ابنه على رجل
اشترى من الزوج غراساً
كذلك ان جدّه وقف الغراس
وأثبت ذلك يبطل بيعه ولا
يبطل بيع الزوجة

مطلب اذا كل الناظر
ربيع وقف سيدنا الخليل
الموقوف على إجراء سماطه
الجليل يجب عزله

مطلب استأجر أرض وقف
باجرة المثل وغرس فيها
أشجاراً باذن من له ولاية
الاذن ومات الغراس عن
أيتام يؤدون اجرة المثل
المذكورة فاراد الناظر أن
يكلفهم قلع الاشجار

انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارتها بمثل الاحرة فيجب استبقاء الاشجار بوقر الحظا لجهتين
 الذرية الضعاف بعدم الانلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع عليه لاسيما
 وقد تأيد بنقل القسنة بما في اوقاف الخصاص وعلى الناظر فيه أن ينظر الى ذلك بعين العدل
 والانصاف والله أعلم (سئل) فإنا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقرأة ونحوهما
 مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة انه باشرها واستحق معلومها وأنكر الناظر هل القول قول
 صاحب الوظيفة أو قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف أم لا
 (أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن
 صاحب وظيفة قراة في مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فأتى بان
 القول قول الورثة في المباشرة مع المين قال لانهم فاعلون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة
 مع المين لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وظيفته
 وليس للجماة كسبة شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصله أيضا وشبه بالصدقة فيعطى
 كل شبه ما يناسبه وأما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشباه والنظائر صرح في الذخيرة
 والولو الخصة وغيرهما بان القاضي اذا قرر فاشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم
 يحل للقرآن تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد
 مع احتياجه للقرآن لم يجوز تقريره لامكان استخار قرآن بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف
 لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا وقف والله أعلم (سئل) في وقف
 صورته وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الا ان المدعو
 شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذكور دون الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من
 بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
 الطبقة العليا منهم تجب الطبقة السفلى إذا ما عاشوا وادعاهما بما بقوا للذكور مثل حظ الانثيين
 ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفنا على
 بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على أولادهن الذكور والاناث ثم على
 أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض أولاد الظهور
 يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون ثم من بعدهم على جهات أخرى ذكرها
 الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة
 ذكور وأربع بنات وانحصر الوقف فيهم بموجب النص ثم ماتت إحدى البنات عن ولد والله من
 غير أولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما تستحقه والدته أم يكون محجوبا بأولاد الظهور
 (أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للأولاد لا الى نفسه في قوله ثم من
 بعدهم على أولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعد انقراض
 أولاد الظهور يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون قلت لا يغير الحكم
 مستفاد بالكلام الاول لما تقررت في الاصول في باب وجوه الوقف على أحكام النظم ان يجب
 الحكم في المسمى لا بموجب النفي لانه ضده فكيف بوجبه والاثبات لا يوجب نفيا الا صيغة ولا
 دلالة ولا اقتضاء وليس فيه الاثباته بعد انقراض أولاد الظهور بل يوجد من ذرية الواقف من
 أولاد البطون وأما قبل الانقراض فكيف يكون وقفه وقد علم حكمه بما سبق فان ادعى مفعوما
 فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدلالة وهذا مقتضى أصول

مطلب اذا اختلف الناظر
 مع صاحب الوظيفة في
 مباشرة الوظيفة فالقول
 لصاحب الوظيفة وكذا
 لورثته

مطلب لا يجوز احداث
 الوظائف في الاوقاف

مطلب شروط الواقف في ارث
 أولاد البطون انقراض
 أولاد الظهور وشروط ان
 الطبقة العليا تجب السفلى
 ثمانية مستحقة عن ابن والده
 من غير أولاد الظهور

مبنيها فن صبغ اصبعه في صبغته لم يتوقف فيه فكيف بن نفس يده الى صبغته فيه والله أعلم
 (وسئل عنه أيضا) بما صورته فيما اذ وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده صلبه
 شمس الدين ومن سجدت له من الاولاد الذكور والاثاث بينهم على الفريضة الشرعية ثم على
 اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم
 الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض اولاد الذكور
 واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية
 ثم من بعدهن على اولادهن الذكور والاثاث ثم من بعدهم على اولاد اولادهم ثم على نسلهم
 وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من
 مات منهم وترك ولدا أو ولدولداً سفل وآل الامر الى حال لو كان أصله حياً باقياً لاستحق في
 الوقف قام ولده أو ولدولده وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان
 أصله باقياً ومن مات عن غير ولد ولا ولدولداً سفل عاد استحقاقه من هو في درجته وذوي طبقة
 من أهل الوقف ثم من بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية الواقف
 من اولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فإذا انقراضوا باسرههم وأبادهم الموت
 عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقاً كان ذلك وقفاً على أخ الواقف لا يهـ عبد انقاد الى آخر
 ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد
 البنين عن ابن ثم مات إحدى البنات عن ابن واخرى عن بنتين فهل يتقفل نصيب كل منهم الى ولده
 أم كيف الحكم (أجاب) نعم يتقفل نصيب كل منهم الى ولده عملاً بقوله على أن من مات منهم وترك ولداً
 الح ويدخل ولدت شمس الدين في ذلك عملاً بقوله ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم الذكور
 بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سيحدث له اذ تقرر ان الاضافة اذا كانت الاولاد دخل ولد
 البنات والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض اولاد
 الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية الواقف من اولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
 من الكلام السابق لما تقرر في الاصول من عدم حل المطلق على المقيد عندنا وان اتحدت
 الحادثة لا مكان العمل بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل
 به مثل التقييد ولا ان المقيد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نقلاً للصيغة ولا
 دلالة ولا اقتضاء فإذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض اولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد
 من ذرية الواقف من اولاد البطون مثبت لاستحقاق اولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض
 اولاد الظهور لاناف لمشاركهم لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله ثم على اولادهم
 فعملنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له السام بالاصول والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة
 برئت عندها كل شرعي ان أجرة مشهورة قرشاً ونصف في كل عام ثم ان انساناً زاد نفسه زيادة ضرر
 وجعل في كل عام بستة قروش ثم انه ادعى مستأجر المكان عندها كل شرعي بان هذه الزيادة زيادة
 ضرر واما قيمة بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها في وجه الخصم
 والآن الناظر يطلب أن يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر
 زيادة الضرر والتعنت في البزاية وغيرها واللفظ لها وان زاد من يتازع مع المستأجر في الاجرة
 تعنتاً لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا القيد أجرة المتولى
 حمام الوقف باجر ثم زاد آخر فيه ليس للمتولى أن ينقص الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجر المثل

مطلب في دفع المشافاة بين
 قول الواقف على ان من
 مات عن ولد أو ولدولداً قام
 ولده أو ولدولده مقامه
 المقضى استحقاقاً بنبات
 الابن وبين قوله ثم من بعد
 انقراض اولاد الظهور
 يكون وقفاً على اولاد
 البطون

مطلب في زيادة التعنت في
 الاجرة

قصد له والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليه اعند الاشتباه لان الكل بوصف
الاستحقاق اذا لوجب مشروط بترتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرأس غير أن ما أصاب المتوفى
منهم كان لاولاد الذكور مع سهامهم المجعل لهم بالسوية واذا مات أحد منهم لاعتن ولد قسم على
الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاف وقف على أولاده وأولاد أولاده
وذريته ونسله ولم يترتب له بشرط أن من مات عن ولد فتنصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد
بالسوية نقلاً ما أصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجعل له معهم بالسوية
وما اتفق اليه من والده اه والله أعلم (سئل) من صنف في قرية تصنفها وقف على طائفة
ونصفها وقف على طائفة أخرى ولكل نصف ناظر مستقل استولى متغلب عليه باجماع جلد قري
غيرها واستأجر المتغلب من أحد الناظرين نصفه المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل
لناظر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالبه بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل
اذا أكره المؤجر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله
شيأ سبب ذلك يصح أم لا وهل اذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية القرية المذكورة
مدة سنتين وأخذ الخراج من أهلها وأوتركه ولم يأخذ ثم زالت يد واستولى الحاكم العادل عليها
يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب نصفه المتكلم عليه ضمان منافع
النصف الثاني لمستحقه أم لا (أجاب) ليس لناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي أجور سبيل فيما
قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا
يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استملاء الباغي سواء أخذته المتولى أو تركه ولم يأخذ لا تتفاءله
الجباية لعدم الحباية وهذه الاحكام ظاهرة ليس علم باعطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى
انطواء والله أعلم (وسئل منها أيضاً) في قرية موقوفة على جهتي بن لكل جهة نصفها وله ناظر
مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولأحد المتكلمين شجر زيتون بأرضها وعليه مال معلوم
بلحق الوقف نظراً استبقائه بها تعدى على القرية حاكم العرف ووضع يده عليها مدة سنتين وأكل
ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون
من المال المقرر لجهة الوقف أم لا يسقط ويطلب به مال المذكور (أجاب) لا وجه لسقوطه
عنه فيطالب به شرعاً والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثمس الدين
ورحب ورهجة على القرية الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين المذكورين الاثنى ثم
على أولاد أولادهم ثم ثم أبداً ما عاشوا فاذا انقضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء ماتت رهجة
لا عن ولده ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفية وحبيبة
وعن ابن اسمه على مات حال حياة هذه الواقف ثم مات الواقف عن ابنه ثمس الدين وعن بنات
رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف
يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذكورة فغلبت الآتي
منحصرة في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كاهوظا هراهن له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم
على أولاد المذكورين المذكورين الاثنى فافهم والله أعلم (ثم سئل عنه بمصورتها) في رجل وقف
على نفسه ثم على أولاده ثمس الدين ورحب ورهجة على القرية الشرعية ثم على أولاد المذكور
المذكورين دون الاثنى ثم على أولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا ثم من بعد انقطاعهم لجهة بر
لا تنقطع ماتت رهجة لا عن ولده ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات

مطلب قرية نصفها وقف
على طائفة والاخر على طائفة
ولكل ناظر تغلب عليه ارجل
فأجر أحد الناظرين النصف
المتكلم عليه منه فاذا قبض
الاجرة لا يشارك الناظر
الاخر فيها

مطلب قرية موقوفة
وبأرضها شجر زيتون وعليه
مال معلوم لجهة الوقف فاذا
تعدى على القرية رجل ولم
يمنع صاحب الشجر من أكل
ثمره لا يسقط عنه المعلوم
مطلب رجل وقف على نفسه
ثم على ولديه وبنته ثم على
أولادهم المذكور الخ فمات
أحسد ولديه عن بنتين وابن
والاخر عن بنات

مطلب وقف على نفسه ثم على
أولاده على القرية الشرعية
الشرعية ثم على أولاد
الذكور دون الاناث فلا
تفاضل بين الذكور والانثى
من أولاد الذكور

عابدة وصفية وحبيبة وعن ابن اسحق على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخو افاض كيف يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان شرط الواقف كما أنقضى فيه بقسم على اولاد المذكورين المستويين في الدرجة ولا يفضل الذكر الا في فهم اذ شرط التفاضل في اولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوى الذكر والانثى والله اعلم (سئل) في علو الوقف وسفل الوقف آخر هل يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عرعه عاك منع ناظر الوقف العلوى من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فتدصر حث علماؤنا ان الناظر اذا امتنع عن عماره الوقف وله غلة اجبر عليها وصرحوا بان امتناعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عرل ذلك منع ناظر الوقف العلوى من اعادة علوه لانه حق مستحق له فتدصر حث اجميعا لانه حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفلى بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى ولم يشترى حق القرار عليه ولذا لو انهم هذا العلو كان للمشتري أن يبنى عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا أن هذا السفلى لو اراد عدم سفله يمنع اتعلق حتى ذى العلوى به متى كان ولا يطل بالانهدام وذلك كان له أن يبنيه ويمتعه عن ذى السفلى حتى يؤديه قيمته وان كان البناء باذن القاضى فله المصح حتى يؤدى ما أنفق والله اعلم (سئل) في مدرسة مجاورة لمسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يتناول من أجرتها على مصالح المسجد ويقدمه في السجل المحفوظ فهل بذلك تصير وقف على المسجد المزبور ويسوغ له ذلك شرعا والا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مفهومة بياجرة المثل ليكون فعل ذلك بغير وجه شرعى وهل اذا نصب السلطان متوليا بية وبشعرا يهرأ ويرتجالها وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذه من أجرتها يصح حيث وافق أجرة المثل لمصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (أجاب) لا تصير وقف على المسجد بغيره الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مفهومة على ما هو المفتى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذ لادته له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لاسيما على مذهب الامام أبى حنيفة النعمان والله اعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة معينة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤديه أربابها الناظرها واحدا بعد واحد مدة مددة عمل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذته بجهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفا عليه ساقى يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الاحصاء (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في ماله الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا ينافى ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رتبة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخرجت بالايصاف لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيرها فصرفه لالامام لمعوم مشؤوس اليه شرعا فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أوطا لادته من أرضها بجهة هذه المدرسة والقرية

مطلب يجبر ناظر السفلى على عمارته وليس له أن يمنع ناظر العلوى من اعادة من علوه بان الناظر اذا امتنع عن العمارة يستحق العزل

مطلب مدرسة بجوار مسجد اذا أجزها متوليه وصرف أجرتها على مصالح المسجد فعليه ضمان منافعها

مطلب قرية جميعها وقف على مدرسة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى ليس لناظر المدرسة الاولى أن يمنع الثاني من تناول الخراج

مطلب العشر والخراج
لا يسهطان بالوقف

مطلب اذا أجر المستحق
الموقوف عليه وعلى غيره
وقبض جميع الاجرة ومات
هو والمستاجر في أثناء المدة
يرجع ورثة المستأجر بما
قابل المدة الباقية بعد موت
المستأجر من الاجرة على من
صرفت عليه من المستحقين
الخ
مطلب اذا شرط لنفسه دون
غيره الادخال والخراج
والزيادة والنقصان والتغيير
والتبديل صح وأما اشتراط
كون ذلك بخط الواقف الى
آخر ما قال فغير صحيح

مطلب قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على
عمومه

وخارج بقية المدرسة الأخرى وقد صرحوا بأن العشر والخراج لا يسهطان بوقف الأرض لأن
الشارع عين لها وجهها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بأن أرض الخراج مملوكة لأهلها يجوز لهم
إيقافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فأثنى عليهم التنافي
قالوا يجب استقرار الحال على مكان الآن ثبت ما نفعه شرعا بالبرهان من وجوه المنع والحرمان
والله أعلم (سئل) في مستحق أجرة الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع
الاجرة ومات هو والمستاجر في أثناء المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة (اجاب) يرجع
ورثة المستأجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الاجرة على من صرفت عليه من
المستحقين ان كانوا حين وعلى تركتهم ان كانوا اميتين وان كان المؤجر استملكها لنفسه فالرجوع
في تركتها ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف
رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يوم توفيتهم وعلى من
سجدت لهم من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم
أبدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة بر متصلة وشرط شروطا من جعلتها انه شرط لنفسه
الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كالمبداله وان تنهاه ذلك منسه
وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا اعتري الواقف الرجوع وما
يرتب عليه فيكون بخط يد الواقف المشار اليه يصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم
الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به كما شرعى في حضور الواقف المشار
اليه متى فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بينة ففهي كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فهي
داحضة ولا يعمل بها ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط
يده لدى حكم حنفى وحكم الحاكم الحنفى بحجة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم
طرا على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعدرت الكتابة يده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده
وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بينة شرعية عادلة فهل تقبل البينة
الشرعية العادلة على ذلك ويكون الخراج صحيحا والحالة ما ذكر أم لا (اجاب) اعلم أولان
شرطه الادخال والخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كالمبداله وان تنهاه ذلك
أو تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والخراج وما
ذكر فيه وأما اشتراط كونه بخط يد الواقف يصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب
في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعا لان العلماء صرحوا بأن كل شرط لا فائدة
فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه بشرط في ادخاله واخرجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة
وكتب حجة وتقيده في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعى فقد شرط على نفسه
مالا يصح شرعا قالن اللفظ بانفراده كاف في صحة ذلك شرعا وان زيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في
البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فلو اهاننا ان اشتراط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
الشرع الشرى وبهذا اعلم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عومه قال العلامة
قاسم في فتاواه اجتمعت الامه ان من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العميان فالشرط باطل
وتكون الغلة للمساكين لان فيهم الغنى والفقر وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان
والزمنى ولو وقف على محتاجي أهمل العلم أن يشتري لهم المداد والكاغذ جاز الوقف ويجوز
التصدق عليهم بعين الغلة وان سددنا الصور التي لا يراعى فيها شرط الواقف لزوم ضيق الأوراق

عنها فإذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الأخراج المزبور بلفظ الواقع على أن قوله ما لم يكن يصدر
 من الواقع بنفسه أو بخط يده صريح في الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البيئتين والبيئتين العادلة
 ككاهنهما مبنية وهي من أقوى جميع الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل بشهادة
 بيئته فهي كذا وهو تيسير للوضع الشرعي وإبطال للحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة واجماع
 الأئمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة بر خرب ردت وتشت وتعدر غالب استغلاله
 وصار بحال لا يتنفع به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمزارع برفع متوليه الأمر
 إلى القاضي فأرسل من جانبه جمعاً من المسلمين وثقات الموحدين وحصل الوقوف على المكان
 المزبور فوجد به حال مسوغ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل الحلة
 فاذن للمتلون في استبداله بعد أن ظهر وتحرر ليدية واقتضى الحال اشهار السداء عليه مدة أيام
 وانتهت الرغبات فيه فاستبدله شخص بشيء معلوم بعد أن شهد جمع من المسلمين بأن قيمته في ذلك
 الوقت تساوى المستبدل به وأنه أزيد نفعاً وأكثر ريعاً وحكم القاضي بصحة الاستبدال على قول
 من جوزه من الأئمة الأسلاف وصبر ورته لمسكاً للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في
 ذلك زماناً طويلاً وعمر بعضاً منه ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول
 آخر وزعم أن الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة وأحضر جماعة شهدوا بالله بالأغراض
 النفاستة أن قيمته كذا زائدة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال أن البيئتين
 الشرعيتين شهدتا بأن المستبدل به أكثر ريعاً وأوفر نفعاً وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ
 لاحد نقضه وللمستبري التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال أن كانوا معروفين
 بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم إذا القضاء يمان عن الإلغاء ما أمكن والشهود
 الذين شهدوا ثمانية كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وإن كانوا عدولاً فلا بد تحت شهادة
 الأولين باتصال القضاء بهما أو شهد بذلك فروع منها ما ذكر في المتن لو شهدت بيئته بقتل زيد يوم
 النحر عكة وأخرى بقتل يوم النحر بالكوفة لم تقبل البيئتان لأن احدهما كاذب يمين ولا ترجيح
 لاحداهما فان حكم الحاكم بالبيئتين الأولى لتسمع البيئتين الثانية لأن الأولى ترجحت باتصال القضاء
 بهما وفي قاضيان لو أقامت المرأة البيئتين المسمتين تزوجها يوم النحر عكة وحكم القاضي بشهادتهما
 ثم أقامت أخرى البيئتين بأنه تزوجها في ذلك اليوم بخمر أسان لم تقبل بينهما اهـ نعم لو كانت البيئتين
 الشاهدين بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالمشهدوا مثلاً بلان الدوا سائغة للاستبدال
 لا نهيد امها وحكم القاضي بشهادتهما وأبيعت كاذراً ثم شهدت أخرى لدى حاكمها ساعاً اهـ أن
 الاستبدال إلى هذا الزمان وكان الحس يقضي بأن عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في
 هذا الزمان فالقضاء بشهادته شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بيئته يكذبها الحس فهو
 بمنزلة من جاء بعد الحكم بعونه اما اذ لم تكن كذلك فلا وفي كل ما فيه تعارض البيئتين إذا
 قضى باحدهما ولا يطلب الأخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الأول والله أعلم (سئل) في
 استبدال العقار هل يشترط فيه أن يكون البديل عقاراً ولا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل
 إذا صدر بهما وحكم حاكم بصحته ليس لاحد ابطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان
 وكثير من علماء أجواز بالدراهم والدنانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف وهلال لا يملكه
 إلا بال نقد كالوكيل بالبيع وقد ائتمن المعاصر من به اعمداً على ما ذكره قاضيان وإن
 بحث فيه صاحب البحر بما لا يجسد من كون النظار بأكلونها وبكونه قال في فتاوى قارئ

مطلب اذا وجد المسوغ
 للاستبدال وشهدت البيئتين
 العادلة ان المستبدل به
 أكثر ريعاً صريح فاذا جاء متول
 آخر وزعم أن الاستبدال
 غير صحيح كونه الخ
 لا ينفذ اليه

مطلب لا يشترط في استبدال
 عقار الوقت أن يكون البديل
 عقاراً

الهداية وشم من يرغب ويعطى بدله أرضاً أو داراً فقد عين العتار للبذل لان المستبدل حيث كان
 قاضى الجنة فالنفس بمطعمته فيؤمن على المبدل به وان كان غير ذلك رب سلم فلا يؤمن عليه
 مطلقاً ومنعهم كلام قارئ الهداية لا يقاوم سرى كلام قاضى الجنة مع احتمال قال في الزهر بعد
 نقله لما في الجوز رأيت بعض الموالى عيل الى هذا يعنى الى ما في الجوز يعقده وأنت خير بان
 المستبدل اذا كان هو قاضى الجنة فالنفس بمطعمته فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم
 والدنانير والله الموفق وقد أوفخنا المسئلة بما كثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار أنفع
 الوسائل فعليك به مستغفر الموفاه اهـ واذا حكم الحاكم بعينه فلا شبهة في عدم جواز ابطاله
 مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازه والله أعلم (سئل) فيما اذا رأى القاضى المصلحة
 في استبدال الوقف بالدراهم بانه خشى على الوقف الخراب في المال وعدم الانتفاع بالكلية
 وعدم تيسر عقار يبدل به في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضى المصلحة في
 استبدال الوقف بجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام انفاضة والتسارخية وغيرهما
 وان بحث فيه ابن نجيم فان مرجع كلام قتهائنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا
 خشى على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقار يبدل به فالمصلحة حينئذ
 متعينة في الاستبدال بالدراهم والدنانير والذي يصريح بهذا ما توارد نقلهم به عن نوادر ابن هشام
 اذا صار الوقف بحيث لا ينفع به المساكين فالقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر ولا يجوز بيعه
 الا للقاضي فهذا يصريح في جواز استبداله بالدراهم ومن حذر منه علمه بخوف الظلمة فاذا اتفق
 هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المحل والله أعلم (سئل) في دار وقف وهت محيطاتها
 وانقضت بنائها واشترفت على الانقضاء وقربت أن تصير كموامن التراب والانقضاء
 وتعينت المصلحة في الاستبدال وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط
 الواقف أو نفيه الاستبدال ولو باخذ النقد من مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة الساتعة مع نفسه
 أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد صرح علمنا المشاهير بجوازه ولو بالدراهم والدنانير وقالوا اذا
 تعينت المصلحة فيه جازت الفسخة الشرط بما يشافيه كهي مع شرط ان لا تنكح عليه للقاضي
 والسلطان اذ من اعانته والحال هذه تؤدي الى البطلان خصوصاً مع قاضى الجنة اذا انفس
 به مطمئنة وقد أكثر القول والابطال من ايراد مسئلة الاستبدال وغاية الخط الموصول الى
 شرط السلامة مراعاة الاصحية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخرو علمائنا على الافتاء
 بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعقول عليه والله أعلم (سئل) في دار
 وقف استبدلها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعى بأنها بالصفة المسوغة
 للاستبدال شرعاً وطالبه لهما يقوم مقامهما هما وأصل منها وأكثر فعاوغوا وأقام شهوداً شهدوا
 بانها بالوصف الذى شرطه الواقف فاجابه الحاكم الى ذلك وأذن له به ففعله يبلغ من النقد وأعقبه
 الحاكم الشرعى بالحكم بالصفة والازوم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية
 فهل ينقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حس موجود يكذب الشهود (أجاب)
 لا ينقض حكم الحاكم الشرعى بعد وقوعه على الوجه الشرعى والاستبدال حيث استوفيت
 شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم كراه لا يسد على نفسه سواء ممن لا يراه لان حكم
 الحاكم في كل وجه فيه يرفع الخلاف حيث لا حس موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في
 طاحونة بغل جارية في وقف أهلى خربت وتعطلت وانقطعت غلتها وعائدها على المسحقين مدة

مطلب في استبدال الوقف
 بالدراهم
 مطلب يجوز استبدال
 الوقف حيث تعينت المصلحة
 فيه ولو لم يتحقق الشرط الواقف

مطلب اذا حكم الحاكم
 بجهة الاستبدال لا ينقض
 حكمه حيث توفرت شرائطه

مطلب استبدال الناظر
 الوقف وحكم به حاكم حكماً
 مستوفياً شرطه فاراد
 الموقوف عليهم الدعوى
 على الناظر بعدم صحة
 الاستبدال

سنتين وساغ بسبب ذلك استبداله فاستبدلت نصف دار عاصره لها غلة وعائد على المستحقين وعشرين من النقروش الاسديّة وحكم قاضي الشرع الشريف بحجة الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكماً كخصاً شرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية والاّ يريد المستحقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضر بين عن المستبدل لخواه هل لهم ذلك أم لا مع صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقديم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يقتضى أعنى لا تسمع دعواه في شيء يدعى له الموقوف ولا في شيء يدعى عليه فيه اذ حقهم في الغلة لا في عين الموقوف ثم روجه عن الملك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب البيوع)*

(سئل) في رجل اشترى داراً من آخر بمن معلوم وكتب صك التبايع عما حصله اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان الدار القلانية بمائة كذا جعلته كذا بمن كذا ومات المشتري ثم مات أبوه فادعى ورثة الأب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس اشترى داراً على اني ما اشتريتها الا من مال أبي هل اداشهد واشتت الدار لورثة الأب أم لا (أجاب) لا تثبت الدار للأب بقول الابن اشتريتها من مال أبي اذ لا يلزم من الشراء من مال الأب ان يكون المبيع للأب لا يحمّل القرض والغصب وقصور دأنت ومالك لا يكف فاضيف مال الابن للأب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق للصديق مالى مالك ومالك مالى فكيف يحكم بالدار للأب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك دورية وثبات والله أعلم (سئل) في رجلين تقايضا بقرة بشور وتسلم الثور بائع البقرة ولم يسلم البقرة وملك الثور بعد قبضه بعهده وملك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما الحكم (أجاب) بضمن قيمة الثور لبائعه لا لتقاض البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في عرو بنة شغل يدين أرسل له قاشاً قائلاً ان قبلى كل ثوب منه بكذا فخذ من دينك والافدعه امانة عنده فلم يقبله بما عجز له وبقي امانة في خزانه المتسبر شرعاً وغاب زيد وامر غلامه به ان اذا دفع له عرو نقداً مثل ما في دينه ان يقبضه وأن يدفع له قاشاً لا يقبله منه فدفع له قاشاً فقبضه منه على خلاف ما أمر به فقدر الله سبحانه وتعالى بوقوع عرو في غم في المدينة فاحترق مع جلة ما احترق بها وهلك فهل هلك من مال المدين أم من مال الدائن (أجاب) انما هلك من مال المدين لان مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه وهلك قبل اجازته حيث أضاف الشراء له لانه امانة في يده اذ هلك قبل الاجازة لا بضمن لاجتماع علمائنا يد الفضولى اذ ادفع له البائع المبيع قبل الاجازة يد امانة اذ هلك هلك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن الفاحش ماهو (أجاب) أصح ما قيل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال المحنسى الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض دهنيم وهو نصف العشر وفي الحيوان دما زده وهو العشر وفي العقار دده ودوا زده وهو الخمس والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سكر او رأى بعضه في الليل على المصباح أو في النهار وقبضه وباع منه شيئاً وسلمه ويريد رد الباقي بخيار الرؤية فباعه بغيره هل رؤية البعض منه كافية ولا خياره والقول قول البائع في عدم التغيير وان لمثل المرفى واذا أتى به المشتري متحلاً لا يردّه بسبب التخلل مع

مطلب اذا أقر انى اشترى
من مال أبى لا يلزم منه كون
المبيع للأب

مطلب هل أحد العوضين
في المقايضة قبل القبض
مطلب ان يدعى عرو دين
دفع عرو لغلام زيد قاشاً
وقبله منه بغير اذن واجازة
فأداعاك في يد الغلام هلك
امانة

مطلب في بيان الغبن
الفاحش
مطلب اذا رأى من المبيع
ما يؤذن بالمقصود فاصدا
الشراء ليس له خيار رؤية
الباقى

اسكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالقبض ودلو
بعض المصالح مع اسكان الرؤية أو ضمها فاصدمها الشراء فلا خيار له إذا رأى الباقي والقول قول
البائع في أن غير المرقى كالمرقى ولا عبرة بالتحلل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر صابوناً في عدول ورأه البائع من رؤس العدول صابوناً باساقه يساو عن الباقي
على هذه الصفة فلم يجده على تلك الصفة قبل رآه انا جديده اهل له ضمها بالنسخ أم لا (أجاب)
للمشتري النسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل
صابون في عدلين وكان أراه البائع منه قال با أو قال بين هل يكتبي بذلك ولا خيار للمشتري إذا فتح
العدلين ما لم يكن أرداً ثم أرى (أجاب) نعم لا يكتبي بذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي
أرداً ثم أرى كافي جامع القصولين والبحر الرائي وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
صابوناً من آخر فقبل قبضه خلطه البائع بصابون آخر فغير أمر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن
غير المبيع هل ينسخ البيع أم لا (أجاب) الخلط على هذه الكيفية استهلاك وهو موجب
لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوباً وقبضه ثم سقط فذهب انسان
بأمر المشتري فاطاع على عيب قديم هل يرجع بنقصان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان
على قوله ما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع القصولين وبه أخذ الشافعي قال في البحر
وفي الوقعات الفتوى على قوله ما في الاكل في كذا هنا اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر ثياباً عنده طالس به الثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في أخرى فهل يوجب قبض الامانة
عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع
إذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد أو ما تسليم
الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيمها فإذا أحضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله
أن يتنصع عن دفعه إذا كان المبيع غائباً في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل)
في رجل باع ثياباً بثمن معلوم واستقبل المشتري إلى رجوعه من سفره فقال أخشى أن تطول غيبتك
فقال ان طالت غيبتي يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلزم الزيادة
وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فلهذا المشتري الثياب بغيرها
وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مديونه بها ثم قال
خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمناً فتصرف الدائن في البها ثم واستلمت بعضها وملك بعضها بلا
تعذر الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الدائن ضمن بقيته نعمان تعذر
المودع والقول قوله في مقدار القيمة والبيضة بين المديون ادعوا الزيادة وما هلك من غير تعذر
مضون والقول قوله في الهلاك لبطلان وقوعه من الدين ففي القبض بالتسليم له خالي عن
عقد يوجب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري وبيعها فمكثت عنده
مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بغيضة الدابة فلما أحضرها المشتري وجد فيها عيباً قد حدث
عنده ففسخ البائع الاقالة هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاقالة وتعود البيع على
حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن بغير إذن الورثة والقاضي
وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً يعطيه الى ائنه بدينه وان لم يقبله عليه فآخذه
الدائن وباعه لا آخر ثم وفر د على الباعة بغير إلى أن وصل للمشتري الاول هل له رده

مطلب بأعنه صابوناً في
عدول فأراه صابوناً باساقه
رؤسها له خيار النسخ إذا لم
يجد الباقي على تلك الصفة
مطلب رؤية قالب من
الصابون في عدلين كافية ما لم
يتغير الباقي

مطلب اشترى ثوباً وقبضه
ثم سقط فذهب انسان فاذا
اطلع على عيب قديم يرجع
بالنقصان

مطلب إذا اشترى ما هو
مودع عنده لا يكون قابضاً
ولا يلزم المشتري دفع الثمن
حتى يحضر البائع السلعة
مطلب قول المشتري للبائع
عند طلب الثمن ان طالت
غيبته تلزمه الزيادة مفسد
للعقد

مطلب دفع لدايشه بها ثم
قال اخذها من دينك ولم
يبين ثمنها فاستلم الدائن
البعض وهلك البعض

مطلب تقايلا البيع فوجد
البائع بالمبيع عيباً ففسخ
الاقالة وتعود البيع

مطلب للورثة استرداد
التركة التي باعها الكفيل
بلا انهم

مطلب للبائع الثاني رد
الجميع على البائع الاول ان
رد عليه بغير قبضه

مطلب طلب الاقالة بعد
الاطلاع على العيب لا يمنع
الرد به
مطلب بيع الثمرة صحيح
مطلقا
مطلب أكل الغراب الثمرة
لا يسقط الثمن عن المشتري
مطلب يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه حدودها
مطلب اذا اختلعا عند
الرد بالعيب في عين المبيع
فالقول للبائع بمينعه والبيئة
على المشتري
مطلب اراضي بيت المال
لا تورث
مطلب لو كيل بيت المال
بيعه عشرة بضعف القيمة ولو
لغير حاجة
مطلب اشترى أرضا من آخر
فباعها وكسبها من آخر
فاسمته حق ومات الموكل
لا عن ارث فالوكيل أن يرجع
على بائع موكله ولو رجع عليه
مطلب باع بالوكالة عن
امرأة فماتت وادعى ابطال
الثمن اليها وانكرت بقيمة
الورثة
مطلب باع أحد الشريكين
حصته من فرس مشتركة بأذن
شريكه ثم أقال البيع لا تنفذ
على الشريكين ويكون
مشتريا
مطلب اذا سرق المبيع من
يد البائع قبل القبض يرجع
المشتري عليه بما دفع

على بائعه أم لا (أجاب) ان رد عليه بقضاء رده على بائعه والا لا والله أعلم (سئل) اذا اطاع
المشتري على عيب في المبيع فجاءه للبائع وطالب الاقالة فلم يقبل هل لردده بالعيب ولا يمنع
طلب الاقالة أم لا (أجاب) له الرد ولا يمنع طلب الاقالة ~~لكن~~ لو كان ليس بعرض على البيع كما
صرح به في التارخانية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) بعبه بعد
ما صلح ولو اعطى الدواب جائزا فاقبل بدو صلاحه جائزا ايضا على الاصح والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بمن معلوم فأكاله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم
المشتري دفع جميع الثمن اذا شراء الثمرة صحيح عندنا سواء بدو صلاحها أم لا على الاصح المقتضى به
وتسليمه بالخلمة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا اشتملت عليه حدودها الاربعة
هل يدخل في شرائه علوها وسنبلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية ومنازلها وحجتها وكنفها
وبئرها والاشجار التي بعينها وجميع ما احاطت به الحدود علويا وسفليا ويصير كل ذلك من جملة
المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما ادر عليه الحدود ومن
الخطا ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف فيدخل فيه من غير ذكر كل ما اشتملت
عليه الحدود وعند الاطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كإص عليه العلماء الاختيار
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قاشا فكشك عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجاءه
بقمش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بمينعه أم ليس هو المبيع وعلى
المشتري البيئة أم الاصر على العكس (أجاب) القول قول البائع بمينعه كقاي البرازي وغيرها
وعلى المشتري البيئة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي ابيت المال ويدفعها أرباب
التمارات من اربعة للناس بالثلث والربع مثلا هل تورث لزراعتها ويجوز لهم بيعها أم لا
(أجاب) لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كذا كره البرازي في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل)
في وكييل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا
(أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما صرح بذلك في البحر
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبيعها وكيلا لا آخر فظنهرت
مستحقة للغير وأخذها بكم ومات الموكل المذكور لا عن ارث ولا عن ورثته فرجع المشتري الماني
على الوكيل عبد الرجوع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكله
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وكات زوجها ببيع صابون لها فباع وقبض منه فماتت
وادعى ابطاله اليها حال حياتها هل يقبل قوله بمينعه أم لا (أجاب) القول قوله بمينعه حيث
صدقه بقية الورثة في القبض وأنكرها اليها فاقام الله أعلم (سئل) في فرس مشتركة
بين اثنين باع أحدهما بأذن الآخر فمات الرجل حصته معلومة من بينهما فقبض الثمن وأقبض
نصفه لشريكه وسأله المشتري بأذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل لذلك
أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتركا منه تأمل والله أعلم (سئل)
في مشترط تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال لها هو عندي ودبعة حتى تدفع الى الثمن
فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حذاره فهل ينسخ البيع ويرد المشتري ما دفع
من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا (أجاب) ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بما بقي ولا يكون ودبعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في بستان
فصل مشتركين ثلاثة باع أحدهم المثلث فخلات بعينها لغير الشريكين وباع البائع وزعم

مطلب يسع الحصة من
البناء والغرس لغير الشريك
فاسد فلو اشترى غير الشريك
حصة أحد الشريكين في بعض
الخيل المشترك وأكل ثمرة
جميع حصته من الخيل ففي
ضمائنه تفصيل

مطلب اشترى احد
الشريكين حصة شريكه
من كرم مشترك بينهما ثم ادعى
الشريك باع بعض حصته
من زيد قبل البيع له
مطلب اذا باع أحد الشريكين
في دار بينهما غير
اذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة متناصفة
اشترى أحدهما نصف شريكه
بمائة وعشرة ولم يتقد الثمن
فاذا باع السك من بائعه مائة
واربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب اذا قال المشتري للبائع
قبل قبض المبيع بعه فباعه
كان فسخا الاول مطلقا أما
اذا قال بعه في فانه لا يكون
فسخا الا اذا قبل البائع
مطلب اذا اشترى خشبة
فقطعهما فوجد هاهنا مسوسة
يرجع بالنقصان

المشتري أنه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يتقاسم الشريكين الثلث في جميع ثمرة فويل
البيع جائز وما للحكم فيما كاه من الزائد على ما خص الثلث في الست شخصات (أجاب)
البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من أن يسع الحصة في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز
وحيث قلنا بنسأده والمقران مثل هذه الزائدة لا تنفع النسخ يجب على المشتري رد المبيع والتمرة
الموجودة ونسأده المستهلك ولا يصح ما هاهنا فيما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون
بالحال لا تعديه عليه بالاختذوا اذا خلطهما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع
به لصيرورته مستمكنا بالخلط فتأمل والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافا باع أحدهما
نصفه لشريكه الآخر بمن معه ولم يأت بدعى البائع انباءه زيد قبل بيعه انصافا له خمس
شجرات معينة هل تسمع دعواه أو شهادته لن يدايم لا تسمع وهل على تقدير أن ثبت زيد انه اشترى
جميع الشجرات بعينها يتقد الشريك على حصة الشريك أم لا يتقد (أجاب) لا تسمع
دعواه ولا تقبل شهادته له ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشترك على شريكه لا يصح
بيع بيت معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لضرر الشريك
بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما بنسأدها لغيره
بمن معه هل للشريك أن يطل هذا البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك
ابطاله قال في البراز بقدر من اثنين باع أحدهما بنسأدها من رجل لا يجوز عن الثاني انه يجوز
في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا تخرآن
يطاله اهـ ومثله في الخاشية والخلاصة وغاب كتب المذهب معللين بتضرر الشريك بذلك عند
القسمة اذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فاذا وقعت القسمة للدار كان ذلك ضررا على الشريك اذ
لا سبيل الى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لان نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه
لقوات ذلك ببيعة النصف واذا سلم الامر في ذلك اتفق ذلك ومثل طريق القسمة والله أعلم
(سئل) في رجلين بينهما بقرة متناصفة باع أحدهما نصفه من الآخر بمائة وعشرة ثم اشترى
جملته عامته وأربعين قبل نقد الثمن هل يجوز شرأوه لان نصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا
(أجاب) لا يجوز فقد صدح في العناية وفقه القدير وكثير من الكتب في مسئلة شراء ما باع قبل
مما باع قبل نقد الثمن انه اذا ضم الجارية المبيعة والحال هذه أخرى أو باعهما بالنف وخمس مائة
فالببيع فاسد وذكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والاولي أن يقال جهات الجواز تقتضيه
وجهة الفساد تقتضيه والترجيح ههنا للمفسد ترجيح المحرم اهـ الحاصل ان الحكم لا كلام
فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتزل انظار السامع والمسؤل عنه الحكم لا غير فلتقتصر عليه
والله أعلم (سئل) فيما لو اشترى رجل من آخر متاعا ثم قال له قبل قبضه بعه فباعه هل يتقد على
المشتري أم لا يكون فسخا (أجاب) حمت باعه وبعد قول المشتري لبائعه بعه كان يسع البائع
واقفا لنفسه وانقض ببيعة الاول قال في البحر نقل عن الخانية لو اشترى ثوبا وخطه فقال للبائع
بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون
فسخا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري يتقد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه في أي كن
وكيل في البيع فلم يقبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا اهـ فلا يلزم المشتري الاول عنه الذي
اشتراه لانفساخ عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة بمن معه معلوم
فقطعهما فوجد هاهنا مسوسة لا تصلح الاحطافا بالحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص

مطلب اذا اقام البائع بينة
انه فاضع مع المشتري على
المبيع ظاهر اخوفا من الظلمة
تقبل ويطلب المبيع

مطلب اذا اقام البائع بينة
ان المبيع تلجئة يسترد المبيع
ويضمن المشتري جميع
ماله من الثمرة والايحلف
المشتري

مطلب المعتبر عن السر لا عن
العلانية على الراجح واذا اقام
المشتري البينة على ذلك تقبل

مطلب اذا اشترى حمارا
فخرج عنده فاجاب اهل
المعرفة انه بسبب عرج قديم
يرجع بالنقصان

مطلب اشترى مكيلا وقضيه
قداس البائع على زوجته
واخذوه باعة ثانيا فللمشتري
الاول الثمن

مطلب لا ينفذ بيع احد
الورثة شأنا من التركة
المستغرقة الا برضا الغرماء
مطلب اذا باع احد الورثة
عقارا من التركة ان مستغرقة
لا ينفذ أصلا والا فله حصته

بان تقوم سالمة من العيب المذكور وغير سالمة فيرجع به بقره الا ان اخذها البائع مقطوعة فيرجع
المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم (سئل) في رجل خاف من ظالم يغترمه على داره
خراجا فاتفق مع نسيبه ان يبيعه في الظاهر خوفا من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو ادفع المظلمة
عنه وأشهد على ذلك قبالة ظاهر الذي نائب الحكم الشرقي وكتب صك المبيع وادعى المشتري
انه يبيع حقيقة وأنه لم يقع بينهما فاضع على ذلك فهل اذا اقام البائع على ذلك بينة تقبل ويكون
المبيع الظاهر باطلا (أجاب) نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت بها بطلان المبيع كما صرح به
فاضحيان تلو كتاب الاكرام وكذا في التارخانية والاختصار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله
أعلم (سئل) في رجل باع من آخر شجرة زيتون يبيع تلجئة ويسمونه بقري فلسطين يبيع بمسبة
فقتصر فيه المشتري والا ان شكر كونه يبيع تلجئة ويدعى انه يبيع جد حقيقة هل اذا اقام هو أو
وارثه البينة على انه يبيع تلجئة تقبل بينته ويسترد أم لا (أجاب) نعم اذا اقام البائع أو وارثه
البينة على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يقيم بينة يجهل المشتري لانه مستكر صرح به في الاختصار
وغيره فاذا انكل عن البين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت كونه تلجئة ضمن جميع ما كانه من ثمره وقد
صرح فاضحيان بالله يبيع باطل وأنه يبيع الهازل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر قطنا بقره وانفق على أن يصنع كل قطار بستة قروش الى أجل في البحر
ويتبايعان في الظاهر بمسألة الى أجل هل المعتبر ما انفق عليه في السر أو ما تباه عليه في العلانية
وهل اذا اقام المشتري بينة بما ادعاه تقبل ويحكم بغير السر أم لا (أجاب) صرح فاضحيان
وصاحب الاختصار بهذه فقال فاضحيان قال محمد الثمن عن السر ولم يذكر فيه خلافا وروى
المعلى عن أبي حنيفة ان الثمن عن العلانية وقال صاحب الاختصار روى المعلى عن أبي حنيفة
وعن أبي يوسف ان الثمن عن العلانية وروى محمد في الامالي أن الثمن عن السر من غير خلاف
وهو قولهما وأنت على علم ان رواية محمد لا يوافقها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد أسأله الذي
أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا اقام بينة بما
ادعاه تقبل بينته ويحكم بغير السر والله أعلم (سئل) عن اشترى حمارا فخرج عنده فاجاب
اهل المعرفة انه بسبب عرج قديم به فالحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولا يرده كمن اشترى
عبدا وبه أثر قرحة برئت ولم يعلم به ثم عادت قرحة واخبر الخراجون ان عودها العيب القديم لم
يرده ويرجع بالنقصان ذكره في الخبر فقلنا عن القنية ورأيت في الحاوي لصاحب القنية والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر مكيلا وقضيه وبرئت ذمته من ثمنه ثم ان البائع تعمدى على
ذلك المبيع وأخذ من مكان المشتري بتدليس على زوجته وتصرف فيه بالمبيع فعلم المشتري
فأجاز ما فله هل له الثمن الذي باعه به أم مثل المكيل المذكور (أجاب) نعم يجوز البيع باجازه
المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيل المذكور اذا باع له مكيلا صارا كالوكيل سالما لغيره والاصل هذه
والله أعلم (سئل) في تركة مستغرقة بالدين باع أحد الورثة منها شأنا هل ينفذ بيعه أم لا
وللقاضي يبيع ذلك الشيء ليو في ثمنه الدين أم لا (أجاب) لا ينفذ بيع الوارث ويقسم يبيع
القاضي في جامع القصولين في الباب الثامن والعشرين والوارث لا ينفذ بيعه تركة مستغرقة
بدين الا برضا غرمائه ويقدم يبيع القاضي لعدم ملكه وينفذ يبيع القاضي والله أعلم (سئل)
في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته شأنا من عقاره في وفاء منه هل لبقية ورثته نقضه أم لا
(أجاب) ان لم تكن التركة مستغرقة بالدين لا ينفذ بيعه الا في حصته أيضا فلبقية الورثة نقضه في

مستصحبهم وان كانت مستغفقه به لا تندبهم في حصة اذا كان بغير اذن الغرماء أو بغير اذن
القاضي فله غرماء فقهه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خاتوناً من جدته لانه
وتصرف فيه مدة سنين وعنه ساكت براده تصرفه تلك المدة هل تسقط دعواه فيه بعد تلك المدة
والتصرف أم لا (أجاب) لا تسقط دعواه لما تقرر أن من يرى غيره يبيع أيضاً واداراً تصرف
فيه المشتري زماناً والرائي ساكت تسقط دعواه كفاي جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من
كتب المذهب ثم روجه وقتناواه والله أعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر حنطة فلما
طالبها لم تبصر فاعتذروا له فأنزلها عليه فأنزلها بدها درهم حتى ترضى وتقر فأورخت الحنطة
ويريد المقرض أخذ قيمتها يوم طالبه بدرهم والمستقرض يريد دفع مثاها بالحكم (أجاب)
ليس للمقرض المطالبة بالدراهم بل بمثل ما أقرض من الحنطة ولو سلمنا ان المستقرض اشترى
بالدراهم الحنطة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الاقتراق بطل البيع لمافي
النزاع وغيره ولو كان له على آخر طعام أو فلولس فاستتراه من عليه بدرهم وتفرق قبل قبض
الدراهم بطل وهذا مما يحتفظ فان المستقرض للحنطة أو الشعيير يتلها ثم يطالبه المالك بها ويجوز
عن الادعاء في بيعها مقرضه امنه باحد النقيدين الى أجل ويسمونه كندم كردني وانه فاسد لانه
اقتراق عن قين دين اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً لم يدرك عليه عوارض
سلطانية وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانية هل له أن يفسخ البيع بهذا الأمر أم لا
(أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه له دخوله في حد العيب فانه ما وجب نقصان الثمن عند التجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بانة لو اشترى داراً فوجد عليها خرابه الفسخ وهذا نص فيه وقال في
الحاوي الزاهد رامن الشرف الاثمة المكي اشترى أرضاً فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من
الرد لأن الناس لا يرغبون فيها ولا شبهة ان يحمل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أفتت
بذلك من اراد الله أعلم (سئل) في رجل اشترى كراماً على ثمن عليه من الاشجار ثمن معلوم
فظهر أن أرضه وقف تحتكرة وعلى الاشجار مال معلوم كل سنة نظير باقائه في الأرض ولم يعلم
المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرد الاشجار على البائع ويرجع ببيع الثمن أم لا (أجاب)
نعم له ذلك قال في جامع الفصولين شري كراماً فاسحق أصل الكرم دون الشجر والنقصان
والحيطان فلا يشتري أن يرد الاشجار على البائع ويسترد الثمن جميعه ومثله في كثير من الكتب
والاستحقاق بيع الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عدداً معاً وما من
التياب كل ثوب ذرعه كذا ثمن كذا فزرع بعضها بعد أن حزم غائبها في عدل فوجدته ناقصة فقال
جميع الثياب التي حزمت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو مخزوم أم لا (أجاب)
لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها بالجماع العتلة لا وزرع وصف في المذرع ولا يقابل بغير
فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليست له حجة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى زيتاً وطبخه صابوناً فاطلع بعد الناج على أنه كان معيباً بالزيت والماء الفاحش هل له أن
يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسئلته السويق بالسمن ولو باع
الصابون بعد اطلاعه على العيب لا امتناع الرد بسبب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكه
حاكم السياسة وطلب منه ما لا يباع عتار له رجل وسأله له ونصرف فيه سنين ويقول الآن ما بعث
الا لأجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصح مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصح مكرها قال في الكثر من
صادره السلطان ولم يعين يبيع ماله فباع ماله صح قال شرحه لانه غير مكرهه وانما باع اختياره

مطلب من رأى غيره يبيع
شياً أو تصرف فيه المشتري
لا تسقط دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض
الحنطة المستقرضة من
المقرض فالشراء فاسد ولا
يلزمه الا الحنطة

مطلب اذا اشترى بيتاً فظهر
عليه عوارض سلطانية له
الفسخ أو ظهوره على الأرض
خراجاً

مطلب اذا اشترى كراماً
فظهر أن أرضه وقف وعلى
الاشجار مال معلوم له الرد
والرجوع بجميع الثمن

مطلب الذرع وصف
لا يقابله شيء من الثمن ما لم يقل
كل ذراع كذا

مطلب اذا اشترى زيتاً فاطمحه
صابوناً فاطلع بعده ان الزيت
كان معيباً بالنقل والماء
الرجوع بالنقصان

مطلب اذا طلب الحاكم منه
مالاً ولم يعين يبيع ماله فباع
بصح وكذا ان عين ولكن
قبض الثمن طائماً

غاية الامر انه احتاج الى بيعه لا يباع ما طلب منه وذلك لا يجحد النكحة كالمساكين اذا حبس المدينون
بالدين فباع ماله ليقضى بتمنه دينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع النكحة في الايقاع لا في
البيع قال من لا يسكن في دينه لانه لو عين بيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا ان يأخذ الثمن طوعا
او قهرا صريح بانها لو اكره على بيعه وقبض منه فانا يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها
اذا قبض النكحة الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باعه مكرها والله
أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر اثنى قرش ودينار وعده ان يعطيه بهاريا بالسعر الواقع
يوم كذا فلما جاء اليوم الموعود وكان سعر الزيت معلوما منه أرسل يطلبه منه فأرسل به في سهل
يكون يباع بالسعر المعلوم فيمضد لم لا يكون يباع بالسعر الذي طلب الزيت (أجاب) ثم يكون يباع
نافذا والحال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والقنية والنجاشي معزيا الى النصاب وقد أتى بذلك
المرحوم صاحب منيع الفقار في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه من المدين فاعطاه
عشرة أمهات من الخنفة مثلا ولم يعطها منه حسرا ولم يقل انها من جهة الدين فهل يكون يباع
بالدين أجاب نعم يكون يباع بالدين قال في النجاشي معزيا الى النصاب عليه دين فطلبه من الدين
فبعث اليه شعيرا قدر امهات ما وقال خذ به سعر البلد والسعر بينهما معلوم كان يباع وان لم يعلم
فلا وقال في القنية مع لامة فيجيب طلب دينه العشرة من المدين فاعطاه ألف درهم من
الخنفة ولم يعطها حسرا ولم يقل انها من جهة الدين فهو يباع بالدين وان كانت قيمتها اقل من
الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون يباع بقدر قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما اه كلام
المرحوم والاصل في ذلك ان البيع عندنا يعقد بالتعاطي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
استلم فرسا من آخر وتراضيا على ثمن معلوم وركن كل للاخر ولم يبق الادفع الثمن فاستامها رجل
بعد هذا كله بازيده فباعه فبازا بينهما (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير
لا رتكاب كل واحد منهما المعصية المنهي عنها والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا باع
أحد الشراك حصته في الفراس في الارض المختصرة من أجنبي وأعله ببايع الحصة من الحسك
هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقبض فلا يتضرر أم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع ان
يقبله في البيع اذا دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه ان يقبله بنفسه ولا يلزم ان
يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقبض
ففي فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشراكين في البناء أو الفراس في الارض المختصرة
حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجاب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اه
ووجهه عدم المطالبة في الارض المختصرة بالقبض كما هو ظاهر وأما لزوم الوفاء بما وعدنا فتقوى على
ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعده بالقبض فليس يبيع بات سميت كان
الثمن عن المثل أو بغيره يسير نص عليه الزاهد في حاو والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلا آخر
دارا بثمان معلوم الى أجل معلوم بعامه اعدا على أنه في شهر كذا يتضرر الثمن ويسترجع الدار
ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضى مدة فوق الاجل
المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور والذي باعه البائع المذكور دون قبض الدار فهل البائع
المذكور يدفع الثمن المذكور واسترجع الدار المذكورة أم لا وهل انقضت ذلك البيع المعاد من
أصله أم يكون باطلا (أجاب) يجبر المشتري على قبول الثمن من البائع بمرور الدار عليه والبيع
فاسد لديه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وقيل هو جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه

مطلب لرجل على آخر دين
فطلبه فأرسل به زينة او السعر
معاوم بينهما يكون يباع
لم يقبل بالدين وذكر المؤلف
لهذه المسئلة نظائر

مطلب تراضيا على ثمن معلوم
ثم باعها لغيره

مطلب بيع الفراس والبناء
في الارض المختصرة جائز
واذا وعد بالقبض البيع عند
دفعه له نظير الثمن ولم يذكر
فيه الوفاء لا يلزم الوفاء به
مطلب اذا باع داره على أنه
في شهر كذا يرد الثمن ويسترد
الدار في رد الثمن يجبر المشتري
على القبول ولو بعد مضى
الاجل

الاكثر انه رهن لا يفترق عن الرهن في حكمه من الاحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن
الماتريدي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وبقوا له رهن وأنا أيضا على
ذلك فالصواب أن نجتمع الأئمة ونستيق على هذا ونظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم فمواؤا وقد
ظهر بين الناس ذلك فمن خالفنا فليبرز نفسه ولتقم دليله وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه رهنا أكثر
الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرمًا يبيع وقفا وأذن له بأكل ثمرته
فأكل ثمرته والآن يطالبه بأكل ثمرته هل له ذلك شرعًا أم لا وهل له حبس به الذي عليه حتى
يؤديه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل ثمرته فأكلها جازوله حبس البائع يدينه لأن بيع الوفاء
رهن ولا يبيع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقارًا بثمن معلوم وأطلق
البيع ولم يذكر فيه الوفاء إلا أن المشتري عهد إلى البائع بعده أن أدفع في مثل الثمن يفسخ البيع
معه وكان البيع بمثل الثمن أو يبيعن يسير فهل يكون بيعًا تامًا أم رهنا (أجاب) هذه المسئلة
اختلف فيها من حيثها على أقوال ونص في الحاوي الزاهد في أن الفتوى في ذلك أن البيع إذا
أطلق ولم يذكر فيه الوفاء إلا أن المشتري عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه أن دفع في مثله فانه
يفسخ معه البيع ويكون بائنا حيث كان الثمن من المثل أو يبيعن يسير والله أعلم (سئل)
في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشترته بأنا وقال البائع بعته ووافاه هل إذا أقام كل منهما على
ما ادعاه فأي المبتنين أولى بالقبول بينة البائع أم بينة المشتري المدعي البات وما الحكم فيما إذا
آجره المشتري ووافاه (أجاب) بينة البائع أولى بالقبول من بينة المشتري إذا البائع يدعي
خلاف الظاهر في البياعات والبيعة المذمومة خلاف الظاهر صرح به في الخاتمة والتارخية وكثير
من الكسب وهو المعتمد وأما إذا آجره المشتري ووافاه بآذن البائع فهو كآذن الراهن للمرتن بذلك
وحكمه أن الأجرة للراهن وإن كان بغير آذنه يصح بيعه أو يردعه على الراهن المذكور وهو أولى
صرح بذلك علماءنا والله أعلم (سئل) في رجلين تواضعا على بيع الوفاء قبل عقد في دار
وعقد البيع في مجلس الحكم خالين عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقاض
واستقرسا كتابا مائة وتصادق بعد البيع على تلك المواضعة فهل إذا ثبت ذلك يكون البيع
بيع وفاء فيجب رد المبيع إلى البائع عند أحضاره الثمن أم لا وهل يجب الأجرة فيه أم لا وهل إذا
أقام البائع بينة على الوفاء والمشتري بينة على البات تقدم بينة البائع أم بينة المشتري فما الحكم
في ذلك (أجاب) نعم إذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فسه حكم الرهن يجب ردّه على
البائع إذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الأجرة المذكورة ولا يجب فيها الأجرة على الفتى به
سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن الماتريدي
عن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقاضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة
الأجرة وقبضها ودفعت المدة هل يلزمه الأجر فقال لا لأنه عند تارهن والراهن إذا استأجر الرهن
من المرتن لا يجب الأجر اه وفي البرازية وإن آجر المبيع وواف من البائع فمن جعله فاسدا قال
لا تصح الأجرة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن آجازه جوار الأجرة من البائع وغيره
وأوجب الأجرة وإن آجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما
لو آجر عبد الشراء قبل قبضه أنه لا يجب الأجرة وهذا في البات فما ظنك في الجائر اه فعلم به أن
الأجرة قبل القبض لا تصح على قول من الأقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البات
والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منها ما اقتصر عليه في الخاتمة في أحكام البيع الفاسد بقوله

مطلب باع آخر كرمًا يبيع وفاء
وأذن له بأكل ثمرته ثم أراد
الرجوع بقمته
مطلب باع يعاها ثام وعده
المشتري بعده أنه أن دفع
مثل الثمن يفسخ البيع

مطلب إذا أتى البائع أن
البيع وفاء تقدم بينته على
بينة المشتري وإن آجازه
المشتري ووافاه بآذن البائع
فالأجرة للبائع كآذن الراهن
للمرتن

مطلب إذا تواضعا على بيع
الوفاء ثم عقدا من غير اشتراطه
مكان بيع وفاء ثبت
التواضع

مطلب في استئجار البائع
المبيع من مشتريه

وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا باتا كان القول لمن يدعى البات والبينة على مدعى الوفاء
 اهـ وقد أوضحناه في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصديق على المواضعة السابقة فقد صرح بها
 في الخلاصة والقبض والتسارخانية وغيرها وأنها تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر
 الشرط على ما توضع والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري انه متى
 وفاه الثمن يبيعه ما عاله فهل والحالة هذه يكون البيع حكما الرهن أم لا وإذا كان كذلك فما
 الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور بيع وفاء وحكمه حكم الرهن
 وما استغله المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسد أو جائز إذ الشرط على وجه العدة يوجب
 الوفاء في مثله وقد صرحوا بأن طريقي بيع الوفاء بان المشتري لو أجره لعنه البائع فله الاجرة مطلقا
 سواء قلنا بكونه فاسدا كالغصب أو جائزا وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذ المرتهن لو أجر بغير إذن
 الراهن فالغلة له ويصدق به وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمته أمتعة دفعها
 أوله لزوجته قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الاب هل يؤخذ من تركته ويقدم على الارث
 أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته فقد تماعلى ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الاب دينه
 من مال الصبي لانه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب عليه بمنزلة القيمة وفيه صح للاب أو
 الوصى بيع مال الصبي يدين نفسه اذ فيه منفعة كزويج الامة اذ لو لم يبيع يضاف عليه التلف
 اذ ضمنه فيمنع به الصبي ويشهد في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جمارا
 فوجده مرقدا عند السوق لضروته هل له رد أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السنا ونقله من مكان العقد الى غيره
 وجده عيبا فهل اذا أتته بوجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب)
 مؤنة الرد على المشتري كما في البرازية وغيره والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر جميع
 ما يملكه هل يصح أم لا (أجاب) يصح اذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كما في فتاوى
 قارئ الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بر بن معلوم هل يجوز
 وللمشتري الخيار عند رؤيتها ولا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع وللمشتري الخيار عند
 رؤيتها ولا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر برزقطن
 كل رطل ونصف من البرزقطن من القطن الذي يقدره حين دخوله وزعره هل البيع صحيح
 أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل البرزقطن البائع والله أعلم (سئل) في وصي
 باع بمطبخة لادبام بغبن فاحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) بيع الوصى مال اليتيم بفاحش
 الغبن وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر
 شيئا من غير أن يوكفه ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك
 الشيء أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهما وسافر
 به رأى به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع قضى في سفره حتى تسر له العود فعدا فهل له رده
 بالعيب اذا أتت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى ثوبا فوجده نطو حاهل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند بائعه كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل ينع من برسمينة مائة لا تترع هل يملكه ويبيع له بيعه
 وهل هو قيمي أو مثلي (أجاب) نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجارية في المثلوكات
 وأما كونه قيميا أو مثليا اختلف فيه رهن في جامع الفصولين لغوا بلسان صاحب المحيط قائلا الماء

مطلب اذا باع حصة في دار
 ووعده المشتري البائع أنه
 عند احضار الثمن يبيعه
 ما باعه فهو بيع وفاء وما
 استغله المشتري فهو له

مطلب اذا دفع الاب أمتعة
 الصغير لزوجته قضاء عن
 مهرها ومات تؤخذ قيمتها
 من تركته

مطلب اشترى جمارا
 فوجده مرقدا

مطلب مؤنة الرد على المشتري
 مطلب باع جميع ما يملكه
 مطلب خيار الرؤية للمشتري
 لا للبائع

مطلب باع كل رطل ونصف
 من برزقطن برطل قطن
 مطلب بيع الوصى بغبن
 فاحش لا يصح
 مطلب قبض المالك الثمن
 اجازة للبيع

مطلب اشترى بهما وسافر
 به رأى به عيبا في سفره ولم
 يقدر على الرجوع
 مطلب نفع الشورع ب

مطلب اذا نزع الماء من
 البئر المعبنة يملكه واختلف
 في كون الماء قيميا أو مثليا

فمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقالوا رأينا اختلافات القاضى أبى القاسم
 العامرى ذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الماء لا يكل ولا يوزن قال الطحاوى معناه لا يباع
 بعضه ببعض وعن محمد رحمه الله الماء يكل ثم ذكر رأينا الرشيد الدين المائتي عن أبي حنيفة
 وأبي يوسف فعمل من ذلك أنه منعت بالقيمة لا بالمثل والله أعلم (سئل) في زبد عقالا خرابا
 لا يتبع به لعمرو بن قيسه لى حاكم شرعى وحكم بجهة البيع ثم صرف البائع الثمن على عمارة
 عقالا غيرة ومات عمرو فاذا زيد البائع على ورثته أن المبيع وقف أهله وأبرز من يده كتاب وقف
 غير محكوم بجهة فهل يطل المبيع به أم لا لا يباع المالك بجهة البيع (أجاب) لا يطل
 البيع بغير ظهور الكتاب لأنه كالعقوبة خطوط وذلك ليس من جميع الشرع إذ جميع الشرع
 الميتة أو الأقرار أو النكول عن الدين وليس الورق والخط من جميع الشرع والله أعلم (سئل)
 في رجل اشترى بذر بصل من آخر بشرط أنه يثبت فلم يثبت هل يجوز عدم ثباته يرجع على البائع
 بثمنه أم لا (أجاب) لا لأنه يكون بأسباب أخر ما لم يثبت أنه فاسد عنده فإن ثبت يرجع عما أدى
 حيث لا مال له وإن كان له مال به أثبت بشئ آخر يستقط بقصد بذر بصل بغيره وقيل لا كبر
 القطن إذا لم يثبت والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بزر بطيخ أصفر وزرعه فلم يثبت هل
 للشترى الرجوع بثمنه على بائع أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بالثمن ولا بالتقص لأنه قد
 استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به الإمام طهسيار الدين في حب القطن والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزرعه فلم يثبت هل يرجع بثمنه أم لا (أجاب)
 ليس له الرجوع بثمنه بل ولا بالتقصانه في قول صحيح وقيل يرجع بتقصانه إن ثبت أن عدم ثباته
 له عيب وبدونه لا يرجع إلا بالاتفاق لا احتمال أن عدم ثباته له عيب أو جفاف أرضه أو لاهر
 أخروا الله أعلم (سئل) في رجل له أولاد بقرعة به مرض الجذام لا يمنعهم الخروج لقضاء
 حوائجهم وهب لأحد منهم شاة فقتلها وباع بقرعة سم عقارا ومثله ولا يملكها لهم بقرعة قليل
 ورضوا به مع قتله وأقر وأقبضه وكتب به لى فاضى الشرع الشرع يفسد شرعى مشقة على
 الإيجاب والقبول وشروط الصحة والزوم ثمات بعد سنين وابنه المذكور أو لا يدعى على أخوته
 بطلان بيع والدهم له بمرضه وعدم ثمن المثل للمبيع المذكور هل تسرع دعواه عليهم أم لا
 (أجاب) حيث كان بالوصف المذكور وهو أنه أى المرض لا يمنعهم الخروج لقضاء حوائجهم
 فلهبته لأحد أولادوه يعيد بقرعة ثم بالنين مطلقا صحيح نافذ بإجماع علماء فاصح حوايه في كل
 مرض بطول كاللق والسرور والزماداء الفايح والزمانة ومثله الداء المعروف بداء الجذام لأنه نوع من
 أنواع الزمانة المصرح بها في غير ما كالب عمل بالصك المذكور لموافقة للنقل المسطور والله
 أعلم (سئل) في رجل أراد السفر وعنده مائة وخمسة فباع عليها قباج فقصها لإنسان بشرط أن عاد
 من سفره فوجد حدها طيبة أخذها وان وجد حدها سامة أخذها الثمن المعين وقبضها فبأعاده وجد
 المشتري قد مات هل يفل حق الفسخ بموته أم لا (أجاب) لا يطل حق الفسخ بموت المشتري
 والله أعلم (سئل) في رجل باع حصاة مشاعة من محدود لا خرو ويده صك فيه المبيع وغيره
 أخذ المشتري لينظر فيه عند العقدة طلب الآن البائع منه أن يرد عليه فامتنع هل يجبر على
 رده أم لا (أجاب) نعم يجبر على رده اليه والحالة هذه وقد نص في جواهر الفتاوى بأنه ليس لمشتري
 الدار مطالبة البائع بتسليم القبالة القديمة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عقارا
 فهل يؤمر البائع بأحضار الصك القديم حتى يفسخ المشتري منه ويكون في يده للاحتياج إليه

مطلب إذا أظهر البائع كتاب
 وقف يريد بذلك إبطال
 البيع لا يعدل به بجسدا
 مطلب اشترى بذر بصل
 على شرط أنه يثبت فلم يثبت

مطلب اشترى بزر بطيخ
 أصفر وزرعه فلم يثبت

مطلب اشترى حب قطن
 وزرعه فلم يثبت

مطلب بيع المجذوم الذى
 يخرج لقضاء حوائجهم ولو
 بقرعة فاحش وطبته صحيحان
 من كل المال

مطلب للبائع فاسدا فسخ
 البيع ولو بعدم موت المشتري
 مطلب إذا أخذ المشتري
 الصك القديم من البائع
 يجبر على رده

مطلب يؤمر البائع بأحضار
 الصك القديم ولا يجبر على
 ذلك إلا إذا وقف أحياء
 الحق عليه

وإذا امتنع بجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر بذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان
الحكام وكثير من الكتب ولا يهزب عن طالب العلم أنه إذا لم يكن له صلح قديم ينتق هذا الأمر
وأنه لو أتى أحضاره لا يجبر عليه لأن أمره به ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في أنه ليس
له صلح قديم عنده بل لا يتأقّل نعم لو توقف أحياء الحق على عرضه كالأغصان المبيع وامتنع
الشهود وعن الشهادة حتى يروا الخطوط لهم بجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى صيانة لحق المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة من آخر بثمن مقسط كل شهر
كذا وضعت مدة فادّعى البائع مضى ثلاثة أشهر من وقت البيع وادّعى المشتري مضى شهرين
فقط خالف القاضى البائع وأمره بدفع قسط ثلاثة أشهر جبراً منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد
الرائد (أجاب) لا ينفذ ويسترد الرائد المشتري من البائع حيث دفعه بالرأى القاضى لأن البائع
يدعى إيجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاءه بغير المذهب جهلاً فلا ينفذ والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر بيتاً بثلاثة أرطال أرز بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في
ملكه ولم يسلمه الآخر إلى الآن هل يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه
لأن الأرز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان بيعاً بلاغن والله أعلم (سئل) في دار
بيعت وبها أعتاب غير مصر كقبة لم تذرك وقت البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا (أجاب)
لا تدخل في البيع حيث لم تكن مصر كقبة البناء كالأختار المكسوة لا تدخل في البيع إلا بصرح
الذكر والله أعلم (سئل) في مريضة باعت لابن بنتها المحجوب عن أرثها بدينار وعها وبنتها قيراطاً
وسبعة أثمان قيراط بمائة قروش ثم ماتت عن ذكر فما الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك دين على
المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليها دين
مستغرق لا يجوز الحماة أو يصح البيع سواء الحماة بغبن فاحش أو يسير فاشترى يتم القصة
أو يفسخ البيع لأن وفاء الدين مقدم على الإرث وإن لم يكن الدين مستغرقاً وخرجت الحماة من
الثالث سلمه المبيع بغير شيء كالوصية للأجنبي والله أعلم (سئل) في رجل باع داراً بالدار أحجار
موضوعة فهل تدخل في البيع أم لا والحال أنه لم ينص عليها وقت البيع (أجاب)
لا تدخل في البيع المكسوة المنفصلة من البناء إذا لاصل أن ما كان في الدار من البناء أم متصلاً
بالبناء اتصال قرار يكون تابعاً له وإن كان منفصلاً لا يكون تابعاً له والحجارة المكسوة ليست متصلة
اتصال قرار فلا تدخل والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجهما أو باعت منه عقاراً أو أقرت
ببعض الثمن وأشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبله حقاً ولا استحقاقاً وماتت فادّعت بقية
الورثة أن ذلك في المرض الذي ماتت فيه وادّعى الزوج أنه في الصحة هل القول قول الورثة أو
قول الزوج (أجاب) القول في ذلك قول بقية الورثة والبيعة بين الزوج وإن لم يتم البيعة وأراد
استخلاصهم فله ذلك فإن حلفوا كان الحلف على عدم العلم لأنه فعل الغير والله أعلم (سئل) غدي
اشترى من مسلم داراً معلومة وسئل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الأمهات فهل يجبر
الغدي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذي وهل لاهل الذمة أن يسكنوا
محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منعهم من ذلك
وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الحاشية الذي إذا اشترى داراً في
المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن تباع منه وإن اشتراها يجبر على بيعها من المسلم وذكر
في الأجارات أنه يجوز لأنه لا يجبر على البيع اهـ وفي الصغرى ذكر في الأجارات أنه لا يجبر على البيع

مطلب ادّعى البائع مضى

ثلاثة أشهر ويريد قسطها

والمشتري شهرين فلو حكم

القاضى بيمين البائع لا ينفذ

حكمه

مطلب إذا اشترى غنم على

بعض في ملكه وبعضه في

غير ملكه لا يصح

مطلب لا تدخل الاعتاب

الغير المرسكة في بيع الدار

كالأحجار المكسوة إلا بالذكر

مطلب بيع المريض مرض

الموت صحيح مطلقاً إلا أنه إن

كان عليه دين مستغرق وفيه

غنن يتم المشتري الخ

مطلب باعت لزوجهما فادّعت

الورثة أنها باعت في مرض

موتها وادّعى الزوج أنها

باعت في صحتها

مطلب إذا اشترى ذي من

مسلم داراً في مصر المسلمين

ففي جبره على بيعها خلاف

الا اذا كثر في ذلك يجبر وفي الذخيرة اذا تنكاري أهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها
 جاز وشروط الخلو إلى قلمهم أما اذا كثروا بحيث تعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين أو يتقل
 عنهم من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط يتكثرون أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويسعون
 ويشتررون في أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود إلى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال
 وما ينبغي يتباع دارا لمسلم * فلو يشتري في المصر بالمبيع يجبر
 اذا ما اشتري من مسلم ورواية * اذا كان ذاق المصر بنفسه ويكثر
 وعن نقلها صاحب البحر فيه وصاحب التتار حاشية وغيرهما وقد علمت انهم اخلافية والذي يجب
 أن يعول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدسه مطلقا بل يدور على القلة والكثرة
 والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس النقهي والله أعلم (سئل) في قبض مشتري بين رب
 الارض ولثلاثة عمال باع أحدهم حظا لاجنبي قبل ادراكه وقارض على ثمنه رجلا هل يصح بيعه
 وما رتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا ما رتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح
 ما رتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها للبائع قبل القبض فما الحكم
 (أجاب) أن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغيره اذ لا يكتفه أجزا لنفسه البيع الاول فان لم
 يكن ياذن له ولا اجازة فهو قائم ففقد فيه قائم فان كان نقده الفى أخذه والا يحبس البائع على ذلك
 المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء فصح البيع
 ورجع بالثمن ان كان قد سدد وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع الثمن ان كان
 نقده الثمن واللام يرجع والمثل والمثل بالقيمى بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوى قاضيان وغيرهما
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حليجا بئش في الذمة ووضعه المشتري في عدوله باذن بائعه
 وذهب البائش بالثمن فرجع فوجد البائع قد مات فطلب الحليج من اسمه فقال قد بعته هل يلزمه
 احضاره وان تعذر له المطالبة بمثله (أجاب) للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبة باحضر
 الحليج وان تعذر له المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر سجين رطلا لحليجا بئش
 معلوم ثم اشتراه منه قبل القبض وقبل النقد باز يدمن الثمن واستهلكها فما الحكم في البيعين
 (أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لانه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز
 سواء كان من البائع كنص عليه في البحر وغيره أو من غير البائع واطلاق المتون يشملهما وأما
 الاول فقد بطل باستمالة البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل)
 في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره
 ما عدا أشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك هل يصح البيع
 المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والحال هذه
 فقد نصوا قاطبة على اشتراط معاومة المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع ثمانية قسيس
 وكبيع نصيبه من طعام لم يبينه لا يصح وان يثبت بعد ذلك ومثله بعت جميع على في هذه القرية
 من التقيق والبر والشباب ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب
 لنساقط البيع وقد كرى البحر معزى الى عدة الفتاوى رجل قال بعت منك مائتي في هذه الدار من
 المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال بعت منك ما تجدنى في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا
 الجوانب ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما والجهة البيعة جائزة وأثبت على
 علم بان الجهة هنا فاحشة وقت البيع فن أى نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فافهم والله

مطلب باع أحد الشركاء
 نصيبه في القنايط قبل
 ادراكه وقارض على ثمنه
 رجلا
 مطلب اذا باع البائع السلعة
 لا آخر قبل أن يقبضها الاول
 فقي بيعه تفصيل

مطلب باع حليجا لرجل ثم
 مات فباعه ابنه لا آخر
 مطلب باع رجلا لحليجا ثم
 اشتراه منه قبل القبض
 واستم له

مطلب كرم به أشجار متنوعة
 بعضها وقف وبعضها ملك
 فاذا باع المالك أشجاره من
 غير تمييز لا يصح

أعلم (سئل) في رجل له صكرم ممتز في كرم آخر باعه لرجل الا الممتز المعهود هل للمشتري
 أن يمتز منه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المروءة حيث استثناه البائع من البيع فقد صرحوا
 بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماله آخرى فإن كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن
 يمتز في الدار المبيعة لأنها ماعها من غير استثناء وان كانت تلك الدار لغير البائع كان عبدا كذا صرح
 به في شرح الجامع الصغير لقاضيان كما نقل عنه في الخبر وهو يدل على أنه اذا استثنى الطريق استقر
 حق المروءة له للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له ربع فرس باعه لآخر فاقاله
 بعثك ربي في فرسي هذه بكذا فافترماه من عبثه من الثمن وتقاضا فلقبه أحد الشركاء فقال
 اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا ويرجع
 عما دفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه ويرجع
 عما دفع اللهم الا أن يكون البائع اشترى من شريكه ثمانين الفرس بمقدار نصف الثمن الذي باع به
 أو لا يقصر بشرائه منه ويبع ما من شريكه بمقدار نصف الثمن ولا يرجع عما دفع والله أعلم (سئل) في
 غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أجنبي كما يجوز من
 الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجنبي وكذا من الشريك كما أفتى به الشيخ زين بن
 خزيمة وهي في فتاواه وان كانت الأرض يفرض عليه مبلغ من الدراهم يؤدى في كل سنة بغير
 اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذي ولاية أوقع القبض على
 رجلين اتفهما بمسكركم فدفعهما لآخر فاطعاهما على ما عشرين قرشا جريعة وسلمها لهما وعلى المسلم
 دين للمتمم يريدان بقاصصهما هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك الا يترقب على الرجلين
 بالثمة مال حتى تتصور المقاصص بدین شرعى ثابت بذمته وعلى تقدير انبوت بذمتهما يرجع
 شرعى لتصبح المقاصص لانه يبيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في
 رجل اشترى من آخر ثوبا رابن معلوم وتفرق قاعن تقاضى ثم أرسله بعد أربعة أيام الى البائع مع
 رجل فرأى الرجل البائع غائبا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وقال هل هلك
 من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هلك من مال المشتري لان مال البائع للزوم البيع
 وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد المشتري له قبض البائع مع عدم قبوله صريحا فاذا هلك
 عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكا على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه
 بمجرد اتصاله الى البائع كما هو مقرر في الخاتمة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر قطنا بقميره فادعى بعد قبضه انه وجد ناقصا هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب)
 القول قول المشتري بيمينه حيث لم يتروك وقت الشراء ان قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع
 ما وقع عليه العقد سواء كان قبل التصرف أو بعده لاطلاق قولهم القول في قدر المقبوض
 للقابض بيمينه ضمنا كان أو أمسا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا حلجا فوزنه البائع بحضور المشتري وتساوى المشتري
 ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه ويقبل قوله
 في مقداره ما قبض بيمينه اذ لم يكن أكثر ان قبض جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به فائرى
 الهديا في فتاواه وصاحب الجفر عند قوله وان نقص كبل وهو في كثير من الكتب والله أعلم
 (سئل) في جماعة استعاروا من آخر ماسا لزرع المقات وأعادوه لزرع التبن وكل
 كل مازرع وجاء الشتاء فزرع الكراون بغير اذنه فلامهم فطاموا بذرهم الذي بذروا في أرضهم
 اذنه ثم احتلوا الخ

مطلب باع كرم الامتزه الذي
 في كرم آخر أو باع دارا فيها
 طريق أو مسيل لدار أخرى
 فان الاخرى للبائع دخل
 ما ذكر في البيع وان لم يره
 كان عبدا
 مطلب باع أحد الشركاء
 ربعه في فرس فقال له أحد
 شركائه اجعل المبيع من
 نصيبى ونصيبك فقال جعلته
 ودفع له نصف الثمن لا يصح
 هذا الجعل ويرجع عما دفع
 مطلب أشجار وقف بين
 اثنين جاز لكل منهما بيع
 حصته لشريكه ولا جنى
 مطلب رجل جعل على رجل
 مبلغا جريعة وسأله لآخر
 لأخذ المبلغ منه في مقابلة
 ما على المسلم
 مطلب اذا اشترى ثورا
 وقبضه ثم ردته لدار البائع
 وهلك هلك من مال البائع
 مطلب القول قول المشتري
 ان المبيع ناقص ولو بعد
 التصرف فيه مالم يقر بأنه
 استوفى جميع المبيع
 مطلب وزن البائع المبيع
 بحضور المشتري فاذا ادعى
 انه نقص كذا يقبل قوله
 بيمينه
 مطلب استعاروا من آخر
 ماسا لزرع اوعا وعاروه مثل
 وأكل كل ما زرع فلما جاء
 الشتاء زرع الكراون بغير
 اذنه ثم احتلوا الخ

ويأخذ الزرع فاعطاهم فلما استوى حصده لا ينسبهم راجعين عما ردهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اعطاهم إلى ذلك بعدد الزرع ليعطيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير إذن المشتري فاستولت عليه الأفرنج هل يانزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يانزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس إذا باعته ولو في حظيرة وقال له البائع سلمه إليك ففتح الباب فذهب ولم يكنه أخذه بغير عون لا يكون تسليما والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه أخذها بغير عون فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاث شوالات تنافقة واحدة بثمن معلوم إلى أجل معلوم فلما حل الأجل دفع له عن شوالين منها وادعى أن في الثالث عاهل لمرده أم لا (أجاب) ليس لمرده فقط بل يرد الكل أو عكس الكل وإن كان تصرف في الشوالين وتعدرت لهما ليس لرد الثالث يعيب يوجب دفعه على الأصح المتفق به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جملين صفقة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل يردعهما أو يرد المبيع أم لا يرد واحد منهما (أجاب) يرد المبيع ويأخذ السليم بحصته من الثمن ولا يردعهما جميعا إلا إذا تراخيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) عن خيار الغبن الناقش (أجاب) قال في البحر من باب المراجعة والتولية قبل أن يثبت من اشترى شيئا وعن فيه غنبا فاحشاه أن يرد على البائع يحكم الغبن وفيه روايتان وبقي بالرد رقبا بالناس ثم رقم لا تروى البيوع بعين فاحش ذلك كالبصا وهو أبو بكر الرازي في واقعته أن للمشتري أن يرد والمبايع أن يسترد وهو اختيار أبي بكر الزنجي والقاضي الجلال وأكثروا روايات كتاب المضاربة الرد بالغبن الناقش وبه بقي ثم رقم خلافه وبه أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا تحران غر المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غر البائع المشتري له أن يرد وعلى هذا فتاوانا وقوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عنده شرى بكم فيها فلان هل وادى أو عثرت فقال له لا وادى ولا عثرت فزهد فيها فباعه حصته فيها بغيرها ثم تبين أنها كانت وادى ثم عثرت هل تدخل المهرقة في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل وإذا اختلفا فقال المشتري وادى بعد البيع وقال البائع وادى قبل البيع فالقول قول المشتري يمينه مالم يكذب الظاهر بان كان البيع منذ شير مثلا والمهرقة منها نصف عام أو عام إذا لحادث يضاف إلى أقرب الأوقات والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر أرزا وقبض بعضه وبقي عند البائع بعضه ففلا سعه فباعه لرجل باكثر من الثمن الأول وسلمه له واستلمه فالحكم في ذلك (أجاب) ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الأول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الأول وبطل البيع الأول ويصح الثاني وضمنه للبائع وليس له أن يضمنه مثله لأن البيع قبل القبض مضمون بالثمن فلا يتوالى عليه ضمان ولا أن يمين ببعده لا يمين ببيع مالم يقبض وأيضاً قيام البيع شرط للأجازة والله أعلم (سئل) فيما لو باع زيد عمرا وبكر أخطة في عقد واحد على سبيل الاشتراك فهل زيد طالب بجميع الثمن من أحدهما أم لا (أجاب) ليس له ذلك (أجاب) ليس لزيد طلب جميع الثمن من أحدهما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم يشكفلا والمسئلة مصرح بها في مواضع لا تعد وما يظهر من اسمها ما ذكره أصحاب المتون والشروح والفتاوى قاطبة في الكفالة لرجلين دين عليهما وكل كل عن صاحبه الخ فلور جميع الثمن كالأمن المشتريين لبطل تصور الكفالة في هذه المسئلة إذا الكفالة تضم ذمة إلى ذمة في المطالبة وإذا كانت المطالبة حاصلة في

مطلب إذا باع سفينة وسافر بها بغير إذن المشتري ثم أخذت منه لا يانزم المشتري الثمن

مطلب اشترى شوالا تنافق فظهر ببعضها عيب ليس له وادى يرد الكل وإن تعذر لا يرشيا

مطلب له أن يرد أحدهما الجملين يعيب ويأخذ السليم بحصته

مطلب في حكم الرد بالغبن الناقش

مطلب لا تدخل المهرقة في بيع القرس والقول للمشتري في أنها وادى بعد البيع مالم يكذب الظاهر

مطلب اشترى من آخر أرزا وقبض بعضه فباع البائع باقيه من آخر واستلمه

مطلب لو باع من اثنين ليس له طلب أحدهما بجميع الثمن إلا إذا تكافلا

هذه المسئلة قبلها فأنى تصور الكفالة اذهى حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صوروا
 المسئلة بقولهم بان اشتري منه عبدا وتكفل كل واحد منهما من صاحبه وقد ذكر في الجرفي
 شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعد كلام كثير قوله ويتفرع أيضا
 ما لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى
 يتقد الغائب أو يتقد هو الجميع الخ فصرح بانه بالحصصة وهذا مما لا يشك فيه الفقيه والله أعلم
 (سئل) في أمرا الخج الشريف اذا بعث من توابعه رجلا له خبره بقيم المقومات التي تاجر عنده
 بضاعة يأتي له بهما بعد أن يقومها ففعل وجعلها له ثم مات الامير والآن التاجر يطالب بتابعه
 الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر أنه وكيل
 مطالب الثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول باجاء العلماء الفحول لان الرسول
 اغناهو شئير ومعبر لا غنى في الخلاصة امرأه اشترت شيا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا تمن
 على لك وقال البائع اتابعك منك والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيئنة ومثلها في
 الزاوية وجادع الفتاوى المذكركي وعبارة الخاصة في آخر كتاب البيوع امرأه اشترت من رجل ثم
 اختلفا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال
 البائع لا بل بعتهامنك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيئنة للبائع ومثلها في كثير
 ممن كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الامير اليك فلا
 من لك على وقال البائع بعث منك والثمن عليك فالقول قول التابع بالتاء المنشأة فوق والباء
 الموحدة وعلى البائع البيئنة ان الشراء كان لنفسك واست رسولاً في ذلك والله أعلم (سئل) في
 الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع نبيه أو وقف جميع ما يملكه من عقار ومنقول
 معلوم لهم بمن معلوم هل ينفذ بيعه لهم هو وقفه ولا يمنع من فناء دين مستغرق بذمته أم لا وهل
 اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح ابرأؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم ينفذ بيعه
 وابرأؤه ولا يمنع من ذلك الذين المستغرق كما صرح به علماؤنا فاطبة مع الذين بان حق الغرماء لم
 يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كبيع والوقف ونحو
 ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفافي صحته وعليه ديون ولا مال له غيره هل يصح
 أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة اه والوقف داخل في قولنا سائر
 التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
 آخر غرائر معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له النسخ بتغير السعر الى
 النقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا جها لتمع تسمة الغرائر وليس له الفسخ بتغير السعر
 الى النقصان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا فاطلع على عيب بعد غيبه بانه عيب
 الحكم في ذلك (أجاب) يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري قال في الزاوية اطلع على عيب
 بعد غيبه البائع وبرهن ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقنع بالرد بل وضع
 عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينفذ في الاظهر عندنا
 اه ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله
 أعلم (سئل) في مؤخر معصرة يرسل وعاءا للمستأجر ليعرض فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة
 أشهر ولم يجز بينهما مبيع فرخص الشيرج أو غلظا الحكم (أجاب) ان لم يتقاعا على عن الشيرج
 فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من أجرة المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه

مطلب لا يطالب الرسول
 بالثمن والقول قوله بيئنه انه
 رسول الا ان يقيم البائع
 سنة انه اشترى لنفسه أو
 وكيل

مطلب بيع الرجل في
 صحته ووقفه وابرأؤه صحيحة
 ولا يمنع دين مستغرق وكذا
 سائر التصرفات

مطلب لو اشترى غرائر
 معلومة من صبرة صح

مطلب اذا وجد بالنقرس
 عيبا بعد غيبه بانه يضعه
 القاضي عند عدل فان مات
 ولم يقض بالرد يرجع بالنقصان
 والا بكل الثمن
 مطلب اذا أخذ رجل
 شيرجان آخر من غير أن
 يتقاعا على الثمن

والله أعلم (سئل) في رجل له كرمان استطرقا أحدهما من الآخر باع بته ذلك الآخر على أن يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الأب من الاستطرق أم لا وإن قصر رجوره (أجاب) لا يملك منه عنه وإن قصر والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت باعت شيئا لها من بنتها التي هي من جله وورثتها ولم تجز ببقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تجز ببقية الورثة والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعد موت أمها أنها ابنتها الحصة الفلانية في العقار الفلاني بكذا في حال صحتها فأنكر ببقية الورثة كونه في الصحة وادعوا أنه في مرض الموت فالقول لمن والبنسبة على من (أجاب) المبنية على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه إذا حدث يضاف إلى أقرب أو فاته والله أعلم (سئل) في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وأقر بقبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه في القبض ولا تجز البيع فما الحكم (أجاب) ينفذ بعهده فإن كان فيه محاباة عليه دين محبط لم تجز المحاباة قلت أو كثرت فالمشترى يتم القيمة أو يفسخ وإن لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث وأما اليسيرة فتعقر منه وأما الإقرار بالقبض فصح إذا لم يكن عليه دين محبط وإذا كان عليه دين محبط لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على أن يحرث عليه شركة بينهما والبذر منهما وإذا خرج من الحرث سالما يرد عليه وإن مات يقرر الثمن عليه ففعل وتغير أحد الثورين تغيرا يوجب نقصه هل للمشتري ردهما على البائع جبرامع أرش النقص وإن أثنى البائع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار إليه في جامع النصولين والتارخية والله أعلم (سئل) في أخوين ورثا عن أبيهما مالا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار كل منهما ما تصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فطوب كل واحد بما لحقه بباشرة من الدين فصار يوفى ما عليه وكان أحدهما زوج الآخر زوجة واشترى له جارية ودفع المهر والثمن باذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الآخر ما وفي عنه من الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع عما دفع من المهر والثمن أم كيف الحال (أجاب) أعلم أن الاثنين إذا ورثا مالا فشرقا فمافيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه إلا بأذن الآخر فإذا أذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فإذا علم ذلك فنقول إذا أذن بالشراء وقع الملك كما أذن على وجه الاشتراك لأن هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء جائزة كما صرح به في الظهيرية وغيره فله الرجوع بحصته إن كان نقده من ماله خاصة وإن كان مال مشترك فلا رجوع إذا الشراء وقع لهما بما لهما وإذا باع المشتري بالاذن أيضا فهو كالوكيل بالبيع وحكمه معلوم وإن لم يكن هذا فلا يقع الملك مشترك في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع فلا يرجع أحدهما بما وفي من الدين الذي لحقه بباشرة إذا دخل لأخيه فيه وأما إذا دفع ديना لحق الآخر باذنه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعا لأن حتى إذا لم يأن له به كان متبرعا به يعلم أنه إذا دفع مهر زوجته عنه باذنه أو عن الجارية التي أمره بشرا ثم يرجع عليه بما دفع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكتنه زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة متينة ذات قيمة عظيمة فباعها لآخر منها بالبالو كالة عنها بمن يحس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث غر في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزبيدي في باب التولية والمرابحة وصاحب البحر وصاحب من الغفار وكثير من الأسفار فاختار بعضهم

مطلب إذا باع كرمًا وفيه
متر لكرمه الآخر على أن
يكون له حق المرور فباعه
المشترى لا يخرس له منه
مطلب لا يجوز البيع من
الوارث إلا بإجازة بقية الورثة

مطلب ادعى أحد الورثة
أنه اشترى من مورثه في
الصحة وبقية الورثة في
المرض
مطلب في بيع المريض
واقاره بقبض الثمن

مطلب اشترى نصف فدان
ليحرث عليه على أنه
أن يخرج من الحرث سالما
يرده فتغير أحدهما
مطلب ورثا مالا وصار كل
منهما ما تصرف على حدة
حتى لحق كل منهما دين
وكان أحدهما زوج
الآخر زوجة واشترى له
جارية ودفع المهر والثمن باذنه

مطلب الوكيل بالبيع
فسخ البيع بالغبن الفاحش
حيث غره المشتري

مطلب اذا باعت دكاكين
لهوا ودارا مشتركة بينهما وبين
زوجها مناصفة صفقة
واحدة باذنه صح البيع
ويقسم الثمن على قيمة
المبيع كله

الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يفى به انه ان غرّوه فسخ البيع والا فلا والله أعلم
(سئل) في امرأة باعت لرجل دكاكين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة
واحدة بثمن معلوم بمحضرة زوجها واذنه لها واجازته بيعها هل ينفذ البيع في الكل أم لا وهل اذا
أنكرت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفقة المذكورة تنسخ شهادتهم
وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها أم لا (أجاب) نعم ينفذ البيع
ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيما أخذ كل ما خصه وهو النصف قال في الكافي رجل له أرض
بضاعة ولا خرف فيها تخل فيها مع ما رب الارض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة فالثمن
بينهما منصفان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
المستور عدم ذكر حصص كل من الزوجين والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد
اتفقنا على ان لكل نصف الدار والله أعلم

(باب البيع الفاسد)

مطلب شراء الزيت على
شرط طخه صاونا مفسد
وكذا اشتراط دفع بدل
دراهم الثمن أدراهم
الخوخ

(سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا سبعة عشر قطارا على أن يطبخه له صاونا وأن يأخذ منه
وأجرة طخه أدراهم الخوخ كل ذراع منه بكذا أو تسلم كل مشربه هل يصح أم لا (أجاب)
لا يصح مع ما ذكره شرط الطبخ بانقراضه مفسد وكذا شرط أخذ الخوخ على الوجه المستور
بانقراضه مفسد والفاسد يجب رفعه ومحرم تقريره حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا أصر
البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعم به القاضى له فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما
فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباعي غرة زيتون بجزر زيت غير عيين وباعة الزيت
الذي يستخرج منه باربعة وخمسين قرشاهل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك شرعا اذا
الواجب رد عينه ان كان باقيا لان ضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء
صبر الى خروج المثل والقول قول المشتري مع عينه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
قطيعا من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا
من العدد بلا ثمن وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح
وماذا يلزم المشتري (أجاب) البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم
(سئل) في بيع الزيتون بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر
(أجاب) البيع فاسد والزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله فان انقطع ولم يصبر البائع الى الجديد
يضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بعينه والله أعلم (سئل) في رجل
باع غرة زيتونه التي عليه باربع جزر زيتا يدناهل يجوز (أجاب) لا يجوز بالزيت العين ان كان
مقدار ما في الزيتون أقل فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقيام
عليها مادامت عنده وسلمها له بألغها فولدت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع منهما وسلمهما
وهل كاولدت أيضا مهرة والآخر يد أخذ المهرة عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبايعها
يقوم عليها فما الحكم في ذلك (أجاب) للبائع استرداد الفرس مع المهرة وفسخ البيع وتضمن
المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس ولا المشتري الرجوع عما اتفق فان اختلفا في
مقداره فالقول للبائع بالعين والقيمة على المشتري لدعواه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللبن
في الضرع هل يجوز أم لا واذا قلتم لا فالخيلة حتى يحل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والخيلة الخ

مطلب في ضمان غرة الزيتون
بالزيت وفي بيع الزيت الذي
يستخرج من الزيتون
مطلب اذا اشترى من آخر
قطيعا من الغنم بشرط أن
يكون منه كذا بلا ثمن فسد
البيع
مطلب بيع الزيتون بزيت
غير معين والزيتون مثلي
مكمل
مطلب اذا باع ربع فرس
بالقيام عليها مادامت عنده
فالمبيع غير صحيح ولا المشتري
الرجوع بما اتفق والقول
في مقداره للبائع
مطلب بيع اللبن في الضرع
لا يجوز والخيلة الخ

يفرض طالب اللبن دراهمهم بقدر ما يغلب على الظن انه يساوى اللبن أو يقاربه اذا وقعت فيه
المبادلة ويقول مالك اللبن ما أتى من دأبي الفلانية أو من دواي من اللبن خذته قرضا فإذا
استوفاه يجعل هذا بهذا فيحصل لهذا المال وللاخر اللبن لو قوع المناصاة بينهما بذلك والله أعلم
(سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فأدى البائع على ابنه انشطر في عقد
التبايع مع أبيه حث جميعه والابن ينكره هل القول قوله بيمينه وإذا أقام البائع بينة على الشرط
المذكور يفسد البيع فيجب فسخه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفى العسل بالشرط
المذكور وإن أقام البائع البينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفع ولا يلزم ابن المشتري حربه
على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا من آخر بسعره الواقع يوم الطلب وقبضه
فوقعت غارة على البلد فانتحب مع ما انتحب منها فما الحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع مثله زيتا
لفساد البيع بجهة الثمن وتعذر ردّه بعينه على بائعه ومن المقر أن الزيت مثلي والمثلي مضمون
بمثله في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا ليركبهم المكان معين
فسرق منه قطا إلى المعبر بضمن قيمتها فباعه ثلثين في فوسن له من كل واحد ثلثين معين ثم
قال هو يدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس المسروقة حال
كونها مسروقة بضمن معين قريب من ثمنها ولم يسلمها إلى الا أنما الحكم (أجاب) شراء المستعير
الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضمونة عليه حيث لم يترط في حفظها فلا يدل
فبطل قوله هو يدل الضمان وصار ثمن الثلثين بدنة المعير يطالب به ويحبس عليه حيث خلا عن
شرط فسد فان وجد فيه شرط ففسد وجب رد البيع على البائع المستعير ولا يطالبه المعير بشئ
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غنما على أن يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة وتكون
تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتهاء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم
وأكل زوائدهما من ولد ووصوف ولبن وتفاصيل البيع بحكم فساد فالحكم فبأكله (أجاب)
يضمن جميع ما أكله لانهم سرحو بأن زوائد البيع فاسد لا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم
تولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة
لا المبيع رد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلك الزيادة المذكورة في ضمن ما رد المبيع
والمسئلة مذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في أرض
وقف محكوم بهم شجرة ملك لجلين باع أحدهما النصف من الأرض والشجرة معا لغيره بشرط
يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الاول ضم الملك الى الوقف المحكوم به وبه بيعهما محالة
والثاني بيع نصف الشجرة المستحق لبقية الغير الشرط وهو فاسد كما صرح به علماءنا قاطبة
والله أعلم (سئل) في رجل باع فرسا بثمن معلوم مستنديا حملها وسلمها للمشتري فولدت عنده
ومات في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع
فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبائع أخذ الولد والمطالبة بقيمة المبيع الهالك لا للثمن والقول
قول المشتري وان ادعى البائع أن زيد كاف البينة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه اذا قبض
المشتري المبيع في البيع الناسد بأمر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم قبضه
وهذه مسئلة واضحة وقد كثر النقل فيها وما قلناه مشيع مع اختصاره والله أعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجة وابن منها فأدى شخص ان له عنده ثلاثة غر وشئ من مدح حنطة باعها له الى
دخول الخبر هل ثبت ذلك بلا بينة أم لا بد من بينة واذا ثبت بها هل يكون البيع فاسدا لجهالة

بمطلب اذا ادعى البائع
شرط فاسد البيع فالبينة
عليه والقول للمشتري أو
وارثه

مطلب البيع بالسعر
يوم الطلب فاسد لجهالة
الثمن

مطلب استعارة فرسا
فسرقت فاذا اشتراها من
مالكها بعد سرقته فالبائع
فاسد ولا يلزمه الثمن

مطلب اذا انتفاعا بيع
الغنم فساد بضمن المشتري
ما استهلك من الزوائد
بخلاف ما اذا هلك

مطلب في شجرة ملوكة لثنين
في أرض وقف باع أحدهما
النصف من الأرض والشجرة

مطلب بيع الفرس الاحلها
فاسد فبأخذها البائع مع
ولدها ان بقيت والاقية يوم
القبض

مطلب اذا ادعى على ورثة
الميت انه باعه قلدا من
الحنطة الى دخول الخير
فالبائع فاسد

الاجل ويكون للبائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت والحال هذه فهو فاسد
 لجهالة الاجل وليس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لا ينكاه
 ما عداه فأي حنطة جاء بها له القول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع اليمين في المثل الذي يدعيه
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا بعشرة غروش على أنه يزرع مد حنطة من حنطته في أرضه
 للبائع وتقايا وزرع المشروط فلم يرض به البائع لضعفه فترافعا الى محكم فحكم بفساد البيع
 وأجرة مثل عمل الثور للبائع وحدد ا عقدا ببيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير
 مشار اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم (أجاب) هو فاسد كالبيع
 الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أم وسطا أو ردية وشراء الحنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم
 تكن مشار اليها فبطل المشتري الثور على بائعه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل
 الثور واذا المنافع لا تضمن عندنا وزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة
 البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زيتون فباع وسلم
 مكرها ومات المكره والمكره واشترى بعد أن أكل الزوائد ثمانية سنين فما الحكم (أجاب)
 الاصل ان يبيع المكره فاسد للبائع النسخ ولا يطل بوعته ولا يموت الحاصل أي المكره والمشتري
 وزوائده تضمن بالتعدي فلوارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما أكل منها من تركه
 المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان بثمن معلوم شرط ان
 يخرج من العمل سالما فهو له ولا ثمن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثمن مقر فسرقت ثوروه
 واستلمه السارق فمضى المشتري منه ثورايده وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد ان يرجع
 بنصف قيمة المستهلك ويكون التعويض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جمعه ولا
 يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة
 المستهلك انسداد البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له ديمة آخر ما تها
 جزة زيتا باعها لباربعه ثمانية قرش ثم دفع له المشتري من ثمنها مائة وأربعين قرشا هل يبيع ما في الديمة
 الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في الديمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين دين وهو
 بيع السكالي بالكلية وقد تضمنه عنه فيجب على المدين دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض
 من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عزم على الحج الشرف فباع زوجها نصف
 دار بثمن معلوم وباعت ابنها من غيره كرها وحكرا كذلك وبناتها ثلث بيت ونصف حكر كذلك
 على انها رجعت سالمة بعد ملكها اليها هل يبيعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع
 مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا أصر وعلى امسك البيع بفسخه
 القاضى حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر نصف سخول بثمن معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه بمقوض وقبضها
 وهلك بعضها عنده واسترد الباقي ما بقي وهلك بعضها عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها
 عند المشتري بضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها مما
 قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا يرتفع العقد بوصول اليه والله أعلم
 (سئل) في رجل باع من آخر دارا بالثمن فشر منها ثمانية مقبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم
 من الصابون ببيع له وزايار بعد ثمانية قرش وقبل زنته باع المشتري من الباقي ثمانية قرش وقبضها
 منه وكتب بالتبايع وثيقة شرعية بالثمن فشر ووعده المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع

مطلب اشترى ثورا شرا

فاسدا فحكم بحكم بفسخه

وابجرة الثور ثم حدد ا عقدا

بقدر معلوم من الدراهم

ونصف غرارة حنطة لم يبين

وصنها

مطلب بيع المكره فاسد

في لمز المشتري ما اكل من

الزوائد

مطلب اذا اشترى من آخر

نصف فدان على انه ان خرج

من العمل سالما فهو له وان

عطب فالثمن عليه الخ فالبيع

فاسد

مطلب بيع ما في الديمة الى

أجل لا يجوز

مطلب اذا باعت شيئا على

انها ان رجعت من الحج بعد

ملكها اليها فالبيع فاسد

مطلب قبض المشتري

المبيع ببيع فاسد ثم استرد

البائع بعضه وهلك البعض

الاخر في يد المشتري

مطلب باع دارا من آخر بالثمن

منها ستمائة فقد اوباعه

مقدارا معلوما من الصابون

باربع مائة وقبل زنته باعه

من الباقي ثمانية قرش ووعده

مشتري الدار بائعا ان

يعيد هاله اذا دفع له ذلك

ذلك فاحكم بيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد البيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو المائتة قرش المقبوضة لا غير (أجاب) صرح علماؤنا قاطبة بأنه لا يصح بيع المدقول قبل قبضه ولو من بائعه وأن تمام التسليم في بيع المكمل والموزون مكابله أو موازنة بالوزن والسكيل والمسئلة في الحائنة والبرازية وغيرهما من الفتاوى والنشروخ فاذا علم ذلك فيلزم الصابون أو استهلاكه بطل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الاربعة ائمة التي اشتراها من البطلان ببيعها بالثمنين قبل قبضه ولو لم يملك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فمشتريه فسحقه واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربعة ائمة وأما وعد المشتري أن يعيد البيع فقد صرح علماؤنا بأنه لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العسدة جاز البيع ولزم الوفاء بالعسدة قال في جامع القصولين: ما يعابلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلحق بأصل العقد عند أي حنيفة رجحه الله تعالى ثم رخص وقال الشرط الفاسد اذا الحق بالعقد يلحق عند أي حنيفة لا عندهما ثم رخص قائلا: وهل يشترط الاطلاق في مجلس العقد لصحة الاتحاق باختلاف فيه المشايخ والعصم انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه ثمانمائة قرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا اتى المشتري المبرأة منه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فاجاب) عن هذا السؤال وأما الابرأء في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة محررها تجري الى الباكي صرح به البرزوي في غنى الفقهاء قال في الاشباه والابرأء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرأء عن الباكي لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة انتهى ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بغير ما من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فآخذ به البائع من يد المستعير وهل عند هذا الحكم (أجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه يبرأ منه اذا كل بيع بعه فاسد اذا استرده البائع ولو يغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حملا بثمنين وثلاثين قرشا ثم حمله عليه الى ثلاث خسرات كل خيار ثلث الثمن فطلع الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثمنه قبل طوع اختيارين مدعيان الاجل المذكور غير صحيح وأنه يستوجب كل الثمن عاجلا فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع المذكور فاسد يجب فسحقه ورد البيع الذي هو الجمل على بائعه واستردا ما قبضه من الثمن بإجماع علماؤنا فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضي ارسال خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله (سئل) أعلم في رجل اشترى من آخر دارا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشا مائة يكملها في رمضان والخمسون مؤجلة الى دخول الخريف دفع المشتري منها للبائع في رمضان ستة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام منه دفع واحدا وعشرين الجمله سبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريره (أجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل فقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخسيرا كثر جهالة من هذه الاشياء فلا يصح جعله أجلا للثمن لافضائه الى المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصه من دار شارط ان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها له به فبات المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف أجرها على أيتامه فما الحكم (أجاب) البيع فاسد للشرط وينسخ وجوبه ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بأنه

مطلب الابرأء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى
مطلب كل مبيع بعه فاسد
اذا استرده البائع ولو يغصب يبرأ المشتري
مطلب البيع الفاسد يجب فسحقه واذا لم يتفاسخا على القاضي احضارهما وفسحقه ان علم ذلك
مطلب تأجيل بعض الثمن الى دخول الخسیر مقسدا للبيع
مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن بنفسه البيع

اذا مات أحد المتبايعين فاسد فاسدا فلو رثته النقص وان الزوائد المنقصلة غير المتولدة من المبيع فاسد الاتعق النسخ ولا تضعن بالاهلاك عند أي خسفة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلّي الذي ليس ببناء وانما هو تجرّد هواه هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز وهي مسئلة الدكتور وغيره الذي عبر عنها بعلاو سقط حيث قال عاطفا على ما لا يجوز بيعه وعلاو سقط أي لا يجوز بيعه علاو بعد ما سقط لأن له حق التعلّي لأغبر وهو ليس بحال ومحل البيع المال وهو ما يمكن أخرازه وقبضه والهواء لا يمكن أخرازه والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة وقال ان لم أدفعها لك إلى أربعين يوما فقد بعته حصتي بها هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا (أجاب) البيع المذكور غير صحيح ونقضه واجب على كل من المتبايعين فان اصرار عليه وعلم القاضي فسخره غما عليه ما والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثمرة كرم ثلاثين غرشا وانعقد البيع على هذه الصفة شارطا عليه ان أحوج المشتري البائع إلى شكايته إلى القاضي وذكر البائع للمشتري ان أعطيتني من غير شكاية أخذت منك خمسة وعشرين قرشا وأحوج المشتري البائع إلى الشكاية إلى القاضي فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (أجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فيلزم للمشتري المشتري اذا قبضه باهر البائع فان كان قائما وجب النسخ ورده وان كان قد هلك واستهلكه المشتري وجب رد مثله اذا الغنم مثلي كفي عامة الفتاوى فإذا انعدم المثل فقيمة يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط المذكور مقارنا للعقد أما اذا أُلحقا بعد العقد لا ينسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في مبطخة بين اثنين باع أحدهما انصفا من الآخر قبل أن يخرج جميع بطيخها وهي بمائة ثمرة بعد أخرى في عام واحد والخارج دون النصف هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بقر شرأ فاسدا وهاك واحدا وبقي اثنان فما الحكم (أجاب) يرد الباقي ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه والله أعلم (سئل) في بيع أراضى يت المال هل يجوز أم لا (أجاب) أما ما حازه السلطان لبنت المال ويدفعه من اربعة الى الناس بالبيع أو الخمس مثلا فيبيعهم له باطل لكونهم لا يمكن لكونه وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه ويقاقد به كون ميراثا والله أعلم (سئل) في رجل اختلف مع آخر في شراء ثوبه وهو يقول له اشترى ثوبا ثلاث جرازيتا والخزّة اسم لمعبر معلوم والزيت غير مشاير له والبائع يقول بعته كما باسته قرش وثلاث قرش فكيف الحكم الشرعي (أجاب) يحلف المشتري أولا أنه ما اشتراه بالقرش المذكور فان نكل قضى عليه بما ان حلف يحلف البائع بعده أنه ما باعه بالزيت فاذا حلف فسح العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصبر البائع إلى خروج الحديث أو مثله ان لم يكن كذلك لأن الزيتون مثلي كما وأوضعت في محله وان نكل لزمه دعوى المشتري وفي ذنن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد وهو ضمان مثله ان وحدوا الاول يصبر البائع إلى خروج الحديث فقيمة وقد تقرر الفساد في هذه الصور بخلاف ما اذا حلف فأنه ينسخ العقد الذي وقع بصفته الفساد على قيمة المبيع أو مثله فيرفع الفساد وقال محمد في الزامهما في مسئلة هلاك المبيع ان كل واحد منهما يدعى غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وأنه ينسدد دفع زيادة الثمن فيحق الثمن كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا امر يصح بانهما يقولان اذا اختلفنا

مطلب لا يجوز بيع حق التعلّي

مطلب قال لشريكه ان لم ادفع لك دراهم القرض فقد بعته حصتي بها
مطلب باع ثمرة كرم ثلاثين قرشا ان احوج المشتري البائع الى الشكاية وان لم يحوجه فخمسة وعشرين

مطلب باع أحد الشرى يكن في مبطخة نصيبه من شريكه قبل أن يخرج جميع بطيخها
مطلب اشترى نصف ثلاثة رؤس بقر شرأ فاسدا وهاك واحد
مطلب في بيع أراضى يت المال
مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن

في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأنه يفسخ العقد على قيمة المبيع لصح الالتزام وهو باطلا
يتناول واقعة الحال فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر أرتلا من القطن الخليج
ولم يكن عنده هل يجوز المبيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز المبيع والحال هذه قال في الخاتمة
رجل باع مائة من من خلج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من التناوي ولو قال البائع لم يكن
عندي يوم البيع خلج وقال المشتري كان عندي فالقول للبائع أنه حدث ولا يلزمه الخلج صرح
به البرازي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفدتم أن الرجل إذا باع خلجاً للشخص ثم ادعى أنه لم يكن
عنده خلج يومئذ وأنه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل إذا قام
المشتري بيمينه أنه كان في ملكه يومئذ تقبل بيمينه وينفذ بيعه أم لا (أجاب) اليمين كاليمين
مبينة فإذا قامت عليه بان وقوع عليه المبيع موجود أجاز المبيع وألزم البائع بتسليمه للمشتري
والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى واحداً جماعة ثم تزيتون لم تجز بقرض معينة
وشرطاً كل حصة أو وصلها المشتري تقام على البائع بقرشين هل يصح أم لا (أجاب) هو فاسد
يلزم فيه ردع الزيتون فأما ومثلهما ~~كان~~ وجد المثل والأقاليم بخير إن شاء صبر إلى
وجودها أو أخذ قيمته عاجلاً والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدروا والله أعلم

* (باب الأقاليم) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً بمثل معلوم وتسليمه ثم رده على بائعه مدعي أنه يرد حالة العمل
قبله صريحاً وقال فيما خيرة شينار رجع الشانمات عنده بعد شهر وأيام هل حيث قبله صريحاً
انفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحاً صار قوله أقالمة
لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً
بمن معلوم فندم فسأل البائع الأقالمة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغاً قبله فقبضه منه قائلاً
سأحتك فقرأ الأقالمة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك أقالمة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك أقالمة
فقد صرح علماؤنا بأنها تنفذ بترك وتاركت ورفعت وسأحتك يؤدي معنى تركت قال في
التذنب وصح له بذلك وأصح وافقه على المطلوب وصح وتصح فعل شيئاً قبله فيه والمسألة
المساهلة وفيه سمع جاد وفيه سمع بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل
السماح في ترك ما يكرهه المسموح عنه فقوله سأحتك المعنى تركتك أي وافقتك على مطلوبك
وسملت لك وجدت لك بمطوبك وأسرت لك به فهو أولى في المطلوب من تركت وتاركت لا سيما
مع إضافة الصلح بمال دفع له في ذلك فقبضه وهو لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل)
في آخر إذا اشترى من زوجها داراً سماها كذا ثم باعها لغيره من الدين ثم احتاج الثمن فقالت له
ادفعه فلان وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أضررت هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب)
نعم بنفسه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا ثم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الأقالمة
فادعى أنه حدث به عيب عند المشتري ولم يطع عليه وقت الأقالمة وأراد الرجوع بجميع الثمن
هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والأقالمة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث العيب فيه
بإقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بقصان العيب وإن تعذر الرد بالهلك فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى فرساً وقبضها فاعتبت عنده فسأل الأقالمة من البائع فأقاله غير عالم
بالعيب هل له رد الأقالمة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الأقالمة وله أمضاً وهو لا يرجع بنقصان

مطلب يسع ما ليس عنده
غير جائز

مطلب إذا قال البائع لم يكن
المبيع عندي وقت البيع
وعكس المشتري فالقول
للبائع واليمين للمشتري
مطلب اشترى ثمرتين
بمبلغ معلوم على أنه كادفع
جرت ريت تقام على البائع
بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع للمبيع
عند رد المشتري له مدعي
العيب فيه أقالمة
مطلب في أقالمة المبيع قبل
قبض المشتري للمبيع وفي
أقالمة تنعقد الأقالمة

مطلب اشترى من زوجها
داراً سماها كذا ثم باعها
لغيره
مطلب ادعى البائع بعد
قبضه المبيع بحكم الأقالمة
أنه هلك بسبب حدث عند
المشتري وأراد الرجوع
بجميع الثمن
مطلب قال البائع المشتري
من غير علمه بتعيب المبيع
في يد المشتري

مطلب اذا اشترى الكرم
وأكل المشتري ثمره ثم تقايلا
أو تفاخفا لا يصح

مطلب استغنى المشتري
العبد ثم تقايلا

مطلب قرض المشاع جائز
مطلب تأجيل القرض غير
لازم
مطلب القرض لا يلزم
الرسول

الغيب والله أعلم (سئل) فيما إذا أقر الكرم المبيع واستهلك المشتري ثمره ثم تقايلا أو
تفاخفا عقده البيع هل يصح الإقالة أم لا وما الحكم في الثمرة المستهلكة (أجاب) لا يصح
قال في الخلاصة رجل باع من آخر كرمًا وسلمه إليه فأكل المشتري ثمره سنة ثم تقايلا لا يصح وفي
الجبتي والزيادة المنفعة لا تنفع الإقالة إذا كانت بعد القبض لا قبله وهو إدادته المتولدة من المبيع
كالثمره ومثلها في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع النواوين والمنفعة المتولدة
كولد ثمر وشجره تنفع الرد وكذا تنفع الفسخ بسائر أسباب الفسخ انتهى وإذا علمت عدم صحة
التفاسخ علمت أن الثمرة كاصلها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عبادة سنة له
المشتري هل تصح إقالته فيه أم لا (أجاب) نعم تصح وتطيل له الغلة والله أعلم (سئل) في
زيد أقرض بكرًا نصف ثمره كرم ساء على هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا
يمنعه الشيوع فقد صرح في الصبر شيخ الغنار في كتاب الهبة نقلاً عن النهاية بأن قرض المشاع
جائز بالإجماع وعلمت بعدم وقوعه على القبض إذا التصرف فيه قبله يجوز على الأصح كإقالته في
انتشاره خاتمة عن التناوي والخلاصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القرض أم لا
(أجاب) لا يلزم إلا إذا أقرض به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض إذا مات مرسله هل
يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لأنه مجتزئ سفير ومعبور وهذا بالإجماع فلا ضمان عليه والحال
هذه والله أعلم

(باب الربا)

مطلب رجل مات وله ورثة
وربقة مال بجهة وقف
معاملة بالربح من غير
مسووغ ويريد المتولي أن
يرجع عليهم بذلك أو يمنع
سرف معالجهم أحدهم
في الوقف لذلك

مطلب اشترى حنطة
في سفيلها بحنطة خالصة
مطلب أخذ منه دراهم على
أن يرجعها في كل شهر كذا
مطلب في وصي على أيتام
بأن يعقد مراهجة من غير
وجه شرعي ثم أقر بقبضه ثم
أنكر
مطلب بيع المدينون بالدفع
إلى الوصي حيث وجب
بعقه

(سئل) في رجل مات عن ورثة وبذته مال بجهة وقف معاملة بالربح لم يعمل فيه بحيلة فما
تدفع الربا المخطور شرعاً والمتولي عليه يطالب الورثة به هل لذلك أم لا وهل إذا كان لأحدهم
معلوم وظيفة فيه يسوغ له أن يمنع صرفه له لذلك أم لا (أجاب) ليس للمتولي الوقف ذلك إذا
هو برأ محض محترم بالكتاب والسنة واجماع الأئمة سواء فيه الوقف واليتم وغيرهما الوارد فيه من
عظيم الأثم وقبيح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يخصم بخمد وفيه عن ابن عباس قال يقال لا كل
الرباخذ سرك العرب ولا عرة عن أم الله تعالى فإساءة على منافع الوقف إذا كانت الدراهم
دراهم الوقف على القول بجواز وقفها فإنه قياس فاسد في غاية المباهلة بحيث لا رائحة فيه
للمساواة لعدم صدق الحد في الربا بالهول ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى يضمها في الملك أيضاً
ونحن نأمنه من أن في الملك لمكونها أعراضاً لا تتبذروا بالالقدوم أو أخذ العشر بقائاً عشره بالوجه
لنبوت الخالي عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حنطة في سفيلها بضعها بمحصول
وبعضها غير محصول بحنطة خالصة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في الجوز
ناقل عن الخاوي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جعل مقدار الحنطة التي في سفيلها أو علم أنها
مساوية لحنطة الثمن أو أقل للربا بالخالص والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذبي أخذ من
ذمية خمسة قروش وجعل لها كل شهر خمس عشرة قطعة رجعتها فاستوفت منه ستة قروش
ونصفاً وتطالب به الآن بقرشين زعم أنها الزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليها رد ما زاد على رأس
مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها برأ محض فعليه إردا بجماع الأئمة بل واجماع الأئمة
بل واجماع كل الأمم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام بأن يعقد مراهجة مع ذميين لهم

ثم اعترف بشخص ما يابسه من الرشح ثم قال ما قبضت هبل يصح اعترافه ويطل انكاره التبعض
 أم لا وهل اذا تميزا بغير معاملة لا يكون ربا لمكان الرجوع فيه ولهما أن يحسب به
 من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالتبعض ولا يملك الرجوع عنده والاصل أن
 الحقوق في مثل البيع والشراء تتعاقد بالعائد وقبض الثمن منه سواء كان قبل ان يزوج عن
 الوصاية أو بعده كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويرى المدين بالتدفع اليه مطلقا حيث وجب
 بعنده نعم على الرضا التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كما اذا كانت الذمتان
 ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربا يحسن مطلقا سواء كان
 في مال التيمم أو غيره لا طلاق النكاح والوارد في تحريم الوعد لئلا يعد ولا عبرة عن شذوذا
 خالف النصوص مرود حتم ولو تعلق قائله بكافة السما والله أعلم (سئل) في صرف
 القطع بالتقروش الاستدلال (أجاب) هو ربا حيث لم يتعد لا زنا فالزم وجبه من رد البسطين
 ووجوب التعزير لارتكاب المعصية التي آذن الله تعالى فيها بالحرب وإذا أنفق أحدهما ما قبضه
 وجب عليه ضمان مثله فيرد ويسترد ما دفع والقول قوله بعينه لأن القول قول القايض فمينا
 كان أو آيينا والله أعلم

باب الاستحقاق

(سئل) في رجل وضع يده على حصص في حوا كبره ووقوف بارتها وشجرها وقفا محكما وما به
 يا كل غلته ما دعتين ادعى الموقوف عليهم بها وما كل من غلته ما فأجاب بانهم باعوا هاله فويل
 على تقدير أنهم باعوا هاله يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقت ثابتا محكما كوما بارزومه على الوجه
 الشرعي ويضمن جميع ما كلفه من الغلة أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعالمه أن ردها الوقت
 فإن أتى حبسه الناضي حتى يرد عليه رد الغلة التي اشتريها ويخرج عليهم ما دفعه من الثمن
 أن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كروما فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم
 ظفر إلى قاض ان وقت بعد اقسامه البينة وأخذ البائع بقضاء القاضي وطالب الغلة التي ألتفها
 المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت قائمة أو قيمته ان كانت هالكة وهل
 القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) يصرح في جميع الشاوي تغلا عن
 جامع الفتاوى أنه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه
 المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أنقر أنه تناول وان أنكره بالكلية
 فالقول قوله بعينه لأنه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج إلى البينة والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى من آخر بركة بمن معاين فاستحققت من يده ورشح ليطلب الثمن من البائع فأدعى النتائج
 عنده هل يكون هذا ادعاء منه ولا يشترط حضور المستحق الغائب بعده أم لا (أجاب) نعم تسمع
 الدعوى وتقبل البينة ولو كان المستحق غائبا على الاظهر والاشبه ويندفع المدعي بذلك والمال
 هذه والله أعلم (سئل) في حضانة دار له الأيدي فاستحق بدشق الشام بالماء المطاق أو بالنتاج
 فطلب من بائعه منه فبرهن بائعه أنه نتج عنده أو عند بائعه هل يبطل الحكم الصادر بدشق الشام
 بالاستحقيق (أجاب) نعم تسمع بينة البائع انه نتج عنده أو عند بائعه ويبطل الحكم السابق
 بالاستحقيق لأن الدعو البائع الأول وفي دعوى النتائج من المتابعين بينة ذي اليد أولى
 بالقبول الحكم هو والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بجمعة من آخر فباعها المشتري من آخر

مطلب في صرف القطع
 بالقرش
 مطلب اذا ثبت الوقت
 وادعى واضع اليد شراءه من
 الموقوف عليهم لا يصح
 البيع ويضمن ما أكل من
 الغلة ويرجع عليهم بمادفع
 من الثمن

مطلب اذا اشترى كروما
 وتصرف فيه مدة ثم ظهر انه
 وقف يجب على المشتري
 ضمان ما زاد على ما أنفق
 في عمارة الكرم من الغلة
 مطلب استحققت الغلة من
 يد المشتري فأراد الرجوع
 على البائع فأدعى البائع
 عليه تناجها عنده مع غيبة
 المستحق

مطلب استحق حصان من
 المشتري بنتاج أو ملك
 مطلق وحكمه بتميزه بئنه
 على تناجحه عنده أو عند
 بائعه

مطلب يبطل الحكم
 للمستحق من المشتري
 بدعوى النتائج بأبواب البائع
 أو بائعه النتائج عنده

فاستحققت من يده بدعوى السباح قبل اذا اقام المستحق منه بيعة انما سباح ببيعة بائع بائنه يطل
الحكم للمستحق ومثله اذا اقام بائنه بيعة وكذلك اذا اقامها بائع بائنه أم لا (أجاب) نعم باقامة
البيعة من كل منهما على الحكم للمستحق والله أعلم (سئل) في رجل باع بقرة فولدت عنده
المشتري ثم استحققت من يده بالوجه الثمري وأخذها المـ استحق هي وولدها هل للمشتري أن يرجع
على البائع بالثمن وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائنه بالثمن وقيمة الولد يوم
التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات مع لا لأنه مغرور من جهة البائع فترجع
العاهة اليه بضمها لزمه في عقد المعاوضة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جعلا
بأربعة قروش فصار ثورا وزادت قيمته فظهر رأيته بغير وانه كان وديعه عند البائع فهل اذا
أخذها مالك للمشتري أن يرجع على بائنه بالثمن وبما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع
على البائع إلا بالثمن لا غير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن والحال هذه والله
أعلم (سئل) في عمر واشترى من زيد بغير بثلاثة وعشرين اسديا وباعه بغير بعشرين وتقابضا
ومانب بغير العشرين عنده مشتريه زيد فادعى أخوه على عمر أن الجمل الذي باعه أخوه له ملكه وأنه
لم يأذن له ببيعه الا بخمسة وثلاثين اسديا وأنه رديعه ويريد أخذه منه هل يعطى بمجرد دعواه
أم لا وما الحكم اذا اقام بيعة على دعواه (أجاب) لا يعطى المدعى بمجرد دعواه بل لا بد له من بيعة
تنور مدعاه والاصل ان المنصرف بالبيع يكون مالكا ولذا لا يصح أن يرد بعد بانه فصولي أو وكيل
لانه ساع في نقض ما تم من جهته فيرد عليه واذا اقام المدعى المذكور بيعة على دعواه استحق
ان يعطى ويرجع عمر وعلى زيد بغير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع
في البعير الذي مات وان كان عمر واستعده أو كاري عليه لا طلب استحققه باجرة عليه اذ ما دفع
المقصوب غيره مضروبة عندنا والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى زيد بيتا بثمن معلوم من عمر وعلى
فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مستحق وأتته لدى فاض واستخلصه من زيد والآن يريد أن يرد عمر زيد أنه
الرجوع بالثمن وقيمة البناء على عمر فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بالثمن وقيمة
البناء على البائع كما سرت به علما وإنما طلبة لكونه غر له قيمة فأنما يوم تسلمه والله أعلم
(سئل) في رجلين تقابضا في ثورين فترعى على أحدهما أو أقام عليه بيعة وأخذ بلا قضاء
فاض فافتك من يده بائع بائنه بغير رجوعه على المقايض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوره الذي
قايض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى فاض وحكم بالاستحقاق لا يفسخ
البيع لان الاستحقاق يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم

﴿باب السلم﴾

(سئل) في رجل اسلم آخر مبلغا معا ما في جلود من جلود المـ زعدا معا وما يكنه بين الطول
والعرض وما تاتي به الجهة ولا بقيمة شروط السلم من الخيل وضرب المدة المعينة وقبض رب
السلم بعض الجلود ونصف غيرها بقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المـ بفساد
وحكمه يرجو رد السلم رأس ماله على المسلم اليعرب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على
رب السلم للمسلم اليه القول قوله فيها بيمينه وعلى المسلم اليه البيعة اذا انقضت زيادة على ما يقول
رب السلم اذا القول قول القناض خدينا كان أو أمينا والله أعلم (سئل) في المسلم اليه اذا مات هل
يحل السلم قبده أو يخدم من تركه ولا يلزم رب السلم الصبر الى الاجل المشروط في عقد السلم أم لا

مطلب اذا ولدت بقرة في يد

المشتري ثم استحققت يرجع

على البائع بالثمن وقيمة الولد

مطلب اذا زادت قيمة المبيع

في يد المشتري ثم استحق

لا يرجع على البائع إلا بالثمن

مطلب عمر واشترى من زيد

بغير افاذ على آخر على عمر

أن الجمل الذي باعه زيد ملكه

ولم يأذن له ببيعه الا بزيادة

عما باعه

مطلب اذا اشترى بيتا بغير

فسه ثم استحق يرجع بالثمن

وقيمة البناء

مطلب تقابضا في ثورين

فاستحق أحدهما فافتك

المستحق الآخر ليرده على

المقايض لياخذ ثوره

فامتنع

(أجاب) ثم يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه المسلم اليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر
 قطن سلبا وزنه المسلم اليه الأشباه فقتل رب المسلم لا قبله إلا بما مات تركه فسرقة هل يكون على
 الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين والحال هذه وهي أنه لم يقبله والله أعلم (سئل)
 أيضا إذا سلم بنافي زيت هل يجوز أم لا يجوز لأشتمل البدلين على أحد وصفي عبد الربا وهو
 الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتغال البدلين على أحد الوصفين اللذين
 هما العلة للربا وقد اشتمل عليه هنا لكونهما موزونين فإن الزيت موزون كما صرح به في الخبر
 وابن موزون أيضا كما هو متشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحزمة النساء والله أعلم
 (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين فرساعا على خمسة وثلاثين رطلا من كاجر برابيض
 سل الدولاب يستحق في نصب الميزان بطارلس الشام سبعة أثنين وستين بعد الألف وأسلمهم
 أيضا خمسين قرشاً سدياً قرضاً يستحق وفاءه في الموسم المرقوم وذلك في كفالة فلان أستاذ القرية
 مالاؤمة هذا ضرورة ما تسطر في مسطور هل يصح السلم المذكور وكفالة الكفيل الميزور أم لا
 يصح واحدهما وهل إذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطور بأن المسلم اليه في
 الحرير المذكور والمستقرض للمبلغ الميزور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعان به على
 خلاصه من أهل القرية تابعة من غير أن يكون مستقرضاً مسلم اليه في الحقيقة بلزمت ذلك أم لا
 وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية الثلجثة في ذلك وأنكره ألا تحذف فقام عليه بينة بذلك تقبل
 أم لا وهل إذا عجز عن إقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور وألا لعدم
 استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد وإذا فسد فالكفالة في الحرير المسلم فيه لا تصح إذ شرط صحة
 الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل
 وأما سبعة الثلجثة فقد صرح بها قاضيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بهما في
 الاختيار كبر من علمنا قال قاضيان فإن ادعى أحدهما أن البيع كان ثلجثة وأنكر الآخر
 لا يقبل قول من يدعى الثلجثة ويستخلف الآخر وأن أقام مدعى الثلجثة البينة على ما ادعى
 قبلت بينته انتهى وبذلك على حكم واقعة الحال بصرح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكوا
 رجلا يسلم لهم مبلغا على زيت في ذم جماعة فأدعوا أنه لم يذ كرفيه الاجل أو غيره من
 شروطه وادعى الوكيل استثناء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ولا يلزمهم
 (أجاب) القول قوله بيمينته ويلزمهم المسلم فيه لأنه يدعى الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثله
 القول مدعى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أدنو الرجل أن يسلم لهم دراهم على زيت من
 الناس ففعل غيرات بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون به وهو يطالب الجماعة أم لا (أجاب)
 لا يصح ولا يطالب أحد أما المأذون له فليست بالسلم بترك شرائطه وأما الذين أدنوا فليعدم جواز
 التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في الخبر في الوكالة نقسلا عن الجوهر فلا طالب عليهم
 فسد السلم أو صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة أرطال من
 الدبس إلى رجل من المديسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه بدفع الدبس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح
 السلم وكان قد دفع شيئا من الدبس يسترده ويدفع لرأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في صحيح
 الفهارق نقل عن جواهر الفتاوى أنه لا يصح السلم في الدبس يعني وإن أحقت شرائطه قال لأنه
 ليس من ذوات الامثال لأن النار علت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الارتد رأس
 مال السلم ويسترد بدعيه إن كان باقيا والافقيته يوم قبضه والله أعلم (سئل) في زيد دفع له

مطلب السلم في الجلود من
 غير استيفاء الشروط فاسد
 فقبض على المسلم اليه رد
 رأس المال ويجب على رب
 السلم قيمة المقبوض

مطلب إذا مات المسلم اليه
 يحل الاجل
 مطلب دفع المسلم اليه
 بعض المسلم فيه إلى رب السلم
 فقال لا قبله إلا تاما وتركه
 فسرقة

مطلب لا يصح اسلام البن
 في الزيت لأن شرط صحته
 عدم اشتغال البدلين على
 أحد الوصفين

مطلب إذا أسلم في حرير
 إلى نصب الميزان فالسلم
 فاسد فالكفالة بغير صحته
 ولا يقبل دعوى الثلجثة
 الابينة

مطلب القول لرب السلم
 في دعوى الاجل لا للمسلم
 اليه في انكاره

مطلب لا يطالب الوكيل
 ولا المسلم اليه بالسلم إذا
 فسد السلم

مطلب لا يصح السلم في
 الدبس وإن أحقت شرائطه
 فيرد المسلم اليه رأس المال
 ويسترد الدبس إن فاقما
 والافقيته

مطلب دفع عمرو زائد
دراهم لخيرجهاله على شعر
فدفعها زيدا لخيرجهاله
فأنفق البعض وأخرج البعض

مطلب جعل الثمن الثابت
في الذمة سلميا غير صحيح
مطلب أسلم لا خرفي
قطن سلميا فاسدا ثم اشترى
المسلم اليه ما بذقته من
السلم فيه ثم باع رب السلم
بالثمن قطنيا

مطلب بيع المسلم فيه من
المسلم اليه لا يكون اقالة
مطلقا

مطلب يجب ضمان قيمة الرهن
بالمسلم فيه بالقيمة ما بلغت ان
لم يثبت ضياعه بالبينة

مطلب بيع المسلم فيه قبل
قبضه لا يصح مطلقا

مطلب اذا فسد السلم
يسترده المسلم اليه المسلم فيه
ويرد رأس المال

عمرو دراهم لخيرجهاله على شعر فدفعهما زيدا لخيرجهاله فخرج البعض وأنفق البعض على نفسه والآخر يقول زيدا لخيرجهاله فدفعت عنك الشعر له عمرو هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعر أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما استلمه من الدراهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدر من الزيت بمئة مائة ثم جعل الثمن في قدر زائد من الزيت المبسح سلميا وعند يحيى المحل دفع المسلم اليه المسلم شيئا من الزيت هل يصح ذلك أم لا ولا يأخذ المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذكور وأولا من الزيت أم كيف الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلميا فطالب المشتري بالدراهم التي جعلت ثمنًا لا غير ويرجع عما دفعه للبائع من الزيت والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلا مبلغا قطن بقرمى زانعا سلميا فاسدا فحينئذ لم يجد المسلم اليه قطنًا فاشترى منها ما بذقته من القطن بمئة مائة رجل وحسن بمئة مائة قطنيا بعض المبلغ وسلم لها ما بقيت عليه البعض وقطالها به فهل لها ذلك أم ليس لها الرأس مال سلميا في الأصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمراة الرأس مال سلميا وما اشترته من القطن يلزمها منه فبقا صبه بتدريما لها من رأس مال السلم وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا (أجاب) لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال أو بأقل أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعضه وأولا ما اذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال انه قام على ثمن غال ونحوه فردده المسلم اليه وقبضه فانه يفسخ ويكون ذلك اقالة للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على ثمن غال فردده عليه البائع الثمن وردده عليه المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلميا في ستة جوارز بيت ولم يذكريه ثمن شرائط السلم ورهن المسلم اليه على ذلك بندقية فادعى رب السلم ضياعها فالحكم (أجاب) السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب رد رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه رد مثل قروشه أعينها ان كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضمن المرتهن الذي هو رب السلم قيمة البندقية بالقيمة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذا فسد العقد وكصحها في الاحتكام وحكم الرهن الصحيح اذا لم يثبت ضياعه أو هلاكه ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشًا في ثلاثين رطلا نابل ساعز لا فلا حمالا ستة أشهر فلما مضت طال به الغزل فأعسر فأشترى المسلم السلم منه من وكيل رب السلم بثلاثة وثلاثين قرشا ودفع له منها غانية أرطال غزلا فأدبها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قرشًا قطعة مصر بقوا الباقي من الغزل باعها الاصيل لرجل آخر بسبعة وعشرين قرشًا فاشفا بالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجبي أو للمسلم اليه انفاقا أو ما نفق السلم الذي وقع أو لا في الغزل ان استجمع الشروط وعنى سبعة عشر رطلا سفي رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما أظن أنها المستوفيت وان لم توجد يلزم على المسلم اليه رد رأس المال وهو الخمسة والعشرون قرشًا لرب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشًا في مدخنة ولم يذكريه ما توقف عليه صحة السلم ولزم المسلم فيه هل له أن يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقيا أو مثله ان كان تعذر رده بعينه (أجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئا بناء على أنه ثابت في الذمة فبان أنه لم يكن ثابتا له استرداده ورد عليه

رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار قرض سلب رأس ماله خمسة قروش اشترى المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار بعينه بثمانية قروش مؤجلة إلى سنة وقبضه ودفع له عند محله مائة وكمل له في ثمانية عامه القنطار بنصفه الباقى ثم طاله بالثمن الذي هو الثمانية قروش فباعه بنصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصده بطلوع ما عليه من الثمانية قروش له المطالبة بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح بيع جميع ما فعلا أم لا وأضحوا الجواب (أجاب) شراء المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار بعين صحيح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه مما عليه من القنطار المسلم فيه غير صحيح لأن فيه شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقيته على هذا الوجه لا يكره للمسلم بماله لأن قبض المبيع في البيع الفاسد باذن مالكه موجب للمضمان أن يقيم في قيمته وإن مثله فبطل نصف القنطار الثاني وقع عن المسلم فيه بالدفع على وجهه فبقى لرب السلم نصف قنطار وعليه النصف المضمون بماله فإن تقاصصا صح ووقت البراءة عن جميع المسلم فيه ولا يطل البكل بمافي عهده ويبيع المسلم اليه النصف القنطار آخر بالثمن الذي هو الخمسة قروش صحيح فقد رزمت له لرب السلم ثمانية عن النصف الذي اشتراه أولا ولم يزم ذمة لرب السلم خمسة عن النصف الذي اشتراه آخر الأمر فالتمس تقاصصا الخمسة بالخمسة فبقى لرب السلم ثلاثة يطالب بها ووجه ما خذ هذه الأحكام أن المسلم فيه يكون بيعا عند القبض قال في الزبادات لو أسلم مائة في كرم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرم خطبة بمائة درهم إلى سنة فقبضه فلما حل السلم أعطى ذلك الكرم لغيره لأنه اشترى ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن كأنه قبله في البحر عن فتح القدير مستدلا به على ذلك وأما المتقاصص بالمسلم فيه فنقل في البحر عن الإيضاح أن وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد أو بعده لم يصرف قصاصا وإن قبض مضمون كالغصب والقرض صار قصاصا إن كان قبل العقد وإن كان بعده فغصبه قصاصا جاز انتهى وهو واجب بقبض مضمون فإن جعله قصاصا جاز وأما شراء المسلم اليه من رب السلم ونكسه فلا يشك شأنا في جوازه والله أعلم

«كتاب السكنة»

(سئل) في دلال قال لا اشتريه هذا بكذا وان خسره فعلى فاشتره بخمس هل يصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا يصح ولا يلزمه الخسران فقد صرح في البرازية بأنه لو قال يا بيع فلانا على ما أصابك من خسرة فعلي لم يصح وقد ذكر في البحر في شرح قوله وما غصب فلان فعلى ناقلا عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل قال ففلس من حاكم سياسة وقد أراد الخروج من بلده لا يخرج خاسرا فخذ منك فعلى فخذ منه ما لا يطالب به هل يصح ويلزم التنازل أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم التنازل وهي مسئلة المتون المعبر عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى والله أعلم (سئل) في رجل له على جماعة من تكلمين على دين مبلغ قرض طاله به ثم قال له كبيرهم دينك عندي هل يكون كفيلا فطالب به أم لا (أجاب) نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لائحة عندي للوديعة لكنه يقرض الدين تكون كفاة وأشار إليه الزيلعي بقوله مطالقة يحتمل العرف وفي العرف إذا قرن بالدين يكون ضمانا وقد صرح قاضيان بأن عند الاستعانة في الدين يراد به الوجوب فإذا علم ذلك علم أن له مطالبة وجبه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر زيتونا ليرهنه بدين عليه لا آخر ويبيع له كل ثمرته فأعارة لذلك شارطا

مطلب أسلم آخر خمسة قروش في قنطار قطن ثم اشترى المسلم اليه من رب السلم نصف قنطار قطن بثمانية قروش وقبضه ودفعه له مما عليه ثم باع المسلم اليه لرب السلم نصف قنطار بخمسة قروش وقاصده بطلوع ما عليه من الثمانية ويطالبه بالثلاثة

مطلب لا يصح التزام الدلال الخسران للمشتري مطلب قال ففلس من الحاكم أراد الخروج لا يخرج خاسرا فخذ منك فعلى مطلب إذا قال أحسد السديونين للسدان دينك عندي يكون كفيلا به مطلب استعار من آخر زيتونا ليرهنه بدين عليه من آخر ويبيع له كل ثمرته فأعارة شارطا عليه الرجوع بما كره المرتين

أريد بما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا لا دفايس على انسياط والطباخ وغيرهم للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فأنهم اظلم واختلف المشايخ في صحة الكفالة التي بها فقبلت في صحة الكفالة وجود المطالبة بما يحق أو باطل ولهذا اختلفنا من روى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبغي ان كل من قال ان الكفالة نعم في الدين يمنع صحتها عنها ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بصحتها أو يمكن منعها عنها على أنها في المطالبة في الدين أو بمعناه أو مطلقا ومن يميل الى الخدمة الامام البزدوي يريد نفي الاسلام أما أخوه صدر الاسلام فأني صحة الكفالة التي انتهى وفي الخلاصة نقلا عن مجمع النوازل طمع الوالي أن يأكل منهم شيئا فغير حق فأخفى بعضهم وظاهر الوالي بعض فقال المختفون للذين وجدتهم الوالي لا تطلعه وعلينا وما أصابكم فهو علينا با لخصص فلو أخذ الوالي منهم شيئا فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية ضمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان نفي الاسلام وجماعة فالوا يصح وجعلوا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم في القسمين ما بيناه من الصحة في أحدهما والخلاف في الآخر ثم من أصحابنا من قال الأفضل للانسان ان يسأوى أهل جملة في إعطاء النسابة قال خمس الأئمة هذا مكان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة والجهاد وأما في زماننا فكثر النوائب فوخذنا ما وسن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم ومثال المعطى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايضاح بأن الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى أصبح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بل ابره فان قلت ان الشيخ زين ابن فحيم في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح الصحة ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الصحة فجعله عليه القلة وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعله أنه أن الظلم يجب اعداؤه ويحرم تقريره وفي القول بصحة تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعه فتلا عن العبادية والاسرا اذا قال لغيره خذني فذفع المأمور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلةتين وقال صاحب المحط لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاضيان وان كفل عن رجل بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح أنما تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحط هذا هو الاصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصرح علماء زماننا بتصح الكفالة في قوله المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف الامام كل سنة من ماله على ما يراه لخراج المقامته وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذافي العتيق وغيره وظاهر ان المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكشوف وغيره قال في البحر أطلقه فتشمل الخراج الموظف وخراج المقامته وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة وفي صحة الضمان بخراج المقامته لانه لم يكن دينيا في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متوننا وشروحاتنا وهذا أو ما الصك المذكور فانواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاب به ولا يلتفت اليه شرعا والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالي وحيدهما فقال أحدهما للآخر خلصنا من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونضنه على ونضفه عليك ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له ترجع على ففي البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالي أو قال الاستيذان قيل لا يرجع عليه ما بال

مطلب صادر الوالي رجلا
فقال لا يخرج خلصني من
مصادره صح ويرجع عليه
بما دفع

مطلب الكفيل بالنفس بيرا
بعوت المكفول به
مطلب ان كان غصب بهميتك
فأناضامن

مطلب مهمما أخذ منك فعلى

مطلب اذا ثبت أنهم مضما
له ذمة فلان يؤخذ ان به
مطلب في ألفاظ اصح
الكفالة بها ولا بيرا الكفيل
بالنفس الا اذا سلم المكفول
به في مجلس يمكن شخصته
فيه

مطلب مات عن ذكور
واناث وقد كفل مهر زوجة
أحد أولاده ثم مات إحدى
البنات عن زوجها وعن
ذكر ثم عوزوا زوجة الابن
المكفول لها كرامة قضى
الكفالة وقضى بذلك ثم
أراد زوج الميئة ابطال ذلك
مطلب اذا كفل مهر زوجة
ابنه ثم مات يؤخذ من تركته
مطلب قال رئيس المركب
وبعض من معه للباقيين مهمما
أخذ لكم فعلينا

شرط الرجوع وقيل في الاستيراجع بلا شرط في المصادر والامام السرخسي على أنه يرجع
فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في
كفيل النفس هل بيرا بعوت المكفول به أم لا (أجاب) نعم بيرا بعوته والله أعلم (سئل) في قروي
نزل به ضيف فغصب بهيمة جاره فاتهم الضيف بهم فأتى الى المضيف وقال له ان فلا ناضيفك غصب
بهميتي الفلانية فقال له ان كان غصب بهميتك فأناضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف
ضمانها أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو رد هان كان باقية أو قيمتها ان كانت هالككة كما
صيرت به المتون والشرع والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بدقة بقوله فأنكر
فذهب فقبض من فراه عند قوم لا يقدر عليهم لكنهم أخبروه بأن فلانا أو صلبا البنا وباع البعض
لنا والبعض تركه عندنا ودبعة فرجع اليه وطالبه برده فقل له ذهب أنت اليهم ومهما
أخذوا منك فعلى فتنه وأخذوا منه ما لا يجبروا اكل اهل ارضه ما أخذوا منه أم لا (أجاب)
نعم يرضه جميع ما أخذوه والحال هذه بقوله مهمما أخذوه من مالك فعلى ضرحوا به في الكتب
والدالات والله أعلم (سئل) في رجل اتى على آخر انهم مضما له مائة متاعا بدنة فلان ذافه
بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهم ما بالوجه الشرعي يؤخذ ان به أم لا (أجاب) نعم
يؤخذ ان به ويجب ان فيه فقد صرح علما بأن حكم كفل الكفيل حكم الكفيل في الطلب
والحسن والملازمة وجب ان فيه فقد صرح علما بأن حكم كفل الكفيل حكم الكفيل في الطلب
ضمنته أو ضمانه على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال وان كانت كفالة نفس
هل بيرا الكفيل يدفعه الى من كفل له حيث يمكنه شخصته ولو في غير مجلس القاضى (أجاب)
هى كفالة بالنفس وبيرا تسلمه له حيث أمكنه شخصته ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط
تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت
أحداهن عن زوج وعن ذكر والترك مستقرة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقتها كراما وزوجة
ابن الكفالة مهرها بغير ابنه كراما وقضى القاضى به هل الزوج الميئة ابطال قضاء القاضى بذلك
مع استثناء الشرائط أم لا (أجاب) لا بقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفى
لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير
أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفى من تركته ولا رجوع للورثة على المكفول عنه
كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجته ابنة ومات الاب هل يؤخذ
من تركته أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم
(سئل) في سفينة ترسهم انصرافى رجل بها انساء وأطفالا لرجال من المسلمين والا فرنج وأقبل
عليهم في البحر غليون به أهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقى بهم على البر
وكان مستسر القريه من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهمما أخذكم هؤلاء
فضمناهم علينا فأسرهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والافرنج ولم يعترضوا الاموالهم هل
يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان اذا المضمون
عنه معلوم بالاشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة
هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قال لا تسر
اسلاك هذا الطريق فان أخذ مالك فأناضامن وأخذ ما له صح الضمان والمضمون عنه مجهول كذا
في جامع الفصولين راجع القوائد نظير الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدوري

وأما سئلنا فلا كلام في صحة انضمام والله أعلم (سئل) في رجل باع لا تحر حنطة الى دخول
الجرن ثم نكثه آخر فظهر فساد البيع بالاجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا
(أجاب) يظهر فساد البيع فظاهر فساد الكفالة اذا لازم على الاصل رد المبيع نفسه ان كان
موجوداً أو تركه ان كان هالكاً ومستمسكاً بالثمن فظاهر به عدم الدين المكفول به على الاصيل
فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجال ثلاثة جال يذهب بها الى مصر
بعمولات لا تحر باجرة معاومة عينت للجمال على صاحب الجال ودفع له جارا يركبه تارية فلما
حل بمصر مرض الجار وعجز عن السير وخرجت القافلة وان تركه الخروج معها حصل ضرر
كلى للجمال والجال فلما خرج أو دفعه عند ثقة يحفظه و يقوم بأمره فلما وصل الى وطنه الاصيل
أخبر به فاستشاط غيظاً فكنهه آخر فيه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير
صحيحة لان شرطها انضمام المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لان المستعار غير مضمون
لهذا العذر الذي ذكر على الجال والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفوا دابة قسيل على عاقلة القاتل
هل تصح كفالتهم وبطالبون بها أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالدابة كما سرح به في الظهيرية
والخلاصة والبرازية والشارعية نقلا عن الظهيرية فلا يطالبون بها لعدم صحتها والله أعلم

* (كتاب الحوالة) *

(سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجته البالغة
فأحال الاخ المذكور أباز زوجته مهرها على زوج أخته استوفى الاب من مهر الاخت مهر بنته
بغير اذن من الزوجين فاستوفى الاب منه البعض وبقي البعض ومات الاخ وأخته عن يحميه
ومات الاب المحال أيضاً فهل الحوالة صحيحة أم غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للاب هل للدافع
الرجوع في تركه الاب أم لا (أجاب) الحوالة المذكورة باطالة وللمعتال عليه الدافع الرجوع فيما
دفعه بعينه ان كان قائماً وبقيمته في القيمي ومثل في المثلي ان كان مستمسكاً في تركه القابض
والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأحال
بها مستحقاً في الوقف فقبضها ثم تنقضت الاجارة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض
(أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمعتال على الخيل لاعلى المحال والحال هذه والله أعلم
(سئل) في سئول اذن له القاضي في الاستدانة للمعامرة اذ لا مال للوقف فعمر المستأجر باذن
المولى وأحاله على مستأجر حوانيت الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة
المولى بمصارفه وحجبه اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في البحر عن القنينة
ومثله في الحاروي الزاهدي اذا قال القيم أو المالك لتستأجرها أذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه
يرجع على القيم والمالك والحوالة لا تلزم لانه لا ينسب الى ساكت قول والله أعلم (سئل) في
المحتال اذا تولى من احتال عليه المال هل له ان يرجع به على الاصيل أو تولى لكم الثواب الجزيل
(أجاب) نعم له الرجوع على الخيل الذي هو في ابتداء الدين اصيل لانه انما رضى بهذا النقل
بشرط وصول الدين اليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد
فانه ذلك ف يرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فأحاله به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحتال عليه وعليه دين لا تفي تركته بها فالحكم في دين الحوالة (أجاب)
المحتال اسوة لغرماء المحتال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على الخيل لانه قد تولى والله أعلم

مطلب اذا كفيل عن المبيع
يعتاقاً سداً اقال الكفالة فاسدة

مطالب الكفالة بالمستعار
غير صحيحة

مطلب الكفالة بالدابة غير
صحيحة

مطلب رجل علمه مهر
زوجته البالغة ولاخته
الكبيرة مهر على زوجها
فأحال أباز زوجته مهرها على
زوج أخته

مطلب يرجع المحال عليه
بما أدى للمعتال على الخيل

مطلب اذا عمر المستأجر
باذن الناظر صرح ورجع
عليه ولا يكون سكوت
المحال عليه قبولا لحوالة

مطلب اذا تولى المال على
المحال عليه يرجع به على
الاصيل

مطلب المحتال اسوة لغرماء
المحتال عليه

مطلب أقام المدعى عليه
بينة على المدعى أنى أحلتك
بالدين على فلان الغائب
وهو منكر بقاء الغائب
ولم يعد البينة ثانياً في وجهه
مطلبه اشترى حماراً بثمن
فأحال البائع عليه آخر ثمنه
فقبل المشتري الحوالة ان
أعجب الحماراً بويه

(سئل) في رجل ادعى على آخر دين هو من مبيع فاجابه بانى أحلتك به على فلان الغائب
فقال المدعى لم أقبل ذلك فأقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضي ومنعه من معارضته
الى الاجتماع بالغائب ومخاضته هل يلزم المدعى تعزيراً وأهانة بذلك أم لا وإذا حضر
الغائب وجسد الحوالة ولم يقم عليه البينة هل له الرجوع على المحيل أم لا (أجاب) لا يلزم
المدعى أهانة ولا تعزير بذلك وإذا حضر الغائب وجسد الحوالة ولا بينة للمدعى عليه ولم
يعسد المدعى البينة رجع المدعى على المدعى عليه لانه قد نوى بسبب ذلك على
الحال عليه والله أعلم (سئل) في قروي عليه دين للبديوي ألح عليه بطلبه
فباع ثوبه بيمينه وأحال البديوي عليه بثمنه فقبل الحوالة
قائلاً ان أعجب أبوي الحمار فلم ينجحهما ورده على
بائعه هل للبديوي طلب عليه أم لا (أجاب)
لا طلب للبديوي عليه والحال
هــنـه لمطلان الحوالة
بقـهـد الشرط
والله أعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله كتاب أدب القاضي

